

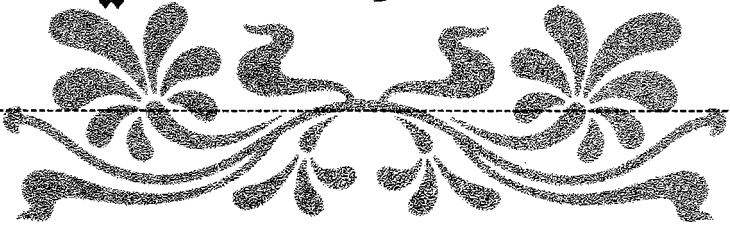
Twitter: @alqareah
12.4.2015

إِبْرَاهِيمُ الْمَكُونِي

عُدُوسُ السُّرَى رُوحُ أُمِّهِ فِي تَرْفِ ذَاكِرَةِ الْحِزْبِ الثَّانِي



إِبْرَاهِيمُ الْمَكُونِي



عُدْوَسُ الْكُسرِي
رُوحُ أَمَرٍ فِي تَزْيِيفِ ذَاكِرَة

الجزء الثاني



عُدُوسُ السُّرَى

رُوحُ أَمْرِ فِي تَرْفِ ذَاكِرَةٍ

عدوس السرى (روح أمم في نزيف ذاكرة) (2) / سيرة ذاتية
إبراهيم الكوني / مؤلف من ليبيا
الطبعة الأولى ، 2013
حقوق الطبع محفوظة



المؤسسة العربية للدراسات والنشر

المركز الرئيسي :

بيروت ، الصنائع ، بناية عيد بن سالم ،

ص. ب : 5460-11 ، العنوان البرقي : موكيالي ،

هاتفكس : 752308 / 751438

التوزيع في الأردن :

دار الفارس للنشر والتوزيع

عمّان ، ص. ب : 9157 ، هاتف : 5605432 ، هاتفكس : 5685501

e-mail : info@airpbooks.com

موقع الدار الإلكتروني : www.airpbooks.com

تصميم الغلاف والإشراف الفني : رشاد برس

خطوط الغلاف : زهير أبو شايب / عمّان

الصفّ الضوئي : رشاد برس

التنفيذ الطباعي : رشاد برس / بيروت ، لبنان

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه ، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات ، أو نقله بأيّ شكل من الأشكال ، دون إذن مسبق من الناشر .

(ردمك) ISBN 978-614-419-288-7

إلى روح الأمة الصحراوية، وفرسان الهوية الثلاثة، الشهداء:
مانو ديتاك وإبراهيم بهانغا.

وإلى ثالثهم فارس اللحون، والشهيد على قيد الحياة:
إبراهيم آج الحبيب.

ألم يأن للسَّفر الذين تحمّلوا
فقلتُ ولم أملك سوابقَ عَبرةٍ
تبيّن فكم دارٌ تفرّق شملها
كذاك الليالي صرفهنّ كما ترى

إلى وطنٍ قبل المماتِ رجوع!
نطقن بما ضُمت عليه ضلوع
وشمل شتيتِ عاد وهو جميع
لكلّ أناسٍ جدبةٌ وربيع
دعبل الخُزاعي



ما كلُّ ما يخشى الفتى بِمُصيبه
ووالله ما فرطتُ في وجهِ حيلةٍ
وقد يسلم الإنسان من حيث يتّقي

ولا كلُّ ما يرجو الفتى هو نائلُ
ولكنّ ما قد قدّر الله نازلُ
ويؤتى الفتى من أمنه وهو غافلُ

أبو همان الغلابي
(شاعر عربي قديم)

القسم الأول

الفردوس المفقود

«هل توجد بليّة أعظم شأنًا من النّفي عن ربّوع الوطن الأمّ؟»
(أورويديس)

إستهلال

معاندة الذاكرة دائماً عراك مع لحظة فاوست المستحيلة:
العراك في سبيل استمهال الزمن، إن لم يكن توقيف الزمن؛ أي
لحظة العجب المجبولة بخطرٍ نفقد فيه هويتنا الدنيوية لنستعير
الهوية الغيبية!

فالذاكرة إذا كانت خزنة زماننا الضائع، فإنّ نزيفها هو بطولة
إسترداد البُعد الغيبيّ في تجربة الماضي: تجربة ماضٍ مطبوع بروح
رومانسية هي خصلة كلّ نشاطٍ فإنّ مجبولٍ بالحلم. لهذا السبب
تعمل الذاكرة على تشذيب التجربة لتقدّم الوقائع قرباناً مجانياً
لحضرة النسيان، ولا تستبقي من الأضاحي سوى تلك الوصيّة
المتمثّلة في الهباء! الهباء الذي كان جديراً بافتتاح الجزء الأوّل من
هذا البيان لأنّه كلمة الصحراء الأخيرة في سيرة السليل الذي اختار
تبه السُرى في غيب الليل مأخوذاً بالرؤيا: رؤيا زادها الحلم،
ودليلها في الرحلة العدم؛ ذلك العدم الذي كان منذ الأزل لمفهوم
الصحراء حميماً، لأنّ الصحراء لم تكن يوماً سوى فردوساً
بجدرانٍ من عدم! فلماذا تُسقط الذاكرة وقائع هي لها رصيد، في

حين تحتفظ بالهباء في وجدان عابر الليل هاجساً؟ أليس استبقاء الهباء سيفاً مسلطاً هو الترجمة الأمنية التي تزواج بين لحظة فاوست المعتقلة، وزمن بروست الضائع، وحكمة الأجيال الناطقة في اللسان اللاتيني في أمر: «تذكر الموت!»، ووصية حكيم «الجامعة» عن باطل الأباطيل، وأحجية أفلاطون عن كنز العرفان المنسي المتبقي كذكرى شحيحة في حياة سابقة، ونبوءة القديس أوغسطين عن الروح كسلطانٍ وحيد مؤهل للسيطرة على مارد الزمان؟

هذا يعني أن الصحراء لم تخطئ في حقّي عندما قدّمت لي البرهان مجسّداً: قدّمت لي بلسان الريح المتلاعب بذرات الرمال ملحمة الباطل مجسّدة في مرأى الهباء في غسق ذلك اليوم وهو يتشكّل حيناً ليتحلّل حيناً آخر بعد لحظة تالية. كان ذلك خطاب الصحراء عن الباطل؛ الخطاب الذي لا يأتيه الباطل، لأن التجربة تالياً برهنت على هويّته كحقيقة وكلّ ما سواه إستثناء، كما برهنت كل تجربة دنيوية على هويّتها كباطل لا حضور لحقيقته إلاّ في رحاب البعد المفقود!

ونزيف الذاكرة، لهذا السبب، طوافٌ لجوِّ لبلوغ هذه التخوم: تخوم البُعد المفقود!

البُعد يحيا عميقاً في كلّ مّا. يحيا وسوسةً. يحيا بلبلةً. يحيا محتجباً. يحيا مجهولاً. ولكنه برغم ذلك هو سرّ أحلامنا. أحلام

نضلّ السبيل إليها فيختزلها بعضنا في طلب سلطان، أو نيل كنوز، أو تحقيق أمجاد، ولكن البعد المفقود يتمنّع، يتملّص في كل مرّة ليخذلنا في أحلامنا، في هوية أحلامنا لأنه يستنكر الطبيعة الدنيوية لأحلامنا هذه، بدليل خيبة الأمل التي يجنيها كلّ مريد نال نصيباً من غنيمة الحطام!

يخذل كلّ طلب لأن البُعد المفقود خارج الخطاب، والخطاب وجود. يخذل لأن البعد المطلوب هو ما لا يُعبّر عنه باللغة، واللغة برهان حضور في الوجود. وهو لا بدّ أن يخذل لأنه كان سيفقد سلطانه على حضورنا، على سيرورتنا، على كفاحنا، لو حدث وكشف لنا عن هويّته في منتصف الطريق، لأن ذلك سيعني نهاية الطريق وليس منتصف الطريق. فالبعد المفقود زاد كل رحلة، ورصيد كل مريد سُرى، ما ظلّ حلماً يستدرج، ولكنه يصادر الروح ليخلّف الخواء إذا اغترب. نستطيع أن نقول أنه جنسٌ من شَرَك. شرَكٌ قدسيّ بدليل هويّته كدليل. دليل يقود المريد كي يفلح في مسعى الشّرى، برغم أنه ليس مخوّلاً بتقديم ضمان. هو دليلُ رسالته البلاغ. ولكنه غير معنيّ بفحوى الوصية المبنوثة في البلاغ. لأن الفحوى رهينة الوعاء، رهينة النّية. وهو ما يعني في النهاية أن رسالة البعد المفقود تحقيق النوايا، تحقيق أحلام هي حقيقة كلّ متّا، ولكنه ليس معنياً بالوصية التي تسكن الأحلام!

هل نحن في حاجة لأن نسوق المثل؟
المثل يقول: من يحلم في مستهلّ الرحلة أن ينال الحقيقة
يتتهي قديساً!

وَمَن يحلم في مستهلّ الرحلة أن ينال سلطاناً يتتهي طاغية!
أو بترجمة أخرى: مَن طلب في رحلة الليل الربّ جنى من
العبور خلوداً.

وَمَن طلب في الرحلة حطام الدنيا جنى هباء!

الإنسان عدوس سُرى يتأرجح بين فردوسين: فردوسٌ منه طريد، وفردوس له مريد! والفردوس لهذا السبب ليس قدر عدوس السُرى وحسب، ولكنّه لعنة عدوس السرى. لأنّ الفردوس الذي كان لنا بالميلاد حلم غيوب، هو الذي صار في رحلة السرى زاد وجود. فمن فردوسٍ مفقود سابق على الوجود إلى فردوسٍ موعود في رحلة الوجود نحن في قبضة الحلم بالفردوس أسرى. نحن في برثن الفردوس غنيمة أبد. نحن بناموس الهوس بالفردوس ضحايا. نحن قرباناً بالفقد؛ قربان بالإغتراب عن الفردوس المفقود، ونحن أيضاً قربان بالطلب؛ قربان بالأمل في إستعادة الفردوس الضائع. ولهذا نحن دمية فردوس، لأن الحلم الذي نهدهده عميقاً لا يفقد هويّته كحلم فقط، ولكنه يستعير هويّتنا، يسلبنا هويّتنا لتتحول نحن في قبضته حلماً، لنقلب بالتالي في قبضته دمية! وعندما يدفع جون ملتون طريد فردوسه في ملحمة «الفردوس المفقود» إلى الصحراء الليبية في رحلة السُرى الأولى كان أول قصاص إستنزله ربّ الأرباب

بحقّه هو سياط الرياح الصحراوية الجنوبية المفتولة من ألسنة
الّهب! وهي حيلة شعرية أراد بها الشاعر أن يعبر إستعارياً عن
اللّعة التي إستوجبت النزول إلى الصحراء كرديفٍ للجحيم قصاصاً
على خطيئة العصيان. وهو استجابة للمفهوم التقليدي السائد في
كل العصور عن الصحراء كقرين حميم ورمزي معبر في الذاكرة
الثقافية العالمية عن الجحيم. الجحيم كنقيض للنعيم بالطبع. لأن
الجحيم إذا كان سعيّاً في الوعي الديني فإن النعيم، أو الفردوس،
هو في الذاكرة الأسطورية الشائعة: البستان الذي تجري من تحته
الأنهار! ولهذا فإن النفي إلى الصحراء في كلّ الميثولوجيات تقريباً
(باستثناء ميثولوجيات الصحراء بالطبع) هو المعادل الشرعي للنزول
إلى الجحيم. بالمقابل لا تبخل المتون المقدّسة بالوعود التي تجود
على أهل التقوى بنزول رحاب البستان الذي تجري من تحته
الأنهار الخالدة كمكافأة لهؤلاء على التقوى. ولكن الإنسان الدّين
حقّاً سرعان ما اكتشف الروح الرمزية في النصوص فقلب في
مراحل السرى التالية الوصيّة رأساً على عقب سيّما عندما اكتشف
أن الوصيّة الدينية نفسها (المتمثّلة في النبوة) إنما كانت تحمل هويّة
صحراوية منذ البداية. ففي البساتين تجري الأنهار حقّاً، ولكن
وجود الأنهار لا يعود فردوساً بحضور جيوش الوحوش التي تنكّر
في أجرام أمم تتطاحن بالمنافع، وتتناذب بألسنة السوء، وتتطاول
في أبراج بابل، محوّلة واقع أريد له أن يكون فردوساً، إلى جحيم
يصير الصحراء إلى جواره نعيماً حقيقياً بديلاً. والدليل؟ الدليل في

المتناول بالمجان: فهي طوابير مريدي الحقيقة من أنبياء
وقديسين ونسّاك وأهل الزهد تتقاطر في مسير عدوس سرى فارةً
من رحاب الفردوس المزعوم، في طريقها إلى الصحراء كفردوسٍ
مفقود، مهْدَهْدٍ بقلوب هؤلاء كي يعود!

مع الأزمان صارت الصحراء واحة الإنسان الدّين (ولا أقول
الإنسان الذي يمارس شعائر لم تكن يوماً تعبيراً عن إيمان، لأنها
لم تكن يوماً سوى صفقة مع الربّ لتحقيق أمني) ليتحوّل البستان
كنقيض إلى الجحيم الذي على عدوس السّرى أن يعبره كي يحظى
ببلوغ تخوم الحقيقة. وهكذا كان على أرض الاستقرار أن تنقلب
في عرف الناموس الإلهي وطناً يباباً جديراً بأن يتبادل الدور مع
ضدّه الصحراء، برغم احتفاظها بذلك الامتياز الذي لا يهتدى
بموجبه عدوس السرى إلى الصراط ما لم يجربّه بالعبور. وكان
يمكن للثمن الذي يدفعه مقابل هذه المغامرة أن يكون أهون لو لم
يذهب إلى هناك بروح عارية! يذهب بروح عارية تلبيةً لنداء
الفضول الذي هو سجيّة تسكن كلّ منّا. وبالإستسلام لإغواء
الفضول يستدرجنا الجحيم دائماً. وها هو عام 1974 في حساب
الزمن يهلّ لأجد نفسي قد قطعْتُ شوطاً أبعد في طريق الغوص في
دهليز الدوّامة الدنيوية الملقّبة باسم المجتمع البشري، أو ما يروق
المنطق الشائع أن يطلق عليه اسم غامض هو: «العلاقات»!

فأن نحيا في عالمٍ معيار كلّ نشاط فيه محكوم بالعلاقة يعني أن

نتخلّق بديانة الصفقة التي كانت دوماً عملة مجتمع الاستقرار
المسمّى مدينة، في مقابل مجتمع التّرحال الذي لا يملك المريد
فيه غير قلبه عملةً، غير عريّ روحه، غير براءته كقربان يدبّ على
قدمين! فالمرتحل وحده لا يملك ما يقايض به لأنه قيمة زهدية
بطبيعته، وليس صاحب منفعة كحال قرينة المسمّم بالروح
التجارية؛ قرين يبقى معبوداً لرأس مال خطر من حيث هو ملكيّة،
لأن الامتلاك لا يستقيم بدون نصيبٍ سخيٍّ من خطيئة! فأيّ مصير
يمكن أن ينتظر عابراً نزل حضيض المستنقع باحثاً عن قيمة كانت
عبر الأجيال أحجية في ناموس أولئك الذين استمروا المقام بجوار
النبع كالحقيقة؟

يقيناً أن نموذجاً كهذا لن يكون محلّ ترحيب من قبل فئة
كهذه، في واقع كهذا، ما اغترب عن روح الصفقة، وما تكشّفت
هويّته عن حقيقة القربان الذي يحمله في قلبه، والصليب الذي
يخفيه في عبّه، فهو لن يكون الضيف المرفوض فقط، ولكنه
يتحوّل الشبح المعادي!

عدوس السّرى عدوّ، بل هو، في عرف عبيد المكان، العدو
المبين!

لا أحسب وجود اغتراب في الدنيا يكمن أن يعادل اغتراب إنسان كلّما فتح قلبه للناس أكثر كلّما شكّوا في أمره أكثر! كنت أعجب طوال الرحلة في مدن الخلق التي عبرتها حتّى هذا التاريخ كيف أبدو في نظر الناس غامضاً برغم كفاحي المستميت في سبيل تعرية الروح في حضرتهم كي أعبر عن حسن نواياي كسباً لثقتهم. ولكن هيهات! فقد لاحظت كيف يزدادون لي إنكاراً مقابل هذا الكفاح، فلا يقفون عند هذا الحدّ، ولكنهم يمضون في شكوكهم أشواطاً أبعد عندما يجاهرون لي بعداء مجّاني بمبرّر غاية في الغرابة وهو يقينهم بتستري على نوايا خفيّة لم أعرف لها يوماً هويّة! وكان عليّ أن أفتش كثيراً وأحيا طويلاً كي أدرك أخيراً أن الشكّ قرين كل علاقة دنيوية؛ لأن الصدق هو ما لا يخطر على بال ضعاف النفوس، والبراءة، أو النزاهة، هو ما لا يُحتمل في عرف النفس الإنسانية الموبوءة بالمنافع.

كنت أسلم أمري لأناسٍ اعتبرتهم دوماً أخلّة، فإذا بهم

يفاجئوني في لحظات التجلّي بعدم أهليّتي لنيل ثقتهم لأنّ شكوكهم لا توحى لهم بصلاحيّتي كصديق؛ فأين الخلل يا ترى؟

كان من الطبيعي أن أحاول الدفاع عن نفسي كي أبرهن لهم على براءتي بالطريقة الوحيدة المتاحة لإنسان في مثل موقعي وهي: المغالاة في الكشف عن حقيقتي. دفع المزيد من قرابين اغترابي. الجود بنصيب أكبر من رصيد الروح بالكشف أكثر عن جوهر الروح. فماذا كانت النتيجة؟

تلك التضحيات كانت بلا جدوى لأنني اكتشفت أن الناس يتمادون أكثر كلّما تنازلنا لهم أكثر. لا يكتفون في الواقع بالتمادي، ولكنهم يستبدلون التمادي بالاستهانة. وعندما يستهين الناس فليس لنا أن نرتجي خيراً من الناس؛ عندما يستهين الناس فإنهم يتعدّون، يكيّدون، ويتطاولون! وعندما يتطاولون ليس للطرف المقابل في سبيل الدفاع عن النفس سوى الردع. ليس الردّ، ولكنه الردع. لأنّي لم أجد حيلة لإيقاظهم من غفلتهم سوى الردع. وأعترف اليوم خجلاً لهم أن هذا التدبير كان فعّالاً!

وإذا كانت البراءة (أو فلاقل الدروشة) تسمح لرضوان أبو شويشة (مثالاً) أن يصرّح في لحظة تجلّي أمام تلك الروح الأكثر عراءً من كل روح عرفتها وهو جيلاني طريشان أن صاحب هذا البيان لا يملك صديقاً، وإذا كان سعيد المحروق الذي لم يملك في دنياه سواي صديقاً (إذا آمنا بوجود أصدقاء أصلاً بعد هذه

التجارب) يبيح لنفسه أن يتّهمني في لحظة غضب بأنانية لم أعرفها في نفسي، أو غيرها من الآراء التي كثيراً ما رأيتها في سيماء أناس آخرين كنت أعدّهم أخلاءً نطقوا بها إيماءً، ولكنهم لم يجروا ولا على النطق بها جهاراً، فإن هذا كلّهُ لم يكن بالنسبة لي سوى رسالة. رسالة أضاف لها زملاء عمل في مرحلة تاريخية تالية متناً آخر أقسى عندما روجوا اغتيالاً لسيرة الغموض أولاً، ثم أسطورة إخفاء النوايا ثانياً، ثم ثلثوا فأضافوا للثنية ركناً آخر هو: الغرور!

كنت غرّاً بما يكفي بالطبع كي أتوهم ان المسلك الأخلاقيّ حجة كافية لاكتساب رضا الناس، وكان على التجربة كمعلّم أول ووحيد أن تعلّمني أن الخلق لا ينكّلون إلاّ بمن أخلص فطلب ودّه، فإذا هدهد العدوس في القلب قضية حقيقية، إلى جانب هويّته كعدوس، فإن هذا سبب كافٍ لممارسة القمع، وحبك دسيّة، واستحقاق القصاص! لم أتخيّل نفسي بالطبع منزهاً عن خصال هي سجايا في نفس كل إنسان على نحوٍ ما، ولكّني لم أحتمل أن توجّه الطعنات إلى أكثر ما راهنت عليه كالصداقة: هذه الصداقة التي ضحيّت بمتعة الإقامة في الوطن في سبيلها، وخلّفت الأهل وفاءً لها، واعتبرتها في رحلتي قدس أقداس! فماذا اكتشفت تالياً لتفسير اللغز؟

أقسى ما اكتشفت هو: عزلي!

اكتشفت أن كل ما حدث كان تعبيراً طبعياً عن اغترابي عن دنيا

هؤلاء وعن ناموس هؤلاء! وأكثر ما آلمني في هذه المحنة هو أنني لم أفهم. لم أفهم أبداً لا في محيط الأصل، ولا في محيط الخلائ (أو من نراهم خلائاً)، ولا في أي مكان. لم أفهم لأن هذا هو قدر كلّ حامل صليب. كان الأمر سيبدو أهون فيما لو صدقت نبوءة النبي بعدم وجود كرامة للنبي في وطنه وحسب، لأن صاحب الوصية كان يجب أن يضيف أن لا كرامة لصاحب رسالة في زمنه أيضاً إلى جانب وطنه. كما كان يجب أن يضيف فيقول أن لا اعتراف به أيضاً بين أبناء جيله فكيف ينتظر اعترافاً من خلائته؟ والدليل أنني عندما تأملت الواقع طويلاً، ونزفتُ بسبب جراح العلاقة طويلاً، أدهشني أن أكتشف أن الرذائل التي رجمني بها كلّ من عرفت إنما كانت خصالهم هم، كانت حقيقتهم هم، كانت عيوبهم التي حاولوا أن يتنصّلوا منها بإسقاطها على أول مستضعف، ولم يكن ليوجد مستضعف أنسب من عابر السبيل، من عدوس سُرى!

أما الغموض الذي اتهموني به في وقتٍ حاولت فيه بكلّ حيلة أن أحرّر منه بصنوف الصراحة وأجناس التعرية، فلم يكن في الواقع سوى وصية سخرتها العناية الإلهية لتجبرني من شرور أناسٍ حسبتهم ذوي قربى، ولكن الأقدار التي لا تُخفى عنها خافية كانت ترى حقيقتهم كذائبٍ يتخفّون في جلود حملان! وما حسبه هؤلاء غموضاً وتوريةً للنوايا المزعومة، لم يكن في منطق العناية الإلهية

سوى الحجاب الذي حصّني من كيدهم؛ كان التعويذة التي
أجارتني طوال الرحلة من أشراكهم؛ لأن الغموض ليس عمقاً
وجودياً فقط، ليس قوّة غيبية فقط، ولكنه إن لم يكن ألوهة فهو
الشهادة على الانتماء إلى ملكوت الألوهة! أو هو الدليل على
الحضور في الألوهة!

في نهاية 1973م بداية 1974 قمت لأول مرة بزيارة قبلة الأزمنة
ولغز التكوين البشري: مصر!

قادني إلى هناك الحدس الذي اكتشفت في مراحل تالية أنه
الحاسة الأقوى من بين كلّ المواهب الحسية التي توجت بنا بها أمنا
الطبيعة. ذهب إلى هناك لإرواء ظمأ مجهول كان عليّ أن أنتظر ما
يربو على الثلاثة عقود أخرى كي أكتشف من خلال اللّغة أن الروح
العبقريّة التي كانت أوّل من تغنّى بأنشودة خلود الروح، وهي
الروح المصرية، لم تكن سوى الامتداد لروح صحرائي الكبرى
كما بيّنت في «بيان في لغة اللاهوت» المتعدّد الأجزاء. وهو
الوثيقة الأخطر لا في علم اللغات وحسب، ولكن في علم
الحضارات، وفي علم السلالات، ولكنه لم يُقرأ لسبب بسيط لأنه
لم يُترجم إلى اللغات الأوروبية كما هو الحال مع الروايات؛ لأننا
عاهدنا أنفسنا في عالمنا العربي ألاّ نقرأ إلّا ما يُقرأ بالإناة عتاً،
ولا نعترف إلّا بما نال اعتراف الغرب، إلى حدّ أننا لا نعترف حتّى
بترائنا ما لم نلتقاه هديّة مشفوعة بمباركة الغرب، وإلاّ لماذا لم

نكتشف الحلاج إلاّ بعد أن نبّهنا له ماسينيون؟ ولماذا لم نعرف بالتفري إلاّ بعد أن حقّقه لنا مستشرق آخر هو آرثري في ثلاثينيات القرن الماضي؟

والهوية الصحراوية للغز الدنيا هذا تؤكّده طبيعة الموقع الذي يبدو للمشاهد من أعلى متاهةً صحراوية بلا نهاية، يخرقها من أقصاها إلى أقصاها ذلك الشريط الذي كان عبر العصور سرّاً أسرار وحلم أجيال إلى الحدّ الذي يجعل يوليوس قيصر يقول أنه على استعداد للتضحية بالإمبراطورية وبكليوباترا وبالجيش فيما لو دُلّ على منبع تلك الأسطورة المجسّدة: النيل!

وإذا كان هيرودوت قد شهد قبل قيصر بقرون على حقيقة مصر كهبة نيل إلاّ أن الأعظم في رأيي من أن تكون مصر هبة نيل هو أن تكون الروح هبة مصر! لأن اكتشاف البُعد الروحي لم يكن الخطوة الأولى في اكتشاف إنسانية الإنسان وحسب، ولكنه كان الخطوة الأولى في اكتشاف الهوية الإلهية للإنسان لتبدأ بعدها مسيرة الخروج: مسيرة الخروج من فردوس الطبيعة إلى جحيم المعرفة!

بالنسبة لعدوسٍ كانت له الصحراء فردوساً لن تكون مدينة كالقاهرة إلا كابوساً، تماماً كما كانت لي كل المدن الكبرى كابوساً بداية بموسكو ونهايةً بوارسو، وبكلّ المدن التي أقمت بها أو زرتها. ويبدو أن الحرية التي دسّتها الفطرة البرية في تكويني كانت طاغية إلى حدّ أنّي لم أجد لنفسي متسعاً في أي مدينة في الدنيا؛ وخيار الإقامة في ربوع الريف السويسري بالألب إنّما كان استجابة لهذا النداء الذي سكن الجينات وظلّ يسري وسوسةً في الدّم طوال سنوات الترحال عبر صحراء هذا العالم. وكان على عدوس السّري أن يفتّش عن مصر في روح مصر لا في مدينة راق لسكّانها دوماً أن يسمّوها مصر ظلّاً منهم أن المدينة حتى لو كانت حاضرة بحجم القاهرة يمكن أن تختزل (أو تختزن) لغزاً جسيماً هو لغز مصر الذي لن يكون غير روح مصر التي لن أجد لها حضوراً (كما خمّنت) خارج الأهرامات أو المتحف المصري الذائع الصيت. ولكن الحظّ خذلني في الحلول ضيفاً على هذين الحرمين!

فالمتحف كان مغلقاً بسبب أعمال الصيانة، والهرم كان موحد

الأبواب أمام الزوّار طوال الفترة المسائية. والمدهش أن يقفل هذا المعبد الجليل أبوابه في وجهي حتّى في زيارتي الثانية للقاهرة عام 1998 أثناء حضور المؤتمر الأوّل للرواية، فلم أفلح في المشول ببلاطه هذه المرّة أيضاً كأنّ أرواح كهنته الدهاة أبوا إلاّ أن يحرموني الزيارة عقاباً لي على الفضول؛ وهم أعلم الناس بأن الفضول هو لعنة كل عدوس سُرّي، لأن هذه الهوية رهينة تلبية نداء الفضول، سيّما وأنّهم يخشون، كما لا يخشون شيئاً في دنيا أهل الفناء، أن أفشي سرّ المعبد الذي لم يطلقوا عليه باسم «أبنابان» المستغلق إلاّ إرواء لظمأهم التقليدي إلى الإخفاء، وإمعاناً في عبادة الاستسرار، لأنّ هويتي كحامل للغة التكوين الصحراوية الأولى، وكعابر سبيل إلى جانب هذا، يؤهّلني لأن ألعب دور أوديب في فضح أحجية أبي الهول الجاثم على صدر طيّبة!

والمدهش أن المعبد المسربل بأقنعة الغموض (وهو ما تعنيه كلمة «أبنابان» الخفية باللغة المنسيّة) رفض استقبالي في زيارتي الثالثة (أيضاً عام 2009)، وكان عليّ أن أقنّع هذه المرّة بزيارة المتحف الفرعوني وأقلع نهائياً عن فكرة زيارة الهرم؛ لأنّي تذكرت الوصية الرهيبة المكتشفة في إحدى المقابر التي تتوّعد كلّ من سوّلت له النفس انتهاك حرمة القبر بالموت. وهو وعد صدق دوماً بدليل ما أصاب مكتشفي توت عنخ آمون من بلايا. وهو ما يعني أن أسلافي الحكماء إنما أرادوا بي خيراً عندما قفلوا أبواب معبدهم في وجهي لأمدٍ زاد على الثلاثة عقود!

في المتحف المصري عثرت على البرهان الذي يشهد على الهوية الثقافية المشتركة بين مصر والصحراء الكبرى. ففي إحدى الزوايا وجدت لوحاً مرمرياً ناصع البياض موسماً كله بأبجدية أهل الصحراء الكبرى الملقبة باسم «تيفيناغ». وهي الوريثة للأبجدية الليبية القديمة بالطبع. لم يكن اللوح ناصعاً وحسب، ولكنه كان نقيّاً على نحو مثير كأنه شريحة مسبوكة من جليد. وكانت زواياه بمعمار مربع، وبحجم يقلّ قليلاً عن الذراع. أما الرموز الصحراوية «تيفيناغ» ذات الهوية المشتركة أيضاً مع الرموز الهيروغليفية، فمحفورة في الصلد النقيّ بوضوح شديد. وما أدهشني أكثر هو الهوية المجهولة لهذا اللوح بالذات دون بقية القطع الأثرية في كلّ المتحف. فهو القطعة الوحيدة التي أعجزت العلماء على ما يبدو فتركوها غُفلاً من التعليق التقليدي المجاور لكل التحف. كان برفقتي يومها شقيقي موسى الكوني الذي التقط صورة للوح المجهول. ولكننا عندما قررنا أن نفلّك طلسم الوصية باستخراج الصورة في ساعة تجلّي، اكتشفنا اختفاء صورة اللوح من آلة التصوير!

ولكن هذا ليس كل شيء في سيرة الوصايا السريّة المعنونة باسم يحمل الدلالة ذاتها في كلمة «هيروغليف» فيما إذا ترجمناه من اللغة المنسيّة إلى اللغة التي ما تزال تجري في ألسنة أهل الصحراء إلى اليوم. فهي هو شقيقي الأكبر يذهب لزيارة المتحف

لاحقاً ليكتشف اختفاء اللوح من المكان نهائياً! فهل الأمر لعبة
أرواح الأسلاف الكلاسيكية في عبادة الإخفاء التي ما زال أخلافهم
الصحراويين يعتقونها، أم هو تدخّل من قبل القائمين على الآثار؟
فالمعروف أن نزعة أهل المكان التقليدية في نفي هوية الأغراب
عن الوطن لخلق نوع من حصانة لأصالة الهوية قد انتقلت في
السنوات الأخيرة من الأوساط الشعبية لتقتحم الدوائر العلمية. من
هذه الدوائر انتقلت إلى دهايز السياسة أيضاً. هذه السياسة التي
تجلّت أخيراً في تسييس التراث الأثري من باب الحرص على
الهوية المحلية للتاريخ! وعلّ سَنّ القوانين الصادرة من وزارة الآثار
القاضية بتحريم الإعلان عن أي اكتشاف أثري من قبل الهيئات
العلمية الوافدة قبل إذن رسمي من الوزارة المعنية إنّما يؤكّد هذه
الفلسفة التي تحاول عزل أكثر ثقافات الدنيا ثراءً، بل وأصالةً، سرّاً
مجدها هذا الثراء بالذات: الثراء الذي كانت له أمم الغرب وقبائل
الشرق بمثابة تلك الروافد التي تغذي النهر لكي يكون نهراً. ونهر
النيل في رحلته من منابع المجهول إلى البحر ليس استثناءً!

من القاهرة إلى بيروت .

بيروت في مستهلّ 1974 كانت تتباهى بهويّة أخرى تختلف عن الهوية التي تحملها اليوم: هويّة رومانسيّة مجلّلة بالحلم الذي أهلها للفوز باللقب الذي خلّعه عليها وسائل الإعلام كـ«سويسرا الشرق». والواقع أن بيروت تلك الأيام لم تكن سويسرا بقدر ما كان يجب أن تُشبّه بباريس عشرينيات القرن الماضي عندما كانت الأخيرة قبلة لرموز الفنّ وأهل الأدب من كل القارّات . بيروت تلك المرحلة كانت محفل أرباب الثقافة لأنها الرئة العربية الوحيدة التي تتنفس هواءً نقيّاً بسبب الهامش الممنوح لحرية التعبير . ولهذا السبب حقّ لها أن تكون جنّة الأدباء وأرجوحة أحلام هذه الفئة الشقيّة المقموعة في العالم العربي على نحوٍ يرتقي إلى مستوى الاضطهاد . ولهذا يحمل الأدباء صلبانهم وينزلوا إلى رحاب هذا الفردوس حيث تتفتح أجناس الزهور، وتحقق الأحلام!

وها هم الشعراء يتغنّون بفتنة هذه الحسناء إلى حدّ صارت فيه حكماً في الشأن الثقافي، ورسولاً يمنح شهادات البراءة، فلا

يُكتب الفلاح لمريدٍ لم يحصل من هذه الكاهنة على تزكية أو وصية!

وقد رافق الثراء الثقافي ترف إقتصادي بالطبع لتصبح بيروت قبلةً أيضاً للفريق الآخر الباحث في دنياها عن النعيم الأرضي إلى جانب الفريق الأول الباحث عن النعيم السماوي!

إلى هذا الفريق الآخر الباحث عن فردوسه الأرضي انتمت أغلبية ركّاب الطائرة التي أقلتني إلى بيروت قادمةً من القاهرة: بسطاء توحى ملامحهم بهويّاتهم المهنيّة كعمّال وفلاحين. إنهم مخذولو القدر الأبديون الذين كُتب عليهم أن يغتربوا عن الأهل كي يُطعموا الأهل، ويهجروا الأوطان كي ينقذوا الأوطان، فلا يكفيهم الحنين قصاصاً، ولكن عليهم أن يجربوا معنى أن يكون الإنسان في اغترابه ضحيّة السخرية أيضاً: سخرية القدر بعد غضبة القدر! وها هو سليل الصعيد الهزيل البنية، الشاحب السيماء، الملوّح الوجه بشموس الوجه القبلي، يقع في بوابة الدخول بين أيدي حرس الحدود ضحيّة لا لشيء إلاّ لأنه أخفق في العثور على وثيقة الشهادة الصحيّة كي يبرهن على خلوّه من الوباء، أيّ وباء! كان رجال الجمارك يحاصرونه بالأسئلة ويضيقون عليه الخناق وهم يتوعّدون بترحيله إلى الجهة التي أقبل منها إذا لم يفلح في العثور على الوثيقة المفقودة كما أفاد. ولكن الرجل المسكين لم يفقد الأمل فواصل البحث في حقائبه وبين خفايا ثيابه بعناد في

وقتٍ ظلّ فيه رجال الأمن يحومون حوله ويمرحون ويتضحكون على عادة عسس كل جنّات هذا العالم؛ لأن هذه الصفة وحدها كفيلة بأن تمنحهم صلاحيات استثنائية يعرفها كل من اغترب عن وطن طلباً لغنيمة: صلاحيات فوق القوانين الوضعية السائدة لأن كل داخل إلى حرم الجنّة التي يقفون على أبوابها عسساً هو في يقينهم ليس مجرد متطفّل، أو متسوّل، أو متسلّل، ولكنه في المقام الأول: لصّ! لصّ أقبل ليشاركهم نعيمهم لأنه ليس لصّاً تقليديّاً يقنع بالحدّ الأدنى، ولكنه لصّ من طراز آخر يخفي نيّة تهديد كيان النعيم برمّته! وخطورته تكمن في حقيقته كوّباء! بلى! كلّ زائر إلى أوطان البجوحة هو في عرف أهل البجوحة مخلوق يحمل جرثومة خطيرة ويجب التعامل معه كوّباء! وباء يتنقل على قدمين!

ولكن ها هو صاحب الوباء يفلح بقدرة قادر في العثور على شهادة الخلوّ من الوباء! كانت ورقة بائدة، متآكلة الأطراف، طبعها الزمن ببصمته الصفراء ونال في طيّاتها الحرف. تناولها رجل الأمن ساخراً قبل أن يستنكر بأعلى صوت: «ما هذا؟». كرّر استنكاره مراراً محاولاً أن يتبيّن النصّ الغائب في الوثيقة كأنها تعويذة قديمة! وعندما عجز انقضّ على القرطاس الأثري ليمزّقه إرباً إرباً، ثمّ ألقى بالقطع في سلّة المهملات! قام حارس الجنّة بالتخلّص من وثيقة هي شبح لوثيقة، ولكنه أشار للرجل المرعوب بالدخول كأنه

بهذه الإشارة يدفع له تعويضاً على الإهانة! تسامح رجل الأمن استوقفني يومها إلى الحدّ الذي صار فيه غنيمة الذاكرة وإلاّ لما استعدته لأسرده بهذا النزيف بعد عشرات الأعوام: فهو يترجم أريحية الرجل اللبناني، ويعكس تسامحاً يسكن هذه الأمة عميقاً. ولكنه في يقيني يكشف جانباً آخر تخفيه النفس البشرية فيما إذا تأملنا الموقف من زاوية أحراس الجنة الذين لم تكن وثيقة الخلوّ من الوباء بالنسبة لهم سوى حُجّة لحماية الحرم، مبرّر تعجيزي لمنع الأغراب من تدنيس أرض الحرم؛ لأنّ الوباء، في عرف العسس المستبطن، ليس جرثومة تسكن بدن حامل وثيقة الخلوّ من الوباء، ولكن الوباء هو الرجل الدخيل حتّى لو خلا من أيّ وباء!

وهو ما تعني ترجمته أن واجب حماية الفردوس من الأغراب هو في الواقع عمل من قبيل الدفاع عن النفس!

فهل ندين العسس إذا أخلصوا في أداء عمل هو واجب؟

الواقع أن قمع أهل السبيل الناتج عن صرامة التدبير في حماية الجنّات ليس خطيئة العسس، وليس أيضاً خطيئة القائمين على أمر هذه الجنة أو تلك في دنيا سلالة الفناء ما ظلّ عملاً من قبيل الدفاع عن النفس المباح في كل الشرائع، برغم أنّنا لا نستطيع أن نغفر لهؤلاء جهلهم بطبيعة هذه الجنة التي يبخلون بها على أقوام هم ذوي قربي: إنّها الطبيعة المخادعة للفراديس الأرضية، بل واللّيمة، لأنها لم تثبت يوماً على حال؛ إنّها كالطير الذي يستبدل

المقام في المكان استجابة لطبيعة المناخ المتقلب في كل موسم .
بلى ! الجنة الأرضية موسمية . الجنّات الأرضية وقتية . وتاريخ
المسيرة البشرية سخيٌّ في تقديم الأدلّة ، برغم إصرارنا على رفض
كل أمثولة موهوبة من قِبَل جناب التاريخ . ويبدو أن الإخلاص
لهذا المبدأ هو الذي أعجزني ، كشاهد عيان للموقف السالف ، أن
أتخيّل المآل الذي ستصير فيه تلك الجنة بعد عام فقط من تلك
الزيارة : ففي ربيع عام 1975 قمت بزيارتي الثانية لبيروت لأشهد
اندلاع الشرارة الشريرة التي قلبت ذاك النعيم جحيماً حقيقياً بمشيئة
أشرس وأطول حربٍ أهليةٍ شهدتها الأزمنة الحديثة ، وربّما كلّ
الأزمنة !

هي بيروت إذا!

بيروت الملاذ الأسطوري للأحلام!

بيروت معشوقة ملّة المثقّفين، وربّة الحُسن التي تغنّى بها
الشعراء، وجاد عليها الأدباء بأيّ المديح!

وهذا هو شارع الحمراء المجيد!

شارع الحمراء سرّة المحفل الأبدي، وبؤرة بابل العصر
الحديث!

ولكن يجب أن أعترف أنّي لم أجد بيروت في بيروت، ولم
أعثر على شارع الحمراء في شارع الحمراء! وهي تجربة سبق
وعشتها عند حلولي ضيفاً على كل المدن الكبرى التي زرتها قبل
ذلك اليوم مثل طرابلس أو موسكو أو روما أو تونس أو القاهرة،
أو المدن التي زرتها بعد بيروت أيضاً مثل لندن أو طوكيو أو
وارسو أو أثينا أو مدريد أو باريس. والغريب أن يصدّق هذا
الاغتراب أكثر كلّما كان الانطباع المسبق أكثر أسطورية كما هو
الحال مثلاً مع باريس أو بيروت! فخبية الأمل قدر المرید في

زيارته الأولى لحرم الأساطير! فالمدن التي تتحجب بالخلع الرومانسية لا تستجيب. إنها تحاكي ربّات الحسن فتتمنّع، وقد تتنكر أو تصدّ، فلا تهب نفسها لمريدٍ بغير قربان!

القربان (كما الحال مع الحسناء) ممهور بحرف العلاقة. وحرف العلاقة مترجم في قيمة وجودية كثيراً ما نستهن بها وهي: الوقت! الوقت تضحية مجبولة بالدمّ في بُعده كنصيبٍ مستقطع من كنزنا الربوبيّ الأعظم وهو: الحياة! ولم تكن أي مدينة مكّلة بالهالة كيروت أن تتنازل فتعترف بحضور غريب مثلي في ديارها بدون دفع هذا الثمن! وهو ما يتناقض مع طبيعتي كعابر سبيل وتستنكره ديانتني كعدوس سُرى؛ لأنّ الركون إلى المكان في الخطاب الذي تتحدّث به الجينات يعادل في عرف كل مريد سُرى مئة مهينة لأنها مئة المجّان. وكان الواجب يقضي أن أُمثّل للنداء وأرحل بعد يومين لو لم يستبقني أياماً آخر إنسان عرفته قبلها في طرابلس وقمنا معاً برحلة إلى الصحراء الليبية وهو: أمين الأعور. لقد قمت بزيارته بمقرّ مجلّة «بيروت المساء» التي كان يصدرها بدعم من وزارة الثقافة الليبية عندما تولّى أمرها أبو زيد دوردة عام 1972 الذي استطاع أن يقنع السلطات الجديدة بتأسيس المؤسسة العامة للصحافة في الداخل، والمساهمة في إصدار صحف بالساحة اللبنانية مثل «بيروت المساء» و«السفير» و«الكفاح العربي» وضعاً «للرؤية القومية» موضع التنفيذ. في زيارتي لمقرّ المجلّة

تعرفت إلى الشاعر العراقي بلند الحيدري الذي كان يعمل مديراً
لتحرير المجلة؛ وفي اللقاء مع الأعور استعدنا ذكرى الرحلة
الصحراوية، وجولاتنا بشوارع طرابلس، سيما على كورنيش
البحر؛ هذا الكورنيش الذي كان في تلك الأعوام أجمل كورنيش
أقامته يد إنسان على ساحل بحر باعتراف كل من عرفه إلى حدّ
ألهمّ الأعور أحلاماً رؤيوية تنبأ فيها بما سيؤول إليه بعد أعوام قليلة
من مسيرة الثورة: فردوس يتنقل في رحابه العشاق، وتصدق في
أرجائه موسيقى، يتراقص على أنغامها الأزواج، مطاعم تظللها
بساتين الزهور، وقوارب تسبح في مياه القرب تتسكع بالعائلات
في أمسيات بحر ليبيا المثاليّ باعتدال أجوائه في كلّ الفصول.
بعبارة واحدة كان يروق للرجل أن يروض حلم يقظته بصوت عالٍ
كأنه يصف عيداً. ليس عيداً وحسب، ولكنه عيد في فردوس!

لم أحدث أمين الأعور عن مصير ذاك الكورنيش بعد السنوات
القليلة التي تنبأ له فيها بتحقيق الفردوس بيد الآمال المعقودة على
الثورة. لم أحدثه فأقول أن الكورنيش الأجمل على الإطلاق قد
تحوّل بعد أعوام قليلة أطلاقاً حقيقية، لأن الثورة (المعادية للجمال
مثلها مثل أي ثورة أو ما يروق لأمة المغامرين أن تسميه ثورة)
قررت تدمير الكورنيش لإفساح المجال لما هو أهم في نظر الثورة
من الكورنيش وهو: المرفأ! التضحية بأجمل كورنيش جاور بحراً
في سبيل تشييد مرفأ سفن في وطنٍ يملك ساحلاً خرافياً يبلغ

الألفي كيلومتراً طويلاً؟ ألا يبدو مشروع كهذا عملاً جنوبياً سيّماً إذا علمنا أن المرفأ لا يفترس في الخطّة الجنونية الكورنيش وحده، ولكنه ينتهش المدينة الأثرية أيضاً؟

لم يتوقّف الأمر عند حدّ العبث بالكورنيش، ولكنه دّس البحر أيضاً. دّس البحر بالتلوّث الناجم عن رسوّ السفن في قلب المدينة: الزيوت والنفايات وعوادم الشاحنات إلى جانب الزحام! ليس هذا وحسب، ولكن مخطط إهانة الطبيعة (سيّما البحر) أضاف إلى هذه الجريمة خطيئة أخرى وهي إطلاق مياه الصرف الصحيّ في البحر المواجه لقلب المدينة مباشرة بحيث استحال التنزّه حتّى على ما تبقى من أنقاض الكورنيش، هذا إلى جانب سدّ مجرى وادي المجينين الذي كان يغذّي بسيوله القادمة من أعالي جبل نفوسة البحر بمياه الأمطار، ممّا تسبّب في زحف الملوحة إلى مياه الآبار الارتوازية التي تغذّي حاجة المدينة من المياه الصالحة للشرب!

يحدث هذا كلّه تحت اسم مضحك هو: «الإنجاز» الذي يروق لمثل هذه السياسات الغبيّة أن تعتنقه في تدمير البيئة وتحويل المدن إلى أطلال مسكونة بالأشباح!

لم أحدث أمين الأعور بالمصير الذي آلت إليه أحلام يقظته لا حرصاً عليه من خيبة الأمل الملازمة لعمل الثورات، ولكن لأنني لم أراه بعد ذلك التاريخ أولاً، ولأنه ثانياً لم يكن بحاجة للدرس

وهو الذي وقف على حقيقة «المشروع القومي» و«ثورات المشروع القومي» بعد قيام النظام السوري الذي راهن عليه باجتياح لبنان بعد لقائنا بسنتين فقط (1976) ليكتّم أنفاس الحركة الوطنية إبان الحرب الأهلية، وهي العملية التي توجّها النظام باغتيال كمال جنبلاط ليجد الأعور نفسه مضطراً لقفل أبواب المجلّة إنتصاراً لمبادئه المخدولة من قبل النظام فيذهب ليعتزل في جبل لبنان، تماماً كما خذل السوفييت كمال جنبلاط إلى الحدّ الذي اعترف لي فيه أديب روسي مرید لشخصية هذا الرجل قائلاً أن اغتيال جنبلاط تهاون في السياسة السوفيتية لا يجب أن يُغتفر!

كان التدخّل السوري في لبنان عام 1976 ذريعة لإيقاف نزيف الحرب الأهلية؛ ولكن هل توقّف نزيف الحرب بالتدخّل؟
كلاً بالطبع! فقد هيمنت سوريا بهذه الحُجّة على لبنان لأمدٍ جاوز الثلاثة عقود!

غياب روح المكان رهين حضورنا في المكان، بدليل أن مسوح الغموض التي تكتنف المدن الموعودة تتقشع بحلولنا في رحاب هذه المدن؛ لأن الصيت للحضور عدوّ مبين! ولهذا لا يعود الفردوس فردوساً بحضورنا في الفردوس. حقيقة الفردوس لصيقة الوعد بالفردوس. روح الفردوس لا تسكن الفردوس، ولكنها قرينة الحلم بالفردوس. وهو ما يعني أن صيت الفردوس هو الفردوس، ولا وجود لفردوسٍ في الفردوس! وهو ما يعني أيضاً أن آدم لم يخطئ في حق الفردوس يوم عمل ما بالوسع كي يهجر الفردوس! وما يقال عن الفردوس ينطبق على المدن التي يصنع لها الصيت هالةً منسوجة من حلم فنجد في طلبها حتى إذا وقفنا في حضرتها تبخر الحلم وانكشف القناع عن سيماء نستنكرها، لأنها تنكرنا. نتبادل الاستنكار لأن الحلم الذي لعب في اللقاء دور الوسيط تخلى عنا دون أن يزكينا لدى صاحبة الجلال المعبودة فلا يجد عدوس السرى مفراً من لملمة المتاع استعداداً للمغادرة! ولكن الحظ الذي خذلني في المثول في حرم هرم خوفو أثناء نزولي ضيفاً في رحاب حاضرة الدلتا تدخل هذه

المرّة ساعة دفع في طريقي رفيق الطفولة وجار قلعة «القارة» سيّد
قذّاف الدّم الذي استبقاني لنستعيد الزمن الرومانسيّ الضائع
باستجواب الذاكرة. وأسمح لنفسي بأن أصف الزمن الضائع
بالرومانسيّ لأن الزمن لا يستعير طبيعة رومانسية ما لم يعبر ليتحوّل
زمناً ضائعاً! فقد إنقطعت صِلتي بالرجل منذ غادرت حاضرة
الجنوب عقب حركة عام 1969، ثمّ بلغني التحاقه بالكلية
العسكرية ليتخرّج ضابطاً بالجيش مع شقيقه أحمد، ولكن الظروف
لم تجمعنا بعد ذلك التاريخ إلّا مرّة واحدة عندما التقينا مصادفةً
بشارع الاستقلال بداية عام 1973م، برغم متابعتي للمقالات التي
كان يكتبها في الصحافة المحلية: مقالات اعترف لها الناس
بالجراءة بسبب نزعة رفض لا تتناسب مع وضع إنسان يمتّ
لصاحب السلطان بصلة قرابة هي ابن عمومة في تلك الفترة التي
كثّرت فيها السلطة عن نواياها وبدأت تدابيرها في تكميم الأفواه!
وكانت أوساط البسطاء تتابع تلك الكتابات النقدية بشغف يقيناً منها
بأن قلم الرجل مؤهّل لأن يعبّر عن حال العوام بالإنباء بفضل
حصانة هي صلة القرابة بوليّ الأمر الجديد، دون أن يخطر ببال
هذه الفئة أن نهج الاستئثار بالسلطة لا يعترف لأحد بحصانة،
وكان على سيّد أن يدفع ثمن هذه الروح النقدية بعد أمد لم يدم
طويلاً. إنها القرابة التي كان سيّد ضحيّة لها بدل أن يكون جلاّداً
بها! كان سيّد يستأجر سكناً يحتلّ الطابق الأعلى في نزل

«فينيكس» الواقع خلف فندق «فينيسيا» الذائع الصيت في زمن ما قبل الحرب الأهلية.

هناك، في هذا البيت الأنيق، فوجئت بوجودي في محفل كان له تاجاً صديق آخر لم ألتقه منذ عام وهو صادق النيهوم، وضمّ فرساناً آخرين في المشهد الثقافي آنذاك مثل رشاد الهوني مدير تحرير جريدة «الحقيقة» (ذلك الصرح الإعلامي والثقافي الذي حكم عليه قادة البلاد الجدد بالعطل منذ عامين من ذلك التاريخ)، وشقيقه النبيل المبدع السنوسي الهوني. وكنت قد عرفت في جلسات ذلك اللقاء هذين الشقيقين من آل هذه العائلة الرائدة لأوّل مرّة وإن سبق وتعرّفت إلى شقيقهما الثالث إدريس في طرابلس قبل سنوات، وكان عليّ أن أنتظر حتّى زيارتي الثانية إلى بيروت لأتعرّف إلى هاشم. أمّا عميد الأسرة محمد الهوني فقد عرفته في روما بعد هذا التاريخ بما يزيد على الأربع سنوات.

كان آل الهوني قد التأموا في بيروت لإدارة مشروع إعلامي كان قيد التأسيس بعد أن شتّت النظام شملهم يوم استصدر قرار إغلاق أبواب أكبر وأنجح مؤسسة صحفية بشمال أفريقيا كلّها، ولكنّهم لم يفقدوا صوابهم، ولا روح السخرية، بل تلقّوا الطعنة ببسالة الأبطال، وراحوا ينشرون المرح حولهم، ويتبادلون النكات أينما حلّوا، كأنّ ما حدث هو ما كان يجب أن يحدث، لأن لسان حالهم يقول أن لا خسارة ما لم يخسر الإنسان نفسه!

أمّا صادق فقد كان حتّى ذلك اليوم الفارس الذي كان عليه أن

يخوض حروباً كثيرة، ليخسر معارك كثيرة، برغم أنه لم يخسر حربه إلى النهاية. وعلّ آخر المعارك التي خسرها قبل أن ينزل ساحة بيروت هي معركته مع تنظيم الاتحاد الاشتراكي الذي تقلّد فيه منصب أمين الدعوة والفكر، ربّما لمحاولة بعث الحياة في المشروع الرومانسي القديم الذي حمل وزره أفلاطون عندما حاول أن يحقّق مدينته الفاضلة على الأرض مستعيناً بطاغية صقلية، وكاد يدفع حياته ثمناً لهذه المغامرة الطائشة! صادق أيضاً كان حالماً بمدينته الفاضلة. والحمولة هنا بالمعنى الأفلاطوني أيضاً لا بالمعنى الحرفي. أي الحمولة كفضية وجودية، أو فلنقل الحمولة كرسالة إلهيّة، هي قدر كل صاحب فكرة نبيلة عليه وحده تقع مسؤولية العثور على المكان المناسب لوضع هذه الحمولة. وصادق تخيل هذا التنظيم المكان المناسب لوضع حمولته الألوهية. وقد ضلّ بالطبع كما ضلّ أفلاطون قبله! وهذه المغامرة هي التي ألصقت بالنيهوم تهمة تلقين زعيم النظام الجرثومة التي ألهمت الأخير نصوص كتابه الأخضر كما شاع في أوساط الرأي العام وجلب على الصادق سخطاً ظالماً، لأن حمل صادق (أو حلمه بالأصح) في فلسفة الجامع كنظام سياسي قد رافقت الصادق منذ دراساته المبكّرة مثل «دراسة الرمز في القرآن»، أو «المرأة والديانات» المنشورة منذ منتصف الستينات، وعانى في سبيل هذه الدعوة الأمرين من قبل النظام الملكي، ليوافقه تهمة الكفر من قبل رجال الدّين! وليس عسيراً على من قرأ أعمال هذا الرجل أن

يكشف الفرق بين رؤية النيهوم المثالية للخلاص ، وبين الكتاب الأخضر الذي لن يعدو أن يكون منشوراً سياسياً مباشراً لتنفيذ بنود برنامج عملي يهيئ لغاية جلية هي : الإحتفاظ بالسلطة ! والانحراف بالحمولة (التي لن تعني سوى الوصيّة التي سخر لها الصادق نفسه سواء اتفقنا معه أم لم نتفق) هو ما عنيته عندما تحدّث سالفاً عن خسارة الرجل لتلك المعركة ؛ وهي خسارة سبقتها خسارة أخرى على المستوى الشخصي كانت قد لعبت دوراً في إخراجه من مقامه الأبعد وهو فنلندا . فقد تواصلنا بعد وصولي إلى موسكو عام 1970 إلى أن جاء عام 1972م الذي أخبرني فيه قنصلنا بموسكو بتلقّيه اتصال هاتفي من صادق معبراً فيه عن رغبته في إعادة جوازي سفر طفليه من زوجته الفنلندية إلى السفارة بموسكو في وقتٍ كانت فيه الأخيرة تتولّى شؤون الرعايا الليبيين بفنلندا نظراً لعدم وجود سفارة ليبية بهلسنكي بعد .

ظننتُ في البداية أن إعادة جوازات السفر إلى السفارة فصل آخر معبر عن غرابة أطوار اعتدناها من الرجل ، ولكنه فاجأني في أوّل اتصال أن ترجيع جوازات السفر هو تنازل عن الجنسية الليبية ، أي جنسية الأب ، لأنه انفصل عن زوجته وينوي العودة إلى الوطن . وعندما سألته عن الغاية من تجريد الطفلين من جنسية هي من حقّهم بحكم القانون أجباني قائلاً بأنه فعل ذلك لقناعته بأن الطفلين سيعيشان بدون جنسية ليبية أفضل ممّا سيعيش هو حاملاً للجنسية الليبية!

ولكن لم يكن من الصعب أن أخمّن حقيقة ما حدث: لقد أراد صادق بهذا الفعل الخروج من فنلندا بلا رجعة! بلى! فبقدر ما يبدو صادق وديعاً، مرناً، مسالماً، بقدر ما كان عنيداً وقويّ الإرادة في قمع عواطفه ووضع قراراته موضع التنفيذ. والدليل هو علاقته بولديه اللذين كلّما سألته عن أحوالهما طوال السنوات التالية أجباني بصراحة قاسية قائلاً أنه من الحمق أن يشغل نفسه بحالهما وهو يدري أنهما يعيشان في فنلندا أفضل ممّا يعيش هو في أي مكان آخر من العالم! فهل خسارة حقّاً تلك الخسارة التي نستعيد بها حريّتنا؟

الحرية كانت معبودة صادق الينهوم، وليس على من عرفه أن يفتّش كثيراً كي يكتشف ذلك. فوجوده كلّ خطاب يتغنّى بلحونٍ في مديح هذه المعبودة: الحرية! إنها تسري في مسلكه لأن سطوتها الروحية تأبى إلا أن تفيض على سيمائه، وفي لسانه، وفي خُلُقِه، وحتى في لباسه (البلوجينز الأبدى)، بل وفي مداسه (قبّابه الخالد الذي لم يستبدله يوماً بحذاء)!

ولكن تبقى الحرية المترجمة في مسلك صادق الأخلاقي هي التعبير الحقيقي (والإلهي) عن الحرية. فالأّ تفقد روح السخرية أبداً هو إحساس بالحرية! أن تتسامح مع أهل الحقد والحسد والكيد تاج حرية! أن تحتقر حطام الدنيا وتغترب عن روح النفع مثال في ملحمة الحرية! وهو وإن تجنّب الخوض في تجربة فنلندا إجمالاً إلاّ أنه كثيراً ما راقه أن يحدثني ضاحكاً كيف أفلت من

مركب النظام بأعجوبة، لأن ربّان المركب حاول أن يغويه بالبقاء على المتن بكل الحيل، ولكنه انتهز فرصة رسو المركب في أول مرفأ ليقفز خارجاً! لقد ردّد الربّان خلفه النداء مراراً، ولكنه سدّ أذنيه على طريقة أوليس وأطلق ساقيه للريح إلى الأبد! كان ذلك في منتصف الثمانينات (1985 تحديداً) عندما كنت أمرّ لزيارته في طريقي إلى طرابلس أو عائداً إلى وارسو. وفي بداية التسعينات عندما جاورته في رحاب الألب كتّا نتسكّع في الأمسيات بحديقة الزهور بجنيف ليروي لي الطرائف بأسلوبه الممتع المستعار من روحه النقيّة، إلى أن جاء اليوم الذي أدلى لي فيه باعتراف لم أقرأ له حساباً. اعتراف أدهشني ربّما بسبب فكرتي الرومانسية القديمة عن الإبداع كقدس أقداس. قال لي يومها أن غايته كانت دوماً السلطة، كل ما هنالك أن العسكر ذهبوا إليها من أقصر طريق، وخسرهما هو لأنه سعى إليها من أبعد طريق!

لقد استنكرت أن يسعى مبدع في حجم صادق يومها إلى ما اعتبرته عملاً لا أخلاقياً دوماً كالسلطة. أذكر أنني حاججته في ذلك اليوم عندما تحدّثت عن الإبداع كرسول وحيد إلى ما هو أعظم شأناً من أي سلطة وهو: الحقيقة!

ولكنني عدت فتأمّلت الأمر من وجهة نظر نيتشويه فاكشفت أن الهوس بالإبداع أيضاً إرادة سلطة. فلتكن سلطة من جنس آخر. فلتكن سلطة من جنس الحقيقة، ولكن الواقع لا ينفي أنها أيضاً سلطة!

هل تطيب الحياة في المدن المجبولة بالأحلام المسبقة، مثل بيروت، دون نفحة بوهيمية؟ ألا يُقال أن نيل الفردوس رهين بعبور الجحيم؟ ألا يبدو اكتشاف روح المدن الرومانسية مستحيلاً بدون الاستعانة بالليل المؤدي إلى الأعماق المستغلقة؟ أليس الليل عقيدة عدوس سُرَى رسالته أن يحسن عبور الليل؟ أليس الليل الوطن الأنسب لكل طريد فردوس؟

وهكذا تعاهدنا على أن نسدد لليل الدّين كي نعرف الطريق إلى قلب بيروت الممتنع. وكي نكون أكثر وفاءً للطقس اعتدنا أن نخرج لملاقة الصريم الخالد مع حلول الظلمة، فلا نعود إلى المأوى قبل أن نشيّع العابر الأبدي في رحيله إلى المجهول. وهذا يعني أن يتحوّل نهارنا ليلاً، وليلنا نهاراً تيمناً بشهرزاد! ولم يمتنع عن الانضمام إلى هذه الغزوات سوى صادق ورشاد. ولكننا عرفنا كيف نستبدلهم بأناسٍ لم يكن ليقبّلوا عنهما مرحاً وفضولاً وهوساً بالمجهول هما الفنان المصري إيهاب نافع ومنير البرعصي (أحد أصدقاء سيّد) الذي كان قد تولّى منصب مدير الإذاعة بالوطن.

ولكن الغارات الجنونية إلى الجحيم لم تحل دون اختلاس بصيص من ضوء محصور في البرزخ الواقع بين القطبين الخالدين (الليل والنهار) حرصاً منا على تسخير هذا النصيب في أداء واجب وصفه إمام الحكمة أفلاطون فقال أنه سعادة الدنيا ألا وهو: محادثة الصديق!

ففي ساعات اليقظة تلك كنّا نجتمع لتناول طعاماً لا أدري عمّا إذا كان من حقّي أن أسمّيه غداءً لنبدأ في ممارسة ذلك الفعل الوجودي الضروري للبرهنة على حضورنا وهو: الثروة! فعلٌ خُلِقَ كي يعبر عن النوايا، فإذا به ينحرف عن رسالته بقدرة قادر ليتحوّل حيلةً لإخفاء النوايا! في سيرورة هذا النشاط اللساني نجتنّب دون أن ندري استعادة الذكريات ليقيننا الخفيّ بأننا نصنع ذكرياتنا؛ لأن التجربة أثبتت أن سرد الذكريات لا يستهوينّا إلّا عندما نفرغ من صنع ذكرياتنا؛ أي في اليوم الذي نعترف فيه لأنفسنا بأننا ما عدنا قادرين على صنع الذكريات!

في مثل هذه الجلسات كان سيّد يمازح صادق فيلقي في وجهه بقفّاز التحدي: أيّهما سيحصل على الإقامة في لبنان في وقت أقرب، فيجيبه صادق بسخريّته التقليدية قائلاً أن الأجهزة الأمنية اللبنانية ليست بالغفلة التي يتخيّل سيّد حتّى تحابي إنساناً مشبوهاً لا يملّ في مكالماته التليفونية من ترديد أسماء أكثر شبهةً ألقابها كلّها مسبوقّة بكلمة «بو...»، على حساب إنسانٍ حرفته القلم ورأس ماله الكتاب!

والواقع أن الصادق قد ترجم بهذه الدعاية طبيعة نشاط سيّد الذي جاء إلى بيروت موكلاً بمهمّة تسليح المقاومة الفلسطينية آنذاك. هذا السلاح الذي لعب دوراً خطيراً في إشعال فتيل الحرب الأهلية بعد عام من ذلك التاريخ كما اتّضح تالياً.

أمّا صادق فكان قد بدأ في كتابة مقالاته الجريئة في مجلة «الأسبوع العربي» إلى جانب الإعداد لمشروع إصدار الأجزاء الأولى من مجموعة موسوعاته ذات النزعة التنويرية.

كان سيد قذاف الدّم إنساناً حسّاساً، يحمل قلباً نقيّاً وروحاً شاعرية، لم يفلح ورم السلطة في تدنيسه إلى النهاية، برغم كل الحملات البشعة التي تعرّض لها بسبب بنوّة العمومة المذكورة سالفاً. وكان بإمكان الرجل أن يحقق في محافل الإبداع حضوراً مميزاً فيما لو تحرّر! التحرّر من أوزار كثيرة: بدلة العسكر، وروح العسكر؛ التحرّر من النار الموقدة التي حصرته في فلكها صلة القرابة بصاحب تلك النار الموقدة؛ التحرّر، ثمّ التحرّر، ثمّ التحرّر إلى ما لا نهاية استرضاء للعنقاء المعبودة الملقّبة باسم الإبداع! والدليل أنه استطاع أن يكتب بالعاميّة أشعاراً أصيلة بعد أن فرضت عليه ظروفه الصحيّة في السنوات الأخيرة الحدّ الأدنى من العزلة؛ وهي الحرية الأخرى التي كان بالإمكان أن تكون خلاصاً لو لم تأتِ بعد فوات الأوان. وسيّد، إلى جانب الموهبة، كان أحد مريدي صادق النيهوم الذين أحبّوه قبل أن يعرفوه على

المستوى الشخصي، وأجزم أنه ظلّ مخلصاً لحبّه لصادق إلى النهاية؛ والدليل هو الحزن الذي قرأته في سيمائه يوم مررت عليه في منفاه الأبدي سرت قادماً من بنغازي عقب قيامي بتشجيع فقيدنا المشترك (صادق) إلى مثواه الأخير. أقول هذا تمهيداً لما سأرويّه عن سرّ البين الذي أصاب العلاقة بين الرجلين فلم يفلح الودّ في أن ينقذ له قضية، وأخفقت شخصياً بحكم صداقتي للرجلين، أن أضع له حدّاً فتطوّر في الأعوام التالية ليتحوّل عداءً سافراً. ففي زيارتي الثانية إلى بيروت بربيع 1975 كان محفل العام السالف قد تشّتت ولم يبقَ منه سوى صادق والسنوسي الهوني. أمّا سيّد فقد عُيّن ملحقاً عسكرياً بالسفارة الليبية بلندن في الفترة التي كانت فيها البعثة الدبلوماسية برئاسة محمود المغربي رئيس الوزراء الأسبق قبل أن يتخلّى هذا الأخير ويطلب اللجوء لدى السلطات البريطانية بزمان قصير. وهي الفترة التي تزامنت مع إصدار سيّد لكتابه الأوّل «رفاق في رحلة سفر» الذي أشعل فتيل الحرب بين الصديقين السابقين كما علمت فيما بعد. ففي عام 1977 بعد عودتي من الاتحاد السوفييتي أعتدنا أن نلتقي ببيت السنوسي الهوني بطرابلس. وكان الصادق قد هجر بيروت عام 1976 ليحطّ الرحال بجنيف ليبدأ هناك في تأسيس دار (المختار) لإصدار موسوعاته العلمية، وكان يزور طرابلس من حين لآخر لاستكمال شؤون المشروع سيّما جانب التمويل الذي كانت تشرف عليه وزارة الثقافة التي تولّى أمرها آنذاك محمد الزوي لحسن حظّ الصادق. وقد

بلغتني سيرة الشقاق بين الصديقين قبل ذلك التاريخ، ولكن غيابي بموسكو لم يمكّنني من استقصاء الأسباب. وكانت الحرب الإعلامية بينهما قد قطعت حتّى ذلك الوقت شوطاً بعيداً في الأوساط الثقافية المحلية والعربية. ولم تتح لي الفرصة لمعرفة الأسباب من صادق إلّا في تلك المرّة من عام 1977 حيث قال جواباً عن استفهامي أن السبب أبعد من أن يكون رفض كتابة تقديم الكتاب كما يشاع، لأن ليس له أن يقدّم للناس إنساناً كان يجب أن يحذّره منه، حسب تعبيره حرفياً. كانت عبارة قاسية إستوقفتني، ولم أكن لأفهم سرّ قسوتها لو لم يُسمعني إيضاحاً في التعقيب الذي تلا والقاتل بأن خطيئة سيّد إنّما تكمن في محاولاته تنصيب نفسه علينا وصيّاً مطلق الصلاحيات على طريقة رفعت الأسد (شقيق حافظ الأسد في سوريا)! الموقف الذي فجّر الخلاف، إذّا، ليس موقفاً شخصياً، ولكنّه موقف سياسي بكل معنى الكلمة. وأن يكون سياسياً سوف يعني انه موقف أخلاقي أيضاً: موقف من السلطة، ومن النظام! أمّا مسألة التقديم لكتاب في مجال كهذا فلم تكن في مفهوم الصادق قضية أدبية، ولكنها مبدئية. أي أنها سوف تستعير حمولة التزكية! تزكية فكرية لإرادة سياسية. وهو ما من شأنه أن يستفزّ جرح صادق مع النظام الذي خذله في تبني رؤيته الفكرية منذ سنوات قليلة سبقت ذلك التاريخ، وهو الجرح الذي لم يندمل بعد في الفترة التي شهدت انهيار العقد (لأنّ كلّ صداقة حقيقية في يقيني هي عقد إلهي). وأعتقد أن صلتني الطويلة

بالرجلين والمنزّهة عن كلّ دنسٍ دنيويّ تؤهّلني لأن أرى الأسباب النفسية أيضاً إلى جانب الأسباب العلنيّة. فالصادق كمبدع كبير لا بدّ أن يهدد في القلب تلك الحساسية المفرطة نحو كلّ ما متّ ويمتّ بصلة للسعلة سيّئة السمعة المسمّاة سلطة. إنه موقف مبدئي نستطيع أن نقبض عليه ملتبساً في كل تصرّفاتنا إزاء مريدي هذه السعلة. أي أنه موقف مسبق. وأن يكون مسبقاً يعني أننا لن نعترف بصداقة صديق ينتمي إلى هذه المملكة المشئومة دون أن نكون منه في شكّ، بل أن نكون منه بنصيب سخيّ من شكّ! والشكّ، كما نعلم من التجربة، هو سمّ العلاقة. هو سمّ كلّ علاقة لأنه الإحساس الذي لا يُخفى! وهو ما يعني في النهاية أنّنا لا نتحلّى بالغفران إزاء هذه الملمّة، بل ونتصيّد أخطاءها، ونرى خطايا حتّى في أفعالها التي تفترض حسن النية. وأكبر برهان على ذلك موقف صديق آخر هو الروائي خليفة حسين مصطفى من سيّد الذي يرجع إلى سنوات إقامة الأخير بلندن في السبعينات في الفترة التي عمل فيها سيّد ملحقاً بالسفارة. وهو موقف أوجع سيّد بعمق وهو الذي حاول جاهداً طوال الوقت أن يبرهن لمحفل المثقفين هويّته الثقافية كأديب لا يمدّ لهم يد العون فقط لكي يبرّر هذا الإنتماء، ولكنه كان يفعل كل ما بالوسع كي يعبر عن رفض لهويّته الأخرى (العسكرية)، ويبرّئ ذمّته من إنتمائه إلى السلطة أيضاً. بلى! لقد كانت الهوية الثقافية بمثابة كعب أخيلوس لسيّد برغم أنه خسر بهذا الرهان مرّتين: خسر ثقة تلك الفئة التي جعلها

الوسواس لا تثق بشيء أبداً سيّما إذا انتمى إلى السلطة، وخسر ثقة هذه السلطة التي حاول دوماً أن يتبرّأ من الانتماء إليها، وكان عليه أن يجني العقاب من الطرفين. وهو ما يصلح أن يصبح تلخيصاً لسيرة هذا الإنسان التراجيدية! وأستطيع أن أشهد اليوم بأن سيّد كان أكثر تسامحاً في مواجهة الحملة التي شنّها صادق ضده بأسلوبه الأدبي الذي لا يُجَارَى حتّى إذا أبدى سيّد مرونة في الإستجابة لمحاولاتي في إصلاح ما أفسده الدهر بين الرجلين كان الصادق في كلّ مرّة أكثر تطرفاً على غير عادته. ممّا يعني وجود تفاصيل مجهولة في موقف الفصل بين الرجلين لا أستطيع أن أصدر حكماً بشأنها لأنّي لم أكن لها شاهداً: تفاصيل أبعد من مجرّد خلاف حول تحرير تقديم لكتاب مشكوك في قيمته الأدبية، لأنّ تعبير صادق عن نيّة سيّد في إنتحال دور رفعت الأسد إنّما يدل على وجود تصرّف، أو تصرّفات، من قبل سيّد جرحت كبرياء صادق. وهي كبرياء ليست ككلّ كبرياء بالنسبة لرجل لم يمتلك في دنياه شيئاً سوى إبداعه ثمّ إغترابه. وأنّ يمتلك المرء إبداعاً يعني أن يمتلك رسالة، وأنّ يمتلك إلى جانب الرسالة اغتراباً يعني أن يمتلك إلى جانب الرسالة حرية! والرسالة هي المبدأ الذي لا يُراهن عليه، كما الحرية هي ما لا يُراهن عليه: يكفي أن يشتمّ إنسان كهذا رائحة إستعلاء في لهجة إنسان ينتمي إلى مملكة السلطة كي يفقد وقاره. لا يكفي أن يفقد وقاره ولكنه يفقد صوابه، فلا يتردّد في إقتراف حماقة في سبيل غسل الإهانة.

ولو لم يكن الأمر كذلك لما اضطرَّ إنسان في وقار صادق النيهوم أن يتخلَّى عن أخلاقياته فينطلق وراء سيّد في شوارع جنيف في إحدى أمسيات أحد أعوام الثمانينات لكي يبطش به كما صرّح لي تالياً! لقد تخيلت الموقف الذي لم يكن ليخلو من روح كاريكاتورية ومن جنون في كليهما فضحكت في ذلك اليوم. ضحكت لأنّي لم أرَ في الموقف عداوة، ولا فضيحة كما رآه من حضر جلسة تلك الليلة من أصدقاء بطلي السهرة، ولكّني رأيت في هذا التصرف حقيقتهما العفوية، طبيعتهما الطفولية كإنسانين لم يحل الخلاف دون أن يجتمعا على مائدة طعام العشاء، ولم يمنعهما الاجتماع على المائدة من أن يختلفا إلى الحدّ الذي يفرّ فيه أحدهما من وجه الآخر تجنّباً لموقف قد ينتهي إلى عراك على طريقة الرعاع في مكان عامّ، في بلدٍ كسويسرا، في مدينة تُعدّ عاصمة العالم قبل أن تكون حاضرة كانتون في سويسرا.

لقد قرأت في هذه الحادثة روح الرجلين القادرين على نسيان خلافهما القديم وإلّا لما اجتمعا على مائدة، والعاجزين في الآن نفسه عن التنازل عن مبادئ، أو قناعات، أو حضور في وضعيّة وجودية، محدّدة، وإلّا لما تشاجرا كالصبية بل وتطاردا؛ لأنّ شبح السلطة يترصّدهما ويستفزّ في كليهما التحديّ لأنّ هذه السعلاة إذا كانت قد استطاعت أن تجود باستثناء فقبلت في بلاطها يوماً حكماء أمثال صولون أو بيتّاكوس أو شيشرون أو أوريليوس أو غاندي، بيد أنها أخفقت حتى اليوم في أن تقبل في بلاطها مبدعاً

واحدًا. وهو ما لا ينفي بالطبع دور سيّد كشفيع ملل المثقفين لدى النظام سنوات القمع وهو الذي تبّنى شأن شاعر كبير مثل مظفر النواب طوال سنوات وجوده كلاجئ سياسي في ليبيا، وسخّر نفسه راعياً لشؤون شاعر كبير آخر هو محمد الفيتوري، ومحامياً متطوّعاً لأشقياء الأدب وأهل الفن الوطنيين سواء في قضاء حوائجهم الدنيوية، أو في الدفاع عنهم في القضايا التي تتهدّدهم بالسجون. السلطة التي لم يحدث أن نجا من غضبتها الجنونية أحد!

ومأساة أضراب سيّد أنهم ضحايا: ضحايا تحاول أن تكفّر عن هويّتها بالإحسان للملّة الفانية (ملّة ذوي القربى)، فلا ترى فيهم هذه الملّة سوى الجلاّد مهما أحسنوا. هذه الرؤية تضيف لبلّيّتهم بليّة أخرى فيصيروا ضحايا مرّتين! ومهما يكن من أمر فإن الخلاف الأبدي (أو العداء القطعي المزعوم) الذي يروق للصديقين أن يثرثرا به في جلساتهم الخاصّة يبدو في ضوء هذه الحادثة (حادثة المطاردة الليلية في شوارع عاصمة الترف العالمية) مسرحيّاً. يبدو مسرحيّاً على نحو عبثيّ. ليس عبثيّاً وحسب، ولكنه ضرب من لهو طفولي مثير للسخرية. إنه تمثيل وفوق ذلك تمثيل مفتعل لن يليق بعدويّين حقيقيين! إنها العداوة التي لا تقنع أحداً، لأنها أشبه ما تكون بألعاب الأطفال التي يتخلّلها عنف عابر هو من طبيعتها، ولكنه ينتهي في لحظتها، بل ويُنسى في لحظتها كأنّه فعل مكمل للعب؛ فعل لعب مصغّر يحاكي في نتيجته لعباً آخر ذي حجم مكبّر: نصيب عبثيّ مبهم من سيرة الباطل المجبولة

بالعدم. ولا يكتفي بطلا المسرحية الهزلية بأداء الدور، ولكنهما يتباهيان أيضاً باللعب ممّا يشهد ببراءتهما! بلى، أهل الأدب صغار لا يحسنون التمثيل، ولذلك يخفقون في تبادل العدوان أيضاً؛ لأن مريدو الإبداع هم الملة الوحيدة التي لا تستطيع أن تجود بالعداء حتى لو أرادت. وهو ما يفقدنا الحجة عندما نحاول أن نجمعهما على الصلح عملاً بالوصية التقليدية القائلة: «هذا لا يليق!»، لأن عداوة كهذه هي وثيقة لا تلبث أن تشهد لهما، لا ضدّهما!

من بيروت إلى بنغازي ربيع 1974م.

في مطار بنغازي لا يجب أن يستنكر عدوس السرى الخضوع لمساءلة أمنية ما دام ينتحل هوية عابر ليل، لأن العبور في عرف عبس الأرض عمل مريب في ذاته، فكيف إذا أُضيف إلى هذا الاسم المشبوه صفة أخطر وهي «الليل»؟
والذريعة؟

الذريعة هو ما لم تعدم قوى الأمن السرى وجوده يوماً، فكيف إذا كان هذه المرة قناعاً: القناع الذي لن يعني في ناموس هذه الدولة (المتخفية في عب الدولة المعلنة) سوى التنكر؟

والسيرة بدأت في بيروت، في جلسة مع النيهوم والسنوسي الهوني، عندما طاف بنا الجدل الآفاق حتّى عرّج بنا على رحاب الهوية ليوجّه لي صادق لوماً لاذعاً جزاء تنكري للثام رآه السمة الأسطورية المميّزة في هوية أهل الصحراء. وهو نقد سمعته من صادق مراراً وهو الذي لم يخف يوماً إعجابه بأمة الصحراء الكبرى حتّى أن رغبته في تعلّم لغة القوم كانت سبب تعارفنا عام 1968 عندما تقدّم منّي عقب إلقاء محاضرتي عن أمثال الطوارق إبان

انعقاد مؤتمر الأدباء الأوّل. ثمّ لم يملّ في مناسبات أخرى من أن يعبر عن إكباره لهذا الشعب الذي لم يعشق شيئاً كما تعشق الحرية. وقد روى لي في مرّة أخرى كيف شاهد فارساً ملثماً يمتطي ظهر جمل يجوب صحراء لانهاية هي أنسب رديف للعدم. كان ذلك في رحلة قام بها إلى واحة هون عام 1971 برفقة صديقه يوسف الدبري. وكان يروقه أن يوصي بضرورة بقائهم في صحرائهم، وعدم تلبية خطط الدولة في توطينهم؛ لأن الهدف الحقيقي من وراء الأشرار المسمّاة بالمشاريع ليس التنمية، ولكن تدجينهم ومصادرة حريّتهم تمهيداً لمحو هويّتهم! ولم يكن صادق النيهوم يدري أنه يتلو نبوءة بتلك الوصيّة. وأولئك الذين عرفوا هذا الرجل عن قرب وحدهم يستطيعون أن يدركوا كم هو جدير بوصيّة كهذه لسبيين: أولهما هوسه بالحرية وكلّ ما متّ بصلة لهذه المعبودة الأبدية، وثانيهما طبيعته المجبولة لا بقبول الآخر فقط، ولكن بحبّ الآخر. وهو ليس حبّاً مفتعلاً، أو مكتسباً، ولكنه عفويّ. وهو ما يعني أنّه ترجمة تلقائية لمبدأ الحرية لأن من ارتوى من ينابيع هذه المعبودة وحده يملك القلب الذي يسع العالم مردّداً فعلياً أنشودة ابن عربي الداعية إلى الدّين الحقيقي، والمحرّضة لا على وحدة الوجود وحسب، ولكن على وحدة الكائنات في هذا الوجود:

(لقد صار قلبي قابلاً كلّ صورة	فمرعى لغزلانٍ وديرٍ لرهبانٍ
وبيتٍ لأوثانٍ وكعبة طائفٍ	وألواح توراةٍ ومصحف قرآنٍ
أدين بدين الحبّ أنى توجهتُ	ركائبه فالحبّ ديني وإيماني)

وقد عبّر لي مراراً عن استنكاره لمحاولات النظام طمس هوية أهل البلاد الأصليين من طوارق وأهل ساحل (زوارة) وسكان الجبل البربر من خلال تحريم تداول لغتهم لا في المناهج الدراسية أو حتى الأمكنة العامة فحسب، ولكن فيما بينهم أيضاً!

كانت تربط صادق علاقات صداقة حميمة ببعض أهل زوارة (آل العزابي)، وكان من الطبيعي أن يتعاطف معهم لا لأسباب شخصية فقط، ولكن إنتصاراً للمبدأ. وها هو يحثني في تلك الجلسة على وجوب إرتداء شعار القوم (الثام) في كل زمان، وفي أي مكان، تعبيراً عن تحدّي، والتزاماً بالمبدأ. وهو وجوب تزامن مع ذروة إستفزاز النظام الذي نحمل هويّته للعالم بكل حيلة ووسيلة. كان آخرها تأييده الرسمي الصريح لعملية ميونيخ الإرهابية التي أسقطت ضحايا في مجال أبعد ما يكون عن السياسة وهو الرياضة، وكان عليّ أن أحدث الجلّيسين العزيزين عن معاناتي المريعة في عبور القارات، وفي الحصول على تأشيرات الدخول إلى البلدان، في هذه الأجواء الموبوءة، بجواز سفر تهمة ما لبث أن تحوّل في أيدينا لعنة ترافقنا أينما حللنا! فإذا أُضيفت إلى هذه الحمولة المشثومة حمولة أخرى هي قناع كان قد بدأ يصير على وجوه الإرهابيين رايةً، فعلينا أن نتخيّل المآل الذي سيؤول إليه حال من آمن بالعبور ديناً!

وأذكر الآن أن من لجأ إلى استفزازي بالرهان لم يكن صادق، ولكن السنوسي. وكان عليّ أن أقبل التحدي وأنزل أرض الوطن

مرتدياً قناعاً صار لأمتي رمزاً إلى الحدّ الذي إستقام في عبارة القوم الإستعارية القائلة: (آوال داغّ أماوال)، التي تعني في الترجمة: (القول من وراء اللثام!). وهو تعبير يبدو غامضاً لكلّ من جهل إفتتان هذه الأمة بفنون الإستعارة في الخطاب. لأنّ البيان المباشر، في عرف القوم، إبتذال، بل هو بمثابة إهانة موجّهة للمخاطب، ما لم تتقنّ بلثام، ما لم تخضع لقوانين التورية: هذه التورية التي تحيلها إيماء، وأنّ تتحوّل إيماءً يعني أن تكتسب شرعية باكتساب الروح الشعرية؛ لأنّ الشعر هو أفيون يسكن كل روح صحراوية.

ولكن الطريف أن ينكرني أهل وطني بسبب انتصاري لشعاري إلى الحدّ الذي استوجب الخضوع للاستجواب. فالفتنة الخفيّة التي نصّبت نفسها منذ الأزل حامية للأوطان مطلقة الصلاحيات لم تعترف بالهوية المزبورة في جواز سفري فساورتها الشكوك في أمرى. لم تصدّقني هذه الفتنة حتّى عندما كشفت لها عن وجهي لتقارن الشبه بيني وبين الصورة المثبّته في وثيقة السفر لأنّ دين هذه الأشباح هو إستنزال القصاص مقابل النوايا لا الوقائع، لأنّ ما خفي في يقينها دائماً أعظم! وهكذا لم يبقَ في جعبة سدنة الأنظمة السياسية هؤلاء سوى الإستجواب لإكتشاف حقيقة زائر يدّعي المواطنة متحلاً هويّة أهل البلاد الحقيقيين!

كان تحقيقاً أميناً في شكله، ولكنه عبثيّ إلى أقصى حدّ في جوهره. لماذا؟ لأنّه لا يعرّي الجهل بواقع وطنٍ يحفل بأقلّيّات

عرقية كانت يوماً أهل الأرض الأصليين فقط، ولكنه يكشف واقعاً لا يعرف بما اصطلح على تسميته بـ الآخر، بل وينكر على ذوي القربى (الذين هم أبناء التراب الأصليين) لا هويتهم فقط، ولكن قيافتهم التي ورثوها عن أسلافهم. إنها عقلية الأغلبية التي لم تعرف في تاريخها التسامح، ولم تقرّ مبدأ التعايش مع الأقليات العرقية ما لم تنكر هذه الأقليات هويتها العنصرية والثقافية والدينية لتعتنق مع الأغلبية لا ديانتها وحسب، ولكن هويتها الثقافية أيضاً بما في ذلك مكوّن كان دوماً أصل الوجود وهو: اللغة! دون أن يخطر ببال هذه الأغلبية أي جريمة تاريخية ترتكب، لأن قطع لسان أيّ أمة هو قطع لدابر هذه الأمة والحكم عليها بالعدم حتّى لو استعارت لسان الأغلبية الغازية بالمقابل. وهي نزعة لم يستّها ناموس الغزو بالشعار التقليدي القائل: «الويل للمهزومين!» بقدر ما ستّها طبيعة الغزو عندما يتسلّح بالعقيدة الدينية. هذه العقيدة التي لا بدّ أن تمحو المعتقد الديني السالف محواً كي تقطف ثمارها وتنهأ بالآلتأسيس واقع جديد. وهي في سبيل تشييد هرم فردوسها الموعود لا تقنع بمحو الديانة المغلوبة على أمرها، ولكنها تعمد إلى محو كل ما متّ بصلة لهذه الديانة، وفي المقام الأوّل: البنية الثقافية لمجتمع ما قبل الديانة الجديدة كالعادات والتقاليد والآداب والممارسات الطقسية والفنون التي تشكّل في النهاية: روح اللغة! أي أن ما يحدث في واقع كهذا ليس عملية استبدال دين بدين، ولكنه محو صريح للذاكرة! والأسوأ من

حقيقته كمحوٍ للذاكرة هو شرعته بمشيئة الربّ، أي بإرادة الدين الجديد. إضفاء الهوية الدينية على هذه العملية التغريبية يعطي الإضطهاد لا شرعية وحسب، ولكن يكسبه حصانة!

والدين الإسلامي في غزو شمال أفريقيا لم يختلف عن الديانات الأخرى السابقة والتي مارست القمع الثقافي ضدّ أممٍ أخرى بحُجّة إعلاء كلمة الحقّ التي هي دائماً، في عرق الدين الغازي، حكر على المعتقد الجديد حتى لو كان الدين السالف ديناً توحيدياً لا يختلف في جوهره عن الدين الجديد ما دام القاسم المشترك الأعظم بينهما هو الإيمان بالإله الواحد الأحد!

عقلية يسري في جيناتها إرث كهذا لا بدّ أن تغذي في النهاية ذلك التعصّب الأعمى الذي سخّره فئة لا أخلاقية بطبيعتها كالساسة في سُعارٍ عرقيّ شوفيني يتغنّى بالهويّة القومية، لا لأن خطراً يتهدّد بها من خارج (كما تروّج هذه الأيديولوجية الجنونية)، ولكن لكي تبرّر صنوف التنكيل بثقافات الأقليات العرقية في الداخل إلى الحدّ الذي تعمد فيه السلطات الجزائرية إلى اعتقال الشاعر محمود خوّاد أسبوعين كاملين على ذمّة التحقيق في ستينات القرن الماضي لمجرّد أنها وجدت بحوزته جواز سفر نيجري أثناء عبوره الصحراء في طريقه إلى ليبيا! هل هي نكتة من تلفيق معتوه؟ كلا! إنه واقع تاريخي تشهد به الوثائق، لأن ابن الصحراء، في العقلية الشوفينية، لا يحقّ له أن يمتلك هوية لأن هويّته: اللاهوية! سليل الصحراء الكبرى طيف وليس له أن يستعير وثيقة سفر لأن

ذلك يخالف ناموس الطبيعة نفسها التي خلقتة كسجين صحراء .
لأن خروجه من قمقمه في الصحراء يعني عبوره إلى العالم ،
والعبور إلى العالم خطر كفيل بالكشف عن الحقيقة : حقيقة الإبادة
التاريخية التي تعرّض لها هذا الشعب منذ غزوات الرومان ، إلى
غزوات العرب باسم الدين ، إلى غزوات الفرنسيين في القرن
التاسع عشر ، إلى قيام فرنسا الاستعمارية بجريمتها بتفجيرات
الخمسينات والستينات النووية ، إلى قيام هذه الدولة بسرقة وطنهم
وتقديمه غنيمةً مجانيةً لدولٍ هي مالي والنيجر والجزائر وليبيا بعد
أن اختلقت دولاً لم يكن يوماً لها وجود على الخارطة الجغرافية
مثل مالي والنيجر ، وذلك كلّ انتقاماً من هذه الأمة المكابرة لأنها
الوحيدة التي قاومت أطماع فرنسا في هذه القارة ، وها هم ورثتها
في مملكة نوميديا القديمة (التي هي مملكتهم التاريخية) تستكثر
على صاحب الأرض أن يحوز وثيقة سفر ، فاستحقّ الحبس لئلاً
يفرّ من وطنٍ حولوه له سجنًا حتّى لا يفلت فيذيع سرّ المؤامرة
المحبوكة بيد عالم يتشدّق بحقّ تقرير المصير ، ومدبرة أيضاً بيد
أولئك الذين نالوا الحرية من مستعمر الأمم بعون أبناء الصحراء
أنفسهم فإذا بهم ينسون فلا يبخلون عليهم بهذه المعبودة وحسب ،
ولكنهم يستعيرون دور الجلاّد فجأة فيفعلون كل ما بالوسع كي
يميتوا في هؤلاء أبسط حقّ في الوجود وهو : الإحساس بالانتماء
إلى الهوية ، ولا يكتفون بذلك ولكنهم يقيمون الدنيا استنكاراً لأنّ
إسرائيل تمارس العنصرية !

ذلك كان استجواباً عبثياً، لأن الأسئلة المطروحة مدوّنة بجواز السفر. هذا الجواز الذي لم يُكتشف فيه ما يدلّ على التزوير أو التحوير. وهو موقف لم يكن رجل الأمن ليحسد عليه لو لم تنجده الذاكرة. فقد وجّه لي سؤالاً عن مقرّ الإقامة، وعندما أجبته بأنه موسكو، عاد يتساءل عمّا إذا كان بقصد العمل أم الدراسة، فأجبته بأنه لغرض الدراسة. سكت لحظات قبل أن تشعّ ملامحه ببسمة ظافرة مجبولة بالمكر ليسأل عن اسم سفير البلاد بتلك الديار التي كانت ما تزال وقتها مجهولةً في موقعها وراء الستار الحديدي ومشفوعة بغموض الأساطير، فما كان منّي إلّا أن أجبته بابتسامة مماثلة ذات معنى! فقد تذكرت أن الرجل الذي تولّى مهمّة السفير بالاتّحاد آنذاك كان قد شغل منصب محافظ بنغازي في الفترة التي شهدت انعقاد مؤتمر الأدباء بهذه المدينة في بداية عام 1973، أي قبل تاريخ الاستجواب بما يزيد على العام. وهو الرجل الذي شنّ الحملة ضدّ صادق النيهوم التي تحدّثنا عنها في الجزء الأوّل من هذه السيرة والتي دافعت فيها عن صادق بمقال

بجريدة «الزمان». إنه عبد الوهاب الزنتاني مريد الناصرية الذي قرأت له مقالات بجريدة «الحقيقة» إبان العهد الملكي قبل أن يعلن عن هوسه بالناصرية بعد حركة 1969. ويبدو أنه بسبب التنافس على المناصب قد كسب عداوات أخرى كثيرة ربّما كانت عداوة إنسان كصادق أهونها إذا قورنت بعداوة رجل ضليع في حرفة السياسة مثل صالح بويصير مثلاً. وهو ما عرفته منه شخصياً يوم دعاني لتناول طعام العشاء بمقرّ السفارة بموسكو عقب استلامه لمهام منصبه بزمان قصير بصحبة بعض الزملاء. ولا أذكر المناسبة التي أتت على ذكر السيد بويصير الذي كان قد لقي مصرعه على الطائرة الليبية التي أسقطها سلاح الجو الإسرائيلي فوق صحراء سيناء بداية عام 1973، أي بعد انتهاء عمل مؤتمر الأدباء مباشرة ومغادرته إلى القاهرة التي عاش فيها كلاجئ سياسي في العهد الملكي، ولكنه عاد للعمل بها عضواً في ما عرف بمجلس الأمة الاتحادي بعد أن تمّ عزله من منصب وزير الوحدة والخارجية في أوّل حكومة شكّلها محمود المغربي عام 1969. لحظتها فوجئنا بالرجل يشنّ هجوماً عنيفاً على الراحل بويصير إلى حدّ استنكر فيه أن تُطلب له الرحمة عندما تطوّع علي مطاوع (المراقب المالي بالسفارة) فقرأ على روحه الرحمة!

وها هي فصول المفارقة تكتمل بنطق اسم السفير فيُطلق سراحي بعد أن عجزت وثيقة الهوية في أن تثبت هويّتي، وبعد أن

عجزت أدلّتي والصور التي تحمل سيمائي وكل براهيني؛ لأنّ إنسان هذا العالم مدان مسبقاً حتّى لو ثُبِتَ براءته، فكيف إذا كان سدنة الأمن من أمره في شك؟!

والواقع أن ما آلمني أكثر من كل شيء في تلك الواقعة ليس مضايقات الأجهزة السريّة أو شكوكهم أو حتّى ملاحقاتهم التي كنت حتّى ذلك الوقت قد جرّبتها كثيراً واعتدت عليها، ولا حتّى صنوف المعاملة التي تفضح منكرّاً واحداً يحمل في جوهره جرثومة اضطهاد، ولكن الأسوأ من كلّ هذا هو جهل أناس عددتهم أهلي بحقيقتي! الجهل بحقيقتي كإنسان أولاً لم يخفٍ عنهم في القلب سوى الحبّ فدفعوا لي مقابله دوماً شكوكاً، وجعلهم بحقيقتي كهويّة ثانياً اعتادوا أن ينكروها ويسخروا منها دائماً: ينكرونها في وقتٍ اعترفت فيه بهويّتهم، ويتعمّدوا أن يسخروا منها في وقتٍ أكبرت فيه هويّتهم، بل وأحبّت هويّتهم!

وكان بوسع الألم أن يكون أهون وقعاً لو كان حَمَلة هذه الراية هم عموم العوام؛ لأنّ الاستهانة بهويّة الآخر كانت منذ ذلك التاريخ حتّى هذا اليوم تأتي من تلك الفئة المحسوبة على الصفوة ويُفترض أن تكون القدوة في الترويج لمبدأ ثقافي نبيل يدعو بقبول الآخر كآخر بدل رجمه بتهمة سخيفة تترجمها عبارة تقليدية هي «إثارة النعرات»؛ فيبيح هؤلاء لأنفسهم استعداد السلطات على كلّ من تجاسر وجاهر بهويّته الأصليّة، وهم الذين يستنكرون مبدأ استعداد السلطة في كلّ شأن إلّا في الشأن المتعلّق بهويّة الأقليات!

وهو ما يعني أن مَنْ يخذلنا هنا هم أولئك الذين راهنّا عليهم، وكان الواجب يقضي بأن يجيروننا فإذا بهم يتخلّون عنّا؛ بل كثيراً ما كانوا أوّل من يشي بنا، سواء أكانت الوشاية عن حسن نيّة، أم كانت عن سبق إصرار وترصد! وما يدهش حقّاً هو سرّ هذه العقلية الغريبة، غرابة العنقاء، عن واقع المجتمعات التي انتمت إليها هذه الفئة: مجتمعات لم تحتجب يوماً عن الآخر المجاور، ولكنها عرفت في تاريخها الطويل التعايش مع الآخر. ليس هذا وحسب، ولكنها مجتمعات شهدت الاندماج مع مختلف الأعراق، الاندماج لا بالمفهوم الثقافي وحسب، ولكن الاندماج العرقي أيضاً، بالتزاوج حيناً، وبحمل صلبان المصير المشترك حيناً آخر.

لهذه الأسباب يبدو إنسان مثل صادق النيهوم نموذجاً فريداً في واقع ثقافي كهذا لا بسبب اغترابه الطويل في البلدان، أو احتكاكه بمختلف الأعراق والثقافات فحسب، ولكن بسبب عمقه الروحي. هذا العمق المجبول بالألم الوجودي الذي صنعه كمبدع كبير، صاحب الفضل في صنعه كقلب كبير جدير بقبول كل صورة، ومرتع حتّى لغزلان، كما دير لرهبان، وهو البيت لأوثان، مقرّ لقرآن، لأنّه الدين الوحيد الذي أوجد كل دين: دين الحبّ الذي تغنّى به قلب كبير آخر سبق بألف عام كان لصادق ولأمثال صادق داعيةً، ومعلّماً، ورسولاً!

في ربيع 1974م انعقدت ندوة القصّة القصيرة برعاية وزارة الإعلام والثقافة التي تولّى أمرها محمّد أبو القاسم الزويّ خلفاً لوزيره السابق أبو زيد دوردة وحضر جلساتها عمر المحيشي مندوباً عن مجلس الثورة نظراً لميوله اليسارية وبوصفه أكثر أعضاء هذا المجلس اهتماماً بالشأن الثقافي. هذا الشأن الأكثر شقاء من بين كل الشؤون الذي كانت العقلية السائدة حتى ذلك الوقت (وأعتقد أنها ما زالت سائدة إلى اليوم) تحسبه جزءاً لا يتجزأ من تلك الأيديولوجيا التي لا تقلّ شقوة عن الشأن الثقافي والتي شاءت لها المصادفة وحدها أن تتحلل اسم: اليسار!

فالمخلوق الحامل لصليب الثقافة، من وجهة نظر الأنظمة السياسية، دوماً مُريب! هل قلت: مريب؟ الواقع أنه ليس مربياً وحسب، ولكنه متهم! هل قلت: متهم؟ الواقع أنه ليس متهماً وحسب، ولكنه مدان حتّى تثبت براءته! هل قلت: براءته؟ الحقّ أقول أنه مدان حتّى لو ثبتت براءته! وهنا يكمن قدر المثقف: قدره التراجمي!

يستطيع مريد السياسة أن يكون معارضاً إلى جانب صفته اليسارية، ولكن لن يكون من حقّ مريد الثقافة أن يحتفظ بهويّته اليسارية إلى جانب الانتماء إلى صفوف المعارضة دون أن يستفزّ العقلية السائدة فيضيف في نظرها إلى ثلوث الخطايا السالفة خطيئة إخفاء نوايا معادية! وهو موقف، ويا للغرابة، لا تعتنقه الأيديولوجيات السياسية السائدة بدون مبرر! فاللعبة السياسية التي تدين بديانة الصفقة لا تستنكر الخلاف في الرأي إذا قورن بالوقوف موقف المعارض في الرأي، ولا تستنكر الوقوف موقف المعارض في الرأي إذا قورن بالوقوف موقف العداء في الرأي. ولكن السؤال هو: متى يحقّ لنظام سياسي ما أن يواجه مريد الثقافة بتهمة جسيمة من شأنها أن تطيح بقوانين اللعبة السياسية كالعداوة؟ هل في اللحظة التي يتجرأ فيها هذا الخصم الأبدي على استخدام العنف للإطاحة بنظام يعدّ نفسه شرعياً؟

كلاً، بالطبع! صاحب الثقافة عدوّ حتى لو لم يفعل ذلك. إنه يمارس العداوة مسبقاً. أنه عدوّ بالفطرة! عدوّ لأنه يمارس صلواته في معبد آخر يبدو وثنيّاً في نظر كهنة الأنظمة. عدوّ لأن دينه تلك الأحجية التي لا وجود لها في ظلّ أي نظام وهي: الحرية! مريد الثقافة الحقيقي عدوّ للنظام لا لأنه سياسيّ وحسب، ولكن لأنه سلطة. والكائن الثقافي مريد معبودٍ يعادي السلطة بالسليقة وهو: الحقيقة!

ولهذا ينتصب الشكّ بين الخصمين ما اغتربت الحرية عن النظام، وما اغتربت الحقيقة عن السلطة. ولا أمل في إستعادة الثقة أو وجود تنازل يصلح سبباً للمصالحة بين القطبين، لأن القطيعة بينهما مسبقاً ما ظلّ النظام السياسي معادياً بالطبيعة للنظام الأخلاقي، وما ظلّت إرادة السلطة بجانب إرادة الحقيقة!

وعمر المحيشي الذي حاول بحسن نيّة أن يجمع بين الضدين دفع الثمن غالباً: فقد ظلّ بقيّة أعضاء المجلس في شكّ من عمر المحيشي المحسوب على ملّة مشبوهة في عرف هؤلاء هي أهل الثقافة، في حين ظلّ المثقفون في شكّ من أمر المحيشي بسبب إنتمائه إلى سدنة السلطة!

وأحسب أن هذا الشكّ المزدوج (الظالم بلا شكّ) قد لعب دوراً ليس مباشراً في نسج خيوط مصير هذه الشخصية التراجيدية! لماذا؟ لأن العلاقة المعقّدة بين القطبين الوجوديين لا بدّ أن تنعكس على نفسية الرجل لتحبك له من حبل العداوة المتبادلة الغلّ البليد الذي يصنع منه ضحية في النهاية. فإذا كان زملاء المحيشي من أعضاء المجلس يجاهرون بتهكّمهم ويبيحون لأنفسهم السخرية من ميوله الثقافية اليسارية سواء في محافلهم الشخصية، أم أثناء اجتماعات المجلس الرسمية، فإن أمة المثقفين لا تتوقّف بدورها عن رجم الرجل بالنعوت الموجعة مثل التخاذل والجبن وخيانة الأمة (بل وطعن الحقيقة) مقابل الاحتفاظ بالسلطة

برغم علم هذه الفئة بأن ليس بالإمكان أبدع ممّا كان! وكانت هذه الحملة تبلغ سمع الرجل دورياً وفورياً أيضاً. فهل تملك الضحية مؤهلاً للصمود في وجه مرض كانفصام الشخصية طويلاً أمام ضغوط بهذه القسوة؟

ولكن التدبير يقضي بفعل ما يجب أن يُفعل في سبيل غسل الإهانة واسترداد الثقة بالنفس، أو فلنقل التوازن النفسي فيما إذا سمحنا لأنفسنا باستعارة مصطلح من معجم علم النفس. وهو ما لن يعني سوى استعادة الضمير الضائع! أي أن ما سيسمّى تالياً بـ«محاولة المحيشي الانقلابية» ما هو في الترجمة الحقيقية سوى محاولة ثأر للكرامة! أمّا الفشل في هذه المحاولة الثأرية، ثم مواصلة الحملة الإعلامية ضدّ النظام من خارج البلاد، فكّلها تعبير عن كفاح، أو مواصلة كفاح، لم يكن له إلا أن يؤدّي إلى الجنون عندما انتهى كلّ شيء إلى إخفاق!

وتراجيدية المصير إنّما تكمن في بطولة البطل الذي خذلته الأقدار!

وبرغم ذلك من حقّنا أن نتساءل: ألا يصلح منفى غيبيّ كالجنون شفيعاً؟ لقد كنّا شهوداً لمدى انحطاط ناموس الخلق عندما تغذّيه الشهوة إلى الانتقام. هذا الناموس الذي لا يشمّر من قتل القتل، لأنّ ما هو الموت إن لم يكن غياب العقل الذي نسّميه جنوناً؟ وهو تعويذة جديرة في العرف الإلهيّ أن تبطل

مفعول المكيدة المخجلة تلقائياً، لأن الخصم لم يستلم من الملك
الحسن الثاني إنساناً، بموجب الصفقة التجارية المخجلة، ولكنه
استلم في الواقع جثماناً!

إنه ثأر الضحية الذي لا يلبث أن يتحوّل على جبين الجلاّد
وصمة عار، بدل أن يكون إكليل غار!

كان من المقرر أن تبدأ جلسة الافتتاح بعد الظهر لتتواصل حتى المساء. وفي انتظار موعد الافتتاح استجرت من هجير الظهيرة بمقهى يقع خلف بنیان وزارة الداخلية مواجهاً الجانب الخلفي من سور المدينة القديمة ويحجب مدخل «باب الحرية» المؤدي إلى جوف المدينة التاريخية من جهة الجنوب. كنت برفقة الحميمين الأبديين جيلاني طريشان ورضوان أبو شويشة في تلك الجلسة الطقسية دوماً مثلها مثل التجوال اليومي بشوارع الحاضرة، والمسخرة دوماً للثرثرة حول الأدب. ثرثرة حولها التكرار إلى طقس آخر أيضاً كتعويض عن عدم ممارسة الأدب، كتعبير عن الإحساس بالذنب الناتج عن هوسنا بالأدب، وعجزنا عن إبداع الأدب! إنه الداء ذاته الذي كان قدرنا في معهد غوركي للآداب. إنه داء مَنْ يمتنون أنفسهم بأن يكونوا أدباء دون أن تهرع لنجدتهم التجربة التي كانت ذخيرة كل أدب، كأنها تشفق على أمثالنا من وزر التجربة المجبول بالألم.

كنت قد إستبدلت مع جيلاني مكان الإقامة بفندق إعتدنا أن

نقيم فيه منذ بداية 1970 يقع في شارع يؤدّي إلى سور مقبرة سيدي منيدر على ما أذكر، لننتقل إلى الفندق السياحي الواقع على مشارف ميدان التاسع من أغسطس (السويحلي تالياً). وهو الفندق الذي إستجرنا به طوال السنوات التالية كلّما حللت ضيفاً على أرض الوطن. وهو الفندق الذي إعترف لي صاحبه بعد أعوام كيف كان رجال المباحث يقبلون لإعتقالي في كلّ مرّة عقب مغادرتي مباشرةً في كلّ مرّة. حدث ذلك ثلاث مرّات، ولكن العناية الإلهيّة كانت تتدخّل في كلّ مرّة لتعصمني من قبضتهم!

يطيب لنا أن نتناول طعام الغداء في أحد المطاعم الشعبية في ذلك الزمن الرائع الذي كانت فيه الأسماء تجود بمعناها الحقيقيّ فتصير صفة «الشعبيّ» رديفاً للأصالة، لا للقدارة وانحطاط الشأن، كما هو الحال اليوم! وطعام المطعم الشعبيّ ليس شهياً للنظر فقط، ولكّته معطرّ برائحة، ومجبول بطعم، وغنيّ بالنفع. إنه طعام يخفي عمقاً، لأن الأجيال استودعته روحها. إنه لهذا السبب طعام حيّ في مقابل طعوم اليوم الميّتة. الطعام الحيّ الذي يحيي بتفويض من سلطة الروح المبتوثة في التقليد. وهو التقليد نفسه الذي أضاف لعطيّته هذه آية أخرى أمست في سيرة الأجيال وصيّة لصيقة بالطعوم تلقّنا درساً في الجود، أو بالأصحّ، درساً في ما كان قدماء العرب يسمّونه القِرَى!

إنها مراسم العناية بالأضياف استجلبت من البوادي لكي

تمارس في المدينة أيضاً على نحو يوافق قوانين المدينة: فالحلول في المطعم أولاً يعطي الحق الأخلاقي في انتحال صفة المضيف بحكم الأسبقية. وهو ما يوجب على هذا المضيف أن يستضيف كل من أعقبه في الدخول ممن عرف ولو معرفةً عابرة بدفع ثمن الطعوم! ليس هذا فحسب، ولكن التقليد يقضي بدفع رسوم رفقاء الضيف أيضاً إلى جانب رسوم مآكل الضيف!

إنه ناموس الأجيال المؤهل لاستزراع بذار الروح الحميمة أينما حلّ، ليبذرو مفهوم الكرم شاحباً بالمقارنة مع قوم يجمع بينهم المكان فيعاملوا بعضهم بعضاً كأضياف يستضيفون أضيافاً كأنهم يريدون أن ينبّهوا إلى وجوب التعبير عن محبتنا لكل من صافحنا؛ لأننا جميعاً ذوي قرى لبعضنا البعض في هذه الدنيا وأضياف نتظر رحيلاً!

لقد كنّا نمارس بسعادة هذا الطقس النبيل الذي تعلّمناه ممن سبقنا إلى رحاب المدينة. كنّا سعداء برغم تواضع الدخل المالي وبرغم شحّ الموارد، ولكن لم يحدث ولا مرة أن عجزنا عن دفع هذه المكوس القدسية! لا تسعفني الذاكرة اليوم عمّا إذا كان رضوان قد رافقنا يوماً في مقام بفندق، بل الواقع أنّي لا أذكر عمّا إذا كان هذا الطيف قد أقام يوماً في مكان برغم حضوره في كلّ مكان! فهذا الرجل ليس روحاً هائمة فقط، ولكنه روح طرابلس بالفعل. ولا أحسب بوجود من بوسعه أن يجزم عمّا إذا كان هذا الدرويش الأبدي يمتلك مقاماً في مكان، أو عمّا إذا حدث وأقام.

كل ما علمناه في تلك الأزمنة أن له أمّا يتردد عليها في بلدة
العزيزية الواقعة على بعد أربعين كيلومتراً جنوب الحاضرة. وهي
البلدة التي سُجّلت فيها عام 1923م أكبر درجة حرارة في تاريخ
العالم وهي 58 درجة في الظلّ ممّا يهبها مسوحاً أسطورية تليق
حقاً بمسقط رأس إنسان كرضوان أبو شويشة! ولكن ما سيُجمع
عليه الجميع هو حضوره السخيّ في شارع الاستقلال: هناك فقط
سيجده كلّ من افتقده! سيجده في كل الأوقات، وبلا موعد
أيضاً، لأن روحه تسكن هناك، حتّى إذا حدث في نظام الكون
خلل وغاب عن المكان فإن روحه (أو طيفه) سوف تنيب عنه
بالضرورة، وهو ما يعني أن بالإمكان تخيّل قلب طرابلس بدون
جيلاني، أو حتّى بدون يوسف القويري، ولكن من المستحيل
تخيّل طرابلس بدون رضوان أبو شويشة!

وعلى الأعجب من وجود الرجل في قلب طرابلس أبداً هو
وجوده الأبدي في مكان آخر ليس بلدة العزيزية هذه المرّة، ولكنه
إيرلندا! والدليل أنه لم يحدث أن التقاه كلّ من عرفه دون أن
يخبره إمّا بنيّته المغادرة إلى إيرلندا، أو عودته للتوّ من ربوع هذه
الجزيرة الخرافية، كأنّها فردوس موعود!

نوادير رضوان لا تنتهي، لأنه هو نفسه نادرة نوادر! وهو لهذا
رواية تدبّ على قدمين: الرواية التي كان يجب أن يكتبها، ولكنّه
فضّل على ما يبدو أن يحياها عملاً بدل أن يكتبها نصّاً!

في تلك الجلسة كان جيلاني سادراً في استفزاز رضوان بالتعليقات اللاذعة كعاداته في السويغات النادرة التي يتراجع فيها الإحساس بالماليخوليا فيصفوا المزاج فإذا بنا نجد أنفسنا في طوق من رجال الشرطة بقيافتهم الرسمية! انتظروا أن نهب فنقف إكباراً لحضراتهم، وعندما يئسوا طلبوا منا مرافقتهم بصريح العبارة! مرافقتهم إلى أين؟ مرافقتهم إلى المكان الذي كان يجب أن نذهب إليه طوعاً، لا أن نُساق إليه غصباً! جواب كهذا كان بمثابة أحجية، فكان من المنطقي أن نستفهم عما إذا كان المكان المقصود بالمكان الذي كان علينا أن نذهب إليه طوعاً هو السجن، لأن هذا البعبع هو الشبح الوحيد الذي انتظرنا أن نُساق إليه في أي لحظة ومنذ زمن بعيد دون أن يخطر ببالنا يوماً أن الواجب يقضي أن نذهب إليه طوعاً بدل أن نُساق إليه غصباً، كما تقضي طبيعة الأشياء!

تبادل اللفيف المهيب نظرات ذات معنى قبل أن يجود أحدهم بإيضاح لم يخلُ من سخرية: «الزج في السجون ليس من

اختصاصنا، ولكن الزّج بأمثالكم في صالونات الحلاقة من صميم
صلاحيّاتنا!». صالون الحلاقة؟ بأيّ تهمة يمكن الزّج بمواطن في
صالون الحلاقة؟ التهمة هي: الشعور! أو بالأصحّ: تقليد بدع
النصارى وانتحال التقاليع الدّالة على الميوعة كإطالة الشعور!
لحظتها فقط إستوعبنا الرسالة: رسالة مجلس الثورة الذي أخذ
على عاتقه إخراج المسلسلات المثيرة للغثيان (إلى جانب
السخرية) منذ استيلائه على السلطة بغاية واحدة هي إلهاء الناس
أطول أمد ممكن عن القضايا الحقيقية التي تهّم الناس لكي يطيب
للمجلس المقام أطول أمدٍ ممكّن في السلطة! وكان أن أصدر
مرسوماً يقضي بمطاردة المواطنين في الشوارع وحصد شعورهم
بآلات الحلاقة! ولكي لا يُتّهم المجلس بالفرقة بين الرجل والمرأة
(وهو الذي رفع شعار المساواة بين الجنسين منذ أوّل يوم) لا بدّ
من اختراع حجة تصلح مبرراً لتسميم حياة هذه المخلوقة أيضاً
عملاً بمبدأ المساواة السالف الذكر: فبأيّ حيلة تفتّقت عبقرية
المجلس لتنال المرأة حظّها من «الغنيمة»؟ لن يصدّق الكثيرون أن
يكون هذا النصيب هو: الزفت! وبرديف العبارة: طلاء القار! وهو
ما يعني أن سياسة المجلس في بناء صروح المجتمع الفاضل
تتلخّص كخطوة أولى في حلاقة أبناء الجيل من الذكور بالقوّة في
الشوارع، ومطاردة بنات الجيل بالطلاء القبيح لتزويق سيقانهنّ
العارية تطبيقاً لمبدأ المخالفة (حتّى لا نأتي على صفة محظورة
آنذاك كالجدل) القاضي بستر ساق المرأة في مقابل تعرية رأس

الرجل! حَشَرْنَا لفيف الشرطة في ذلك اليوم في جوف شاحنة عسكرية وذهبوا بنا إلى صالون حلاقة يقع في ميدان التاسع من أغسطس (السويحلي تالياً) ليأمر أمرهم الحلاق بتجريدنا من الشعور مستخدماً مصطلح «الصفير!» لنخرج من هناك برؤوس صليعة كالسجناء!

أمّا جيلاني في فقد أمروا بتجريده من لحيته التقليدية أيضاً، وعندما اعترض قائلاً أن اللحية في الشريعة سُنّة، قام الأمر بحاججه قائلاً إن لحية السنّة هي خيط شعر دقيق جداً، لا فروة تحجب الوجه!

وقد ظلّ جيلاني يتنّدر بهذه الفتوى كلّما استعدنا ذكرى تلك التجربة المضحكة: تجربة لم نكن لها أوّل الفرسان! فقد حدّثني رضوان كيف تعرّض صادق النيهوم لهجمة مماثلة أثناء إقامته بالمدينة السياحية بطرابلس عام 1972 من قبل فرقة من رجال الشرطة المسلّحة بأدوات الحلاقة بدل البنادق دون أن تجدي محاولاته للنجاة من قبضتهم بالسعي على أربع وهو يشغو بصوت عالٍ مقلّداً نداء الخروف؛ بل لم تزدهم هذه الحيلة إلا إصراراً على موقفهم في تنفيذ مرسوم القيادة العبيّ!

ولكن هل انتهت مهزلتنا نحن في ذلك اليوم؟

الواقع أنّها انتهت حرفاً، ولكن جوهرها أصابنا بحرج: إذ كيف سنذهب لحضور افتتاح الندوة المنتظرة برؤوسٍ صلعاء؟

لا أذكر مَنْ مِنّا اقترح المرور على سوق «الترك» في طريقنا إلى مكان انعقاد الندوة (المقرّر أن يكون في قاعة مجلس الأمة التي شهدت انعقاد مؤتمر الأدباء لأوّل مرّة عام 1968 وندوة (الفكر الثوري) عام 1970) وذلك لاقتناء قَبّعات أو أي شيء من شأنه أن يستر رؤوسنا .

في الطريق إلى السوق لم نفقد روح السخرية : وها هو جيلاني يحمد الله على رحمته بنا لأن الدعوة الجديدة بتطبيق أحكام الشريعة اكتفت بتجريدنا من شعورنا ولم يبلغ بها العماء الحدّ الكفيل بتجريدنا من أطراف أجسادنا كما حدث مع بعض الوافدين الأشقياء من عمّال الدول الشقيقة المجاورة الذين بُترت أيديهم جزاء مخالفتهم لأحكام الشريعة المزعومة ليرحلوا إلى بلدانهم بأيادٍ مبتورة، فما كان من هذه البلدان إلّا أن إعادتهم على أعقابهم رافضةً الاعتراف بقبول أناسٍ غادروا أراضيها بالأمس كمواطنين حقيقيين فإذا بهم يعودون أنصاف مواطنين! وهي واقعة تنذر بها الليبيّون كثيراً سخريةً من تلك الحملات العدمية ذات الأبعاد العبيّية، ولم نكن نعلم حتى ذلك الحين أنّها مجرد فصل صغير في ملحمة العبث الكبرى إذا قورنت بالمفاجآت التي تنتظر هذا الوطن الشقيّ!

في السوق الشعبي القابع وراء أسوار المدينة التاريخية (التي كانت قد نجت بأعجوبة من خطة للنظام بمحوها من خارطة

الوجود كما مُحيّت مثيلات لها في الدواخل)، في هذا البنيان
التلبد الجامع لروح الدهور التي تعاقبت على المكان منذ ما قبل
التاريخ، هنا في هذا الهيكل الحافل بروح الأمم التي اندمجت في
أمة واحدة، وبثّت هذه الروح المبدعة في مقتنيات اليدوية، وفي
فنون صناعاتها التقليدية، وصيّة تتحدّى جنون الأنظمة السياسية
لتكون غصّة في حلق هذا الجنون، كما تحدّث سلطان الزمان
الأقوى من كل سلطان، فورثته أيضاً؛ في هذا الحرم الذي كان
يروقني أن أمثّل في رحابه كلّما غالبتني الأحزان، وجَدْتُ ضالّتي
في ذلك اليوم أيضاً: وقع اختياري على قلنسوة لميسة، مطرّزة
بمثلثات معبودة الزمان، وربّة الحسن والحبّ (تانيت)، التي
إعتادت الأنامل المسكونة بهاجس الإيمان (الأقدم عهداً من كلّ
إيمان) أن تبثّها في كلّ فعلٍ أو صنيع برهاناً على حنين، ورسالة
موجّهة من وجدان، تعبيراً خبيئاً عن إيمان!

المنمة الطقسيّة لا تجعل من القلنسوة طاقةً لصون الرأس
وحسب، ولكن الوسّم الديني يحيلها تميمةً أيضاً: تميمةً جديرةً
بمنافسة قلنسوة الجواهري الأسطورية!

في عشية الافتتاح إلتأمتنا في تلك القاعة الحميمة التي كانت في الماضي مقرّاً لجلسات مجلس الأمة المنتخب وكان لنا شرف الاجتماع في رحابها إبان انعقاد مؤتمر الأدباء الأول عام 1968م وندوة الفكر الثوري عام 70 قبل أن تمتدّ إليها يد التعصّب لتمحوها من خارطة المكان بعد هذه الندوة بأمّدٍ قصير!

على المنصة تجاوزت كوكبة الشرف الرسمية حسب التقاليد يتوسطها عمر المحيشي بقيافته العسكرية مندوباً عن مجلس الثورة ينتصب على ميمنته محمد الزوي وزير الإعلام والثقافة وعلى ميسرته محمد أحمد الشريف وزير التعليم . أمّا ثلّة الأصدقاء التي يُفترض أن يكون المؤتمر بمثابة عرس يُقام على شرفها فقد تمثّلت في شخص أحمد إبراهيم الفقيه الذي احتلّ مركزاً قصيّاً في المنصة كأنّ المراسم لم تأتِ به إلى ذلك المكان إلّا لذرّ الرماد في عيون الأدباء! والواقع أن المراسم لم تكن لتقبل بوجود الفقيه في ذلك الموقع أيضاً لو خُيّرت ، لأن نزعة العداء لكلّ ما متّ بصلة للإنليجنسيا الوطنية كانت في عقيدة مجلس الثورة ما تزال في

ذروتها. ولو تأملنا الأمر ملياً لاكتشفنا أن المراسم الرسمية (التي لا تنطق في أفعالها بغير نوايا المجلس) لم تكن لتأتي بالفقيه إلى المنصة حتى من باب المجاملة لو لم يتبوأ الرجل منصب رئاسة تحرير صحيفة «الأسبوع الثقافي» (المنبر الثقافي الوحيد في البلاد) لكي تؤكد الانطباع لدى المحفل برفض التنازل، بل وأي هدنة، لأنها لا تعترف بغير الموالاة ديناً! وهو ما لم يكن ليُخفى على الذين لاحظوا كيف يتم اختيار العناصر المخولة لتولي أبسط الوظائف في جهاز الدولة تلبيةً لحسابات الموالاة هذه حتى أن إنساناً لم يؤمن يوماً ما بمبدأ أيديولوجي باستثناء الحرية مثل رضوان أبو شويشة لم يكن لينزل موظفاً في دهايز المؤسسة العامة للصحافة عام 1972م لو لم يهرع لنجدته صديقي القديم محمد الزنتاني ليخلع عليه هويّة لم ترد في حسابات رضوان يوماً وهي: صفة الليبرالية!

والسيرة بدأت بتأسيس المؤسسة في العام المذكور أعلاه على أنقاض كل الصحف الصادرة في العهد الملكي سواء الخاصة التي تمّ إغلاقها بجرّة قلم، أم الرسمية التابعة لوزارة الثقافة الملكية. وقد اختير عمر الحامدي ليتولّى رئاسة مجلس إدارة هذه المؤسسة إلى جانب عدد من أعضاء مجلس الإدارة تمّ إختيارهم بالمعايير التقليدية ذاتها المستعارة من التجربة الستالينية أي: الولاء الأيديولوجي! وفي جلسة المجلس الأولى المكرّسة لإختيار رؤساء

ومحرري الصحف المزمع إصدارها عن المؤسسة تمّ إستعراض الأسماء، وعندما جاء ذكر اسم رضوان (الذي كان يعمل محرراً بجريدة «الثورة» المُلغاة أيضاً) تساءل الحامدي عن هوية الرجل الأيديولوجية، وكان الزنتاني (كعضو بالمجلس) يدري أن هذا السؤال الذي صار تقليداً في تقرير مصائر الأبرياء يخفي لغماً قابلاً لأن ينفجر في الرجل بأدنى زلّة لسان، أو بالأصح، بأتفه تصريح من صاحب سوء نيّة! ولكن جهل بقيّة الأعضاء بشخص رضوان آخر منطوق الحكم، فانتهاز هو الفرصة (كما روى لي ضاحكاً) ليعلن بصوت عالٍ أن رضوان: ليبرالي!

والليبرالية في ذلك الزمان كانت ترخيصاً موقفاً، أو فلنقل هويّة آمنة، لا في المحافل الوظيفية أو الإدارية وحدها، ولكن في الأوساط الأمنية أيضاً، إذا قورنت بالمذاهب اليسارية أو اليمينية كالشيوعية أو الإخوانية الإسلامية. ولكن هذه التزكية لم تمنع رضوان من أن يشنّ هجوماً عنيفاً على محسنه الزنتاني في مقابلة تلفزيونية أجريت معه بعد تاريخ التعيين بسنتين عندما انعقد أول مهرجان للشباب العربي بطرابلس، وكان الزنتاني عضواً في لجنته التحضيرية، الأمر الذي لم يرق لرضوان باعتبار الزنتاني ليس له أن يمثل في لجنة تمثل الشباب مستشهداً في المقابلة بصلعته الشهيرة للتأكيد على كهولته! وقد اشتكى لي الزنتاني بمرارة من هذا الهجوم في إحدى زياراتي إلى الوطن، فرأيت أن الواجب

الأخلاقي يقضي بأن أواجه رضوان بضرورة الاعتذار للزنتاني بعد أن رويْتُ له سيرة القسَّة التي كان لها الفضل في إنقاذ مستقبله الوظيفي والتي فوجئتُ أنه لم يسمع بها، برغم أنَّه احتفى بها، بل واعتنفها إلى حدِّ صارت له في تجربته التالية تميمةً لعبت دوراً في إجارته من الجولة التالية من الاعتقالات التي نفَّذها النظام بحقَّ الأدباء عام 1978، ممَّا صيَّرها طرفة أخرى أُضيفت إلى رصيد طرائف رضوان بدل أن تُحسب ضرباً من إنكار الإحسان حتَّى أنَّها أثارت استحسان كلِّ من سمعها بدل أن تستثير الاستنكار. وأذكر أن الفقيه رواها بحضور رضوان في جلسة عام 1976 بلندن على مسمع من بعض الإنجليز فنالت استحسانهم في حين لم يزد رضوان على أن قال ساخراً تفسيراً لموقفه من صاحب الإحسان: المبدأ أعلى شأنًا من العلاقة! .

وجود الفقيه على المنصة أنقذ جيلاني من سكتة قلبية!

والسيرة بدأت عندما تقرّر أن تُفتح وقائع الندوة بالشعر برغم كونها ندوة قصّة (لأن الرواية كانت ما تزال مغتربة في واقع الوطن الثقافي بإستثناء رواية صادق النيهوم «من مكّة إلى هنا»). والزجّ بالشعر في كلّ مناسبة بمناسبة وبلا مناسبة تقليدٌ يلبي الظماً الأبدي إلى الموسيقى، أو بالأصحّ، ظماً الواقع اليومي المبلبل بروح الركافة النثرية إلى الإيقاع، إلى الروح الغنائية المفقودة من التجربة الوجودية. وقد وقع الاختيار على أكثر الخلق هشاشة وإغتراباً عن منابر الخطابة (وهو جيلاني) ليكون فارس الفتح. وكم أشفقت عليه وأنا أراه يختنق إنفعالاً، يلفظ الكلمات بجهدٍ يكاد يكلفه روحه. يلهث إرتباكاً ويحشرج محاولاً بجهد بطوليّ أن يلتقط الهواء كأنه يعاند أنفاس النزع الأخير، فلا يملك كلّ من عرفه إلاّ أن يغمض عينيه خوفاً من أن يراه يسقط ميتاً! فليس هناك إغتراب أقسى من غتراب رجل أوجدته الأقدار في محفلٍ ليس من طينته! محفل لا يمتّ له بصلة بالطبيعة. فبالنسبة لإنسان كطربيشان يجد

نفسه فجأة مطوّقاً بأناسٍ يحسبهم أشباحاً من عالم آخر (سفلي
يقيناً) ذاك هو القصاص الأقسى من كل قصاص . جيلاني في تلك
اللحظات زار الجحيم . وقد إعترف لي أنه لا يدري ماذا كان
سيفعل بنفسه لو لم يلتفت ليجد الفقيه إلى جواره : الفقيه أعاد له
نصيياً من الثقة المفقودة بنفسه لأن حضوره أشعره بالأمان ، بالحدّ
الأدنى من أمانٍ كان له عوناً في إتمام أبيات القصيدة!

ذاك هو جيلاني ، وتلك هي غربة جيلاني : إنسان إستثنائي في
موقفٍ إستثنائي! أنه النموذج التراجيدي الذي عرفته الآداب عبر
التاريخ : النموذج الذي كان يجب أن تقرأه قصيدته بدل أن يقرأ هو
قصيدته . بلى! القصيدة هنا ليست إبداع الشاعر ، ولكن الشاعر
مكتوب في مثل هذا الموقف بحرف قصيدته ، بأبيات قصيدته ،
بروح قصيدته . وعلى من شاء أن يعرف هوية القصيدة ليس عليه
أن يسمع الأبيات التي تتردّد على لسان الشاعر ، ولكن عليه أن
يقرأ الشاعر ، شخص الشاعر ، مسلك الشاعر ، إنفعال الشاعر ،
وجع الشاعر ، سيماء الشاعر ، نزيف الشاعر ، أنفاس نزع الشاعر
القابل لأن يتحوّل نزعاً أخيراً في أية لحظة!

ومأساة أمثال جيلاني ليست في حقيقتهم ككائنات لا تنتمي إلى
هذا العالم فقط ، ولكن في هشاشتهم : هشاشة لا تلبث أن تجلّل
مسلكهم بروح سلبية ترفض العلاقة ، وتستنكر النشاط العملي .
يأس مسبق؟ لا مبالاة؟ روح عدمية؟ ربّما! ولكن الجليّ أن كل

هذه النعوت متوّجة بمبدأ أعلى هو: خوف غيبي! فعقيدتهم الغياب. الغياب بمعنى اللاحضور. اللاحضور بالمدلول الوجودي: فكم سيكونون سعداء لو اختفى العالم من بين أيديهم! إنهم لن يذرفوا دمعة واحدة أسفاً عليه! بل لن يأسفوا أبداً فيما لو تسنى لهم أن يرافقه في هذه الرحلة! إنهم في الواقع ليسوا أشخاصاً، ولكنهم ظلال قابلة للاختراق الفعلي بالسليقة. وحضورهم في البعد الغيبي أكبر بما لا يقاس إذا قورن بحضورهم في الوجود. ولهذا السبب يطيب لهم أن يعبروا البرزخ إلى هناك بيسر شديد كما حدّثتنا التجربة منذ إمامهم هوميروس الذي فضّل أن يستجير بتلابيب الغيوب في أوّل معركة مع الواقع: معركة الفشل في فكّ أحجية من أشقياء الصيادين! ومن لم يفلح منهم في العبور إلى الجانب الآخر صار له الجنون ترياقاً!

وروح هذا النموذج السلبية ليست موقفاً من فعل قدسي كالعمل، أو انحيازاً لرذيلة كالخمول، ولكنّه موقف من الوجود. موقف عداوة لا بدّ أن يفرز عقيدته: عقيدة لا تعترف بالواقع فتجرف في طريقها القيم الأخلاقية والأعراف والتقاليد وحتى مفهوم الوطن. ومن الطبيعي بعدها أن يجد المرید نفسه، نتيجة لهذا، عاطلاً عن العمل! وهي عطالة لا تندرج في خانة التّبطل الناجم عن إنحراف أفرزته سيرورة الحضارة أو ثورة التقنية، ولكنّها عطالة اليقين، لأنها عن سبق إصرار وترصد. وإلاّ ما

الدافع لأن يهجر جيلاني مهنة التدريس ويذهب ليمارس في الحاضرة حياة بوهيمية تعفيه من المسؤولية، ولكنها تعيده إلى نقطة المنطلق عندما تعجز في أن تطعمه من جوع؟

الدّافع بالطبع وسوسة تسكن اللاوعي. الدّافع هو الحرية! الحرية في بعدها العدمي، لا في بعدها السياسي أو الاجتماعي أو حتّى الوجودي. الحرية الواقعة في البرزخ، ولكنها المفتوحة على الخلاص. المفتوحة على الخلاص الذي لا وجود فعلي له إلا في الموت!

وبرغم ذلك فإن صاحب الصليب هذا بهلوانٌ مكابر. وهو لهذا لا يتنازل ليتلقّى الحسنات حتّى لو كانت من يد الجهة المخوّلة بتقديم الحسنات بحرف القوانين الوضعية السائدة المتمثلة في الدولة. وها نحن نراه ينتقم لكبريائه فيذهب إلى «باب الحرية» بمدخل المدينة القديمة ليعمل. يعمل لا ليطعم جسده الفاني خبزاً ميّتاً، ولكن ليطعم ضميراً الخبز الذي يحيي: إرضاء الضمير هو طعام الروح الذي يحيي. ينضمّ الرجل إلى كبكة الكتبة العموميين الذين يحرّرون لفئة الأميين من المواطنين عرائض التظلم أو الطلبات المقدّمة للجهات الرسمية في زمنٍ كانت فيه ما تزال للأمية الكلمة العليا في أوساط السواد الأعظم. وكم مرّة زرت جيلاني في «معمّله» ذاك في الأعوام بين 1967 و1969 لأجلس على كرسي بالجوار منتظراً أن يفرغ من واجبه في صياغة روايات البسطاء بلغته

الأدبية علّ أنفاس الأدب تفلح في إذابة جليد البرود الذي يسكن قلوب أولي الأمر في الدوائر الرسمية. ويبدو أن أنفاس الشعر كان لها مفعول السحر بالفعل. بدليل أن الإقبال على «معمل جيلاني» كان مميّزاً بالمقارنة مع جيرانه من ملل الكتّبة العموميين. هذا الزحام رفع من أسهم جيلاني في نظر صاحب المحلّ فزاد من أجرته اليومية وتسامح مع إهماله بغضّ الطرف عن غيابه!

وعلّ مشاهدة إنسان كجيلاني في ذاك الموقع أمر لن يخلو من تسلية: فالسيماء فيه ليست ساعتئذٍ مزمومة وحسب ولكنها مشمّزة، صارمة، بل وغازبة. ينتف شعر لحيته بعصبيّة، وي طرح الأسئلة على الزبون المسكين بلهجة استفزاز، ينقر الأجوبة على الآلة الكاتبة بأصابعه النحيلة بانفعالٍ ينذر بالانفجار في وجه الجليس في أيّة لحظة. يغترب جيلاني عن جيلاني ويبدو كمن ينهمك في تمثيل دور شرّير في مسرحية هزلية، فلا أملك إلّا أن أشفق على بطلي المواجهة وأنا أحاول أن أخمّن ماذا سيفعل هذا الإنسان البسيط القادم من الدواخل لقضاء حاجة ملحة لو علم أيّ قلب يخفيه هذا الإنسان الذي يبدو أمامه بعبعاً مفزعاً وهو في الواقع مجرد قناع!

إذا كان جيلاني في تلك الوقفة المزمومة إنّما مثل نموذج المثقف الوطني في اغترابه ودراميّته وإشكالية علاقته بالنظام السياسي من جهة، وبالواقع الاجتماعي من جهة ثانية، فلا بدّ أن يبدو المحيشي النموذج الجدير بتمثيل ملّة العسكر، لا في حضوره على المنصّة بقيافته العسكرية وحسب، ولكن بسبب حرصه على المجيء إلى القاعة مطوّق الحشا بمسدّسه على عادة أعضاء مجلس الثورة في تلك الأيام. وهي عادة لم يكن الهدف منها استكمال قيافة العسكر بالطبع، ولا لغاية الدفاع عن النفس كما يحاول المجلس أن يروّج في أوساط الرأي العام محاولاً أن يوهم الدهماء بوجود قوى معادية تخطط خفيةً لتصفية الأعضاء، ولكن إشباعاً لروح الهيمنة من جانب، وتلويحاً بامتلاك زمام الأمر من جانب آخر. أي أن المسدّس هنا سلاح ذو حدّين حقّاً، لأنه يؤدّي وظيفتين جدليتين: وظيفة على مستوى الذات، وأخرى على مستوى الموضوع.

ووظيفة الموضوع (التمثّلة في إستعراض امتلاك زمام الأمر)

هي التي إستنكرها النيهوم يوم إختلف مع المحيشي عام 1970 أثناء إنعقاد ندوة «الفكر الثوري». فعقب الجدل العاصف الذي نشب بين الرجلين حول تحديد هوية القوى ذات المصلحة الحقيقية في الثورة بقاعة الندوة، ذهبْتُ للقاء صادق في فندق «البحر المتوسط» في اليوم التالي بناءً على موعد سابق، ولكني لم أجده بالانتظار لا في قاعة الجلوس، ولا في غرفته، على غير عادته. لم يطل انتظاري بالقاعة عندما هتف مكبر الصوت بنداء يدعوني للحضور إلى استعلامات الفندق. هناك وجدتُ مكالمة من صادق يعتذر فيها عن غيابه عن غرفته لأنه اضطرَّ البارحة أن يهجرها ليبيت ليلته في غرفة صديقه رشاد الهوني حترازاً، لأنه لن يضمن أن يفكر المحيشي (بعد جدل الأمس) في استخدام مسدّسه فيباغته في غرفته!

أضحكني موقف الرجل ظناً منّي أنّه مزحة من إبداع خيال إنسان مجبول بروح السخرية، ولم أكتشف بعدها العميق إلاّ تالياً. فامتشاق السلاح ليس تلويحاً بامتلاك السلطة وحسب، وليس رمية لقفّاز التحدي وحسب، ولكنه في الواقع ممارسة لإرهاب! ليس مجرد ممارسة للإرهاب أيضاً، ولكنه تقنين لممارسة الإرهاب. استنزال لمسوح الشرعية على هذه الممارسة رغم أنف القانون الوضعي ورغم أنف الناموس الأخلاقي. فهذه اللقية المريبة (السلاح) هي الأداة الوحيدة التي لا نقتنيها للزينة، لأنها تفقد

وظيفتها فيما لو حاولنا أن نستخدمها لمجرّد الزينة. وأن تفقد وظيفتها يعني أن تفقد قيمتها التي خُلقت من أجلها. ولهذا فهي الآلة الوحيدة التي لا تقنع بالتلويح بها أو معاملتها معاملة الدمية. إنها تريد أن تثبت حضورها. وإثبات هذا الحضور لا يتحقّق بدون الإدلاء بصوتها. إنها تريد أن تقول كلمتها. تقول كلمتها بإرادتها، لا بمشيئة الإنابة. أي أنها تريد أن تمارس حرّيتها. وعندما يمارس السلاح حرّيته فإن ذلك يعني غياب العدالة وهيمنة صوت الموت!

لقد عبّر تشيكوف عن الطبيعة الغيبيّة للسلاح في عبارته الشهيرة عن البندقية التي إذا قال الراوي أنها معلّقة على الجدار في بداية القصّ فيجب أن تطلق رصاصة في نهاية النصّ. وهي وصيّة لا تبدو أصلح لراوي القصّة بقدر ما تدلّ على ميتافيزيقية هذه القطعة السحرية التي نسمّيها بندقية!

إنها تفرض نفسها باستقلاليتها. يُخيّل لنا أننا نملك بندقية عندما نمتشق بندقية، ولا ندري أن البندقية تملكنا ما أن نمتلكها. ولهذا السبب لم يحدث أن أمتلك سلاح (في تاريخ هذه البدعة) ثمّ لزم الصمت إلى الأبد!

ولهذا فالسلاح كائن حيّ. كائن حيّ يريد أن يعبر عن نفسه ككلّ كائن حيّ. يعبر ليبرهن أنه يحيا. والبرهان لا يتأتّى بغير استخدام اللّغة: ولغة السلاح ليست ككلّ لغة. لغة السلاح دوماً نزيّفُ دام!

ولهذا نخطئ عندما نعتقد أن بوسعنا أن نُلجم السلاح بدعوى
أننا نقتنيه بغرض الدفاع عن النفس . إنه سيخذلنا إن لم يكن عاجلاً
فأجلاً!

ولهذا لم يخن الحُدس صديقي صادق يوم فرّ من غرفته في
الفندق لا خوفاً من رجل يعتقد أنه يمتلك سلطاناً على سلطة،
ولكن فراراً من سلطةٍ تمتلك السلطان على رجل!

أيّ فتنة، يا ترى، تلك التي تدفعنا لحضور المؤتمرات؟ لماذا ننساق للمشاركة في الندوات برغم يقيننا بعدم جدوى مثل هذه التجمّعات؟ هل هي حقّاً ضرورة لتحقيق التواصل؟ وإذا كان الأمر كذلك أفلا يحقّ لنا أن نتساءل عن جدوى التواصل؟

الواقع أن وجودنا في مثل هذه المحافل لا يختلف عن فتننا ببدعة إسمها المعلومة التي تحقّقنا مراراً بعدم نفعها، وبرغم ذلك لم نفلح في الكفّ عن إدمانها كما لم ندمن شيئاً في دنيانا. وإذا كان الظمأ إلى المعلومة (الكامن في الوَلَع بسماع الأخبار) لغاية واحدة هي الاطمئنان على حال دنيا نحن جزء منها، فإنّ الغاية من تنظيم المحافل لن يكون سوى البرهنة لبعضنا البعض بأننا ما زلنا على قيد الحياة! بلى! اليقين بوجودنا على قيد الحياة هو ما ينقصنا، هو نقطة ضعف المخلوق الفاني منذ الأزل. وهو سرّ ذلك الوسواس الغيبيّ الذي راق لحكماء الفلاسفات الوجودية أن يطلقوا عليه اسم: القلق! أو ما أطلق عليه دوستوفسكي «الأسى الوجودي»، وهي صفة لازمت صحبان الحساسية الوجودية منذ

القدم، وما مصطلح المايخوليا اليوناني سوى تعبير عنه كأنفعال مرضي يستعير جذوراً من تلك الرؤيا الأقدم عهداً الماثوثة في وصية «كتاب الموتى» القائلة بأن قدر إنسان هذه الدنيا ألاّ يحيا السعادة إلاّ ممزوجةً بنصيبٍ من كآبة! وها نحن نهرع لتلبية نداء المحافل الغبية ظناً منا أن في الاجتماع إلى جناب ذوي القربى يمكن أن يحقق لنا في محتتنا خلاصاً برغم أننا جرّبنا في كلّ مرّة أن هذا الالتئام لم يزدنا إلاّ اغتراباً: الاغتراب عن اليقين بوجودنا على قيد الحياة! لماذا؟ لسبب بسيط وهو أن الملة الفانية لا تجتمع لتعلي شأن هذا اليقين، ولكن لتنفي هذا اليقين، لأن حقيقة الأشياء إذا كانت خارج الخطاب الدنيوي، فإنها خارج السواد الأعظم أيضاً. خارج حضور السواد. خارج الجماهرة. خارج الجمع لأنها بطبيعتها عدوة لمبدأ التثنية بقدر ما هي حميمة للنقيض: للأحدية!

ولكن أتى لعدوس سرى ما زال يجوس في غياهب الأسافل أن يهتدي إلى عرش اليقين المقيم في ملكوت الانقطاع ما لم يكمل عبور ذلك الجحيم الذي كانت له دوامة السرى دوماً حجر أساس! ذاك حُلْمُ خلاصٍ مؤجّلٍ عليه أن ينتظر إجباراً (لا إختياراً) كلمة قِيامةٍ مترجمةٍ بلسان الميلاد الثاني!

نصوص «سرب الصبايا» (مع الاعتذار لـ مارسيل بروسست) كانت مفاجأة الندوة، أو فلنقل أن القائمين على أمر الندوة أرادوا لها أن تكون كذلك. بل قيل أن الندوة لم تكن لتنعقد أصلاً لولا وجود هذه النصوص. أي أن انعقاد الندوة كان لغرض الاحتفاء بميلاد كاتبات أدب قصصي «حقيقي» في واقع أدبي ظلّ طوال الوقت قاحلاً خالياً من صوت الجنس الناعم إلى حدّ دأب فيه رجال كُثر عل استعارة أسماء نسائية في كتاباتهم الأدبية كما فعل أحمد الفقيه عندما إنتحل إسم ليلي سليمان. ولذلك لم نكن لنستغرب أن يكون الفقيه أكثرنا حماساً لظهور أقلام نسائية في واقعنا الثقافي البائس، كما لم يكن لي أن أستاذ من قمعه لي شخصياً في تلك الندوة عندما حاولت أن أخضع النصوص المطروحة للنقاش لرؤية نقدية مجردة من العواطف المسبقة ليقيني بأن الواجب يقضي أن نضع الأقلام الوليدة على صراط الصواب الذي تمليه قوانين الإبداع بدل أن نغض الطرف عن السفساف أخذاً بيد الجيل البديل حسب التعبير الشائع، لأن التضحية بقوانين

الأدب في سبيل خلق «أدب نسائي» ثمن سوف يكلف في النهاية
غالياً: يكفي أن ينتج أدباً رديئاً كحدّ أدنى، وسيغيّب الحقيقة في
حدّه الأقصى!

لم يكن الفقيه الصوت الوحيد الذي إستفزّه رأيي في تلك
الجلسة، ولكن أيضاً تلك الأصوات الطامحة لخلق حركة أدبية
نسائية بجرّة قلم!

ذاك وهم من جانب الزملاء بالطبع، ولكن لن يغفر لي خطيئة
هوسيّ ببيع هو القوانين. بلى! أعترف أن الهوس بالقوانين هو
خطيئتي التي لازمتني مبكراً وما زالت لي بمثابة «كعب أخيلوس»
إلى هذا اليوم. والسبب؟ السبب أن الهوس بالقوانين في عالم لا
يستمرّ شيء كما يستمرّ الاستهانة بالقوانين (عملاً بالمقولة
القائلة بأن القوانين لم تُخلق إلّا لتُخرق) لا بدّ أن تؤدّي إلى تغريب
المريد وإلى السخرية منه أيضاً! ولو كان الأقوياء وحدهم من
يستخفّ بالقوانين (كما في جاء في وصيّة الحكيم القديم) لوجد
عدوس السرى بعض العزاء في محنة إغترابه، ولكن الضعفاء أيضاً
يتبارون في الإستهانة بالقوانين: يستهينون بالقوانين الطبيعية عندما
يعجزهم أن يستهينوا بالقوانين الوضعية على طريقة الأقوياء. أمّا
الإستهانة بالقوانين الأخلاقية أو الإلهية فتلك الهواية الأثيرة لدى
القطبين!

وليس لمن أدرك (على نحو ما) هذا الخلل في نفس المخلوق

الفاني مبكراً أن يلوم زملاء إذا هبوا لكتف صوتٍ ينادي بإعلاء شأن القوانين ما دامت الأغلبية لا ترى في الأدب سوى التسلية، ولم يكن في يقينها يوماً رسالة. وفات هؤلاء أن الأدب حتى لو كُتب على سبيل التسلية فذلك يعني أنه لعبة. وأي لعبة تستوجب أيضاً وجود قانون ينظم عمل اللعبة. وها هي «الأسبوع الثقافي» الصادرة في اليوم التالي تنشر صورة لشخصي في صفحتها الأخيرة كُتب تحتها إسمي مع عبارة: «طالب بتطبيق القوانين الصارمة على النتاج الأدبي المقدم»!

فماذا يمكن أن تعني صفة «الصارمة» هنا اللصيقة بكلمة «قوانين»؟ ألا تبدو هذه العبارة تعبيراً جلياً عن نزعة تحكيم الهوى بدل المنطق؟ هل يُعقل وجود قوانين صارمة وأخرى غير صارمة؟ هل يمكن التسليم بوجود قانون متساهل؟ ألا ينفي التساهل حرف القانون في الحال؟ ألا يعني غياب الصرامة في حرف القانون تلبيةً لنداء الهوى؟ ألا تعني تلبية نداء الأهواء في أي قانون نفياً لحقيقة القانون القائمة في كل اللغات على مبدأ الردع؟

ففي لسان مصر القديمة تدل كلمات «مغات» على ربة العدل. وهي كلمة تعني في اللسان البدئي: «الخنق»! وهو تأويل لا يخلو من دهاء في نحت مفهوم العدالة التي لن تكون عدالة إذا تركت الحبل على الغارب ولم تكبح جماح الأهواء التي لا أرى أصلح للتعبير عن جنونها غير «خنقها» في المهد قبل أن تستفحل.

ولكن ماذا عن كلمة قانون نفسها التي يعتقد الكثيرون أنها يونانية الأصل؟ اليونانية استعارت العبارة من اللغتين البدئيتين الشقيقتين: الليبية القديمة والمصرية القديمة. وهي تركيب مكوّن من لفظتين تلعب «قن» (التي تنقلب في اللسان اليوناني إلى «كن») دور الجذر الدال على: الربط، أو العقد. أمّا الـ«أون» فتدلّ على علوّ الشأن، أو السموّ، ليستقيم التركيب في عبارة تقول ترجمتها: «العقد السامي» كناية عن القانون الذي لن يعني معناه القدسي العميق بدون هذا المفهوم الذي يضيف عليه مسوحاً ربوية تجعل المساس به ليس جرماً دنيوياً وحسب، ولكن خطيئة إلهية!

إنه رفع لجناح القانون إلى رحاب الدين ليكون في مأمن من عبث العابثين. أي أن اعتبار القانون جزءاً لا يتجزأ من العقيدة الدينية يقين توارثته كل أمم العالم القديم تقريباً.

أفلن يكون الهوس بالقوانين بعد هذا ضرباً من إيمان بدل أن يبقى ضرباً من جنون كما تحسبه العقلية الدنيوية اليوم؟

لم يكن لي إلا أن أتسامح مع ذوي القربى من مريدي الأدب جزاء قمعهم لي في ذلك اليوم، لأنّ ما يشفع لهم في يقيني هو حلمهم الرومانسي القديم بحلول يوم يشهدون فيه ميلاد أقلام نسائية في واقع كان ما يزال يشهد غياب المرأة من مسرح الحياة العامّة، فكيف بحضورها في مجال كان دوماً حكراً على الصفوة مثل حقل الثقافة؟ كان تعداد سكّان ليبيا في آخر إحصاء أُجري في عام 1967م لا يزيد على المليون والنصف مليون مواطن. ولم يكن عام إنعقاد تلك الندوة (1974) ليزيد كثيراً. وكان أكثر من نصف هذا العدد مشلولاً في الواقع لا بسبب غياب النصف الناعم فقط، ولكن بسبب وجود الفئة المعطّلة في حياة أي مجتمع المكبّلة بالعجز الطبيعي سواء في حدوده القصوى المتمثّل في الشيوخ، أو في حدوده الدنيا المتمثّل في النشء. وبهذا يبدو احتجاب المرأة عن الساحة الوجودية خللاً يفتقد المبرّر الطبيعي: خلل معيب موروث من عهدٍ هيمنت فيه العقلية الحريمية العثمانية، وتواصل

زمن الاستعمار الإيطالي ليرثه عهد الاستقلال بحذافيرٍ مختومةٍ
بسجايا الأرومة المجبولة بروح الإنحطاط .

وهو واقع كانت تحياه المدن أكثر ممّا تحياه الأرياف أو
البوادي ، وهي المناطق التي لم تخضع لسلطة بني عثمان المباشرة
فاحتفظت بتقاليد المكان التي اعترفت للمرأة بالحضور دوماً ، لأن
مجتمع هذه الأمكنة لن يجد أين يمكن أن يخفي المرأة في بيئةٍ
صحراويةٍ عاريةٍ تحمل فيها الأمة بيوتها على ظهورها حتّى لو تنكّر
مجتمع كهذا لنواميسه وقرّر يوماً أن يقصي المرأة إلى ما وراء
الحجاب .

ومحفل الأحلام الذي شكّل جلّ الحضور في تلك الندوة ملّة
نزحت من هذه الدواخل الصحراوية الحافلة بروح الوجود هذا
المسمّى امرأةً ، في حين تحوّل هذا الملاك في واقع المدينة شبهاً
حقيقياً ملفوفاً في مسوح البلس يمرق من الأزقة فجاءةً وهو يتعثّر
في عبوره الشوارع كأنّه اللّص فتشرّب لظهوره الأعناق ، ويحاصر
بالنظرات ، بل ويلحق بالخطوات أيضاً كأنه عنقاء مغرب ، او
كائن القنطروس الأسطوري !

إنّها تلك التجربة الخالية من روح الشعر التي عبّرت عنها في
قصة لي بعنوان : «هي والكلاب» التي كانت قد نشرت بمجلة
«الثقافة العربية» في بداية عام الندوة نفسه ، وطُرحت للنقاش في
تلك الندوة ، ووجهت بالإنكار لأنها لم تُفهم : لم تكن تُفهم لأن

الأغلبية قرأت فيها دعوة لحجب المرأة عن الواقع بدل أن ترى فيها شجاعة امرأة تخوض تجربة الحرية في واقع ما يزال مسمماً بالرؤية المستعارة من روح بني عثمان التي لا ترى في المرأة سوى مكيدة حسية تسعى على قدمين، بدل هويتها الدروغينية المكملة لوجود مغرّب عن حقيقة وجوده ما لم يكتمل باسترجاع هذا النصيب المفقود!

والقصّة كانت تعبيراً عن هذا الحنين الغيبيّ إلى مثال: مثال لأنه روح ذلك اللغز الوجودي الذي كان في مفهوم القدماء مقياس كلّ الأشياء. روح الرجل الضائعة، فردوسه المفقود، برغم أن حضوره في الفردوس (حسب كتب التوحيد) كان سبب إضاعة الفردوس، ولهذا السبب صار، كما يبدو، فردوساً بديلاً للفردوس المفقود!

هذا البعد في الفردوس الضائع هو ما شغل فرسان الدواخل الذين حطّوا الرحال في المدن طلباً لرأس التّنين الذي سيشترون به قلب الحسناء التي تنتظرهم في مكانٍ ما من هذا العالم كما في كلّ الأساطير.

كان حضور نساء الجالية الإيطالية في واقع المدينة في تلك الأعوام بمثابة تعويض عن غياب المرأة الليبية. وكان على المدينة أن تتصخّر تصخّراً شاملاً بخروج الجالية الإيطالية تنفيذاً لقرار الإبعاد الصادر منذ بداية 1970م، فتبدّد العزاء بهجرة بنات الجالية

الجماعية ليعمّ الشوارع الخواء . وكان على فرسان الحلم أن يفتشوا
عن بديل لملء هذا الفراغ بأيّ ثمن حتّى إذا ظهر على خشبة
المسرح «سرب الصبايا الثلاث» هرع أبطال المحفل لملاقاتهن
بضروب التسامح تعبيراً عن حسن النوايا، والدفاع عن خطاياهن
الأدبية بفنون القمع : قمع إغتهرته لفرسان الأحلام، ولم يغتفره
للفرسان فارس المجلس عمر المحيشي الذي طلب الكلمة وتولّى
الدفاع عن وجهة نظري النقدية، ولم يكتف بذلك، ولكنه عبّر عن
إستيائه من إستجابة مقرّر الندوة للأصوات المطالبة بحجب صوتي!
أليس مفارقة أن ينتصر صاحب المسدّس لحرية الرأي في حين
تنكرها الملة التي تدّعي إعتناق حرية الرأي ديناً؟

أسمح لنفسي أن أتساءل في ذلك الوقت الذي لم أكتشف فيه
بعد أنّ داعية حرية الرأي، عندما تُتاح له الفرصة، ينقلب جلاًداً
يقمع حرّية الرأي، بل طاغيةً يوقع بفرسان القلم، كما برهنت
تجربة بشير الهاشمي كاتب القصّة الذي عمل بمصلحة المطبوعات
رقيباً للنصوص الأدبية!

ولكن طغيان صوت القمع لم يكن ليفلح في كتم صوت إنسانٍ كان يريد حقيقةً، وحميم تاريخٍ، وإمام أجيالٍ مثل خليفة التليسي الذي لم يكتفِ في مرافعته بالدفاع عن «هيّ والكلاب» فقط، ولكنه ذكر قصّة «الصلاة خارج الأوقات الخمسة» التي كان قد أشاد بها في مؤتمر عام 1973م بروح المبدع الذي لا يرى في ميلاد الموهبة خصماً، أو غريماً منافساً في الفوز بلقب ربّة الإلهام كما يحدث عادةً مع ضعاف النفوس الأدبية الذين يعدمون الثقة بمواهبهم فلا يتردّدون في النزول إلى أحاضيض السفلة في تدبير فنون الكيد لقطع دابر أصحاب هذه المواهب، فإن لم يلفحوا لم يتردّدوا في ارتكاب خطايا قانونية في حقّهم إلى جانب الخطايا الأخلاقية كأنّ يلجأوا لتلفيق أبشع الأكاذيب بقصد تشويه الصيت؛ وهو قربان كان منذ الأزل قدر كلّ عدوس سُرى، ولم يكن لصاحب هذا النزيف أن يطمع في أن يكون لقاعدته استثناءً وهو الذي عرف هذه البليّة في تجربته الدنيوية مبكراً قبل أن يتلقّاها درساً من أئمّة الحكمة (أمثال الغزالي) الذين اجمعوا على صواب

الوصية القائلة: «إذا أردت مراتع الحسد، فاطلبها في محافل أهل العلم!». وليس لنا إلا أن نتخيل المآل الذي ستؤول إليه هذه المحافل لو خلت من كهنة أمثال التليسي الذين تأبى لهم أصالتهم إلا أن يهرعوا لانتشال سلالة ربّات الإلهام من براثن أدعياء الإلهام لا انتصاراً لجنان الإلهام وحسب، ولكن تلبيةً لنداء ذلك الواجب الذي يمليه ناموس الإلهام وهو: الحقيقة! لأن أيّ إبداع ذلك الإبداع الذي لا يعتنق الحقيقة ربّاً؟!

ولكن أن يهرع الحكيم لنجدة وليد الإلهام لن يعني استصداراً لصكّ الغفران بحقّ المتن، ولن يعني شهادة براءة تجير النصّ من سلطة الحقيقة. وها هو الرجل يغوص في الأعماق بروح الكاهن ليستخرج برهان الزلّة: إشارة عابرة لوجود كلب في ساحة بالمدينة القديمة، ولكّتها كانت كافية لتفضح جهل العدوس بواقع المدينة المعادي بطبيعته للكلاب! وهي زلّة لا تُغتفر في ناموس الأدب برغم تفاهتها. ولكن «التفاهة» هنا يمكن أن تلعب دور المفهوم الذي تستنكره طبيعة القصّ قبل أن ترفضه نظريات الأدب. فالسرد القصصي لا يكتفي بأن يكون فنّاً للتفاصيل وحسب، ولكنه يأبى إلا أن يكون رسول الإستقصاء الذي يحرث الدّمن بحثاً عن الخفايا. بحثاً عن البقايا. بحثاً عن أدلة. بحثاً عن أدلة نخطئ نحن عندما نستهيّن بها فنطلق عليها اسم «التفاهات» أو «المهملات»، أو حتى «الفضلات» ولا ندري أنها نتيجة فعل إنساني. ونتيجة

الفعل الإنساني تؤدي وظيفة. والأدلة على الكبائر تسكن الوظائف. والدليل هو البصمة المؤهلة لكشف الجريمة. وصاحب القص لا يختلف عن المحقق الذي يستكشف الجريمة. إنه يسعى للتفتيش عن الأسباب لتبرير النتيجة. إنه معني في الأساس بالأسباب وليس بالنتائج. وهو الفرق الحاسم بينه وبين صاحب التاريخ الذي تعنيه النتائج وليس الأسباب. التفتيش لالتقاط الأدلة التي يمكن أن تلعب دور الأسباب هي ما دفع فلوير لأن يذهب ليقضي بين أنقاض قرطاجنة عاماً كاملاً قبل أن ينجز «سالمبو»: لقد فُتس بين الأطلال عن البقايا. قام فلوير بحرث الدمن بحثاً عن الأسباب. واليقين أنه لم يعد من هناك بما اصطالحنا على تسميته بالآثار، وأبيح لنفسه بأن أسميه البصمات، وحسب؛ ولكنه عاد بكنز آخر كان مخفياً في الأطلال. عاد بروح الزمن مشفوعاً بروح المكان. وهما التعويذة الأهم في نحت أي معمار روائي.

أما التليسي فلم يزد في مداخلته على أن أشار إلى كراهة أهل المدينة القديمة لملة الكلاب، ولكنها إشارة كافية كي تنبهي إلى الخلل الذي يمكن أن تلعبه هذه الملاحظة في دخيلة النص. وكان يمكن غفران هذه الإشارة العارضة لو لم تكن القصة معنونة بـ«هي والكلاب». فالكلاب في النص ليسوا كلاب المدينة بالطبع، ولكنهم الرجال الذين يطاردون المرأة في الشوارع كأنها الطريدة. ولكن الظهور العارض لذلك الكلب الأجرب في ظلمات المدينة

يمكن أن يوحى بدور. دور تتدخل فيه قوانين الإستعارة لتحيله رمزاً لعصابة رجال يفقدون هويتهم كرجال، هويتهم الإنسانية، ليتحولوا كلاباً، أي وحوشاً، يندفعون في شوارع تتحول فيها المرأة الشقية طريدة، استجابةً لنداء الشهوة. فإذا افترضنا خلوّ الواقع المدنيّ من حضور الرمز وهو كلب الظلمات الأجرب، فإن تلك ضربة موجّهة للإيحاء. ذاك عطب كفيل بزعزعة الثقة في روح الإستعارة. والإستعارة، كما نعلم، هي رأس مال كل عمل أدبي.

هذه الخطيئة جعلت التليسي يجود بوصية أخرى. وصية أعادتني إلى الوراثة سنوات لأنها ترجمت وصية أخرى سمعتها من حكيم آخر هو غائب طعمة فرمان، قبل أن أتلقها تالياً من تولستوي مبثوثة في جملة صغيرة: «أحرص أن تكتب عما تعرف!».

هذا ما ردّده التليسي في تلك الأمسية أيضاً عندما نوّه بقصة «الصلاة» الحاملة لروح المكان، كما نوّه فرمان قبله تماماً. روح مكانٍ لا وجود فيه للمكان بالمفهوم التقليدي للمكان، لأنه يخون أول شروط المكان وهو: حضور الماء.

كانت أصوات الحكمة كلّها تدعوني للعودة إلى الوراثة. وكانت نزعة الإجماع هذه بمثابة نبوءة لم يكن لي أن أدركها كما ينبغي بعد. لم أدركها ربّما لأنني لم أعبر الجحيم بما يكفي كي أحتفر في الروح طريق الخلاص بالمثل في حضرة الصحراء.

ولهذا السبب لم يكن من قبيل المصادفة، كما يبدو، أن يكون هذا الحكيم هو أوّل من حرّضني على اقتحام حصون الرواية. هذه الرواية التي كانت لي معبودة وجدان منذ الصغر، بل وربة أحلام. وكنت طوال الرحلة أنتظر الفرصة كي أحلّ ضيفاً في مملكتها ظناً منّي أن هذا اليوم سيأتي، ليقيني العميق بأنّي سأحيا إلى الأبد!

بلى! بلى! الإحساس الجسور بأنّي لست معنياً بالموت، لأنني سوف أحيأ إلى الأبد، هو أفيون الشباب الذي يفوق أفيون المخدرات مفعولاً في طريق أحلامنا. إنّه يشلّنا لأنه يكبلّنا، لأنه يغذّي فينا الإحساس بالأمان. الأمان الكاذب. الأمان الآثم الذي لا تستيقظ من خدره إلاّ بعد فوات الأوان. ويبدو أن لا وجود لقوّة في الدنيا يمكن أن توقظنا من هذه النومة المميّنة في مواجهة المصير غير البليّة. البليّة المؤهّلة لأن تجعلنا نحدّق في الموت. البليّة التي تجرّدنا من وهم الإحساس بالخلود لتنبئنا بعدم وجود الخلود خارج فعلنا في الوجود. العمل إذأ هو الضمان الوحيد لتحقيق الأمنية المستحيلة. وبالطبع فإن المرض يأتي على رأس

القائمة القادرة على تحقيق التحوّل، على تحقيق الأعجوبة. وكان على العدوس أن يقطع في ليل السّرى شوطاً أبعد ليدرك كم أصاب باسكال عندما نصّب هذا المارد (المرض) معلّماً أول عندما قال في وصيّته أنه يعلمنا أكثر ممّا تعلّمنا العلوم جميعاً!

ولكن أوان الجرح التي ستفجّر في غياهب الروح ينابيع الخلاص ما زال حتّى ذلك الحين قدراً مؤجّلاً.

ولكي تتحوّل وصيّة حكيم كخليفة التليسي نبوءة لا بدّ من تدخّل الحلم:

فالأحجية الخبيثة في عبارة مسربة بمسوح الإستعارة مثل: «آن الأوان كي تهجروا البحيرات الضحلة وتذهبوا للغوص في مياه البحور العميقة» لم تكن لتحتمل تأويلاً نبوياً لو لم يهرع لنجدتها الحلم لتتحوّل واقعاً بعد سنوات. كنتُ أقوم بتأدية ذلك الطقس التقليدي الذي عودني على تأديته أشياخ القارة الصحراوية وهو: تأدية فروض الزيارة لكلّ من كبرني سنّاً. وأقول فروض لأن هذا الطقس صار جزءاً لا يتجزأ من تكويني الروحي إلى حدّ أستطيع أن أضعه في مرتبة قدسية كالصلاة. وهو ما يعني أنه واجب حميم مستعار من معجم ذلك الناموس الأخلاقي الذي لا يختلف في معتقدات المجتمعات التقليدية عن اليقين الديني وهو: العرف.

والتليسي أحد هؤلاء الأكابر الذين حرصت على تأدية فروض الزيارة لجنابهم كلّما حللتُ بأرض الوطن سواء في مكتبه بمقرّ

الدار العربية للكتاب الواقع بجوار شارع الجمهورية، أم بمقرّ الدّار عندما انتقلت إلى الشارع المتفرّع من شارع النصر في بنيان مستقلّ؛ ولكنّي لا أذكر تحديداً عمّا إذا كان اللقاء الذي شهد ميلاد الوصيّة بالمقرّ الأوّل أم بالبنيان الثاني. ولكن ما أذكره أن رضوان أبو شويشة كان برفقتي في تلك المرّة، وهو ما برّر صيغة الجمع في خطاب النطق بالوصية. ويبدو أن الوصايا التي لا تتحوّل في آذاننا وسوسةً (بل هاجساً) لا يكتب لها ان تستعير أجنحة تؤهلّها للتحوّل نبوءةً. لا أدري عمّا إذا كان رضوان قد هدّد وصية الشيخ بالحميمية التي تستحقّ، وربما كانت سرّ تخلّيه عن أجنحة القصّ واستبدالها بسحر التشكيل تالياً، ولكن هيهات أن أنسى الرؤيا التي غدّتها في الوجدان العبارة البسيطة في منطقتها بساطة الألوهة في حضورها: «الغوص في مياه البحور العميقة!».

بلى! القصّة بحيرة، ولكن الرواية بحر. وهي ليست بحراً بسلطان الحجم، ولا حتّى بامتياز العمق، ولكن بالتفوّق في ارتياد بعد آخر مجهول. في ارتياد أفق الغياب الذي راقني تالياً أن أسمّيه البعد المفقود.

بلى! الرواية ربّة البعد المفقود بلا منازع. وهي لهذا السبب حاوية لكل الأبعاد كما تجبّ الدائرة في الهندسة كل الأشكال. وقدرة الرواية على تأدية هذه الوظيفة في لمّ شمل كل الفنون السردية واحتواء أجناسها هو ما توجّها سلطنة على عرش آداب

الأزمة الحديثة رغم أنف نظريات الأدب. أفلا يكفي هذه الأعجوبة قيامها بهذا الدور كي تصير فتنة المريد ومعبودة كل عدوس اختنق بالقول بسبب خذلان اللسان؟ ولكن السؤال هو: بأيّ حيلة نستطيع أن نكتشف رسالة الرؤيا في جملة عابرة أبحنّا لأنفسنا أن نطلق عليها اسم الوصية؟

الوصية كالحكمة التي يقول عنها سفر الأمثال أنها بنت بيتها مسلحة بأعمدة سبعة. إنها دوماً رسالة مشفرة لأنها ليست ذات طبيعة مستهدفة. الوصية ليست موجّهة، ولكنها عفوية. وفي عفويتها تكمن سلطتها كحرية!

هل قلت حرية؟

الوصية خطاب مخفي بقدر ما هو بيانٌ معلن. ولكن العلنية لا تنفي عن الخطاب سجيّته العفوية. بل هذه العفوية هي سرّ سلطانه كحرية. والدليل؟ الدليل في غياب الرّجس المسمّى منفعة. في غياب النية المبيّنة من قبل صاحب الخطاب. وعلى عاتق المخاطب وحده يقع الوزر كلّ: وزر التأويل لاستجلاء النبوة. هذه التميمة التي تصنع الخلاص في حال كان المخاطب في مستوى المسؤولية. ولهذا يقال أن الحكمة في فم المجنون نبوءة. هي نبوءة لأن جريها على لسان لا يعنيه ولا يعيها يهبها قدسية الأمانة التي ستطوّق عنق المتلقّي. إنها منذ الآن مسئولية القطب المقابل وحده. وهو ما يعني أن أقدارنا تخاطبنا كلّ يوم بوصايا لا

تحصى، وخطيئتنا في عجزنا في تفكيك مغاليقها، فنحن البلهاء
لأننا لا نستجيب لنداءات الألوهة، وحتى في حال حدثت أعجوبة
واستوقفنا سقط قدح به زند الغيوب، فإن استجابتنا لا تتجاوز
حدود تأملها كأمثولة لا تعيننا. لا تعيننا لأنها أصلح لأن تكون
غنيمة في محافل الدهماء، ونحن في عجلة من أمرنا! ولهذا لا
تخطئ الغيوب في حقنا بقدر ما نخطئ في حق أنفسنا ما ظللنا
قوماً يفضلون أن يحيا وهم عن صلاتهم ساهون!

فالحقيقة إذا كانت غياباً في اللغة، فإنها حضورٌ في الإيمان.
والوصية إذا كانت خطاباً مغيباً في اللغة، فإنها كالحقيقة
حضورٌ في الإيمان.

واليقظة أول شرطٍ لسماع صوت الله في الإيمان.

كان التليسي رائد الأدب الليبي المعاصر بلا منازع. وقد لعب دوراً تنويرياً أيضاً في إعلاء راية هذا الأدب إلى جانب دوره السياسي كوزير للثقافة في عهد الملكية. وأحسب أنه أوّل من غدّى الأدب العربي المعاصر بأسره (لا الليبي فقط) بكنوز أدب عالمي ثريّ هو الأدب الإيطالي. وكنت في بداية إنقيادي لفتنة هذه الحورية أقرأ ترجماته لأعمال لويجي بيرانديللو في مجلة «الإذاعة» في الفترة التي تولّى فيها وزارة الثقافة في النصف الأوّل من عقد الستينات. وهو لم يحترف النقد أو الترجمة أو الشعر وحسب، ولكنه اقتحم حرم الموسوعة فألف المعاجم التي لم تكن لتحتاج لروح الفروسية كما هو الحال مع التراجم أو النقد أو الأشعار فقط، ولكن إلى روح الرهينة. وعلّ معجم «النفيس» أو «المعجم الإيطالي العربي» دليل على ذلك. ولكن هذه البطولات لم تكن لتروي ظمأ هذا الحكيم المصاب بمسّ المعرفة، وها هو يضيف إلى مآثره مشروعين موسوعيين آخرين هما: تاريخ ليبيا وروائع الشعر العربي. فقد قام بترجمة كل ما متّ بصلة لتاريخ الوطن عبر

العصور من اللغات الأجنبية قبل أن يعود من هذا المجهول ليرتاد بنا آفاق مجهول آخر هو تاريخ أيضاً تمثل في اختيار صعب للنماذج الأروع في مسيرة الشعر العربي منذ العصر الجاهلي إلى اليوم ليجير أمثالنا أخطار الأسفار، وليكفيينا شرّ القتال بتقديمه للجدير بأن يُقرأ ملخصاً في عشرة أجزاء. وكان يقدم آخر ما صدر من هذه الأجزاء لي على سبيل الإهداء كلما جئت لزيارته في منارته بـ«الدار العربية للكتاب». كان ذلك في فترات متباعدة وعلى دفعات. وعندما عبّرت له عن إمتناني مرّة لأن عمله أغناني عن التّيه في مجاهل الشعر العربي للطبيعة الانتخابية، لا التجميعية، هلّل لإكتشافي بتلك الروح الطفولية التي وضعها الحكيم شرطاً لكل إنسانٍ عظيم. هلّل كأنّه يهتدي في تعبيري إلى رسالة كانت مفقودة نبّهته لقيمة عمله إلى حدّ عبّر لي فيه عن إمتنانه جزاء الملاحظة بدل أن يتقبّل إمتناني.

إنها روح الحضور في البعد المفقود التي أخذت على عاتقها وزر أن تنجز وحسب بعيداً عن أيّ حسابات دنيوية، ولهذا وحدها تفلح في إنجاز ما يبقى، لأنها لا تفعل ما تفعل إلاّ بإلهام من تلك المشيئة الخفيّة (المشيئة الغيبية) التي تسيّرنا فتقاد لها كأنها تخلو في غيبوبة أو تستجيب لحلم. لهذه الروح المعفوية يرجع الفضل في إنجاز لا الأعمال الأدبية العظيمة وحسب، ولكن في إنجاز كل الأعمال البطولية أيضاً. فهل هذه الأحجية هي ما نسّميه روح الواجب؟

اليقين أنها ليست ركناً في الفضيلة التي تغنت بها محافل الحكماء عبر الأجيال، ولكن ربّما شفع لها غموضها لتتبوأ عرش الركن الخامس في ركائز الفضيلة الأربعة: الركن المفقود في ناموس الحكماء السبعة. بهذه الأحجية ذاتها دأب هذا الراهب على الإشادة بشخصي في أوساط الأدب لمزيّة (أو مزايا) لم تكن لتخطر لي يوماً على بال وهي (كما عرفت من الزملاء): الأخلاق!

وهي إشادة أدهشتني كثيراً لتذكّرني بإشادة أخرى تصلح قريناً كانت تتردّد أيضاً في أوساط ذلك الزمان وهي: الصدق!

وكنْتُ أسائل نفسي كلّما جاء الأقران على سيرة هذه الفضائل: بأيّ حقّ يصير الصدق مديحاً؟ بأيّ حقّ تصير الاستقامة الأخلاقية في سيرة إنسان مجدداً؟ وإذا كانت هذه المزايا أمراً طبيعياً في حياة كلّ إنسان، أفليس الأولى أن تكون تاجاً على رأس ذلك الإنسان الذي اعتنق الأدب ديناً سيّما بالنسبة لواقع أدبي يتنفس برئة لغة عبقرية كالعربية التي زاوجت بين الأدب والأخلاق في مفهوم كلمة «أدب» الدّالة على القطبين معاً؟

كانوا يرددون على سبيل المثال: «من المعروف أن فلان لا يكذب!» كأنهم يخلعون على شخصي مسوح القدّيس، فلا أملك إلا أن أستنكر كما يقضي واجب أبسط أبجدية في المسلمات: «ولماذا يُفترض أن أكذب؟ بل لماذا نسيء الظنّ بأيّ إنسان فنفترض أنه يكذب؟ لماذا لا يكون العكس هو الصحيح؟».

كانوا يتسمون بغموض ولكنهم لا يجيئون . وقد انتهزت فرصة
ترديد التليسي لأي هذا المديح في حضوري مرّة فصارحته قائلاً
بأن الإنسان كما قضى العرف يجب ألا يُشكر مقابل أداء واجب ،
كذلك لا يجب أن يُهنأ مقابل حسن السيرة والسلوك ، لأن احترام
الأدب هو بالأساس إحتراف الأخلاق . والدليل هو اللغة العربية
التي زاوجت بين المدلولين في كلمة واحدة هي الأدب .

وافقني الرجل يومئذ بلسانه ، ولكنني قرأت في سيمائه تحفظاً
مجبولاً بإيماء شفقة . وكان عليّ وحدي ان أفكك طلسمان هذا
الإيمان سواء في الجزء الذي مضى حتّى ذلك اليوم من مسيرة
العدوس ، سواء في الجزء الذي تلا عندما اكتشفت أن تلك
الإشادة لا تحوي مديحاً في الواقع كما ظننت ، ولكنّها تخفي
تحذيراً .

فمن عرف حقيقة المحافل الادبية وحده يستطيع أن يعلم أنها
المجتمعات الأكثر عداوة من بين كل المجتمعات المنغلقة على
نفسها التي لا يروقها شيء كما يروقها أن تحطّ من شأن المبدأ
الذي اختارته لنفسها ديناً وهو الأدب بشقه الأخلاقي . وهو الدرس
الفاجع الذي تلقّيته من المحافل الأدبية العربية تالياً أكثر ممّا تلقّيته
من المحافل الوطنية الأهون حظاً لأعرف أن رذيلة الكذب هي
العملة الأكثر حضوراً في هذه الأوساط المستخدمة لتشويه الصيت
إلى جانب كراهة مجّانية بلاد حدود! وشفقة التليسي الخفيّة لم

تكن تعبير إنسانٍ لم يختَر الرهينة إلاّ لهذا السبب وحسب، ولكنّها كانت رسالة ذات بعد مزدوج: فهي من جانبٍ رثاء مستبطن لحال البراءة الصحراوية في مقابل الحضيض المدني. وهي من جانب ثانٍ رثاء لحال هذه البراءة في مقابل أحاضيض المجتمعات المنغلقة حول نفسها كالمحافل الأدبية.

ولهذا فإنّ الإشادة بالمسلك الأخلاقي لم تكن في حقيقتها مديحاً، ولكنّها رسالة. رسالة لم أفهمها كما يجب لا لأنّي لم أحترق بنارها بالتجربة، ولكن ربّما بسبب تشويش من نار محافل أكثر لؤماً وبشاعة هي المحافل الدبلوماسية التي كنت حتى ذلك الوقت قد احترقت بنارها: محافل مستعارة من أدنى درك في سلّم الجحيم لتبدو محافل الأدب بجوارها فردوساً!

ويبدو أن سرّ مثل هذه المحافل إنّما يكمن في مبدأ الإنغلاق هذا، لأن ما معنى أن تحكم جماعة بشرية محدّدة الطوق حول نفسها لتحتجب عن المجتمع البشري إن لم تخف في عبّها نيّة مبيتة؟ وماذا يمكن أن تعني النيّة المبيتة هذه إن لم يكن ضرباً من مكيدة إذا شئنا أن نسَمّي الأشياء بأسمائها؟

والالتفاف بهدف تدير أمر جسيم كالمكيدة لن يعني في معجم الحقيقة غير التحلّي بتلك الروح المنكرة في كل الثقافات المعبر عنها في كلّ اللغات بعبارة لا تحتاج إلى الترجمة وهي: روح المافيا!

والعمل في محافل المافيا يبدو أكثر إنسانية إذا قورن بالعمل في المحافل الدبلوماسية العالمية لسبب بسيط وهو أن المافيا نظام يعتنق مبادئ، في حين لا تؤمن الدبلوماسية بأيّة مبادئ. المافيا على سبيل المثال تحرص على عدم الإساءة للأغيار إلّا في حال المساس بمنافعها، أمّا الدبلوماسية فقوّة عمياء تنال بشرونها أبعد الأبرياء! المافيا تعمل على مكافأة عناصرها التي أتقنت عملها، في

حين لا يطيب للنظام الدبلوماسي تسديد الطعنات إلاّ لم أحسن عمله! يقوم النظام المافوي على مراعاة منافع الأطراف الخارجية أيضاً حفاظاً على السلم الناتج عن تبادل المصالح شريطة ألاّ تقوم هذه الأطراف بتهديد منافعها أو ما من شأنه أن يشكّل خطراً على وجودها؛ هذا في حين تحيا الدبلوماسية أجواء حرب مستمرة ومعلنة أيضاً بحيث يصير الكلّ في هذه الحرب أعداءً للكلّ!

ليس هذا فحسب، ولكن الأسوأ من كلّ شيء هو غياب الضمير لا في هذه الدبلوماسية أو تلك، ولكنها نزعة معتمدة في عرف كل دبلوماسيات العالم قاطبة. فهل أغالي كما قد يتخيّل البعض؟

تلك تجربة مميتة سوف يأتي أوان سردها. وكونها تجربة يعني أنها خبرة شملت أركان أوطانٍ كثيراً ما نحسن به الظن ونراها منارة في مسيرة الحضارة والمثال الموجب لأن يُحتذى. ولكن هيهات! فهي كلّها بمثابة «بؤرة أفاع» كما راقني أن أسمّي الخارجية الليبية. وهو لقب بالإمكان أن يُخلع على أي وزارة خارجية في العالم وعلى بعثاتها الدبلوماسية في العالم، تستوي في ذلك الخارجية السوفييتية (أو وريثتها الروسية)، أو البولندية، أو أيّ دبلوماسية أخرى في هذا العالم.

وكان من الطبيعي أن يبرّئ إنسان بريء مثل التليسي ذمّته من الانتماء إلى هذه المؤسسة سريعاً وهو الذي عمل في بداية حركة

1969 سفيراً لليبيا بالمغرب ، فلم يجد ما يليق بأن يُروى في تجربته تلك سوى ثراء الطبيعة التي يلغي سحرها في تلك البلاد مفعول الدبلوماسية ويغسل الروح من لعنتها المشؤمة ، فكان يروقه أن يحدثني عن أشجار الأرز التي تباهى بامتلاكها أهل لبنان وتغنّوا بها إلى حدّ حولها في عقل الأجيال العربية أسطورة ، فيقول أنها إذا كانت في لبنان نبتة نادرة ، فإنها في المغرب تتكاثر في غابات سخية لتغطي مساحات جبلية شاسعة .

كان يروي بروح العاشق الذي لم يجد للاستشفاء من دنس محافل الزور سوى معبودة الإبداع الأبدية (الطبيعة) لأنها ملاذ الجريح الوحيد ، ولكنه إذا كان قد طلق التجربة نهائياً ، فإنه لم يتنازل بتناولها ولو بكلمة كأنه يستعيد سيرة مريده رائد الشعر الإيطالي للقرن العشرين أوجينيو مونتالي الذي خاض تجربة الحرب العالمية الأولى ، وعندما سُئِلَ عن سرّ تجاهله لهذه التجربة في شعره (في وقتٍ كان فيه موضوع الحرب موضحة العصر) أجاب ببرود يُحسد عليه : «لأنها لا تستحق!» .

وهو ما يعني أنّ ما نوليه عادةً اهتماماً كبيراً هو في الواقع أكثر خواءً ممّا نتصوّر!

الموقف الزهدي من المنصب الدبلوماسي، في عرف إنسان القيمة في قامة التليسي، ليس موقفاً من نظام سياسي بدأ منذ منتصف السبعينات يكشف عن نوايا استبدادية، ولكنه في المقام الأول عفاف روحي حتمته الأرومة في وجدان كل مريد حقيقي للأدب، لأن المحراب المناسب لممارسة صلواته لا يختلف عن محراب الناسك، أي الزاوية. الزاوية بالمفهومين: الحرفي المتمثل في ركن قصي بالبيت، والاستعاري المتمثل في الأبنية المعزولة التي اتخذتها الحركات الصوفية عندما ازدهرت في شمال أفريقيا لتكون لمريدي الطريقة رباطاً يمارسون فيه الخلوة مع الله. أي أن خيار الاعتصام بالزاوية رفض للبعدين الدنيويين الخالدين في الدلالة على الحضور في الوجود (الدولة والنظام القائم في الدولة) وانحياز للبعد الثالث (الأصعب) المتمثل في الوطن: فلا حضور لإنسان الصحراء مثلاً لا في الدولة، ولا في نظام الحكم الذي يتولى أمر هذه الدولة. لا وجود لهذا الإنسان في هذين البعدين بحكم العزلة، لأن الصحراء أيضاً زاوية من وجهة نظر وجودية،

بل هي أم الزوايا بامتياز . وهو لهذا السبب لا يقتحم هذا الإنسان البرزخ الفاصل بين القطبين (الوطن والدلالة) إلا في تلك التجربة التي يتنازل فيها عن كبريائه (التي هي ترجمة لحريته) فينزل حضيض العمران سواء لعلّة اضطرارية أو لعقد صفقة تجارية . وهو ما يعني أن الحدود الفاصلة بين الوطن كمفهوم وبين الطبيعة تتلاشى وتزداد العلاقة بينهما حميمة كلما ابتعد العدوس الصحراوي في رحلة الدنيا عن العالم المدني وانزوى (اشتقاقاً من الزاوية) على نفسه في رباط الخلوة الذي كانت له الصحراء كعبة منذ الأزل .

ولكن أين موقع الطرف الوسيط في الثالوث (الوطن - الدولة - النظام)؟

موقع الوسيط رهين شروط . فهو قرين مكان حميم الصلة بالنبع لأن لا وجود للمكان كمكان بدون حضور المياه . ولا يعول على مكان لم يجاور المياه . ولهذا فإن ربيب الدولة سليل مكان مشدود بسلطان هو صاحب الفضل في إبقاء كل شيء على قيد الحياة . والمفارقة أن هذا العنصر - الأعجوبة المخوّل وحده بأن يُحيي هو بالذات الذي يصنع من صحبان العمران جثثاً على قيد الحياة . هو الذي يميت من حيث شاء أن يحيي . لماذا؟ لأنه يميت في هذا الإنسان (الذي علينا أن نخلع عليه منذ الآن لقب «مواطن» بحكم خضوعه للقوانين الوضعية) الإحساس بالحرية لتصير كلمة

«مواطن» رديفاً شرعياً لكلمة تعبّر عن الهزيمة الوجودية في صفة: «عبد» ليصبح الخضوع هو الهوية. خضوع يقوم عليه طرف ثالث هو وليّ الأمر المكبّل بالملكية: ملكيّة كل ما تحت قبة السماء بما في ذلك انتحال صلاحيات ربّ السماء. وأظنّ أننا نتسامح عندما نسمّي هذا الفعل انتحالاً، لأنه في الواقع اغتصاب للصلاحيات. وعندما يذهب إنسان لتولّي وظيفة قيادية في هذا البعد (أي المنصب) فهو منذ الآن شريك. شريك في ماذا؟ شريك في تلك الممارسة التي يغترب فيها ربّ السماوات والأرض ليعلو فيها صوت الخطيئة كبديل. ولكن ما معنى الخطيئة في منظومة دنيوية لا تعترف بغير الملكية ديناً؟ الخطيئة في الترجمة من لغة اللاهوت إلى لغة الناسوت تعني: الجريمة. والاشتراك في فعل الخطيئة هو اشتراك في ممارسة الجريمة. ممارسة جريمة مباحة بحرف القانون الوضعي. فأين موقع مريد الإبداع من الشرك؟

هل قلتُ شَرَك؟ ألا نكتشف ميلاد ثالث جديد ينبثق من بطن هذا الركن المكوّن للهرم المشرف من علّ على وقائع الملهاة؟

فالشَرَك كمفهوم لا بدّ أن يجمع قي قمقمه مبدأ الشراكة التي يروق صاحب المنصب أن يتشدّق بها للبرهنة على هويّته، للبرهنة على موقعه من السلطة. ليس هذا فحسب، ولكن عبقرية اللغة تأبى إلا أن تضيف إلى التثنية أفنية ثالثة استكمالاً لشرط التثليث الموروث في عبارة تقليدية تراثية هي «ثالثة الأثافي» تعبيراً عن

البُعد الربوبي في كلّ تثليث. ولهذا ليس مصادفةً أن يستعير الركن الثالث في الاشتقاق اللغوي رسالة دينيّة في كلمة «شَرَك» الدّالة على التجديف في حق الربوبية، أي ما نسّميه «كفراً» عادةً! فالشراكة (كما برهنت التجربة البشرية) إذا كانت شَرَكاً، فهي في الأساس ليست سوى شِرْك بالمبدأ الأحدي، وعبادة للتثنائية بالتالي. ومريد المناصب لا يدرك مدى الخطر الذي يحيق به عندما يذهب إلى عرش السلطة بروح الشريك، لأن السلطة ترفض مبدأ الشراكة بطبيعتها الأصلية، بطبيعتها الألوهيّة. وعندما يأتي من يبيع لنفسه انتحال هذه السلطة مُنصّباً نفسه خليفة للربّ على الأرض فلا بدّ أن يؤمن بنفسه ربّاً لكي يوهم الرعيّة بقدرته على تولّي أمرهم. ولهذا السبب دأب الملوك منذ التكوين، وفي كل الأوطان، على الترويج لخرافة أصولهم الإلهيّة لأنهم يدرون أنهم لن يضمنوا خضوع الرعايا بدون هذه العقيدة. والمنكر بالطبع ليس أن يلجأوا لعون الكهنة لإجبار الناس على تصديق هذه الأكذوبة، ولكن المنكر أن يصدّقوا أكذوبتهم أيضاً لتنطلي الحيلة على الأمم فتتوارث السلالات صولجان السلطان لأجيال وأجيال.

ولكن الربوبية التي تعلّمنا أنها تمهل ولكنها لا تُهمَل لا تتسامح مع هذا المنكر إلى الأبد مهما تساهلت في الأمد. والدليل أن هذه السلطة لم تدم حتّى للفرعون الذي راهن على خلود السلالة في العرش في مقولة «المليون عام»، لأن جرثومة الشرّ في اللعبة إنما

تتخفى بعيداً في ميدان الإنتحال كعمل لا أخلاقي، بل وجنوني لتعلن عن نفسها في فعل منكر هو «الغضب»: غَضِبْتُ تستنكره كل الثقافات كلّما قام مغامر بالاستيلاء على عرش ملكٍ أو حاكم، وننسى أن وجود هذا الملك أو الحاكم في هذا العرش هو عمل أُولى بالاستنكار، لأنه انتزاع سلطة من حقّ الربّ وحده! وهو ما يعني أن المغامر ما هو إلّا مريد سلطة يحاول بعمله أن يصحّح الأمر بكسر إحتكار السلطة.

فأين مكان يتيم الدهر الذي نسميه مبدعاً من لعبة لا شأن له بها؟

في واقع كهذا لا مفرّ للشقيّ غير الفرار إلى الصحراء إذا شاء ألاّ يفقد السبيل إلى تعويذته الوحيدة: الحرية! فإذا أعجزه وجود سبيل إلى الصحراء فليس له إلّا أن يصنع صحراء: يصنع صحراءه باللجوء إلى الزاوية. فإن أخفق فهناك الصحراء التي لا يستطيع أن ينافس فيها بعبع الخطيئة وهي: العزلة!

هنا يجد الملاذ لتحقيق ذلك الأمان الذي لن يخذل هويّته الهشة كمروض أحلام!

وضع اتحاد الأدباء العرب مجلس الثورة أمام الأمر الواقع بقراره القاضي بانعقاد الدورة التالية بالاتحاد بليبيا، ممّا دفع المجلس لاستصدار قرار تأسيس ذلك الاتحاد (الذي دعونا له منذ عام 69م) وتعيين التليسي رئيساً له. حدث هذا عام 1976م لينعقد المؤتمر عام 1977م. وقد قمتُ بزيارة الرجل بمكتبه الجديد المجاور لفندق الشاطئ ليعرّفني لأوّل مرّة بالدكتور محمد الجراري الذي كان قد كُلف بتأسيس «مركز الدراسات الليبية» كما أطلق على مركز الدراسات التاريخية الذي سُمّي تالياً «مركز جهاد الليبيّين للدراسات التاريخية» لأسباب سياسيّة. وكان التليسي في تلك الزيارة منشغلاً بالإعداد لمؤتمر الأدباء العرب كحدث ثقافي تشهده طرابلس لأوّل مرّة وبعد طول انتظار. وكنا نشعر جميعاً بالمسؤولية الأخلاقية (إلى جانب المسؤولية الأدبية) لإنجاح هذه التظاهرة، لا لأننا نعوّل على جدواها الثقافية، ولكن من باب الغيرة على صيت وطنٍ شقيّ قُدّر له أن يعاني صنوف الإقصاء في كل مجال كأنه مجبول بلعنة مجهولة؛ وبدل أن يُنصّف بعد ثورة

العسكر، ها هو يزداد عن الدنيا اغتراباً، بل يتحوّل بعد قليل أضحوكةً بسبب سياسة النظام الجديد العبيثة! وها هو راهب الأدب الوطني يكلّفني انطلاقةً من هذا الإحساس النبيل بكتابة بحث للمؤتمر. وقد قرأت في طلبه رسالة تترجم ثقته: ثقة مشفوعة بفيض من حبه القديم فلا يجب ألاّ أخونها فقط، ولكن يجب أن أعاملها كدّين يستوجب الدفع. بل لا أعرف لماذا قرأت فيها طلباً لنجدة! كأنّ الرجل يخشى أن يخذله أدباء الوطن ويبحث عن فرسان لئلاّ يخسر معركة انتظرها طويلاً وهو الذي عرف سلبية هذا الفريق في عناده للظروف الدنيوية، واستهانة ذاك الفريق الذي لم يكن له الأدب يوماً مسألة حياة أو موت كما يجب أن يكون، ولكنه ترفٌ جدير بأن يُعامل بروح الهواة!

والواقع أن الهاجس لم يخذل سادن الأدب الوطني ذاك، كما لم يخذلني حدسي أيضاً. فلم يكلّف أحد نفسه عناء معاندة «مشكلات الأدب المعاصر» التي كانت موضوع المؤتمر في حين ذهب بي الإحساس بالواجب لكتابة بحث جديد لموضوع قديم بعنوان: «مشكلة الرؤية الفلسفية في الأدب العربي المعاصر» إعلاءً لشأن الفلسفة في المتن الأدبي بديلاً لورم الهوس بالأيديولوجيا. هذه الأيديولوجيا التي تناولت فعلها المميت في بحثي المقدّم إلى مؤتمر بنغازي عام 1973م، يقيناً عميقاً متّي ما زال يحيا في قلبي يقول أن الحكمة إذا كانت ترويضاً للنفس على الموت، فإنّ الأدب

تربيض للروح لممارسة تلك الحقيقة التي نرفض الاعتراف بها ما لم تنزل ديارنا مشفوعةً بالجمال . وهو ما لا يتحقق بدون وساطة تلعب فيها الفلسفة دور البطولة مستخدمةً أنبل سلاح نسميه تأملاً حيناً أو تجلياً حيناً آخر .

والفضيلة ليست في حرف المداخلة ، ولكن في الزمن الذي شهد صدور هذا الحكم في حقّ معبودة الزمان : الأيديولوجيا . فالستينات والسبعينات كانت قد شهدت ذروة طغيان هذا الوباء الذي ما زال يعاني الأدب العربي من نتائجه إلى اليوم من خلال الهوس بالخطاب السياسي الابن الشرعي لتلك الجنية التي أساءت لهذا الأدب وفعلت به ما لم يفعله طغاة الأنظمة السياسية .

ولهذا لم يكن مصادفة أن يثير البحث ثناء كبار النقاد العرب برغم أن الفرصة لم تتح لي قراءته في جلسات المؤتمر بسبب سوء تنظيم اللجنة المكلفة بالإشراف على إدارة الندوات . وقد قام سهيل إدريس بنشره بمجلة «الآداب» بعد كلمة رئيس وزراء ليبيا آنذاك عبد السلام جلّود مباشرةً . كما كان موضوع جدل في لقاءات المؤتمرين الجانبية حتى بعد رحيلنا من بنغازي وعودتنا إلى طرابلس . ولم أكن سعيداً بردود فعل البحث بقدر ما كنت سعيداً بإسهامي المتواضع في ردّ الاعتبار لروح وطننا المغترب أولاً ، وبقدر ما كنت سعيداً ثانياً لأنني لم أخذل ذلك الإنسان الذي أحب هذا الوطن ، وكان دوماً روح الوطن : خليفة التليسي !

أمّا عن ذلك المؤتمر التاريخي فقد كان مقرّراً أن ينعقد في طرابلس بالطبع، ولكنّه تقرّر أن ينعقد في بنغازي في آخر لحظة استجابةً لمزاج رئيس مجلس الثورة وتقليعته في استبدال المواقع في آخر لحظة لدواعٍ أمنية؛ هذه التقليعة التي أصبحت مع مرور الزمن عادة، بل سياسة في حال قرّر «تشريف» هذا اللقاء، أو ذاك بحضوره. وهو ما حدث عند انعقاد مؤتمر عام 1973 أيضاً. وقد انعقد في مدرج بجامعة بنغازي في زمن تولّى فيه السيد الزليطني رئاسة الجامعة، وكان محمد أبو القاسم الزوي ما زال وزيراً للإعلام والثقافة. ولا أنسى هبة الشاعر الكبير أحمد عبد المعطي حجازي في يوم الافتتاح في حضور رئيس مجلس الثورة ليتساءل بلهجة غاضبة: «بأيّ حقّ يوصف التحزّب بالخيانة؟» مشيراً إلى الشعار الذي رفعه العسكر منذ أوّل يوم «من تحزّب خان» الذي كان قد قنّته صدور الجزء الأوّل (السياسي) من الكتاب الأخضر، فما كان من رئيس المجلس إلّا أن خرج إلى المنبر ليلقي محاضرة (مستخدماً السبورة والطباشير) في مرافعته للدفاع عن وجهة نظره!

ولكن الطرفة التي هوّنت علينا الوقع الأيديولوجي في خطاب صاحب السلطان كانت تنتظر تالياً. فقد طلب الأديب محمد أحمد الزويّ الكلمة بورقة مرّرها لمقرّر الجلسة بوساطة حامل مكبّر الصوت، وكان مقرّر الجلسة هو السيد الزليطني رئيس الجامعة الذي انبرى يشيد بالزوي الوزير القابع إلى جواره مردّداً أي المديح لجهوده في مجال الأدب كاشفاً بذلك جهله بوجود الزوي الآخر الذي يمارس الأدب، فلم يجد الزوي الوزير مفراً من تصويب الخطأ نافياً ممارسته لحرفة نبيلة تستهويه حقاً، ولكن لم يتشرف باحترافها!

كان يمكن أن تكون تلك الواقعة نكتة عابرة تستثير ضحكة عابرة لو لم تعبّر عن جهل. جهل من من؟ جهل من رئيس جامعة! جهل بمن؟ جهل بواقع الأدب وبالأدباء في بلد يرأس حرمه العلمي الأول. إنه خرج ليس للزويين وحدهما، ولكنه (في موقفنا أمام الأغراب) فضيحة ثقافية تجلّلنا كلّنا بالخجل، لأنها تبرهن على جهلنا بأنفسنا، وتدلّل أيضاً على صدقيّة الروح التي ترّجّم واقعنا الثقافي بالبوّس وتنفي عنه وجود الأدب والأدباء! وهي العقليّة السائدة في عالمنا العربي إلى حدّ أضحت فيه تفكيراً نمطياً!

لقد فاتني أن آتي على ذكر موجة الاستياء التي أثارته تشكيلة وفد ليبيا الرسمي الموقّعة من قبل التليسي في وسطنا الأدبي، لأن

الكل يرون أنفسهم أجدر بتصدّر القائمة، فكيف إذا غابت أسماءهم من القائمة؟ وبلغ استكبار البعض أن عدّوا ورود اسمي في القائمة مجردّ مجاملة للجيل الأدبي البديل وليس عن كفاءة مميّزة. ولكن التّليسي حاجج هؤلاء بالحجج التي لم يملك المستكبرون لتفنيدها سبيلاً وهي: الأبحاث! لقد فتح الباب للجميع للحضور المؤتمر والمشاركة في المناقشات، ولكن العضوية في الوفد الرسمي كانت مشروطة بالعمل الذي استهان به هؤلاء وهو البحوث المكتوبة سلفاً الواجب تقديمها لرئيس اتحاد الأدباء العرب من قبل رئيس الاتحاد الإقليمي قبيل انعقاد كلّ دورة، كما تنصّ اللائحة المنظمة للعلاقة بين اتحاد الأدباء واتحادات الأدباء في كل بلد عربي. وهو ما لم يكن ليقنع تلك الفئات المتبطّلة أدبياً، في حين تحسب نفسها وصيّة على الأدب في البلاد إمّا لمجرّد الريادة الزمنية، أو تعيشا على صيتٍ فإن يرجع الفضل فيه لماضٍ لعبت فيه نصوص منسيّة ومتواضعة دور رأس المال!

هذا المسلك في العلاقة بالأدب جدير بأن ينبّهنا إلى الطبيعة البوهيمية في ممارسة الأدب في بلداننا. فحضورنا ليس في معمعان الأدب، ولكن على حافة الأدب، على هامش الأدب. إنه نوع من إشراف من علّ. إنه موقف من يراقب أو يكتفي بأن يشاهد. كأننا ننسى أن المعبود الذي لا نهبه أنفسنا إلى النهاية لن

يهبنا نفسه ولا مرّة واحدة. إنه موقف الفرجة الذي نضحّي فيه بالقيمة ونرتضي بالمقابل الفوز بالاسم. إنه القبول بهويّة الهواة في غياب روح الرسالة: هذه الروح الرسالية التي لا تتحقّق بدون كسر الحاجز والإرتواء في أتون الإحتراف. وهذه المغامرة هو ما عبّرت عنه منذ قليل بعبارة «حياة أو موت». نحن جنّاء لأننا في ممارستنا للأدب لا نريد أن نضحّي. نريد أن نجتمع الدّين والدنيا في سلّة واحدة لأننا ننسى أن الإبداع دين. دين لا بالمعنى المجازي، ولكن بالمعنى الحرفي أيضاً. فهو عبادة بطبيعة المنشأ، وهو صلاة في الممارسة الفعلية أيضاً. إنه عمل مستعار من حرم الألوهة، ولهذا يرفض أن يشرك بنفسه شيئاً. يرفض التثنية مثله مثل الربوبية التي يستعير منها سرّه. ولن يستقيم لمريدٍ ما لم يسلم المريد له زمام أمره. لن يهبه سرّه ما لم يقدّم المريد له نفسه قرباناً. مبدأ القربنة قرين الأدب كما النبوة. بل لأن الأدب لن يكون أدباً إن لم يرتو من ينابيع النبوة. بل الأدب ليس أدباً ما لم يكن هو النبوة!

وماذا نقدّم نحن مقابل صليب النبوة؟ هل نطمح في الفوز بنبوة عارية من قدرها الأبدي وهو: الصليب؟ هذا لن يحدث ما ظللنا نتوهم الادب صيئاً أو نفعاً أو مجدداً. هذا لن يحدث ما لم نعلم أن الأدب هو مفتاح الحقيقة، والحقيقة شهادة وفاة!

ما لم نفقده في تلك السنوات، برغم كلّ الخيبات، هو: روح السخرية!

فالاعتقال كان سيفاً مسلّطاً على رقبة كلّ مَنْ مَتَّ بصلة للوسط الثقافي. والسجن شبح يهيمن على الجميع بسلطة واقع سياسي يرى في كلّ من تعاطى الشأن الثقافي عدوّاً مبيّناً، سيّما في ذلك الزمان الذي خلا من وجود المنظمات الحقوقية لا في الدّاخل ولا في الخارج كما هو حال العالم اليوم. وكان من الطبيعي أن يستشرس أي نظام لا أخلاقي كالنظام السياسي ضد حَمَلة الرأي الآخر ما أن يستشعر الحصانة من العقاب. وهي حصانة كفلتها للنظام في ليبيا الطبيعة المعقّدة لما اصطلح على تسميته «الحرب الباردة» التي لم تكن في الواقع باردة بحال، لأن الحروب المشتعلة هنا وهناك في مختلف أركان العالم لم تكن سوى ترجمة لحقيقة هذه الرحب الخبيثة كحروب بالإنابة عن هذا المعسكر أو ذاك. وعندما أصف هذه الحرب بين القطبين المهيمنين على السياسة الدولية (معسكر الشرق بزعامة الاتحاد السوفييتي،

والغربي بزعامة أمريكا) بـ«المعقدة» فإنّما أعني وجود حيلة لاستثمار هذه الحرب أيضاً، وهو ما فعله النظام في ليبيا على نحوٍ يجب أن نعتزّ له بالدهاء: وها هو يرضي الخصمين اللدودين بسياسة لئيمة برهن الزمان على فعاليتها بإرضاء الضرتين! فمعاداة الشيوعية كانت الطُعم الذي حَيّد معسكر الغرب ليغضّ النظر عن ممارسات النظام ضدّ المعارضة في الداخل، في حين كان توطيد العلاقة مع معسكر الشرق بالصفقات العسكرية والتجارية سبباً لكسب ثقة هذا المعسكر أيضاً. وهو ما يعني أن روح المنفعة حقّقت الغلبة على سلطة الضمير هنا مرّة أخرى! ولكن سخرية القدر لا تتجلّى في هذه اللعبة المخجلة بقدر ما نجد لها تعبيراً يكاد يكون غيبياً في هبة حسبها الليبيون نعمة فإذا بها تنقلب على رؤوسهم نقمةً. فتأمل عابر نستطيع أن نكتشف أن ثروة طبيعية كالنفط كانت في النتيجة قصاصاً حقيقياً بدليل أنه لم يحقّق لهم الثراء الذي حلموا به، بل نصّب على رؤوسهم نظاماً استبدادياً استمر لأكثر من أربعة عقود. أي أنه قصاص مزدوج لأن الثروة الهائلة التي سقطت هبة مجانية من السماء (أو من بطن الأرض) أفقرتهم بدل أن تُغنيهم أولاً، ولم تكفّ بذلك ثانياً، ولكنّها عاقبتهم بلعنة أشرّ وهي تغييبهم عن أنفسهم وعن العالم بتيه الأربعين عاماً كأنها سيرة مستعارة من أسفار العهد القديم، أو ترجمة لكلمة قدر إغريقي!

والواقع أن ما حدث ليس مجبولاً بروح المهزلة وحسب، ولكنه مشفوع بروح البعد الأسطوري. وأظن أنها المادّة الأنفس في تجسيد أعظم عمل درامي. وهو ما لن يستقيم إن لم نعد إلى الأروقة لتساءل عن هويّة الثروة. فهي (الثروة) إذا كانت بطبيعتها هبة خطيرة كما يقول ماكس فيبر، فإنها خطيرة مرّتين (وربّما بما لا يقاس) إذا آمنا بحقيقتها كنزيف! فإذا ذهبنا في التأويل شوطاً أبعد واكتشفنا أنها ليست مجرد نزيف، ولكنها نزيف أمّ هي الأرض، فإن اللعنة المنتظرة من هذا الفعل المنكر سوف تتنكر للبعد الدنيوي لتستعير بعداً غيبياً، بُعداً دينياً! أي أن التجديف لا يبقى في حدوده الوجودية، ولكنه يتحوّل إثماً جسيماً يستوجب قصاصاً ربوبياً يستدعي دفع كفّارة على غرار الثمن الذي دفعه أوديب للتكفير عن خطيئة قتل الأب واستباحة حرمة الأم!

بلى! كان على الليبيين أن يدفعوا تيه الأربعين عاماً ثمناً لللعنة انتهاك حرمة أمّ إسمها الأرض!

لم تكن أحلامنا في تلك الأعوام لتشفع لنا جهلنا بحقيقة اللعنة، كما لم نكن نعلم شيئاً عن الثمن المستوجب دفعه في سبيل الخلاص المنتظر. وأعتقد أن في هذه الجهالة يكمن العزاء، لأننا لو أوتينا علماً بالمجهول الذي ينتظرنا كلمات أحلامنا في صدورنا وللفظنا أنفاسنا مع أحلامنا. وهو ما حدث مع تلك الفئة التي رحلت قبل الأوان لا لشيء إلا لأن أحلامها لم تعد تحتمل فخذلتها في منتصف الطريق! وأحسب أن العناية الإلهية كانت رحيمة بجيل الحلم الذي مكنته روح السخرية من الصمود حتى النهاية، لا لأنّ البقاء على قيد الحياة أفضل من الوجود في عداد الموت (لأن بين الحياة والموت لا فرق برأي ثاليس)، ولكن لأن الصمود في مشاهدة الفصول المملّة في المهزلة ليس بطولة فقط، ولكنه ضرب من ذلك الفضول المقدّس الذي يجعل من الحضور قيد الوجود احتيلاً على القدر. فالعبرة دوماً في الختام. وعزاء جيلنا يكمن في جهلنا بميعاد هذا الختام. وإذا كان سلاح النظام في إرهابنا هو التلويع بشبح السجن، فإنّ سلاحنا في مقاومة هذا

الشبح هو روح تلك السخرية التي عنَّ لي أن أهمس بها في أذن صديقي الشاعر إدريس ابن الطيب في يوم مأدبة الزعيم على شرف فرسان الأدب العربي بينغازي. فقد تصدر الزعيم المائدة. وجاوره على الميمنة سهيل إدريس، في حين جاوره على الميسرة خليفة التليسي. ولا أدري كيف وجدت نفسي بجوار التليسي لأجد على يساري إدريس ابن الطيب. أثناء تناول طعام الغداء ملتُ على أذن إدريس لأهمس له قائلاً أن هذه الوجبة هي الطعام الوحيد الذي تستطيع أن تتناوله وأنت مطمئن إلى أن أحداً لن يقرع بابك ليقودك إلى السجن! وقد إستجاب إدريس لدعابتي بضحكة مجلجلة على عادته إسترعت إنتباه الزعيم الذي حدجنا بنظرة خفيفة قرأتُ فيها تسامحاً. ولكن إيماء التسامح لم يمنع الزعيم من أن يودع ابن الطيب السجن بعد عام من ذلك التاريخ ليُمضي في المعتقل عشرة أعوام كاملة!

قبل ذلك التاريخ بثلاث سنوات أو أربع كان والد ابن الطيّب قد لقّنا درساً لم يكن من حقّي كعدوس سُرى أن أنساه أبداً: كنت في إحدى زياراتي للوطن قد التقيتُ إدريس أثناء إقامته بطرابلس بجوار مقرّ المؤسسة العامّة للصحافة الجديد الواقع بمنطقة جامع أبي رقية، فدعاني إلى بيته الذي لا يبعد عن مقرّ المؤسسة كثيراً. هناك قدّمني إلى والده مستخدماً في تعريفه للشيخ عبارة مؤداها أنّي أدرس الأدب بموسكو. وقد لاحظت كيف ظلّ الرجل يحدّثني خفيةً بنظرة شكّ طوال الوقت. ويبدو أنّه لم يطق صبراً على المكنون ففاجأنا بسؤال يعبر عن استغرابه (بل استنكاره) لإمكان تدريس مادّة كالأدب في الجامعات. وقد دخل مع ابنه في جدلٍ حامٍ ليبرهن على استحالة تدريس الأدب في حين تشبّث بالصمت لا احتراماً للرجل فقط، ولكن استجابةً لإحساسٍ غامض بصواب وجهة نظره. أمّا إدريس فقد تندّر باحتجاج والده كثيراً في جلساتنا التالية مع الزملاء سخريةً من جيل السلف الذي لم يعرف في كلمة

أدب سوى شقّها الدّال على الأخلاق، وغياب الشقّ الثاني الدّال على الإبداع.

والحقيقة التي اكتشفتها تالياً هي صواب هذا الحكيم في استهجانه لدراسة الأدب سواء في مفهومه الأخلاقيّ، أو في مفهومه الإبداعيّ.

فإذا كانت القيم الأخلاقية تأبى أن تكون لنا طبيعةً تسري في الوجدان بالتعلّم على مقاعد الدراسة، فإن الأدب يرفض أيضاً أن يصير إبداعاً بالطرق المكتسبة كالتعليم. لماذا؟ ربّما لأنه رهين التجربة الوجودية (ومدى دمويتها) قبل أن يكون رهين الحرفيّة كغيره من العلوم. وعلى درجة الدمويّة هذه في سلّم التجربة الدنيوية هو الذي يحدّد مستوى ما اعتدنا على تسميته الموهبة. أي أن الثمن الموضوع بنزيف المعاناة الوجودية هو الذي يصنع قيمة هذا العمل الأدبي بالمقارنة مع أي عمل أدبي آخر. وهو قانون يبدو مستعاراً من المعجم الذي يطلق عليه الأوائل اسم الأخلاق ليزاوج بين المفهومين لأن التجربة أثبتت أن مدى عمق الإنسان أخلاقياً مشروط أيضاً بالنصيب المدفوع من الدّم في التجربة الدنيوية. والدليل أننا لا نولد من بطون أمهاتنا بالأخلاق، ولكن البلايا هي التي تربّي فينا الروح الأخلاقية. هذا يعني أن كهنة اللغة لم يخطئوا عندما أطلقوا على الإبداع اسم الأدب ليوحدوا بينه وبين الأخلاق كمفهوم متوّج بدلالة تخفيها كلمة موهبة. هذه

الموهبة التي تستهجن التلقين بالتلقّي لتراهن على الثمن المدفوع
في سبيلها بعملة وحيدة هي : الألم!

فالأدب اسم من فعل أَدَبَ، أي قَوَّمَ. والتقييم من فعل التقويم
أي لا قيمة لما لم يُقَوَّم. وكلمة «أدب» في اللغة البدئية تعني
القدرة على فعل الشيء. والقدرة من القدر الذي لا قدرة بعده لأنه
ألوهة. والدليل هو ورود القدير كأحد أسماء الله الحسنی في
الديانة الإسلامية. من هذا الفعل البدئيّ الذي ما يزال يجري على
ألسنة أهل الصحراء الكبرى (القدير) استعارت اللغات الأوروبية
فعل adapt (التاء في البدئية علامة تأنيث) الدال على: التبني، أو
التكيف، أو الترويض المستخدم بالمعنى الرديف لمبدأ العناء:
العناء بشقيّه الجسدي والروحي، لأنه ينحت مفهوم إعادة الخلق،
أو فلنقل الولادة الثانية التي عناها الكتاب المقدس بـ(لا يدخل
ملكوت الربّ من لم يولد مرتين)؛ أي أنه الخلاص: الخلاص
المشروط بألم القيمة كترجمة للهوية الدينيّة للإبداع من ناحية،
والأخلاقية من جانبٍ ثانٍ. ولهذا يستحيل أن يكون الأديب أديباً
حقيقياً ما لم يكن أخلاقياً حقيقياً. فالولادة الثانية (إعادة الخلق)
تستدعي تلك الصدمة الوجودية المميّزة الملقّبة في لسان أهل
الصحراء بـ«صدمة الفصل»، وفي مصر القديمة بـ«التربّنة»، أي لطمة
القدر التي كان لها الفضل في ميلاد بليز باسكال ثانيةً المجسّدة في
المرض ليصفها قائلاً أنها تعلّم أكثر ممّا تعلّم كلّ العلوم مجتمعة،

وكان لها الفضل في أعجوبة التحوّل في حياة كيركيجار التي تخلّى بموجبها عن محبوبته ريجينا أولسن. إنها يقظة إنسانٍ من كابوس. يقظة إنسانٍ من واقع أناسٍ (نيام حتّى إذا ماتوا انتبهوا)؛ لأن من يحبه الربّ وحده يؤدّبه الربّ (أيوب): يؤدّبه لا ليميته وهو الميّت الذي يدفن أمواتاً، ولكن يؤدّبه لكي يبعثه من موتٍ يتوهم أنه حياة!

والضلال، كلّ الضلال، أن نمثي أنفسنا بأننا نستطيع أن ننزف أدباً حقيقياً، أو نصير مخلوقاً أخلاقياً، ونحن نستمرّ في الحضور في محافل نيام يحسبون التلقّي (بتعليم هو لا يعدو أن يكون تلقيناً) قيمةً حقيقيّة.

فتغيير ما بالنفس الذي ورثناه وصيّة من المتون المقدّسة (القرآن الكريم) هيهات أن يتحقّق بالمجان. ونحن لن نناله على سبيل الهبة، لأنه رهين مبدأ التأديب دوماً. وهو ما يعني في النهاية أنّنا بالأخلاق، كما بالأدب، نحن للبلية في امتنان!

تسابت الأيام وانطوت الأعوام وتبدلت الأحوال ولوّح الزمن في الوجوه بالرايات الداعية للإستسلام ولكن شبح النهاية لم ينل من الإحساس بالواجب: واجب المثل في حضرة الرموز التي يغذي مجرّد وجودها على قيد الحياة الروح في شرايين الوطن وفاءً لتجربتي التي تعلّمتها من أشياخ الصحراء الحكماء الذين كانوا حتّى ذلك الوقت قد رحلوا فلم أجد مفراً من إختزالهم في شخص راهب الأدب خليفة التليسي ليكون لي في فقدهم أيضاً عزاءً، كما صار لي الآية التي أطاحت بخرافة الخلود التي عقد عليها جيلنا الآمال يوماً لتكتب لنا الأدب المنشود بالإجابة! وها هو بنيان «الدار العربية للكتاب» ذي المعمار المميّز يستجيب لسلطة الزمان فيتغصّن ويتهدّل ويهرم. وها هو روح الدار يستسلم أيضاً فيهزل ويثقل وينحني بغدر هذا الطاغية فيضطر لإستبدال مكتبه بالطابق الثاني والنزول به إلى الطابق الأرضي، لأن حساب الزمن هو ما لم يقرأه المهندس يوم استبعد من خطة البنيان ضرورة وجود المصعد!

ولكن حال البنیان، أو سيماء مريد الأدب المجبولة ببصمة الزمن، لم تكن لتكون سوى رسالة الطبيعة الموجهة لعدوس السرى. رسالة ببيانٍ صريح تُنذر بقرب تلك النهاية التي يوصي أبيقور بوجوب أن تكون سبباً لفرحنا، لا أن تكون ذريعةً لحزننا، لأن العابر لم ينطلق في السبيل لكي يتلکأ في عرض السبيل، ولكن لكي يدرك نهايةً هي للرحلة غاية. وهو ما عبّر عنه القنطروس لمريد الحقيقة سيلين يوم أدركه بعد مطاردة الأعوام بحكمة الوجود الأولى والأخيرة التي يقول حرفها: «ما أشقاك أيها المخلوق إذ وُلدت! وخلاصك الوحيد في أن تنجو من هذا الشرك بأسرع وقت ممكن!». وها هو حكيم الجامعة يترجم الوصية بالدعوة إلى أفضليّة الذهاب إلى بيت النوح في مقابل الذهاب إلى بيت الفرح، لأن يوم الممات، في يقينه، أفضل من يوم الميلاد!

ولكن الشيخ لم يفقد روح السخرية كما يليق بكل رمز، كما يليق بكلّ «أبي هول»، يروقه أن يشاهد فصول المسرحية الهزلية لمؤلفها الزمن من موقعه خلف الحجاب. من موقعه الذي لن يعني منذ الآن سوى حضوره في بُعدٍ خارج هيمنة الزمن لأن أن نستمرّ التحديق في الأبدية بفضل مثولنا في البعد المفقود لن يعني في عرف الحقيقة سوى هزيمة الزمن بالتحوّل إلى رمز.

وقفت بين يديه قبل أن يصرعه المرض بسنة أو سنتين فوجدت الصديقين القديمين أمين مازن ويوسف الشريف قد سبقا للمثول

في حضرة الرمز في تلك المرّة. والواقع أن هذين الإنسانين
النّيلين (النّيلين أدباً ومسلّكاً) كانا نموذجين في الوفاء لكل ما له
قيمة وطنية حقيقية دوماً. وليس غريباً بالطبع أن يريا في هذا الهرم
رمزاً وطنياً كما رأيته أيضاً وهما اللذان تتلمذا على يديه، وكان
لرحلتهم (سواء الدنيوية أو الأدبية) مرجعاً روحياً منذ الخمسينات
وبداية الستينات. وقد قدّمت له في تلك الزيارة المجلّد الرابع من
سداسية «الأسلاف والأخلاف» التي تتناول مرحلة فارقة في تاريخ
الوطن بين بداية القرن الثامن عشر والثالث الأول من القرن التاسع
عشر. وكانت الرواية متوجّهة بإهداء لروح هذه المدينة العريقة
والثرية المتمثّل في شخصه: إهداء لم يكن مختطّاً بحبر القلم ككلّ
إهداء، ولكنه مثبت في النصّ بنزيف الروح. ولكم سعدتُ عندما
لاحظت سيماء الدهشة على ملامح الإنسان الذي لم يفقد قلب
الطفولة ككلّ العظماء برغم كيد سلطان الطغيان: الزمن! سعدتُ،
لأنني أسعدتُ، لم أسعدُ إنساناً في حاجة إلى إحسان، ولكنني
سعدتُ لسعادة إنسانٍ دفع الدّين المستحقّ نحو إنسانٍ لم يختزل
الوطن وحسب، ولكنه اختزل بفعله الإنسانية كلّها. إنها السعادة
التي ترتدّ لنا من تأدية واجبٍ نحو تلك الفئة الخيرة من الناس التي
يقول سينيكا أنّها ذات طبيعة إلهيّة إلى حدّ لن نجزم فيه عمّا إذا
كانت هي التي ستصعد إلى السماوات، أم أن السماوات هي التي
سوف تنازل وتنزل إليها!

لقد عَقَبَ على امتنانه يومئذ قائلاً أَنَّهُ يشعر دائماً أَنَّهُ مقصّر في حقِّي! كان يعبّر عن أسفه لعدم تمكّنه من قراءة أعمالي قراءة نقدية بالكتابة عنها، وهو ما لم أَلْمُهُ فيه يوماً، لأن الحبّ الذي غمرني به في بداية حياتي الأدبية كان لي زاداً، ووساماً وشرفاً أعظم شأنًا من كل نصّ نقدي. قلت له ذلك وذكّرتُه بسيرة البُرْد التي وردت على لسان عمر بن الخطّاب أثناء استقباله وفداً ينتمي لقبيلة زهير ابن أبي سلمى في سؤاله: «ماذا فعل الله بالبُرْد التي أهداها زعيمكم ابن هرم لشاعركم زهيراً؟»، فأجاب رسل القوم: «لقد أبادها الزمان يا أمير المؤمنين!» فقال عمر: «ولكن البُرْد التي أهداها شاعركم للزعيم لن يبيدها الزمان إلى الأبد!». بلى! الأشعار التي استودعها شاعر القوم زهير امتنانه لزعيم القوم لم ينلها الدهر بدليل أنها ظلّت حيّة لا في عهد عمر وحسب، ولكن إلى العهد الذي تلا زمن عمر بأربعة عشر قرناً وستبقى (بالمقارنة مع حطام الدنيا) إلى الأبد. وهو ما يعني أن كلمة عمر كانت نبوءة حقيقية تصلح تاجاً خالداً على رأس قيمة لا نوليها في حياتنا اليومية الفانية أهمية كبيرة وهي: المحبة!

لقد توجّني الرجل بكلمة حبّ في ندوة يرجع عهدها إلى عشرات السنين، ولكن مفعولها ما زال في القلب حيّاً إلى اليوم.

بروز الزعامة في أمة من الأمم يتناسب طردياً مع الحالة الصحية لضمير هذه الأمة: فكلّما صمّت الأذان أصوات المزامير التي تكيل المديح لوليّ الأمر، كلّما اعتلّ الوضع الصحي لجناح الضمير. وكلّما قطعت ألسنة النشاز شوطاً أبعد في سبيل التغني بامتلاك مخلوق (كان بالأمس القريب فانياً) للحقيقة، كلّما استنكرت السماء واغتربت الحقيقة من الأرض، لأن الحقيقة في أبسط تعريف هي ما لا يُمتلك. وهكذا تبدأ سيرة قديمة قدم السلطة ثار عليها العسكر في القريب متمثلة في شخص الملك إدريس السنوسي لتعود في شخص الوريث الجديد كأنها قدر: تلك هي لعنة عبادة الفرد! فالأُم لا تهناً بالاً ما لم تصنع لنفسها أساطيرها. ما لم تصنع لنفسها آلهتها. أو بالأصح لا تهناً بالاً ما لم تستنزل أربابها من عروشها في سابع سماء لتنعم برؤيتهم على الأرض بجوارها. وكيف لا تفعل إذا كانت كلّ المتون المقدّسة قد أجمعت أن الآلهة خلقت الإنسان على صورتها؟!!

والمأساة ليست في أن يتحوّل الإله مخلوقاً فانياً، ولكن في أن ينقلب المخلوق الفاني إلهاً خالداً! والأسوأ من هذا أيضاً ليس في

خلع صفات ألوهة على المخلوق الفاني، ولكن في ما ينجم عن هذا الانقلاب من عواقب علّ اغتراب القيم أبسطها، وهيمنة الخطيئة أعظمها. ففي واقع ديني يسبّ فيه القوم عبادة الأصنام لساناً ليذهبوا ليسبّحوا بحمد حاكم نصّبوه على أنفسهم معبوداً، لا بدّ أن تغترب الحرية خجلاً، ويتسلّط البهتان بديلاً! فالخطيئة الحقيقية ليست أن نُحرّم من ملكوت المعبود، ولكن في أن نرتضي للمعبود بديلاً، في قبول المخلوق الزائل ربّاً، بل وعمل كلّ ما بالوسع لاختلاقه اختلاقاً حتّى لو كلّفنا ذلك تلفيقه من طين! وهو ما يعني أن الإيمان بالمعبود المقيم في غيوب البعد المفقود هو البطولة التي لن تنازعها بطولة!

والخطوة الأولى الملازمة لقيام المعبود الأرضي هي زعزعة هذا الإيمان. أيّ قطع دابر البطولة بتغييب سلطة الخصم المتمثّل في معبود البعد المفقود. وهو واجب من اختصاص جوقة التلقين بالطبع التي لا يكلفها هذا الأمر سوى تكرار الأكذوبة لكي تستمرّها الآذان. وإذا استمرّرتها الأذن طويلاً مغسولةً بالوعود التقليدية في إقامة الفردوس الموعود، فلن يُستنكر أن تُعتنق كحقيقة. من هنا تبدأ مسيرة أخرى تغترب فيها المفاهيم، وتبليبل القيم، ويتلعثم سلطان المنطق. ولكي يتمّ استواء المعبود الجديد على عرش ألوهته لا بدّ من تدبير آخر هام يتوجّه هذه المسيرة الدموية وهو: محو الرموز! لماذا الرموز؟ لأن لا سلطة أقدر على عرقلة المشروع الآثم مثل سلطة الرموز على واقع وجودي يقتات

أصلاً من روح الرموز. ولا وجود لقوّة تستطيع أن تنازع مراسم التنصيب مثل قوّة هذه الرموز. ولهذا وَجَبَ الإستهانة بها بصنوف الزور، وتسفيهاها بضروب الحيل، بل ورجمها بالخيانة العظمى في حال إستعصى أمرها على دهاة التدبير.

لأن الرمز في النهاية هو الضمان الوحيد لدخول حرم الخلود. وفي حال وطني المغبون فإن خليفة التليسي كان أحد هذه الرموز.

فمسيرة زحزحة أركان الرموز استغرقت أعواماً لتحصد في طريقها ضحايا كثيرة لم يكن شخص التليسي أولهم، كما لم يكن آخرهم. فتجربة الاغتراب تلك لم تكن لتمرّ بين يوم وليلة، ولكنها زحفت حثيثاً على مراحل، ربّما قصداً لتعميم طعوم العلقم على أكبر قدر من المنتمين لقطاع الرمز الشقيّ. وكم فوجئت في عام النكبة الذي شهد رحيلاً جماعياً لجلّ رموز الوطن الثقافية منذ ثلاث سنوات، وفي وقتٍ كنت فيه طريح فراش أيضاً، لأكتشف مصادفةً بوجود التليسي في المستشفى لا لعلاج من مرض عابر ألم به، ولكن لمعاندة داءٍ خبيث كان قد تفاقم بسبب التسيّب والإهمال وبدائية الخدمات الصحيّة في بلدٍ ينافس في ثرائه إمبراطورية «كريوز» الأسطورية! والواقع أن وصف هذا الواقع بالإهمال تعبير ينطوي على حسن نيّة أكثر ممّا ينبغي. فبرغم إيماننا العميق بالقضاء والقدر، وبقيننا بأن نهاية الطريق دوماً أفضل من بداية الطريق، بيد أن هجرة الرموز الجماعية في ذلك العام

العصيب إنما انطوت على بعدٍ غيبيٍّ ربّما لعب دوراً في صنع اللعنة التي عصفت بالنظام بعد أشهر فقط . إنها ضربٌ من احتجاج . إنها إنتحارٌ جماعي . طقسٌ جماعي لتجسيد القربان . فرارٌ إلى الصليب الذي لن يأتيه الباطل . قافلة تنطلق يتقدّمها التليسي ، ثم حسن عريبي ، فمحمّد الزوي ، فعلي صدقي عبد القادر ، وخليفة حسين مصطفى ، ومحمد الشلطي ، وحسن السوسي . . إلخ ، في أشهر معدودة . والكلّ موبوء بذلك السّم الذي دسّه النظام في السلع التموينية ، وفي شلل الخدمات الصحية ، وفي طغيان الروتين الإداري المميت ، وفي هيمنة الزيف على واقع المجتمع ، وفي قطع دابر التاريخ ، والقتل المتعمّد والمبرمج لأحلام الجيل البديل ! فالعناية الصحيّة المكفولة لكلّ المواطنين بحكم القانون هيئات أن تكون لكلّ الليبيين ، لأنها ما لبثت أن صارت حكرّاً على أقلّ القلّة منذ أن فقدت في الداخل صلاحيتها ليصبح مكان وجودها الوحيد هو الخارج سواء في البلدان الشقيقة المجاورة أو في بلدان ما وراء البحور كأوروبا . وطبيعي أن ينقلب الوصول إلى هذه الجنان حلماً بعيد المنال بالنسبة لإنسانٍ يحمل في جسده جرثومة الموت سيّما بعد قيام الحلف الثلاثي المروّع المبرم بين مؤسسة السلع التموينية من جهة ، وتغيّر النظام الغذائي بفعل الطفرة الاقتصادية من جهة ثانية ، والعصاب الناتج عن الدوامة الدنيوية اليومية من جهة ثالثة . وهو حلف قد يبدو بمثابة الأحجية بالنسبة لمن لم يعيش تجربة تلك الأيام في ظلّ واقع نظام سياسيّ يستبسل في سبيل تحقيق

ديمومة لم يحدث أن دامت لشيء. هذا الطموح إلى الخلود لا بدّ أن ينتج ذلك الصراع الإعلامي الأبله الضروري لتزكية السلعة حتّى لو كانت حقيقية، فكيف إذا كانت مغشوشة؟ بديهيّ أن المنادي سيحتاج إلى حنجرة إضافية في حملته لتسويق بضاعة من هذا النوع. وهي جعجعة لا بدّ أن تصيب كلّ ذي ضمير بالبلبلّة، فإذا دامت أكثر مما ينبغي فالورم لن يكون من نصيب الروح عندها وحسب، ولكنه يسري لينال البدن أيضاً. هذا البدن المضطّع أصلاً بتغيّر المناخ الغذائيّ، فإذا أُضيف إلى هذا الثنائيّ دور سعادة لئيمة كمؤسّسة السلع التموينيّة التي تحتكر التموين في كلّ البلاد والتي دأبت على استيراد أردأ أنواع السلع الغذائيّة امتثالاً لأمر صاحب الجلالة الفساد، بل بلغ بها الجشع حدّاً لم يستح فيه القائمون على أمرها من استيراد المواد الغذائيّة المنتهية الصلاحية من بلدانٍ لا ترجو مقابلها سوى التخلّص منها! فكيف تستطيع الأبدان الهشّة بالطبيعة أن تحتمل كيد هذا الحلف الثلاثي الرهيب؟

بيئة ملوّثة، وعصاب مزموم، وقوّة موبوء، سوف يساوي ليس أوراماً محقّقة فحسب، ولكن أوراماً مبكّرة، وفوق ذلك مميتة!

ولكن الأورام المميتة لم تعد مميتة في مجالٍ غنيّ بالاكتشافات العلمية كالطبّ في حال مكّنا هذا المارد من التدخّل في الوقت المناسب كما يحدث في بقيّة بقاع الدنيا، وكما يحتمّ منطوق أيديولوجية تشدّد آناء الليل وأطراف النهار بموَالٍ سخيفٍ مترجمٍ

في شعار أضحى مضحكاً بفضل الواقع : هو «الثروة والسلطة
والسلاح بيد الشعب!» فالثروة التي أمست بمرور الوقت من نصيب
فئة معلومة بخلت بعناية صحيّة إنسانية على المجتمع ، فكيف يغدق
بها على فئة الرموز الموضوعية أصلاً في متون القائمة السوداء
بوصفها الطابور الخامس الذي يفوق أشدّ أعداء الخارج خطورة؟
والسلطة موزّعة على عصابات تتنكر تحت قناع لجانٍ ليتيسّر سحب
البساط من تحت الأقدام ليصدق فحوى الوصيّة القديمة القائلة بأن
عندما يحكم الكلّ فهذا يعني إن لا أحد يحكم! أمّا مع السلاح فتبلغ
السخرية ذروتها بصدور الأمر القاضي بتجريد كلّ مخلوق دبّ على
قدمين من أي قطعة سلاح حتّى لو كانت بندقية خرطوش يلهو بها
الصغار لاصطياد العصافير! وهكذا تبلغ الملهاة ذروتها، وتتمكّن
اللعنة، فيهيمن الوباء الغيبيّ لبدأ حملات حصد المستضعفين
المتوجّين بحملة راية الرموز في وقتٍ كان فيه خدم الخدم (ولا أقول
خدم وليّ الأمر فقط) يتنقلون بين أرقى مستشفيات العالم مصحوبين
بعائلاتهم، محمّلين بحقائب الأموال ومسبوقين ببرقيات الصرف
اللامشروط إلى السفارات بالخارج، لا لأنّهم أصيبوا بعدوى وباء
الغيوب ذاك، ولكن لمجرّد إجراء الفحوصات، والإستجمام من
دوامة الأمر والنهي الملقاة على عاتقهم!

فكيف لا يجد رمز كالتليسي نفسه طريح فراش بالبيت، فلا
يهرع لنجدته سوى رجل كالخويلدي الحميدي بمبادرة شخصية
ليسكنه مصحّة خاصّة بالحاضرة ليلفظ فيها أنفاس النزع الأخير بدل

أن ينال فيها العناية الطبية اللائقة لا شيء إلا لأنّ العلاج بالخارج صار في الآونة الأخيرة من شأن «العروة الوثقى» وحدها؟ لقد حدّثني أحد وزراء الخارجية المحسوبين على الملة الشقية (المثقفة) بلهجة استنكار كيف خاطبه التليسي طالباً الحصول على جواز سفر سياسي تسهيلاً لنيل تأشيرات الدخول من السفارات . وهو ما لم يؤلمني وحسب ، ولكنه أدهشني سيّما من رجل إستبشرنا جميعاً بوصوله إلى هذه السدة العلية ليكون للفئة الشقية عوناً فإذا به يبخل على إنسان في قامة التليسي ببضعة صفيحات مصفوفة في كتيب بئس لا يميّزه عن أيّ دفتر آخر سوى لونه الأحمر أقرّ له العرف الدولي الأبله بامتياز هو من حقّ كل إنسان حرّ في أرض الله الواسعة هذه ، وهو تسهيل عبور الحدود الظالمة بحرية! هذا في الوقت الذي يقوم فيه هذا الوزير بتوقيع مثل هذه الأحاجي التافهة الممنوحة لطابور الخدم السالف الذكر كل يوم بالعشرات إن لم يكن بالمئات!

تلك كانت رسالة موجّهة لي من جلاله القدر كي أفهم للمرة المائة على الأقل أن أعداء المثقفين الألداء هم المثقفون أنفسهم ، سيّما بعد أن جرّبت مراراً أن من هرع لقضاء حوائجي الدنيوية لم ينتم يوماً إلى هذه الملة ولكّتهم أولئك الرسل الذين تبعث بهم الأقدار ليمدّوا لنا يد العون في أيام محننا ، في حين لا همّ لمن عولنا عليهم إلا أن يخذلونا! ويبدو أيضاً أن التوق الميتافيزيائي للصلاة في ذلك المعبد الوثني الملوّث بدهاء القرابين البشرية

المدعو خارجيةً كان له القدرة على تزوير أرواح حتّى من حسبناهم
أنموذجاً في هدهدة النوايا الحسنة، لأن التجربة برهنت مراراً (كما
سيرد في الفصول التالية من البيان) على سلطان هذه العنقاء التي
ذهب حسن الظنّ بالأغلبية لأن تراها راعياً لمصالح الأُمّة
الخارجية. وهي خرافة بالطبع لا زالت في العقليات سائدة بقدر ما
هي ظالمة: ظالمة للأُمّة، ولأفراد الأُمّة، وللوطن ككل، وليس
للمحفل العالمي المسمّى خارجية. فهي ليست ممثلة لا للأُمّة،
ولا راعية لمصالح جاليات الأُمّة، ولا معنيّة بالانتماء الوطني. وإذا
كانت ممسوسة بالهاجس الأمني على نحوٍ ما، فليس ذلك برهاناً
على إخلاص لوطن، أو لمِلّة الوطن، ولكن وفاءً لمصالح
منتسبها، وحماية لمزاياها النفعية سواء المكفولة بنصوص
الامتيازات الدبلوماسية المستحقّة بحرف القانون الوطني، سواء
المنافع المكتسبة بحكم العرف الدولي، سواء مصالحها المغتصبة
بكيد الأفراد، أو بحكم موقعها فوق القانون بالبلدان صاحبة
الاعتماد. إنها قمقم مستغلق بألف طلسم: طلسم مستعار بالوراثة
ليصير في النهاية تقليداً أعجز أعتى الإمبراطوريات على اختراقه،
أو تبديل ناموسه، أو استشراف أسراره. والتغيير الذي تشدّق به
الثورات يمكن ان يحقّق المعجزات في كل زوايا هيكل الدولة،
ولكن هيهات أن يمسّ أبسط عصب في ترسانة محفل الخارجية.
وعندما تتحدّث الأدبيات السردية عن المحافل الماسونية كنموذج

مثالي في الاستسرار، فإنّها تنسى أن انضباط هذه المحافل مستعار على نحوٍ مباشر وغير مباشر من محافل خارجيات العالم!

وطبيعي أن تكون روح هذا المحفل الغيبيّ من القوّة بحيث تدّس كلّ من قاداته الأقدار للدخول إلى حرّمها الرهيب. ويمكن أن أحصي أشخاصاً لن يزيد عددهم عن عدد أصابع اليد الواحدة الذين عرفتهم وأستطيع أن أقول أنهم استطاعوا أن ينجو من الشرك بأعجوبة ليحتفظوا ببيكارتهم قبل المثل في محرابها؛ لأن رواد المحراب إذا كانوا لا يقيمون وزناً لحرم ولا لحرمة من خلال الاستخفاف بالأئمة وبالوطن وبأبناء الوطن، فمن الطبيعي أن يرفضوا الاعتراف بكل رموز هذا الوطن بما في ذلك وليّ الأمر نفسه ليقينهم بأن الولاة أيضاً عابرون، وهم وحدهم الباقيون. كما لا يؤمنون أيضاً بالرّب، برغم أنّهم لا يستمدّون سلطتهم إلّا من الرّب كما يوهمون. أعني أن استخدام الإيحاء بهويّتهم ككهنة قيّمون على وصايا مجهولة على حفظها يتوقّف مصير الكون ما هو إلّا حيلة لذرّ الرماد في العيون، وليس من قبيل الإيمان بأي قيمة دينيّة أو أخلاقيّة. إنهم القوّة التي تُسيّر كل شيء من وراء حجاب. إنهم أرباب الاستسرار الذين تتلمذت على أيديهم قوّة سحرية أخرى هي الأجهزة الأمنيّة. وهو واقع يشكّك فيه البلهاء عندما يروّجون بالقول أن العكس هو الصحيح. ولا أحسب بوجود عمل استعاريّ أصحّ للتعبير عن هويّتهم من تلك الأشباح المجبولة بأشدّ ضروب الغموض التي تحيط بالسيد «كاف» طوال سير

المحاكمة الغيبية في عمل «كافكا» فإليهم ترجع الكلمة التي تحيي وتميت برغم هيئتهم كأشباح، برغم أنها الكلمة التي نطمع فقط بأن تحيي ولو مرة، ولكنها تميت دوماً!

والمفارقة الأكثر مرارة ليست في ازدهار هذه الآلة الدولية المهولة يوماً عن يوم بفضل مراسم الإكبار الاستثنائية التي تُحاط بها في كل الأراض، ولكن في الحصانة الإضافية الممنوحة لأعضاء هذه العصابة المريعة بموجب المعاهدات الدولية الغبية. ولا أدلّ على سوء نواياهم من اسمهم المبتوث في مصطلح «السلك الدبلوماسي» الذي لن يكون في الترجمة (العارية من القشرة البروتوكولية) سوى «السبيل المؤهل» أو «الدرب المعبد» ليحقّ لنا أن نتساءل: السبيل المؤدي إلى أين؟ والتأهيل لعمل ماذا؟ لنجيب بالقول أنه السبيل المؤدي إلى أكثر شيء تمقته الآلهة (حسب وصية حكيم «كتاب الموتى» أنهى وهو: الخبث! أمّا التأهل فهو الكفاءة للقيام بذلك الفعل الذي تستنكره السماء ويقشعر له بدن الأرض (كما برهنت تجربة قابيل ضد أخيه هابيل) الذي لن يكون هنا سوى: الجريمة!

ولو تأملنا معجم هذه المنظمة العالمية الرهيبة لوجدنا أن كلّ المصطلحات المعتمدة في نشاطها تخفي هذه النية المبيتة. وبدل أن يعيد السادة القائمون على أمر دنيانا النظر في الصلاحيات الممنوحة لأعضائها يتسابقون لمنحها المزيد من الإمتيازات.

فتخيلوا معي وقوع إنسان بريء ليس من طينة هؤلاء في برائن هذه
الملة التي أقلّ ما يمكن أن يوصف به أعضاءها أنهم رسل جحيم!
أظنّ أن الأهون لشقيّ كهذا أن يحاكي الحكيم الصيني القديم
الذي عرض عليه الإمبراطور التنازل له عن عرش الصين فما كان
منه إلا أن ربط على بطنه لوح حجر ورمى بنفسه في نهر «لو»،
بدل القبول بوجوده يوماً واحداً بين هؤلاء!

وليس مفارقة أخرى أدهى أن يستصدر العالم القوانين لمكافحة
الإرهاب، ويبرم المعاهدات القاضية بتحريم المافيا، ويهرع
الفايكان بتوصية من المجمع الكنسي المسكوني بتحذير المؤمنين
من الانتماء إلى المحافل السرية كالماسونية، ثم يذهب هذا العالم
ليشرعن عمل هذا «السلوك»؛ بل ويثني في دعمه بتعميم المزيد
والمزيد من لوائح الحصانة!

ومن في هذه الدنيا اللاأخلاقية غير عدوس السرى يستطيع أن
يتطوّع فيذهب إلى الملكوت ليدلي بشهادة الإدانة يوم لن تشفع
صكوك الغفران، ولن تنفع آيات الحصانة التي لم يكن لسادة هذا
العالم أن يجودوا بها على أبالسة الجحيم هؤلاء لو لم يكونوا روح
السارة أنفسهم، ورسالتهم التي تترجم بشاعة معبودتهم السلطة؛
وهي كلمة السر التي لم يكن للعدوس أن يفكّك لها طلسماناً،
وتجربة النزيف التي لم يكن ليخرج منها حيّاً، لو لم يتحصّن في
الخطر بكفن العبور، ولو لم يتسلّح في الدفاع عن النفس بقلب
الطفل؟

العزلة لم تُجِر التلّيسي من استهتار أبناء عصره، كما لم تفلح
 الغربة في إجارة صادق النيهوم من حسد أهل مهنته. إنها السيرة
 القديمة قدم النبوة عن غياب الكرامة في الوطن، وانعدام الاعتراف
 بالموهبة في الزمن! ولذلك يصدّق أهل الصحراء في وصيّتهم:
 «ليس على من شاء المجد إلّا أن يموت!». وهو ما يعني أن
 الحقيقة تتوارى حياءً في حضور المنافسة، ولا تستعيد سلطانها
 على الواقع إلّا بغياب هذا العنصر، أي أن ردّ الاعتبار رهين دائماً
 بتدخّل الموت!

فهل علينا أن نستنجد الموت دوماً كلّما شئنا أن نحكّم الحقيقة
 في واقعنا؟

ولم لا يكون الأمر كذلك إذا كنّا قد أيقنّا مع من أيقن أن
 الحقيقة تسكن بعداً خارج الزمن، لأنها تسكن خارج اللغة؟
 والسّر؟

السّر في وجود المنافسة التي لا تُحتمل في عرف الحقيقة.
 المنافسة التي لن يُكتب لها أن توجد بوجود الحقيقة، لأن التنازل

يقين في ناموس المنافسة، ولكن الحقيقة لا تعترف بناموس المنافسة لأنه صفقة، لأنه تلبية مبتذلة لنداء النفع. ولهذا تفضّل جنّة الاستكبار هذه الوقوف موقف المشاهد، لأن المشاهدة دين ذلك المبدأ المكتفي بنفسه المتأمل لذاته الذي تستعير منه سلطاتها، ولكنها برغم كل شيء لا تتعقّف من أن تجنّد في حربها مع روح الصفقة أعواناً: تستعين بالتاريخ في استصدار حكمها النهائي الغير قابل للطعن، لأن التاريخ وحده يطيح بالبهتان في رحلته التراجيدية المجبولة بكل مفاجأة وبالجدل. وأوّل مفاجآت هذا الداهية في الحرب مع الخصوم هو: المحو! محو تلك الأورام التي ولّدتها روح المنافسة مثل الحسد أو الكراهة المجانية، أو الكيد! أي تحرير الواقع من الأهواء، وقبل كل شيء من الأكذوبة: الأكذوبة الحميمة الصلة بالحضور في واقع يهيمن فيه شبح المنافسة. يهيمن فيه شبح الآخر الذي يفضّل أن يموت على أن يرى أحداً تفوّق على نفسه، ونحر إنساناً في نفسه، كي يحقق في نفسه معجزة الميلاد الثاني. يفضّل هذا الآخر أن يموت على أن يرى هذا الفاني يحقق الأعجوبة التي تنفي فيه الجانب الفاني وترمي به إلى رحاب الخلود، فيفترس قلبه الحسد كما افترس سفهاء الناصرة عند استقبالهم للمسيح العائد من مذبح النبوة ليتساءل كما تساءلوا: «أيعقل أن يكون فلان الذي عرفناه بالأمس هو المصطفى؟ بأية مزية فضّل علينا؟ وبأيّ فضيلة يُنصّب علينا؟». يتساءل صاحب الحضور (صاحب حضور في الزمان كما في

المكان) كما تساءل أهل الناصرة، ولكنه لا يتساءل عن الصليب الدموي الذي دفعه ثمناً لهذا الاصطفاء، كما لم يتساءل سفهاء الناصرة. لا يتساءل أيضاً عن الصليب الذي ينتظره ثمناً لهذا الاصطفاء كما لم يتساءل بلهاء الناصرة الأشقياء، إلى أن يأتي التاريخ ليحرّر الحقيقة من قمقمها، كما حرّرها التاريخ في شأن المسيح، وفي شأن كل من انتصر للحقيقة يوماً، لأن الحقيقة وحدها لا تخذل مريدها أبداً، حتى لو مضت على تضحيته ألوف الأعوام!

أفلا يحقّ لمريد كهذا أن يصيح كما صاح مسيح الناصرة: «الحقّ أقول لكم: لا كرامة لنبيّ في وطنه!»، بل ويضيف لهذه الشكوى الموجعة العبارة المكتملة الأخرى التي لم ترد على لسان المسيح، لأنها اختنقت في صدره والقائلة: «الحقّ أقول لكم: لا كرامة لنبيّ لا في وطنه وحسب، ولكن في زمنه أيضاً!؟»

فأي قيمة يا ترى تستدعي صراعاً للموت لا للحياة كهذا الصراع؟

القيمة ليست دنيوية بالطبع، ولكنها يقيناً وجودية: وجودية لأن المنافسة ليست منافسة، بل جنس من غيرة، جنس فريد يأبى القبول بالاستحواذ على الوجود برمته، ولكنه يذهب إلى أبعد عندما يراهن على الفوز بما هو أعظم شأنًا من الوجود: أعني الفوز بالخلود!

إنّه صرخة احتجاج على الحكم المسبق الصادر بحق المخلوق الذي قضى له بقدر هو: الفناء!

ولهذا فإن الحسد ما هو إلاّ تجديف بحقّ الألوهة، لأنه كلمة رفض للحكم المسبق الذي يبدو ظالماً لا لشيء إلاّ لأنه مسبق! لهذا السبب يتحوّل الحسد لا عادة، بل طبيعة تسكن الجينات مثله مثل الخطيئة التي تسري في الدّم موروثّة في السلالة لتفعيل الحكم المسبق.

المفاجأة أن الحسد من هذا المنطلق توق للعدالة من حيث هو ثورة ضدّ الحكم المسبق حتّى لو كان انحيازاً لمنطق «خلقته من طين وخلقنتني من نار»، ولكنه برغم كل شيء حُجّة: حُجّة ذات بُعد ديني من حيث المبدأ، لأنّها ظماً إلى مساواة!

الحسد، إذًا، مأزق غيبيّ. وهلاك الأنبياء، وكلّ عظماء هذا العالم بيد الدهماء، ليس بسبب غياب الإيمان، ولكن إستجابة لحضور هذا اليقين الغيبيّ.

ولكن ما يسقطه الحسد من حسابه هو الثمن. ما لا يحسب الحسد له حساباً هو: الألم! هنا تكمن لا أخلاقية الحسد.

يوم ذهبت إلى المستشفى لعيادة التليسي في مرضه الأخير لم أتخيل أن أجده بالوضع الصحي الذي وجدته عليه يومذاك . لم يخذله الجسد وحده في تلك الزيارة، ولكن خذله اللسان أيضاً . فقد عطلت السكتة الدماغية الغادرة فيه عضلة اللسان، كما افترس فيه الداء الخبيث سلطة البدن . وقد حيرني أن أستفهم عن حال الرجل في وقت كنت فيه أيضاً طريح فراش، فلا أخبر بحقيقة وضعه الصحي حتى من أعز الناس لا لشيء إلا لأن التكتّم على الأمراض، كما اكتشفت تالياً، مسلك شائع في هذا المجتمع . وهو مسلك رذيل بالطبع لأنه لا أخلاقي . فالمرض ليس عاراً، ولكن يجب أن يعامل كوسام انطلاقاً من الحقيقة القائلة أن الله لا يتلي كل من هبّ ودبّ، ولكنه يتلي بالمرض من أحبّ . ولكن المجتمع المريض، في يقيني، وحده يرى في المرض عاراً يستوجب الإخفاء . والمجتمع الليبي في تلك المرحلة كان مريضاً بالطبع بسبب إغترابه عن قيمه وتقاليده وذاكرته الثقافية المكوّنة لجوهره الأخلاقي . وهو الإغتراب الذي لعب فيه النظام السياسي

دوراً حاسماً في الحلف مع غول آخر هو طفرة إقتصاد نفطي جلب للمجتمع سلبياته، وحجب عنه إيجابياته ليصدق فيه بيت الجواهري في ملحمة عن عبد الناصر الذي يقول:

(أسفاً عليك فلا الفقير كفيته بؤساً، ولا أطلت الغنيّ كفاء)

وها هو التليسي يتحوّل ضحية لهذه العقلية فيعاند أنفاس النزع الأخير بالمستشفى في صمت مستسلماً للفصل الجديد من المكيدة المجانية التي لم يكن هذا الصمت سوى كلمتها الأخيرة. ف الجريمة الأنظمة الشمولية ضدّ الرموز الوطنية لا تقف عند حدّ برامج التعقيم الإعلامي بشأنهم، ولكنها تفلح في تأليب المجتمع ضدّهم أيضاً ليعاملهم بروح الاستهانة ما ظلّوا على قيد الحياة. ليس هذا فحسب، ولكن العدوى لا تلبث أن تنتقل إلى ذوي القربى أيضاً. فإذا كنّا قد حاولنا في التحليل السالف تشخيص ظاهرة غيبية كالحسد، فإن الواجب يقضي أن نتأمّل ظاهرة الإستهانة من وجهة نظر ذوي القربى. فمن هم ذوو القربى هؤلاء؟ أليسوا الآباء والأبناء، الأخوات والزوجات، أو حتّى الخدم والخدامات؟

فالقراة علاقة. وهي علاقة ليست ككل علاقة، لأنها محكومة بخصوصية تميّزها عن كل خصوصية. أي أنها حميمية. هذه الحميمية هي ما ينسف السدّ الطبيعي العازل القائم عادة بين كل إنسان مقابل إنسان. إنها تذيب الجليد التقليدي في العلاقة فتتمحي الحدود الوجودية الفاصلة بين الذات والآخر. هذا المحو لا يعطي

المبرّر لإفحام الآخر وحسب، ولكنه يبيح له أن يستبيح. يستبيح
لا في حدود محدّدة، ولكن في الحدود القصوى. والاستباحة في
الحدود القصوى أوّل سبب في أبجدية العداوة كما تعلّمنا التجربة
الدينيوية كلّ يوم. وبالطبع فإنّ الأسوأ من العداوة هنا هو
الإستهانة. بل الإستهانة هي ما يغذي العداوة. ولهذا السبب يقال
أنّ العظماء عظماء في نظر الكلّ باستثناء ذوي القربى. وهو ما
يعني أن قدر العظماء أن يحيا في ظلّ قطبين معادين أحدهما من
خارج يأتي به الحسد، وثانيهما من داخل تربى على يدي
الاستهانة. فإذا كانت الرؤية (مجرّد الرؤية) طعنة مميتة موجهة
لجناب الصيت، فكيف إذا كانت هذه الرؤية ليست مجرد وقوع
عابر لبصر، ولكنه وقوع يومي تحت البصر؟ أعتقد اننا سنضطرّ هنا
لانتقال إلى البرزخ الآخر للظاهرة لأن الغيوب تنتصب هنا في
انتظارنا. فالمشاهدة في ذاتها تخفي انتقالاً من البعد في الوجود
إلى البعد المفقود. والدليل؟ الدليل تفضحه المعتقدات الشعبية في
سلطة «عين الحسود» التدميرية. أي أن الشرّ الذي ينزّ من عدسة
العين ليصيب الهدف بخلل ما هو إلّا ترجمة لخطاب غيبيّ مستعار
من المعرفة: هذه المعرفة التي تخبرنا الكتب المقدّسة بهويّتها
كلعنة. اللعنة التي صارت سبباً في اغترابنا عن الفردوس لنعبدها
اليوم بوصفها البديل الوحيد للفردوس!

ففي الهيروغليفية يطلق الكهنة اسم «توت» أو «تهوت» على

ربّ المعرفة. وهي كلمة ذات دلالة بدئية تعني في لغة شقيقة للمصرية القديمة (وهي الليبية القديمة): «اللعة» كما تعني حرفياً: «الشّر الناتج عن الإصابة بالعين». وهو ما يعني أن الاستظهار ليس خطراً وحسب، ولكنه عدم. عدم بسبب الوقوع تحت طائلة البصر. والبصر عدسة وظيفتها أن تستهدف. أي التصويب لإصابة الهدف مثلها مثل البندقية تماماً. أي أن النظرة في الواقع طلقة. وهي قرين الإدراك في حال المعرفة، لأن النظرة إذا كانت طلقة تصيب الهدف بالعين المجردة، فإن المعرفة طلقة باطنية. الفرق بين القرينتين في جنس النزيف الناجم عن الطلقة: نزيف باطني في حال المعرفة، ونزيف خارجي في حال النظرة. نزيف البدن في حال النظرة، ونزيف الروح في حال المعرفة. ولكن الفرق ليس في هوية النتيجة ما دام عدم هو الغاية! والقديس بولس ترجم ميتافيزيقا الرؤيتين في وصيته الرائعة: «نحن غير ناظرين إلى الأشياء التي تُرى، ولكن إلى الأشياء التي لا تُرى، لأن الأشياء التي تُرى وقتيّة، ولكن الأشياء التي لا تُرى فأبدية». بلى! لا خلود إلاّ لمبدأ خارج مجال البصر، وخارج نطاق المعرفة. لأن لا يكفي أن نردّد: «إذا عُرف السبب بطلّ العجب»، ولكن يجب أن نصحّ فنقول: «إذا عُرف السبب بطلّ المعروف أيضاً!».

ولمّا كان الوجود كلّه ظاهرة (أي حضور في مرمى البصر) فقد سعى الإنسان منذ مراحل الوعي الأولى لإِتخاذ ما يلزم للدفاع عن

النفس . ولم يكن مصادفة أن يكون أوّل تدبير للموقاية من شرور البصر هو: الحجاب! الحجاب بمفهومه الحرفي كقناع ، والحجاب بمدلوله المجازي كتميمة . وهو ازدواج أملتة نزعة الإيمان بالمخلوق البشري سواء في بعده الجسدي ، سواء في بعده الروحي . وعَلَّه من المدهش أن نعلم أن كلمة (Talsman) ذات الأصل الهند أوروبّي الدّالة على الحجاب (كتعويذة) مفردة ذات أصل بدئيّ مركّبة من كلمتين الأولى مترجمة في «إلسا» الدّالة على «اللباس» ، والثانية تعبّر في «man» عن «الروح» لتستقيم البنية في عبارة: «لباس الروح» ، أو «درع الروح» كناية عن التميمة . ولا أحسب وجود استعارة أصلح للتعبير عن التعويذة (الحجاب) يمكن أن ينافس هذه الجملة التي تفتّقت عنها عبقرية الكهنة الأوائل في معركتهم الباسلة إبان تلك المرحلة المبكّرة التي تحسّس فيها الإنسان الطريق إلى نحت المفاهيم المجرّدة مستخدماً أدوات التجربة الحسيّة .

هذا التوق الغيبيّ للاحتجاب عن الأنظار لم يكن حجر الزاوية في كيان السّحر فقط ، ولكنه لعب دوراً ريادياً في إبداع الديانات الاستسرارية . فإذا كان تلقّي النظرة بمثابة الإصابة بعيار ناري حقيقي ، فليس لنا إلّا أن نتخيّل المفعّل الذي سيحدثه علاقة حميمة علّ أبسط مظهر لها هو الوقوع اليومي ، بل والدائم ، في مجال تلك العدسة المميّنة التي تتغنّى الوصية الصحراوية بقدرتها

فتقول أنها تودع الجمل العذبّس جوف القدر، بالقدرة نفسها التي
تودع بها الفارس الذي يعتلي الجمل جوف القبر!

فأي سلاح أقدر على البطش من العين؟

إنها القدرة الميتافيزائية الكفيلة بتحويل الحياة نزيفاً وجودياً
موصولاً ومميتاً: نزيف لا يهدّد بإصابة الصيت وحده بالعطب،
ولكنّه يصيب الروح بالورم!

لهذا السبب كان العظماء (صحابان الصيت) دوماً ضحايا!
ضحايا في عداد الأموات مهما تبدّوا في نظرنا أناساً على قيد
الحياة. أليس الأنسب أن نقول أنهم: ضحايا على قيد الحياة؟!

«أهلواغ مندام يزارانغين!» تقول الملة الصحراوية المجبولة بروح التوريات المجازية عندما تنعي ذلك اللغز الأبدي الذي يختزل الكون في شخصه مصغراً، كما يختزنه الكون في رحابه مكبراً؛ وهو ما يعني في الترجمة: «اليوم فلانٌ سبقنا!». وهو تعبير حكيم احتفره دهاة اللغة المفتونون بالإخفاء بهدف التهوين من المصاب أولاً، ثم التذكير ثانياً بالحقيقة: حقيقة سباقنا الجنوني إلى... إلى أين؟ إلى الموت بالطبع! أي أن العبارة خطاب يحمل رسالة عدمية ككل رسائل هذه الملة التي لم تعول في وجودها يوماً على شيء كما عوّلت على انتظار النهاية.. نهاية السباق الوحيد الذي يتمنى أرباب الأحلام ألاّ يحققوا فيه الغلبة أبداً، برغم أنه السباق الحقيقي الوحيد! إنها نزعة عبادة الموت في واقعٍ محكوم بالحرية: بالحرية في حدودها القصوى التي لن تعني هنا سوى الصحراء بناموسها الذي لا يملك إلا أن يتلو صلواته كل يوم في محراب العدم. نزعة لا نلبث أن نجد لها البرهان في إجابة المتلقّي على النعي عندما يقول: «آبرقا يونانن». وهو ما يعني:

«ذاك طريق ممهّد»، أو بعبارة أكثر دقّة: «هذا طريق مُروّض!» كنايةً شعرية لا للتخفيف من غياب لغزٍ يختزل الكون في ذاته، ولكن امتثالاً لمشیئة الطبيعة في استعادة وديعتها. وهو تهوين للفقد أقوى حُجّة لا لأنه حكم مسبق ولكنه مؤجّل، بل لأنه ليس شراً ما دام تلبية لنداء الطبيعة الأم، لأنه لن يعني في النهاية سوى سداداً للدين المؤجّل!

إنها الوصايا الأولى التي انتقلت مع الدياسبورا البدئية إلى كل الأوطان لنجدها ماثوثة في وصيّة حكيم الجامعة: «الذهاب إلى بيت النوح أفضل من الذهاب إلى بيت الفرّح، لأن يوم الممات أفضل من يوم الميلاد!».

وكان على العدوس أن يستجير بروح أسلافه الذين سنّوا هذه الديانة القاسية منذ التكوين ليبطل مفعول الحزن كلّما تلقّى نبأ رحيل. والراحل هذه المرّة كان خليفة التليسي!

كان نبأ رحيل كلّ إنسان (حتى لو لم يكن صاحب شأن) بالنسبة لي رسالة موجّهة لي شخصياً. إنها بمثابة دقّة ذلك الجرس الذي لا يقرع ليعلن وفاة إنسان إلّا لينبّهنا إلى حقيقة أنه يُقرع لأجلنا أيضاً. بل هو موجّه لنا في الواقع لأننا كأحياء معنيون بخطابه أكثر من الفقيد المخوّل بنعيه. أي أن الجرس ينعي لنا أنفسنا بنعيه للفقيد. والمسألة (مسألة الانتقال إلى الجانب الآخر من البرزخ) رهينة الوقت. وقت قد يطول وقد يقبل بأسرع ممّا

نتصوّر. وحتىّ إذا لم يقبل بأسرع ممّا نتصوّر فإن حضور الموت فينا يجعلنا في عداد الأموات مهما توهمنا أننا على قيد الحياة. فالوصية الرومانية القاضية بوجوب «تذكّر الموت» إنما تترجم جانباً من هذه الأحجية الغيبية. فنحن أحياء بقدر ما نحن أموات. نحن أحياء بقدر عمق إحساسنا بحضور الموت فينا. لأن حضور الموت فينا لا يعني حضورنا في الموت. أصحاب الحضور في الموت هم الأموات، ولكن الذين يستضيفون الموت في قلوبهم هم الأحياء حقاً. هم ليسوا أحياء فقط، ولكنهم الأكثر حياة ممّا نتصوّر. هذا هو ما يجب أن يعنيه الشاعر «دان» في بيته الشعري الذي استعار منه همنغواي عنوان روايته: «لن تقرق الأجراس؟» كسؤال عارٍ من الجواب الوارد في شطرة البيت القائلة بأن الأجراس عندما تقرع فإنّما تقرع لنا. تقرع لكلّ منّا. تقرع لا لتذكّرنا بوجود الموت خارجنا، ولكن لتذكّرنا بحضور الموت فينا. حضور الموت فينا هو ما يجعلنا أناساً جديرين بأن نحيا الحياة لأن تأمل الموت يمحو الحدود بين القرينين ليؤكد وصية تاليس الميليتي القائلة بعدم وجود فرق بين الموت والحياة. ولهذا تبدو الحياة الحقيقية في روح إنسان رهينة مدى قوّة حضور الموت في روح هذا الإنسان.

تأمل الموت (أو الكفاح المستمرّ للإبقاء على شعلة الموت مشتعلة في الأعماق) هو سرّ زهدي في ممارسة الشعائر. الزهد

في ممارسة طقوس الأفراح والأتراح الدينية منها والاجتماعية على حدّ سواء. وهو في تجربتي لم يقف عند حدود الفرار من المناسبات، ولكنه طال الأعياد أيضاً. لقد حيرني الحزن الذي يتتابني كلّما حلّ أحد الأعياد إلى أن هرع لنجدتي «فرويد» بتأويله للقرايين التي تُنحر في الأعياد بوصفها تكفيراً عن جريمة منسيّة مرتكبة ضدّ الأب: جريمة قتل الأب البدئي للإستيلاء على سلطة الأب والهيمنة على القطيع. وإذا كان هذا هو مركز الصراع في نشاط القبيلة البشرية (كما يبرهن جيمس فريزر في «الغصن الذهبي») فإن تعرية جريمة للبعد الفسيولوجي للرؤية الفرويدية يبيح لنا تأويل الجريمة روحياً. أي أنها تصلح ان تكون معادلاً موضوعياً للتجديف في حقّ الربوبية. ذلك أن الكفر بالربّ (الذي هو دوماً بعد مفقود في الصفة الوجودية دون أن يعني ذلك أنه ليس أباً) لن يعني في النهاية سوى الجريمة التي تستوجب التكفير بالقرّبان!

الكفر جريمة قتل بامتياز. وهي منكر أكبر من جريمة قتل أب من لحم ودم بالنتائج التي تؤدّي إليها. فبنفي وجود الربّ يصبح كلّ شيء مباحاً كما يقول دوستوفسكي. ماذا يعني أن يصير كلّ شيء مباحاً؟ أن يصير كلّ شيء مباحاً لا يبرّر الجريمة وحسب، ولكنه يعطي القاتل الحقّ في إستعارة صلاحيات الربّ على الأرض. أي أن يتحوّل المجرم ربّاً لا يجب أن يُعبد كربّ

وحسب، ولكنه يعطي لنفسه الحق في أن يحيي من شاء ومتى شاء، وأن يميت من شاء متى شاء. وإذا كان «فرويد» يستجير، للتدليل على صواب نظريته، بالأعمال الأدبية الكبرى في تاريخ الأدب العالمي (أوديب سوفوكليس، هاملت شكسبير، الأخوة كارامازوف دوستويفسكي) لأنها تدور كلّها حول جريمة قتل الأب، فإن هذا الهوس بالموضوع لن يخدم جريمة قتل الأب الملقق من طين، والمنسيّ في دهايز اللاوعي، ولكنه يخدم الافتتان بأب البعد المفقود. يخدم المرض الوجودي الذي يحيا في مجهول كل منّا: مرض البحث عن الله! والعيد الذي نحتفي به هو الميعاد المنسيّ لخطيئتنا الأولى. الميعاد الغيبيّ لإستكبارنا. الميعاد المشئوم لإنكارنا، والقرايين التي ننحرفها في هذه المناسبة هي بمثابة تكفير عن كفرنا وليست اعترافاً بإيماننا. ولهذا توجب أن نذهب إلى بيت النوح في مثل ذلك اليوم لا أن نذهب إلى بيت الفرع، وأن نختلي بأنفسنا لتأمل مصابنا بدل أن نهرع إلى القطيع لندفن في الزحام عارنا!

ولهذا لا أخجل من أن أعترف بأن ما حال دون ذهابي إلى الجنازة ليس المرض الذي شدني إلى الفراش بقدر ما كان السبب عدائي الفطري لمثل هذه المراسم. وكان على الذاكرة أن تنزف كما ينبغي كي تصنع لي مأتمي الخاص الذي اعتدت أن أعيشه في مثل هذه اللحظات: إستعدتُ الإحساس بالمرارة يوم سرحتُ في

الطابق العلوي من صومعة الراهب في «الدار العربية للكتاب» لأجده مهجوراً وبارداً كأنه الأطلال. ولو لم يقابلني بواب البنيان مصادفةً لأيقنت بخلوّ المكان من الحياة لا شيء إلاّ لأنّي ارتكبت خطيئة نسيان الزمن الذي يخذلنا ليفاجئنا بالشيخوخة التي لا نحسب لها حساباً. هذا ما تذكّرتُه عندما وجدته وحيداً قابلاً في كرسي أمام مكتبه غارقاً في خلوة عميقة استنزلت في سيمائه النبيلة روح قداسة. روح الإنسان المختلي بنفسه المتأمل لذاته. روح تحاكي المثال الأعلى لتكون جديرة بلقب «الإنسان الدّين» الذي وضعه هيغل فأكّته منتجةً بمشيئة العزلة وحدها. في ذلك اليوم حدّثني بروح الطفل ومنطق الأب عن الشيخوخة، قال أنه بلغ الخامسة والسبعين كأنه يدلي باعتراف، أو يصرّح باعتذار. ذكّرتُه بوصيّة كانط عن الشيخوخة التي يقول فيها أننا لا نكبر في الأشياء التجربة بقدر ما نقدّس فيهم القدرة على استغفال الزمن والعيش أمدّاً أطول رغم أنفه. وهو ما يدلّ على طبيعة الشيخوخة كعبقريّة!

أحزنني في ذلك اليوم أن أكتشف أنه اضطرّ لاستبدال مكتبه بالطابق الأعلى والنزول به إلى الطابق السفلي. وهو حزن ميتافيزيائي بقدر ما هو تعبير عن أنانية. فليس هذا الأب الروحي النبيل وحده في مرحلة نزول إلى العالم السفلي، ولكنّي أيضاً قرين له في رحلة هذا النزول. ولكن برغم هذا سعدتُ لأن الزمن لم يمهلّه حتّى أراه وقد بلغ من العمر تلك المرحلة التي سيفقد

فيها الذاكرة (كما حدث مع ابي الثاني شقيق الأم خليل أمغار)، أو أراه مشدوداً إلى كرسي متحرك عاجزاً عن استخدام قدميه كما حدث مع صمويل بيكيت في سنواته الأخيرة لأختنق بالعبرة في كلّ مرّة أستعيد فيها هذا المشهد الذي كان يمكن أن يكون أهون وقعاً لو لم تكن جلسة رائد أدب العبث هذا على كرسي العجز في بيت العجزة أيضاً لا في بيته!

بوسع الراحل الكبير أن يحسد نجيب محفوظ الذي مشى في جنازته رئيس الدولة المصرية مسافة خرافية بالنسبة لشيخوخته قبل أن يُودّع مثواه في أشهر جوامع الحاضرة المصرية، لأن النظام القائم في بلادي لم يكلف نفسه عناء أن يمنّ عليه بأتفه حقّ ميّناً وهو الذي بخل عليه بكلّ حقّ حيّاً فيبعث بأصغر موظف أو مسئول لأداء واجب تشييعه إلى مثواه الأخير، برغم أن النظام لم يخجل من أن يتباهى بإكبار للرجل عندما تفضّل بدفنه بمقبرة شهداء الهاني، ولا يدري القائمون على أمر البلاد أن الاستهانة برموز الأوطان هو وصمة العار التي لا تغتفرها السماء لا في حقّ الأنظمة وحسب، ولكن في حقّ الأوطان أيضاً!

إنه الوتر الشجيّ الذي أبدع معزوفة فيكتور هوغو عن شكسبير: عن إستهتار الإنجليز بروح الإنجليز المتمثلة في نبّي الأجيال هذا في وقتٍ كان هوغو نفسه يحيا محنة المنفى الإجماريّ عن وطنه فرنسا. وهي معزوفة لم يملّ هذا الحكيم تكرارها

والتأكيد عليها في سلسلة دراسات تصلح أن تتأهل في ذلك الإنجيل الذي أيقظ في الإنجليز حقيقتهم التي لن تختلف عن حقيقة كتابهم المقدّس وهو الإيمان بشكسبير كرسول حقيقة مثله مثل المسيح. هذا الإيمان الذي لم يكن ليُسكن ملكتهم القديمة (وأحسب أنها إليزابيث الأولى) جنان الخلود لو لم تسعفها الحظوظ بمعاصرة شكسبير!

فلكلّ أمةٍ شكسبيرها، وشكسبير الأمة ضميرها!

القسم الثاني

العدوس

«الطرق التي لا تؤدّي إلى أيّ مكان، هي الطرق التي تؤدّي
إلى أبعد مكان»

(فولفروم)

* * *

«مَنْ انطلق يسعى بلا هدف لا يسعى، ولكنّه يتسكّع»

(سينيكا)

في النصف الأول من السبعينات كانت رئة الواقع الأدبي السوفييتي ما زالت تتنفس هواء الإنفتاح الخروتشوفي على الواقع الثقافي الأوروبي في الغرب ولو في حدوده الدنيا برغم مرور عشر سنوات على انتصار الردة الستالينية بزعامة بريجنيف وكبير كهنة الإنضباط الأيديولوجي في الحزب سوسلوف فالواقع الأدبي السوفييتي الذي احتجب عشرات الأعوام في قمقم «الواقعية الاشتراكية» القدسي، كما احتجب المجتمع السوفييتي وراء الستار الحديدي، لم يكن ليدرك إيقاع الحركات الأدبية الأوروبية برغم تجربته الجريئة في حرق المراحل بتكثيف الترجمة في منتصف الخمسينات، بسبب اغتراب هذا الواقع عن مسرح أدبي شهد ثراءً في توالد التيارات الأدبية (سواء التجريبية أو الأصيلة) كازدهار الوجودية في فترة ما بين الحربين، وميلاد أدب العبث في مرحلة ما بعد الحرب الثانية. والمتأمل لكثافة الترجمة في هذا العقد التاريخي الواقع بين 1955 و1965 يستطيع أن يجزم بوجود الفرصة في حدوث الأعجوبة (أعجوبة استيعاب ما اغتنمه الغياب) فيما لو

أُتيح لروح الإصلاح أن تستمر عقداً واحداً آخر، برغم أن المفارقة كانت ستزعزعنا فيما لو علمنا أن هذه المدارس الأدبية التي تتباهى برفع رايات التجديد في الغرب الأوروبي (والتي تخلف عنها ركب الأدب السوفييتي) إنما كانت تستعير أصالتها من روح الأدب السوفييتي في هويته الروسية، أي الأدب الروسي الكلاسيكي. وهو ما يعني أن مأساة الأدب السوفييتي ليست في تخلفه عن ركب الآداب الأوروبية الغربية في الواقع، ولكن في نفيه عن ذاته بتغيبه عن جذوره الكلاسيكية العظيمة بسبب روح العماء المعتمدة في الحرف الأيديولوجي. هذا الحرف المميت الذي لم يخجل من أن يضع الحظر على عزّاب الأدب الأوروبي للقرن العشرين بثالوثه الوجودي والكابوسي والعبي: دوستوفسكي! وهو ما لم تنكره رموز هذا الأدب وحسب، ولكنها لم تجد حرجاً في أن تُجمَع عليه باعترافات صريحة ردّدها أباطرة هذا الفريق عبارةً، وبثّها سدة ذاك الفريق في المتون ضمناً، وتغنّى بها رسل فريق ثالث وجدانياً.

فإذا حقّق ل دوستوفسكي أن يقول: «كلّنا خرجنا من معطف غوغول» فمن حقّ رواد وتيارات القرن العشرين الأدبية أن يقولوا: «كلّنا خرجنا من صرع دوستوفسكي» (برغم أن أستاذه بوغدانوف يطعن في هوية صاحب المقولة عندما ينفي أن يكون دوستوفسكي قائلها وينسبها إلى أمير روسي من عصر روسيا الذهبي). لقد دقّ

هذا المريد المهووس بالمسيح المسمار في نعش واقعية القرن
ليدشن بداية مرحلة جديدة في تاريخ الأدب العالمي لم يكن لها
الأدب النفسي، أو الوجداني، أو ما اصطلح في نظريات الأدب
على تسميته بـ«أدب تيار الوعي»، إستهلاً وحيداً، كما لم يكن
للأدب الوجودي أن يكون لها ذروة، ولا الأدب الكابوسي يستطيع
أن تعترف به تاجاً فريداً، ولكنها كانت من الثراء الروحي بحيث
أفلحت في أن تكون الأب الشرعي لأدب العبث، ومن بعده أدب
الواقعية السحرية، وربما قبل أدب العبث أيضاً إذا أيقنا بأبوة
أستورياس لهذا الأدب قبل إزدهاره على يد ماركيز أو أقرانه من
عابرة السرد اللاتيني الأميركي. والدليل؟

الدليل لا نقرأه في حرف الإعترافات بأجناسها فقط، ولكن
تفضحه البنى النصية ذاتها. وعندما يهتف ماركيز في سيرته الذاتية
مأخوذاً بعمل كافكا في «التحول» فإنما يترجم لنا الشرارة التي
ألهمته ذلك الفتح الأدبي الذي أنتج الخطوة التالية في سيرة
الواقعية السحرية، وهي صدمة مشروعة عبّر عنها ساراماغو تالياً
بتنصيبه كافكا كأعظم روائي في العالم، دون أن يكتشف أي من
هؤلاء الرواد أن كابوس كافكا مستعار مباشرة من دوستوفسكي،
لأن «التحول» ما هو إلا إنتحال صريح لـ«حلم إيبوليت» في رواية
«الأبله» وكلّ عبقرية كافكا في قيامه بـ محو الحدّ الفاصل بين حلم
البطل (إيبوليت) وواقع هذا البطل في روايته للحلم المريب الذي

كان فيه نائماً تتهدّده تلك الحشرة الغريبة التي يفتننا في وصفها
ويقنعنا بنيتها في إيذائه، ثمّ يذهب إلى أبعد عندما ينعتها حرفياً
بـ«الصرصار»! وهو الصرصار ذاته الذي تماهى مع بطل «التحوّل»
ليصير بين يدي كافكا مسخاً!

هل قلنا محو الحدود بين الحلم والواقع؟

يا لها من فكرة جنونية جدية حقّاً بالزلزال الذي أحدثته في
مسيرة الرواية العالمية! والدهاء فيها لا يكمن في طبيعتها كمغامرة
خطرة فقط، ولكن في التقنية أيضاً: التقنية التي تستطيع أن تقنعنا
بصدقية المغامرة، بل وشرعيتها أيضاً. فما دام لا وجود لشيء
حقيقي، فإن أي فعل يصير مباحاً كما يروج نيتشه. وهي وصية
مستعارة على نحوٍ أو آخر من المعلّم أيضاً، من دوستوفسكي،
حيث يقول: «إذا انعدم وجود الله، فإن كلّ شيء يصبح مباحاً بما
في ذلك الجريمة». و«تحوّل» كافكا بهذا المنطق جريمة تستعير
شرعية حضورها من الإنكار. من النفي المسبق لوجود الله. بدون
هذا النفي لا يعود تحقيق التحوّل ممكناً. أي أنه «تحوّل» مشروط
بحجّة غيبية برغم أنها تعتنق مبدأ يُسقط سلطان الغيوب من
الحسبان! أي أنه انتحال لصلاحيات هذا السلطان لأنه إذا كان يبيح
لنفسه أن ينفخ في الطين ليدبّ هذا الطين على قدمين فلماذا لا
يحقّ لمروّض الأحلام أن يمارس السحر فيقلب سليل الغموض
ذبابة أو صرصاراً؟ إنه تجديف راسكولنيكوف ذاته لتبرير جريمة

قتل المرابية العجوز: «لماذا يحقّ لنابليون أن يبيد الملايين ولا يحقّ لي أن أقتل مرابية عجوز؟». إنه انتحال لدور وليس انتحالاً لمجرّد اختصاصات. إنه السؤال الذي مهّد دوماً لارتكاب كلّ الكبائر في التاريخ. والنيّة في إتمام الصفقة الميثولوجية طاغية في روح السرد أثناء رواية إيبوليت لحلمه الميتافيزيائي ذاك. ولو لم يلجمه راهب الصومعة في آخر لحظة لانقلب إيبوليت في نظرنا صرصاراً حقيقياً، لا في منامه، بل في الواقع. لأن الحماسة في الأدب دوماً هي الحَكَم. وهو ما يعني أن حكيم القرن انتكس في اللحظة الأخيرة ليأتي التلميذ (كافكا) ليكمل المشوار بالإجابة عن المعلم، تماماً كما انتكس مريد الفردوس الأسطوري أمام الباب المفتوح منتظراً أن يسمح له الحارسان بالدخول في أمثلة كافكا في «المحاكمة» إلى أن أغلقت الأبواب في وجهه إلى الأبد، ربما ليقينه بأن الدخول إلى الفردوس ليس هو الفردوس، ولكن الفردوس في طلب الفردوس!

وإنجاز كافكا لا يتوقّف عند هذه البطولة المبدئية، ولكنه يضيف لبطولته مآثرة أخرى تقنية هذه المرّة. فمحو الحدود بين الحلم والواقع يؤدّي وظيفة غيبية تتجلّى نتيجتها في محو الحدود بين الحالم وموضوع الحلم، بين إيبوليت وبين الحيوان القدري المشبوه الذي يلاحق إيبوليت في نيّة لإلحاق الأذى به دون أن يفلح راوي الحلم (إيبوليت) في التخلص من شرّه. وهو شرّ

رهيب كما يوحي السرد، وكما تبرهن وقائع الملاحقة. والدليل أن البطل لا ينجو من الخطر حتّى بعد أن هرع لنجدته الكلب، لأن النصّ يقول أن الكلب أُصيب بِحَمّة هذا الكائن المجهول عندما التقمه برغم أنه يلفظه وقد فزّ من بدنه المقرّز ذلك السائل الشبيه بمخاط الصرصار. وهي المرّة الوحيدة التي يرد فيها الاسم الذي نعت الحشرة بلقب الصرصار: تلك الهوية التي فتنت كافكا بسبب لا ندرية لأنه اختارها دون سواها قدراً لأعجوبة التحوّل، وربما فعل ذلك من باب الوفاء للدلالة الحرفية لمتن المعلم تنصّلاً من مسؤولية دلالاتها الرمزية.

ولكن أكثر ما يستفزّ في الحلم هو طبيعة العلاقة بين ذات الراوي وموضوع حلم الراوي. فوصفه للكائن الكريه يثير الاشمئزاز، بل الغثيان. ولكن الأسوأ من الغثيان هو الإيحاء المزموم طوال السرد بنوع مذهل من الشكّ. الشكّ في نوايا هذا المخلوق الناجم عن هويّته. الناجم عن المجهول في هويّته. الناجم عن غيبية هويّته بدليل أن صفة الصرصار لم ترد في النصّ إلاّ كتشبيه عابر برغم أن كافكا تشبّث بها. ولا يفوتنا أن نلاحظ نزعة الخوف في لغة الذات الحالمة وهي تروي وقائع الكابوس. ولكنه خوف لا يخلو من لذة. فالكائن الأسطوري يبدو جذاباً برغم الإحساس بالخوف الذي يستثيره. والراوي كضحية يبدو مشدوداً إليه بألف سبب برغم النية العداونية المبيّنة. إنه من فصيلة

العدوّ الذي نحرص أن نبقىه عدوّاً كي لا نفقد الحجّة التي تبرّر حضورنا في الوجود، لأنّ في غيابه من المسرح تكمن هزيمتنا. لأنّ في تحقيقنا للغلبة تكمن الهزيمة التي لم نكن لنقرأ لها حساباً إلاّ بعد فوات الأوان بسبب كثافة الغشاوة إبّان احتدام الصراع. فمصيرنا رهين مصير العدوّ، ونحن لن نكون على يقين من حضورنا حال غياب العدوّ، لأنّ هويتنا في الواقع من هوية العدوّ، وطنيتنا من طينته، وقدرنا من قدره، وهزيمتنا من هزيمته! إنه ناموس التماهي إذا هيمن. وإيبوليت صار في الحلم نسخةً من صرصاره. وعبقريّة كافكا في قدرته على رصد هذه الوسوسة الوجودية ذات الروح الجدلية ليحوّل بُعدها النفسي تراجيدياً غيبيّةً، والهواجس العبثية فتحاً أدبياً جسوراً بطرح سؤال سيبدو في العرف السائد تجديدياً: لماذا لا نحيّد خرافة المنطق وندفع بالذات لتصير موضوعاً عملاً بوصية المعلم الأخرى التي تبيح لنا عمل كل شيء بمجرد أن نفترض عدم وجود الله؟!

بلى! إذا أيقنّا بعدم وجود الله، فإنّ كل شيء يصير مباحاً، بما في ذلك التحوّل! صاحب الحلم ليس في حاجة لأن يتحوّل، لأنّ الصرصار هو: روح إيبوليت!

واقع الأدب، في ضوء التيارات الأدبية والفلسفية المعاصرة، كان هاجس أوساطنا تلك الأيام بصفتنا (الجيل البديل المعوّل عليه) كما يروق الصحافة الأدبية السوفيتية أن تردّد في واقع يهيمن عليه شبهان معاديان: سلطة الأيديولوجيا من جانب، وروح الجيل الكلاسيكي السوفيتي بنزعتة المحافظة من جانب ثانٍ. وإذا كانت سلطة الأيديولوجيا قد إستطاعت تغييب رائد أدب القرن (دوستوفسكي) من الساحة بالمنع، فإن روح الجيل الكلاسيكي السوفيتي قد إستطاعت تغريب التيارات الأدبية الأوروبية بالإستهانة! وكان على جيلنا (المهووس بارتياذ آفاق جديدة ككلّ جيل جديد، والمفتون بالنفاذ إلى رحاب الغيوب كطبيعة مفروضة بميتافيزياء التّوق إلى التّغيير) أن يخترق هذا الحصار الجائر بأيّ ثمن. وهو ثمن جسيم ما لبث أن حصّد ضحايا سواء بالطرد من المعهد، أو بالمنع من النشر، أو بالملاحقة السياسية، أو حتّى الأمنية. ولكن الحنين إلى التحرّر من السرد التقليدي المجهول بأنفاس النزعة الحرفية المبشّر به من قبل معبودة الأجيال الزائلة

(الواقعية بأجناسها) كان فينا أقوى من القمع ومن صنوف المنع .
وكم كنّا سعداء عندما هرعت لنجدتنا الأسطورة محمولةً على
جناح ما سمّي بـ«الواقعية السحرية» . ففي عام 1972م تُرجمت «مائة
عام من العزلة» لـماركيز إلى الروسية لأول مرة . أي بعد صدورها
بالإسبانية بخمس سنوات . وهو حدثٌ إستثنائي بالطبع تسامح
شبح الأيديولوجيا بشأنه لأسباب سياسية . أي الأسباب نفسها التي
حجبت آداب أوروبا الغربية الحديثة لإنتمائها إلى واقع معادٍ
أيديولوجياً وسياسياً ، في حين كان الإهتمام بالعالم الثالث إجمالاً ،
وبواقع أميركا اللاتينية تحديداً ، في ذروته . وهو ما يعني أن الرقيب
الأيديولوجي قرأ رواية ماركيز «ثورياً» أو «نقدياً» مقابل التضحية
بحضور نزعةٍ معاديةٍ كاللامعقول ، أو روحٍ مشبوهةٍ كالأسطورة .

تزامن هذا الحدث مع صدور عمل روائي آخر كان كلمةً
جديدة في مسيرة الأدب السوفييتي وهو : «السفينة البيضاء» لروائي
مميّز هو جنكيز آيتماتوف الصادرة لأول مرة أيضاً عام 1972م .
وهو العمل الجريء الذي طرح لأول مرة قدر الأقليات الثقافية في
ظلّ هيمنة «الأخ الأكبر» كما تطلق وسائل الإعلام السوفييتية على
الأغلبية الروسية السائدة . والواقع أن مسألة مصير الهويات الثقافية
كما تطرحها الرواية ستبدو ثانوية إذا قورنت بالتناول الدرامي لقضية
الإنسان والبيئة قبل أن تصبح الطبيعة قضية الساعة في عالمنا
بعشرات الأعوام .

وإذا كان لجم إصلاحات خروتشوف في منتصف الستينات ردّةً سياسية، أو بالأصح، بعثاً لشبح ستالين، فإن الغرب الذي رأى في قرار اللجنة المركزية القاضي بنفي سولجنتسين إلى الخارج طعنةً موجهةً لروح الإنفتاح المتوّج باتفاقيات عام 1972، فإن أهل الاعتدال (سواء داخل الامبراطورية أو خارجها) قرأوا في القرار تساهلاً، بل تنازلاً، لم يكن ليطمعوا به في زمن طغيان العماء الأيديولوجي عندما كان القصاص الذي ينتظر أمثال سولجنتسين من رموز المعارضة الحجب في الحبوس أو في أحسن الأحوال النفي إلى سيبيريا، وليس السماح لهم بارتداد جنّات أحلامهم بنفيهم إلى الغرب!

ولهذا فإن قرار نفي سولجنتسين إلى الغرب ليس قرار نفي في عرف الرؤية السوفييتية السائدة، ولكنه بمثابة قرار بإخلاء سبيل!

ولكن السؤال في شأن قضية معقّدة كعلاقة الإنسان بالطبيعة هو: هل ننتظر من الأيديولوجيا التي لم ترحم الإنسان، أن ترحم الطبيعة الأمّ؟

كلاً بالطبع! فالأيديولوجيا السوفييتية لم تكتفِ باستثمار مقولة العالم الروسي بافلوف سيئة السمعة عن الطبيعة التي يجب أن ننال منها غصباً ما لم تهبه لنا طوعاً أبشع استثمار، ولكّنها شنت على الطبيعة منذ وصولها إلى السلطة حملة إنتقامية لم تشهد لها الكرة الأرضية مثيلاً.

وعندما يصف آيتماتوف في الرواية حملات الإبادة الهمجية ضد الكائنات البرية على يد ممثلي السلطة تلبيةً لنداء الخطة الخمسية، فإنّما يعبر عن واقعٍ لم يرَ في المحيط البيئي سوى غنيمة، برغم التغمّي بأنشودة حماية الطبيعة في وسائل الإعلام بالطريقة نفسها التي تغمّي فيها أناشيد الحرية، وبأهازيج المساواة بين الأقليات العرقية، في وقتٍ عمل فيه بكل حيلة ووسيلة على محو الهويات الثقافية بغسل ذاكرتها، وتغريب تقاليدها ولغاتها ودياناتها، وتدمير آثارها الموروثة عن أسلافها، لأنّ أوّل شرط في أبجدية «الفردوس الموعود» هو التضحية بالاختلاف، وعبادة حرف هو ذلك الإئتلاف الذي يحوّل الفرد بهيمةً، والجماعة قطعاً!

حقاً أن من يبدأ بحرق الأفكار المدسوسة في الكتب ينتهي بحرق أصحاب الأفكار المدسوسة في الكتب. ومن يبدأ بنفي وجود الله، إنّما يشرّع لإرتكاب الجريمة ضدّ خليفة الله في الأرض. ومن يبيح إبادة أنامٍ هم لله أخلاف في الأرض، لن يضيره أن يبيد أمةً أنعام هي شريكٌ لنا في الحياة على الأرض. ومن لا يضيره أن يبيد كائنات هي سلالة أرض، لن يتردّد في أن يبيد أمّ السلالة وهي: الأرض!

أليس هذا هو المنكر الذي يؤدّي إليه افتراض عدم وجود الله الذي يتحدّث عنه دوستوفسكي؟

وإذا كان المحيط البيئي المسكون ضحية جشع الملكية النفعية من جانب، وغنيمة محنة الضمير في الأزمنة الحديثة من جانب ثانٍ، فإن محيطاً بيئياً خالياً كالصحراء هو ضحية في عالم اليوم مرتين لا مرة واحدة. لماذا؟ لأن العقلية السائدة لا ترى في الصحراء مجالاً بيئياً أصلاً، بل لا ترى في هذه الأركان النبيلة طبيعة، لأنها في يقينها فراغ. الصحراء في عرف هذه الملل الموبوءة بروح الملكية ليست أوطاناً، ولكنها ضربٌ من عدم. والعدم لا ينازع فيه أحد، ولذلك فهو مباح. مباح لاقتراف كل الخطايا، ومشروع لارتكاب الكبائر بدايةً بإبادة الكائنات البرية، ونهايةً بتفجير القنابل الذرية. ولذلك تصبح الصحاري حلبةً لتجريب أسلحة التدمير الشامل بدايةً بصحراء نيفادا بأمريكا ونهايةً بالصحراء الكبرى مروراً بصحراء كازاخستان السوفيتية!

بلى! العقلية النفعية الإجرامية لا ترى في الصحاري وطن نبوة كما كانت منذ الأزل، ولا ترى في هذا المدى الربوبي ملاذ ربانة الحقيقة كما كانت منذ التكوين، ولا ملجأ للمستضعفين وأهل

العزلة، ولا فردوساً لحضور الجمال في بُعده البكر، ولكنها ترى في الصحراء حيزاً شاغراً، حيزاً هو في عرفها لا ينتمي إلى الطبيعة، ولكنه اللاطبيعة! اللاطبيعة مجسدة. واللاطبيعة إذا تجسدت فهي المشاع. وقدر المشاع أن يُستباح. قدر المشاع أن يتحوّل موضوعاً للصفقة فلا تُستخرج كنوزه المخفية كيفما اتفق وحسب، ولكن لا بدّ أن يُنتهك فيه العرض أيضاً. لا بدّ أن يُنتهك فيه الجسد أيضاً بعد أن خضعت فيه الروح لفنون الدنس. أمّا الهويات الثقافية التي دبّت وما زالت تدبّ في أرباع هذا المحيط؛ الأقليات العرقية التي أخلصت للوطن الصحراوي الشقيّ وسعت في تربانه بوساوس مَنْ يخطو في حضرة المعبد أو الحرم؛ أمّا الملة التي اختارت جوع الدهور وظماً الأبود لتهم طليقة في العراء الذي يستعير تسليمه من رحاب السماء التي تظلّله، لا سعياً وراء نفع، ولا حتّى طلباً لقوت، ولكن لأنه المجال الوحيد الذي يلبي الحاجة للصلاة في الحرية؛ هذه الملة، في عرف العقلية التجارية التي تسمّم روح زماننا لا ترى في الأمة الضائعة في متاهة القربان سوى الظلال التي لا تختلف عن أشباح الأسلاف الهائمة في خلوات اللامكان. وهي لهذا السبب ليست معنيّة بوجودها، ولا خطر عليها من زوالٍ تحدّثه أسلحة دمارٍ شامل، لأن فرار الأمة من المكان ليس دليلاً على عشق لحرية أو هوساً للقاء الله، ولكنه برهان على غيابٍ من ربوع المكان، ويقينٌ بالحضور في بُعدٍ مفقود يقع خارج كلّ مكان!

أفلا يصبح الصمت الشامل إزاء هذه الجريمة البشعة شهادة
إثبات في حقّ مجتمع مسكوني صمّ آذاننا وهو يتشدّق بحقوق
الإنسان، ومحفل أمميّ يتغنّى بالحريات، ومنظمات دول تسنّ
القوانين التي تجير الحيوان وتتجاهل الإنسان؟!

كان آيتماتوف في أدب الامبراطورية العجوز رسول الصحراء الآسيوية، بل رسول ثقافة كل آسيا الصغرى. وكان إلى جانب هويته كسليل كيرغيزستان مجبولا بأساطير أمة صحراوية أصيلة هي الكازاخ المتاخمة في التخوم مع الكيرغيز. وقد استثمر في أعماله الروائية التراث الأسطوري الشفوي لأمة الكازاخ بروح وجودية فلسفية شكّلت إضافة جريئة لا لأداب الأمم السوفييتية وحدها، ولكن للأدب العالمي أيضاً. فمنذ أعماله الروائية المبكرة كـ«المعلم الأول» أو «جميلة» الصادرتين عقب الخروج من كمّ معهد غوركي فاز باهتمام إستثنائي من النقد السوفييتي الخارج لتوه أيضاً من بيع العصر الستاليني. وطبيعي أن يكون حدثاً ذلك الصوت الذي يترنم خارج السرب بأغنية الإنسان في مقابل أصوات تتبلبل حتى النخاع بالنشاز الأيديولوجي! وكان من المنطقي أن يصير جديد مبدع لا مبالٍ بالأيديولوجيا كآيتماتوف موضوع الساعة لا في أوساط النقد الأدبي فقط، ولكن في الوسط البديل الذي يمثله جيلنا كما يروق لوسائل الإعلام أن تصفه. وإذا كانت روح الأسطورة هي ما

استهوى الجيل القديم في أدب آيتماتوف، فإن ما استهوانا أكثر من الأسطورة هو مسألة لها علاقة بالتقنية: أي أعجوبة كتابة أدب لا أيديولوجي في ظل هيمنة هذه السعلاة المميتة. ولم يكن عسيراً على جيلنا أن يتوصل (في الجدل الذي لنا قوت كل يوم) إلى حقيقة تبدت بسيطة وهي أن السرّ إنما يكمن في عبقرية استخدام الأسطورة، أو بالأصح، في بعث الأسطورة. وهي ليست شعرة شمشون آيتماتوف وحده، ولكنها شعرة شمشون ماركيز أيضاً. أمّا عدوس السرى فكان عليه أن ينتظر قليلاً قبل أن يكتشف في مرحلة تالية أن السرّ ليس في بعث الأساطير في الواقع، ولكن في صنع الأساطير. فليس كافياً أن نتسلّح بروح الأسطورة كي نبعث الحياة في الأسطورة لتتحول أمثلة صالحة لعبور حدود المكان والزمان، ولكن المغامرة تستوجب خلق أسطورة مجاورة!

ماذا يمكن أن يعني هذا الجوار؟

هذا يعني أن على المرید أن يصنع الأساطير، لا أن ينتحل الأساطير. على المرید أن يولّد الأساطير من رحم الأساطير كي يصنع أسطوره. عليه أن يتحوّل مستودعاً، بؤرة لا للأساطير، ولكن لروح الأساطير كي يصنع أسطوره استجابةً لنداء الشعر. وآيتماتوف عندما يصنع أساطيره لا يفعل ذلك فراراً من سلطان الرقابة الأيديولوجي المسلّط على رقبة الأدب السوفييتي فقط، ولكن وفاءً لقوانين السرد الكلاسيكي التي لم يكن لها أرسطو

رسولاً لو لم يستخلصها من روح الأدب الكلاسيكي القديم أيضاً. وماركيز عندما يصنع أساطيره لا يفعل ذلك هروباً من رقيب آخر هو العقل، ولكنه يحاول إعادة الاعتبار لربة الآداب المغتربة (الأسطورة) بسبب عبادة الحرف الذي يمت المتمثل في الواقع (الواقعية، ثم الواقعية النقدية، ثم الواقعية الاشتراكية. . إلخ). وهو ذلك الذهاب إلى مملكة الواقع المستنصر منذ البداية بسلطة الأيديولوجيا السياسية المعادية بطبيعتها لروح الشعر.

وإذا كانت العودة إلى فراديس الأسطورة في عهد واقعية اشتراكية تنفّس أهويةً فاسدةً فضيلة روائي كآيتماتوف، فإنها يقيناً ليست فضيلته الوحيدة، لأن التعبير عن إنسان صحاريه المهاجر الآيل للإستقرار في واقع درامي تهبّ فيه رياح عصرٍ مغلولٍ بشبح التقنية لهو إنجاز آخر يضاف إلى فتحه الشعري المجلّل بروح المعشوقة القديمة التي كنت معبودة كل الفنون: الأسطورة!

ولكن الإفلات من بطش الرقيب الأيديولوجي لا يعني الخلاص من قبضة النظام الذي يعتنق الأيديولوجيا، لأنّ ناموس الأنظمة الشمولية لا يغتفر نجاح فئة لم تردّد مزاميرها حتى إذا حدثت الأعجوبة لجأت إلى احتواء صاحب «الضلال» باحتضانه تحت جناحها. وها هي السلطة السوفييتية تستدرج آيتماتوف لتولّي عضوية الشرف في مجلس السوفييت الأعلى كما استدرجت شولوخوف ورسول حمزاتوف إلى تلك الأحضان قبله. وبرغم

كون عضوية مجلس السوفييت الأعلى منصباً فخرياً (أو فلنقل شكلياً) بيد أنه في عرف النظام الجديد الذي ورث إرث الإمبراطورية بعد انهيارها الدامي والمخجل كان الحجة في إقصاء هذا الرمز الأدبي العالمي إلى حدّ اضطرّه أن يبيع مكتبته لتغطية قوت يومه مما دفع بسلطات كيرغيزستان بعد استقلالها لتعيينه سفيراً لها لدى الاتحاد الأوروبي ببروكسل. وهو الشرك (عضوية المجلس) الذي جنى عليه في أوساط أوروبا الأكاديمية والنقدية برغم سلطانه على قلوب بسطاء الناس الذين لا يقيمون وزناً للتصنيف اللاأخلاقي الذي يحترفه مريدو السياسة أو ربيبتها الأيديولوجيا؛ لأن هؤلاء البسطاء وحدهم معنيّون بالقيمة، وليس بالصيت أو السيرة أو مناصب زائلة تبدو في نظر السفهاء وحدهم غنيمة!

روح الشعر في طبيعة الشمال لا تمهل طويلاً: تعبس الفصول
فتلبّي الكآبة النداء سريعاً. وهي كآبة تزداد كثافةً وعصياناً بتحالف
البيئة الشقيّة مع واقع أشقى تهيمن عليه ظلال صرامة الأنظمة
الشمولية. فإذا انضاف إلى هذا الثنائي الرسول القديم الحامل
لوصيّة غياب المعنى فلا بدّ أن يستيقظ الشجن، ويعلو الصوت
الناطق بروح العدم. عندها تستعيد الحياة في ديار الإمبراطورية
قدر التضحية فلا يبقى لطريد الأبد سوى الفرار: ربوعٌ تننّس
الدفء تصير حلماء، تصير فردوساً موعوداً، فكيف إذا كانت هويّة
هذه الربوع هي الوطن؟

مواسم الفرار هذه كانت لصاحب العدوس ترياقاً للكآبة
التقليدية، وعزاءً كثيراً ما أجاره من مصير تراجيدي لزملاء كثيرين
قضى بعضهم في تلك الأرباع انتحاراً، وفضّل فريقهم الآخر
التخلّي بعودةٍ لا تعقبها رجعة! ولكن الحجّ إلى الدفء في أحضان
الأوطان باهظ الثمن. باهظ الثمن بالمعنى الحرفي هذه المرّة، لا
الاستعاري. فمكافأة التسعين روبلاً لم تكن لتكفي تغطية القوات،
فكيف بتغطية تذاكر الأسفار عبر القارّات؟

ولكن . . ماذا بشأن المقالات المنشورة في الصحف وفي
المجلات سواء المحلي منها أو العربي؟ ذاك دخل لم يكن ليُعوّل
عليه لا لأنه ليس مجزياً فقط، ولكن لأنه لم يكن منتظماً أيضاً.
أعترف اليوم بأنني كنت على استعداد لأن أجوع، وأن أبخل على
جسدي باللبسة الشتاء الذي لا يطاق، مقابل أن أجد ما يحرّرني من
مملكة الظلمات، ويلقي بي في رحاب شمس لم أكن لأعلم
سلطتها على الروح قبل اغترابي في تلك الديار وإذا كانت الرحلة
إبان العطلة الصيفية حلماً، فإن رحلة العطلة الشتوية كانت حلماً
مرتين في واقع يجوس فيه الناس في الغيب تسعة أشهر كاملة.
فهل من خلاص؟ الخلاص في البحث عن عمل!

لم تكن هذه الفكرة الجنونية لتخطر لي على بال لو لم يصبح
لي هاجس الإضطهاد قدراً، بل مسلّمة، منذ رأيت الدول تسخر
الأموال (التي تدفقت على الخزينة في السبعينات كدخل مفاجئ
نتج عن الارتفاع الخرافي في أسعار النفط) في التعليم أيضاً
فتستصدر قرارات الضمّ إلى البعثات التعليمية في الخارج لكلّ
الدارسين على حسابهم الخاص؛ وهي القرارات التي شملت كلّ
من ابتسم لهم الحظّ ووجدوا أنفسهم في الشرق العربي أو الغرب
الأوروبي أو أي مكان من العالم باستثناء الاتحاد السوفيتي.
والسبب؟ السبب المعلن أيديولوجي بالطبع. أي الخوف من الوباء
الشيوعي المزعوم. ولكن هذا لم يكن لينسحب على بعثات

العسكر، لأن النظام ما لبث أن بعث بجيشه كلّ ليتلقّى العلوم الحربية في جمهوريات السوفييت عندما قرّر أن يعدّ العدّة لغزو العالم!

وتشاء سخرية القدر أن تضيف مفارقة أخرى في سيرة البعثات هذه: فجّل الطلبة الذين بعث بهم النظام إلى الخارج على نفقة الدولة، وجّل الطائفة التي تمتّعت بالضّم بعد استثمار نزيف أرضنا السخية (التي لم يجلب لها هذا السخاء سوى الشقاء) صارت ذخيرة علمية مفقودة، لأن الشطر الأكبر من تلك الأفواج أثر أن يحيا في أرض الله مهاجرأ، وما لبث أن لحق بهم الفريق الذي عاد إمّا لأسباب سياسية أو لأغراض دنيوية ليكونا معاً نواة المعارضة في الخارج تالياً!

ولم يكن لعدوس السرى أن يطمع في الانضمام إلى بعثة على نفقة الدولة لا بسبب حُجّة العداء للشيوعية وحسب، ولكن باعتباره مارقاً أيضاً، في نظر الأجهزة الأمنية. هذا إلى جانب خصلة أخرى كانت في حمى التعصّب للعرق ليست منكراً فقط بل جريمة وهي: هوية الأقلية العرقية! وهي أسباب كافية لا لإغلاق الباب في وجه المعنيّ وحسب، ولكنها تُهمّ تؤهّله لدخول السجن أيضاً. وكم كانت العناية الإلهية رحيمةً بي لأنها أجارتني من قدرٍ كان يترصّدني في كل خطوة، وينتظرني في كلّ زاوية إلى حدّ أيقنْتُ فيه أنّي سجين بالفعل؛ لأن انتظار الدور للقيام بفعلٍ صار

نفسياً قريباً لدفع دين أو أداء فريضة دينية مثل الدخول إلى السجن إنما هو ممارسة لتجربة سجن حقيقية في تلك الأيام مع فارق مدهش وهو أن السجن محكوم بأمِدٍ محدّد، أمّا من ينتظر السجن فهو سجين لأجل غير مسمّى قد يتمدّد مدى الحياة!

ولكنّي لم أفكّر يوماً في التخلّي عن الحجّ إلى الوطن برغم الكابوس . ولا أنسى كيف كان الزملاء والأصدقاء وحتى الأهل يهتفون في وجهي كلّما ظهرت في شوارع المدن أو واحات الوطن: «ما الذي جئت تبحث عنه في هذا المنفى؟». والواقع أنّهم كانوا يستخدمون نعتاً أسوأ من المنفى ومن السجن، في تعريف الوطن لاكتشف أن أشدّ ما يمكن أن تفعله الأنظمة السياسية ذات النوايا الاستبدادية هو أن تدفع أبناء الوطن إلى كراهة الوطن أو احتقار الوطن . كان يؤلمني أن أرى قومي يكشّرون في وجهي وقد أقبلت عليهم من وراء الستور الحديدية الخرافية بقلبٍ عارٍ وشوق عارم برغم يقيني أنّهم لا يفعلون لينكروني ولكن ليعبّروا عن رأفتهم بي وشفقتهم عليّ ورفضهم للمصير الذي تريد السلطة القائمة أن تقودهم إليه غصباً وهو: الرقّ في نسخة القرون الوسطى!

كنت رومانسياً بما يكفي كي أقول أنني لا أستطيع إلا أن آتي برغم أنني أجهل، وما زلت أجهل، وسأظلّ أجهل، الطلسم الذي يخفيه الوطن إلى درجة يتحدّى فيها مريد الوطن أشراك الأجهزة،

ومكائد الأنظمة، وصنوف العراقيين، وشبح الخطر، في سبيل أن يمثل في حضرة الوطن. كنت رومانسياً بما يكفي كي أتغنى بالوطن وأعبد الوطن وأضحّي في سبيل الوطن بأغلى ما في الوجود وهو حرّيتي المهدّدة طوال حضوري في رحاب الوطن، لأن التضحية الأنبل ليست في الفرار بالحرية خارج الوطن، ولكن في الفرار بالحرية داخل حدود الوطن؛ لأنّ مَنْ اصطفته الأقدار بتاج الحرية دون الناس جميعاً ولم يستأثر بها بوجوده خارج السجن الكبير، بل ذهب ليشرك بها أبناء الوطن، أكبر بطولة من قرينه الذي فرّ من الوطن الجريح لينال حرية بالبقاء خارج أسوار المعتقل: الموقف الأوّل عطاء من حيث هو فقد، والموقف الثاني تخلّ من حيث هو منال!

في تلك الأعوام لم أملك جواباً على استنكار ذوي القربى جزاء استماتتي في الإقبال عليهم إلّا أن أحاط بهم بيني وبين نفسي قائلاً أنّي لا أملك إلّا أن آتي إليهم لأرتوي منهم، لا أملك إلّا أن أمثل بيني أيديهم لأستزيد منهم؛ لا أملك إلّا أن أحلّ في ديارهم لأنني مريدهم وهم أفيوني وترياق حنيني، لأن الوطن ليس مجالاً طبيعياً وحسب، ولكنه أيضاً وصايا أسلاف هم قرطاسها ورسول متونها. يخجلني أن أعترف لهم بحقيقة وطن الأغراب الذي احتضنني ولا أملك إلّا أن أعبر له عن امتناني لأنه علّمني، برغم هيمنة البعبع الذي يحترف قتل الأحلام هناك أيضاً فتغرب الروح

ليعلن الناس يوم الميلاد ترجمةً للكلمة الأولى في أبجدية كراهة الأوطان! لا أعترف بكل شيء شفقةً عليهم، وأخفي عنهم حقيقة عدوسي لأن إدماني للأسفار ليس حباً في الأسفار ولكنه فرصة لاستبدال سجنٍ هنا بسجنٍ هناك، وفراراً من حصارٍ هناك إلى حصارٍ هنا، لأن الحضور في المكان في حدّ ذاته قمقم وسجن، فكيف إذا أُضيف لهذا القمقم وهذا السجن قمقم آخر وسجن آخر؟

كانت أيام الشمال الملفوفة دوماً بالسواد تستزرع في الروح حقول يأسٍ مميت لن يفهمه إلا من جرّبه. وكان اليأس إلى جانب مرارته عصياً على العبارة أيضاً. وها هو كاهن الروح البشرية دوستوفسكي يهرع لنجدتي فيطلق عليه اسماً مناسباً برغم غموضه الناتج ربّما عن عسر ترجمته من الروسية إلى أي لغة أخرى. وكم أخفق ترجمان قدير في قامة سامي الدروبي عندما عرّب المصطلح نقلاً عن الفرنسية في عبارة: «الحزن الحضاري»، لأنها عبارة تلامس في الأصل الحرف فقط وتتجاهل الوجدان. فالجملة الروسية القائلة: «ميروافايا سكورب» يمكن ترجمتها في عشرين جملة، وربما في عشرين كتاباً، دون أن تفصح الترجمة عن ذخيرتها الحقيقية الثرية. لماذا؟ لأنها تختزل ذلك اللغز الغيبي الذي حاول الأدب الوجودي أن يعبر عنه بدايةً بكيركيغور ونهايةً بسارتر وهايدغر.

فكلمة «سكوروب» في الروسية إسم لا يعبر عن الحزن في معناه التقليدي، ولكنه يفتح الباب على جنس آخر من الحزن. حزن مرير يفوق الحزن الذي نجده في هذه اللغة الفذة مترجماً في كلمة أخرى هي «غروست». وأعتقد أن كلمة «هم» العربية أنسب في التعبير عن هذا الإحساس المमित برغم أنها لا تفي بالذّين تماماً. أمّا «ميروافايا» فهي صفة مشتقة من كلمة «مير» الدّالة على مدلولين جدليين هما «العالم» و«السلام». وأبيح لنفسي القول بجدلية الكلمة لأن من السخرية أن نزاوج بين العالم كمفهوم، وبين السلام كقرين له في دنيا لم تشهد في تاريخها سلاماً منذ التكوين إلى اليوم. ولكن الدلالة المعنيّة في العبارة هنا إنما تسكن الشقّ الدّالّ على العالم استجداءً لروح الشمول في هذا المصطلح القاسي لتستقيم الجملة في ترجمة حرفية في: «الهمّ العالمي» أو «الهمّ الكوني» أو على نحو الفضل «الهمّ المسكوني»! ولكن هل تفي الترجمة الحرفية بالغرض؟ بالطبع، لا! لماذا؟ لأن الوجد المستهدف ليس مطروحاً في المدى، ولكنه سكين يغوص في العمق. ولكي نلامس النزيف المتدفق من الجرح ليس علينا أن نبحث عن السبب في الأفق، أو نطلب السرّ في الشمول (المعبر عنه بالهوية العالمية)، ولكن علينا أن نفتحم الملكوت لنبحث عن الطلسم في الغيوب. وليس أمامنا لهذا السبب إلّا أن نقترح عبارة بديلة هي: «الهمّ الغيبي». وإذا شئنا أن ننتفض على التقليد

فالأنسب أن نترجم المصطلح في عبارة أقسى تتناسب مع المحنة
التي حاول أن يعبر عنها الأدب الوجودي وهي: «الهمّ الكينوني»!
بلى! همّ كينونيّ ذلك الهمّ الذي يسكن الشمال، لأنّه يحصد
في كل عام ألوف الضحايا!
و.. لولا الفرار. لولا الأسفار، لصار عدوس السرى أيضاً
رفيقاً في قافلة الضحايا!

في عقد السبعينات بلغ سخط الناس الذروة في واقع لم يكفه احتكار السلطة، ولكنّه تمادى في التحديّ بالكشف عن نواه في إحتكار الحقيقة أيضاً إلى جانب احتكار السلطة. وعلّ صدور الأجزاء الأولى من «الكتاب الأخضر» أكبر دليل على هذا الاستهتار بروح الاختلاف ولو في حدّها الأدنى. وهو التحديّ الذي لم يكن ليثمر حقاً لو لم تسبقه تدابير كبيرة أهمّها منع صدور الصحف المستقلّة في النصف الأول من السبعينات عن الصدور، وتأميم مؤسسات القطاع الخاص في النصف الثاني من العقد، وما صاحب ذلك من تجاوزات قانونية موجهة إنتهت بمداهمة الحرم الجامعي لخلق الرأي الآخر حتّى في حدوده الدنيا، وصعود رموز التعصّب القومي العربي إلى قمة هذيان هذه الفئة على نحوٍ أجج الكراهة وشجّع على التمييز العنصري إلى حدّ طُرحت فيه فكرة تهجير طوارق الجنوب إلى صحراء النيجر مع حلول الثمانينات. وهي المرحلة التي كان من الطبيعي أن تنتهي بنصب أعواد المشانق في الساحات بروح تنافس همجيّة القرون الوسطى!

ففي الفترة الواقعة بين عامي 1969 و1975، شهد النظام السياسي الجديد زلازل إنقلابية عديدة، ولكن تبقى محاولة الرائد عمر المحيشي عام 1975 فيصلاً فارقاً في هذه السيرة، لأن النظام الذي حاول التقيّد بما يمكن أن نسّميه «ضبط النفس» عقب المحاولات السابقة على محاولة المحيشي سيّما في العلاقة مع واقع الحدّ الأدنى من حريات المجتمع، ما لبث أن استأسد بعد المحاولة الأخيرة ليكثّر عن أنيابه. وهو ما بالوسع إيجاد تأويل له فيما إذا تأملنا ميتافيزيقا الروح الانقلابية التي ستتكلّم منذ الآن فصاعداً لغة منطقها الخاص. أي تأكيد خطابها لفرض إرادتها، لأن مريد السلطة المستهدف بالإنقلابات لا بدّ أن يتخذ من «الدفاع عن النفس» ذريعةً لارتكاب الفظائع وسنّ الشرائع التي لا تتحوّل جوراً إلاّ ليقينها في النصّ بأن كل مواطن ما هو إلاّ مؤامرة تدبّ على قدمين، والجور المنصوص عليه في القانون ما هو إلاّ خطوة إستباقية تجيز الجور، أي أنه تقيّة. والتقيّة دائماً نتيجة تفترض وجود السبب، لأن اليقين بوجود النية (حتى لو كان الأمر مجرد فرضية) هو بمثابة شروع في اجتياز الحدّ يستوجب إجراءً وقائياً. إنه المفتاح الأبدي والسحري الذي فتح منذ الأزل الباب على مصراعيه للسير في طريق الطغيان!

والمأساة في أن مريد السلطة لا يطرح على نفسه السؤال الحقيقي عن سبب الخطر الذي يتهدّده وهو «لماذا يستهدفون

حياتي؟» لعلّة بسيطة وهي أنه يتماهى مع السلطة (التي خطط للاستيلاء عليها)، وينسى أن الإستثمار بالسلطة هو المنكر الذي لا يغتفره الناس: هؤلاء الناس الذين كفروا عبر التاريخ حتّى بالوصايا المنزلّة المحمولة على مناكب الرسل عندما توهّموا أن الأرباب أنابوا الرسل لينصّبوهم عليهم أرباباً بالإنابة، حتّى أنهم لم يعتنقوا وصايا الأديان إلّا بعد غياب هؤلاء الرسل! وعلّ تجربة صولون في اليونان القديمة أصدق دليل: لقد بلغ الظمأ إلى الشرائع بأهل أثينا أن أقبلوا على إمام محفل الحكماء السبعة ليتوسّلوا أن يقبل تولي أمرهم بوضع القوانين الكفيلة بتنظيم العلاقة بين بعضهم البعض. ولكن الحكيم العليم بضعف نفوس أهله، ككل أهل هذه الدنيا، رفض أن يستجيب، وهو العليم بحقيقة السأم الذي يفترض أفئدة المخلوقات الفانية. ولكي لا يتحوّل دمية في أيديهم يطيحون به عندما يملّون، ويدوسون قوانينه بنعالهم عندما يستيقظ حينهم إلى التغيير، كبّلهم بشرط أن يتولّى أمرهم، ويسنّ لهم الشرائع على ألاّ يمّسوها بتبديل لمدّة عشر سنوات على الأقل. وافق عقلاء أثناء وتمّت بنود الصفقة حتّى إذا انتهى الحكيم من وضع قوانينه للقوم خرج في رحلته الشهيرة التي استغرقت عشر سنوات كي يعتاد الناس الانضباط المستوجب بحرف قوانينه من ناحية، ولكي لا يبقى في متناولهم (بغيابه) فيهرعون إليه ليفرضوا عليه تغيير هذه القوانين عندما ينهشهم ورم الملل ويستيقظ فيهم مارد الشهوة الأبدية إلى التغيير من ناحية ثانية.

وطبيعي في وطنٍ حديث العهد بالأنظمة السياسية الحديثة
كليبيا، ومجتمع عفوي صحراويّ السجّيّة لم يعتدّ تكميم الأفواه
كالليبيين، أن تصبح التدابير القمعية الجديدة ضدّ حرية الكلام،
تحديّاً منكرّاً لأبسط أبجديات حرية الرأي. وهو التحديّ الذي لا
يشلّ في الفرد القدرة على الإبداع أو حتى العمل فقط، ولكنه
يستزرع في النفوس أمراضاً لا عهد للناس بها، ويسمّم علاقة
الإنسان بأخيه الإنسان، فتتبدّل بُنية المجتمع الروحية تبعاً لقبح
الأمراض النفسية. ولا تدري مثل هذه الأنظمة السياسية أن التدابير
المميتة التي تحرّم الكلام، وتقتل في الأشقياء الحلم، هي بمثابة
حفر دؤوب وعنيد للقبر الذي سيدفن فيه هذا النظام نفسه على
المدى البعيد!

ولم تكن تجربة الانهيار التراجيدي لبرج بابل الأزمنة الحديثة
(الإمبراطورية السوفيتية) ليكون لمثل هذه الأنظمة درساً تحذيرياً
يجب أن يُحتذى، لأن شؤم الإستبداد يهب ثقة مزيفة بالنفس تعمي
عن أكثر الحقائق جلاءً حتى أن المستبدّ لا يصدّق وقوع الواقعة
حتى لو وقعت، ولا يعترف بزوال ملكه حتى لو زال!
ولهذا فإن الطغاة أحقّ الناس لا بالشفقة وحسب، ولكنهم
أحوج الخلق إلى الشفاء!

في مثل هذه البيئة تشهد الهوية في المواطن تحوُّلاً جذرياً في بيئة كهذه لا يعود الفرد يحمل هوية المواطنة، ولكنه يستعير فجأة هوية القرن. ليته يكتفي بحمل وسم هذا الاسم المهيّن، ولكن مناهج الترويض المدبّرة سلفاً لا بدّ أن تخلق منه سجيناً لا يختلف عن سجين الرأي الذي يقضي الأعوام بموجب حكم محكمة، بل ربّما يفوقه محنةً لأنه سجين طليق. سجين يبدو طليقاً. سجين باطن. سجين أماتت فيه الدساتير الإرادة. أماتت فيه أنبل إرادة جعلتها الطبيعة بين يديه غنيمةً وهي: إرادة القول. إرادة القول ليست برهاناً أوّل في ملحمة الوجود فقط، ولكنها كلمة السرّ في سيرة الحرية أيضاً. سليل الطغيان لا يرى نفسه إنساناً ككلّ الناس لأنه لا يستطيع أن يغفر لنفسه القبول بوليّ أمر لا يعترف به وليّاً لأمر لسبب بسيط وهو أنه لا يقبل في قرارة نفسه بالمخلوق الأرضي وليّاً لأمرٍ أصلاً. لا يقبل به لأنه ينتمي لذوي القربى. لا يقبل به لأنه ليس ربّاً. لا يقبل لأنه في يقينه العميق لا يعترف سوى برّب الأرباب وليّاً لأمر. لا يقبل لأن ربّ الأرباب وحده

المؤهل لأن يتولّى. لأن جلالته الوحيد القادر على تحقيق حلم كان دوماً بعيد المنال وهو العدالة. ليس ككل عدالة، ولكن الحلم بتحقيق العدالة الإلهية بالذات. وهو لا يستنكبر أن يُحكم بالمخلوق الفاني لأنه فاني مثله فقط، ولكن لأن هذا الفاني يتجاسر باغتصاب صلاحيات الربّ عندما يبيح لنفسه أن يسود. إنه ينصّب نفسه على العباد ربّاً. أي أنه يمارس بهذا العمل كبيرة الكبائر الأخرى المتمثلة في المطلق: صلاحيات مطلقة في زمن أيضاً مطلق. وهو ما يعني أن قدر العبودية سوف ينسحب على الذرية أيضاً. سوف ينسحب على الأجيال. سوف يستمر إلى الأجل الغير مسمّى. وهو تجديد آخر ليس في حقّ الخليقة البائسة المغلوبة على أمرها، ولكنه في حقّ الربوبية نفسها هذه المرّة. وهو منكر لن يدرك مفعوله في النفس البشرية سوى من كان شاهداً على ردة فعل صادق النيهوم يوم مررت عليه في جنيف أثناء عودتي من أرض الوطن في طريقي إلى موسكو عام 1989 فسألني عن أحوال البلد وآخر شطحة من شطحات الزعيم. وعندما أجبته قائلاً بأنه لا يتحدّث عن حصاد السنين العشرين الماضية بقدر أهمية ما سيكون عليه حصاد السنين العشرين المقبلة من عمر سلطته، فما كان من صادق إلّا أن فقد وقاره التقليدي ليهبّ من كرسيه كأن أفعى لدغته ليصرخ بأعلى صوت: «اللعة ثمّ اللعة! هذا يعني أنه لم يكفه أن يسرق أعمارنا، ولكنه يخطّط لإختلاس أعمار أبنائنا أيضاً!».

المواطن، في ظلّ الأنظمة الشمولية، ليس مواطناً بل رهينة. ليس مواطناً لأن كلمة مواطن مستعارة من معجم الوطن. والوطن في ظرف كهذا هوية قيد المصادرة. الوطن هنا لا وجود له في يقين أبناء الوطن بسبب اغتراب القيمة. ولهذا فإن البليّة التالية التي يقدّمها الاستبداد إلى الوطن بالمجان هي الإطاحة بمفهوم الوطن. ولا خير يُرجى من سليل وطنٍ اغترب في نفسه مفهوم الوطن. ورحلة الانحطاط إلى الدرك الأسفل في سلّم الجحيم تبدأ هنا. تبدأ بالضبط في النقطة الدرامية التي يستهين فيها سليل الوطن بالوطن. وقد لمستُ هذه البليّة لا في ليبيا وحدها، ولكن في واقع الإمبراطورية السوفيتية أيضاً. بعد الإستهتار بالوطن، بعد تلاشي الإحساس النبيل، الفطري، وربما الغريزي، والقدسي في آن، الذي يسكن كل منّا منذ المهد، وإلى اللحد، الذي اعتدنا أن نطلق عليه «حبّ الوطن» يبدأ التدهور الأخلاقي، يبدأ الإنحدار الأخلاقي، يبدأ بالإستغاثّة بالضمير كما في أهل الإمبراطورية الشقيّة عندما يلمّ بهم مصاب. يستنجدون بالضمير لأنهم لا يستطيعون أن يعوّلوا على نصرة القوانين العاجزة في مثل هذه الأنظمة عن تحقيق الحدّ الأدنى في إحقاق حقّ فلا يبقى غير استدعاء هذه الوديعه التي استخلفتها العناية الإلهية وجدان المخلوق لتكون للخالق خليفةً له في قلب خليفته على الأرض. يستमित الضمير بالطبع في الدفاع عن الحقيقة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ولكن سلطته على الأفتدة لا بد أن تتضع مع الزمن.

فإذا أصاب هذه الأعجوبة الهرم أيضاً فذاك إيذان بحلول قيامة .
قيامة لا يناصر فيها الإنسان العدا لأخيه الإنسان بالمجان
وحسب ، وكلن يناصر فيها الإنسان العدا لوطن ، ثم يعادي نفسه
أيضاً عندما يعدم وجود ما يعادي .

بلى ! إذا رأيت إنساناً يكره ، إذا رأيت إنساناً يكره كل شيء ،
يكره في النهاية نفسه ، فاعلم أن السيل قد بلغ الزبى ، والزلال
يطرق الأبواب !

ذاك كان فاتحة عهد الإفلاس .

تفلس الروح في اليوم الذي تكتمل فيه فصول المهزلة ويتبخر في الأفئدة الإحساس القدسي بحضور لغز لم يجد له الإنسان منذ التكوين تأويلاً وهو فردوس الأحلام الذي يروقنا أن نسّميه الوطن . وهو ما لم يتحقق لنظام سياسي في التاريخ ما لم يفلح قبلها في قتل أحجية أخرى أكثر غموضاً هي : ضمير الوطن ! يموت ضمير الوطن يوم تبلغ مسيرة احتكار الحقيقة تلك الذروة التي تخنق اللحون في صوت المغني ، وتميت الإلهام في وجدان الشاعر ، وتكسر الريشة في يد الفنان التشكيلي ، وتصادر الحبر من قلم الروائي ، وتطرد الوحي من قلب كل صاحب رسالة ، فلا يبقى للجمال إلا أن يهاجر من ربوع الوطن . وإذا هاجر الجمال من المكان التحقت بركابه الحقيقة . أي أن الحقيقة تغترب باحتكار الحقيقة . هذا الاحتكار الذي لن يعني سوى امتلاك الحقيقة . ولم تكن الهيمنة لتكون منكراً في كل الأعراف لو لم تكن بالسجية ملكية .

الحقيقة تغترب بامتلاك الحقيقة، باحتكار الحقيقة، ولكنها تُنال بإطلاق سراح الحقيقة! والفئة المصابة بلوثة الملكية وحدها تدري أنه لن يكتب لها أن تحقّق الإمتلاك ما لم تحطّم غنيمة الوجدان. وهي الغنيمة المحروسة بفرسان الأحلام الذين نسمّيهم رسل الروح. أي ذلك المحفل الذي يرتاده كلّ مبدع هو في الأصل مروّض أحلام. أي أن هؤلاء هم رعاة الكنز الذي يتصدّر قائمة كلّ الكنز وهو: الحقيقة! وهم عادةً يستमितون في الدفاع عن كنزهم دفاعهم عن أنفسهم فلا يفلح عدوّ في الاستيلاء عليه إلاّ على جشّهم. وهو سرّ لم يكن ليُخفى عن لصوص الملكية منذ الأزل، ولذلك عاهدوا أنفسهم أن يتخذوا كل ما يلزم للقضاء أولاً على الراعي كي ينفدروا بقطيع الراعي! ولذلك نلاحظ في كل الثورات التي قادها أناس ممسوسون بهاجس امتلاك السلطة عداوتهم الغريزية لكلّ ما متّ بصلة لمحفل الأحلام هذا حتّى أن أول حربة في مسيراتهم الدموية إنّما توجّه لهذا الفريق الذي يمثّله ما يعرف في لغة اليوم بالمشقّفين. ولهذا لن نعجب إذا سمعنا لساناً يعلن على الملأ: «عندما أسمع كلمة ثقافة أتحدّس مسدّسي»، لأن هذا اللسان إنّما ترجم بهذه المقولة تلك الوصيّة الدهرية النائمة في قيعان اللاوعي التي تبنّتها الأيديولوجيات الانقلابية عبر كل الأزمنة ونصّتها حرفاً أوّل في أبجديات برامجها في احتكار الحقيقة. ولم يكن للنظام الانقلابي الجديد في ليبيا أن يكون استثناءً من هذه القاعدة وهو الذي ورث بلاداً هشّة (سياسياً وثقافياً

واجتماعياً) وُلدت للتوّ من أزمنة ظلمات سحقتهَا بكلّكلها لآلاف
السنين لتبدو باستقلال 1951م كأنها بُعثت من عدم. فكيف لا
تنقلب فئة العسس الهشّة بطبيعة تكوينها ضحيّة سهلةً بين فكّي
جلادٍ شرّسٍ حوّله الجشع إلى السلطة تئناً حقيقياً؟

في ليبيا انقسم فرسان الرأي إلى شقّين : شقّ آثر أن ينجو بجلده فعبر الحدود . وآخر فضّل أن يتشبّث بتلابيب الوطن برغم الخطر لينقسم هذا الفريق الأخير أيضاً إلى شطرين اثنين : سجناء قضبان ، وسجناء وطنٍ تحوّل سجناءً لم تغترب فيه حرية الكلم وحسب ، ولكن اغتربت فيه حرية التنقّل ، أي الخروج . وقد خيّم هذا الحظر العبثيّ على أبناء الوطن الأشقياء منذ عام 1969 ولم يكن ليُلغى حتّى عام 1988 لولا تأثير التصدّع الذي حدث في جدران الكيان الحديدي السوفييتي الناتج عن «بريسترويكا» غورباتشوف ، لأنّ مناهج التضييق الكفيلة بتحويل الإنسان سجيناً بلا سجن التي سادت عالم القرن العشرين إنّما كانت اختراعاً بلشفيّاً بامتياز . وكان على الإنسان المجبول على دين السُرى مثلي أن يحيا تجربة الفريقين لسبيين : أولهما ، لأنه طريد واقع سياسيّ ناصبه العداء منذ البدء لا بسبب الاختلاف في الرأي فقط ، ولكن بسبب الهوية العرقية أيضاً . وثانيهما لأنه لا يتخيّل وجود قوة تملك الحقّ في أن تمنعه من الخروج إلى وطنه ، كما لا وجود

لقوة تملك الحق في أن تمنعه من الخروج من وطنه. ذلك أن السفر، بمنطق الصحراوي، ليس عبوراً، ولكنه حاجة طبيعية كالمأكل والمشرب. إنه أسلوب حياة، بل هو الحياة برمتها. والوقوف في وجه مهاجر الأبد هذا يعني كتم لأنفاسه. فكما من حقّي أن أتنفّس كإنسان من حقّي أن أسعى كسليل صحراء في عالم لم يكن بالنسبة لي يوماً عالماً، ولكنه كان دوماً مجرد صحراء. مجرد امتداد لصحراء. وهو في سعته لا يبدو أكثر اتساعاً من صحرائي التي لم تفز بقلب «الكبرى» إلاّ لسعتها التي لا تُنزع! ولما تحوّل وطني واحةً في هذا المدى الشاسع بمشيئة نظام سياسي، فلم يكن لي خيار إلاّ أن أستجير بوصايا أسلافي التي قرأتها سورةً في سيرهم قبل أن أقرأها نصّاً مبثوثاً في الحرف الذي يقول: «دُسّ الواحة بقدميك، ولكن احرص أن تترك خارجها رأسك!». وهو ما يعني في الترجمة أن دخول الواحات لقضاء الحوائج لا يبرّر المقام في الواحات، لأن الواحة سجن لا بالأسوار، ولكن بالإستقرار. والاستقرار في عرف الصحراوي ليس سكناً (أي سكناً) وحسب، ولكنه إستعارة من «قرّ» التي تعني في لغة التكوين الجمود، أو الموت. إنها تلك العقيدة القاسية التي ترى في كل وقفة خيانة للحرية. أمّا التوقّف، أما الاطمئنان للأرض، فليس استرخاءً وحسب، ولكنه العقار المسموم الذي يصيب الروح بالورم الخبيث.

ولهذا كان ركوب الخطر، وعبور حقول الألغام في أسفار الدخول والخروج، مغامرة أهون في يقيني من الإصابة بورم الروح. والأصدقاء والأقرباء الذين عايشوا تجربة تلك الأعوام هم شهود على عناء تلك الأيام الذي لم يكن لي فيه ملاذ سوى العناية الإلهية وحدها كأنها تشدّ من أزري وهي تخاطبني بلسان «هوراتسي» قائلةً: «للشجعان وحدهم يتسم القدر!» لأن الأعجوبة في كل مرّة لم تكن في حصولي على تأشيرة الخروج من ذلك السجن الأكبر (الوطن)، ولكن في نجاتي من دخول السجن الأصغر أيضاً. وها هي المسيرة العسيرة تبلغ ذروتها بمكيدة الرجل الذي سطا على عرش مملكة أسلافي الأوائل «نوميديا» وهو: هوّاري بومدين!

ففي ربيع عام 1977 حلّ خريف الرحلة الأوديسيّة: فالمرحلة الدراسية من حياة كل مريد عرفان تجربة رومانسية حقّاً، ولكن ما يجعلها بالنسبة لنا رحلةً أوديسيّة حافلةً بالأهوال هو الواقع السوفييتي بشقّيه الاجتماعي والبيئي. إنها في واقع كهذا تبدو ضرباً من عبور العالم السفلي لم تكن سيرته لتزعزعنا لا في «أوديسة» هوميروس، ولا في «جحيم» دانتي نحن الذين احترقنا بنار هذا الجحيم وتجرّعنا المرارة من كأسه، ليقيننا الخفيّ بأن الفوز بالمفتاح السحري لفتح مغاليق كنز كالمعرفة يستدعي قرباناً جسيماً. وهو ما تعلّمناه من الأمثولات السخية التي تزخر بها أساطير آداب العالم القديم. أقول هذا لأن زملاء كثيرين يؤمنون بالمرحلة الدراسية كحضور في فردوس الحلم، ويرون في الانتهاء منها نزولاً إلى عالمٍ سفليّ يمثل الواقع العمليّ. وعلّ من قبيل السخرية أن يتزامن ربيع ذلك العام بخريف وداع النعيم الدراسي، لأن مطلع كل ربيع هو الزمن المقرّر في المناهج للمرور بالمرحلة التجريبية. أي أنه بمثابة «المطهر» أو الأعراف، الفاصل بين النعيم

وقرينه اللدود الجحيم في كوميديا دانتي . هذ التجريب يستدعي إلحاق المريد بإحدى المؤسسات الثقافية داخل الإمبراطورية ، أو خارجها (خارجها بالنسبة للدارسين أمثالنا) سواء أكانت مجلة أو جريدة أو دار نشر في مهمّة تأهيليّة في علم الصحافة أو التحرير الأدبي لمدة لا تقلّ عن الخمسة أشهر . وهي فلسفة إذا أفلحنا في استنطاقها عبّرت لنا عن حقيقة الأدب الذي نستطيع أن ندرسه كعلم لا يختلف عن أيّ علم آخر ، ولكنه العلم الوحيد الذي لا يُطعم خبزاً لسبب بسيط وهو أنه العلم الوحيد الذي لا يعلم حرفة برغم هويّته كعلم . وكى لا يموت الأدباء جوعاً ، ولئلاّ يجنى عليهم المعهد ، أو يُتهم بتخريج أفواج العاطلين عن العمل ، سنّ الدهاة التقليد الذي يستلزم تمرين الملة المجبولة على الكسل لإرتياد حقل الحياة العملية قبل أن يجد الجيل البديل نفسه في أحد الأيام وجهاً لوجه أمام هذه الداهية المعادية منذ الأزل لأناس لا يعترفون بغير أحلام اليقظة عملاً!

قمتُ بالإشراف على الصفحة الثقافية بجريدة «الفجر الجديد» طوال تلك الأشهر ، وعندما آن أوان الرحيل ، وتقدّمت بطلب الحصول على تأشيرة الخروج ، لم أفاجأ برفض الحصول على التأشيرة بقدر ما فوجئت بمصادرة جواز السفر . إستفهمت عن السبب فأجابني ضابط الجوازات بالعبرة التقليدية الغامضة التي إعتاد أخطبوط الأجهزة أن يتسرّ بها في تبرير التجاوزات القانونية

وهي: «أوامر من فوق!»، لأن هوية الـ«فوق» هذه مجهولة دائماً، بل ومعصومة من المساءلة أيضاً. ولهذا فهي دعوة صريحة للتسليم بالأمر الواقع وعدم جدوى المحاولة، لأن الجهة المتمثلة في «فوق» لها حضورٌ في بُعدٍ مجهولٍ لا وجود في رحابه لا لشفاعة ولا لقانون بسبب الهوية الخفية التي لا حضور لها فعلياً في مملكة الوجود. فما الحيلة؟

لم أستسلم. فتجربتي المريعة في السنوات السالفة مع مكائد هذا الأخطبوط هي ما ربّى في وجداني إرادة المقاومة، لأنني في الواقع لا أملك خياراً سواها. الإرادة التي عَبَرْتُ بعونها عالمٌ هو الجحيم بامتياز، وكان لها الفضل في بقائي حتّى ذلك اليوم على قيد الحياة. ولا أحسب وجود أي عقبة في الدنيا يمكن أن تستفزّ في الإنسان الإرادة مثل الإحساس بالجور. ومَنْ عاش تجربة المنع من الخروج إلى أرض الله الواسعة وحده يدرك معنى أن يقرّ محفل الأمم «حرية التنقّل» في مبادئه كما دة أولى في ملحمة حقوق الإنسان. فهذا الجنس من الحرية قيمة مبدئية وجودية، وجودية لأنها طبيعية. وإذا كانت حاجة طبيعية فهي مسألة حياة أو موت في حياة كل فرد. فإذا كان الخروج مباحاً (بل ملزماً) بحرف القانون بالنسبة لأناسٍ يحيون في ظلّ الحرية الشخصية كما هو الحال في الغرب، فإن حظر الخروج على مواطن يحيا في وطنٍ مكبّلٍ بغياب القوانين لن يعني سوى الحكم عليه بالسجن المؤبد

دون توجيه تهمة . إنه إنسانٌ يحيا تجربة حكم مسبق بالإعدام
كإنسان كافكا في «المحاكمة» .

فمن قبيل حسن الظنّ أن نقول في واقع كهذا أن الوطن ينقلب
سجناً كبيراً، لأن الأصحّ أن نقول أنه يتحوّل في وجدان هذا
الإنسان مجردّ خرم في سمّ خياط . إجراء كهذا كفيلاً بتربية تلك
الروح التي تُحيل الوطن منفىً بدل أن يبقى ملاذاً، تقلبه جحيماً،
والفرار من أرباعه هو الفردوس . ففي روما القديمة كان الحكم
على الإنسان بالمنفى كارثة تفوق الحكم عليه بالإعدام . وعلّ
مراثي أوفيدوس في منفاه أكبر برهان على ذلك . أمّا في حالنا فإن
الإحكام المبرمج للقمقم حول رقاب أبناء الوطن لا يعود قريباً
للميلاد وحسب ، ولكنه يغذّي أقبح إحساس في الوجود يمكن أن
يهدده قلب إنسان وهو : كراهة الأوطان!

أقول أنه أقبح إحساس ، لأنه في ناموس الأسلاف ليس جرماً
دنيوياً فقط ، ولكنه إنمّ بالمعنى الديني . والدليل؟ الدليل في درس
«الأوديسة» : لقد إقتضت الآلهة من بطل الملحمة (أوليس) بصنوف
التنكيل إلى الحدّ الذي فضّل فيه الموت على الإستمرار في
العذاب ، فما كان من الإله إلّا أن تنازل أخيراً ليلقّنه الوصية القائلة
بأنه لم يفعل به ما فعل طوال أعوام التية الرهيب إلّا لكي يعلمه ما
معنى أن يحيا الإنسان بلا وطن!

البحث عن عقدة مجبوكة بيد أخطبوط الأجهزة الأمنية في تلك الأيام كان عملاً لا يختلف عن طلب طريدة في مجاهل الأدغال. وما يجعل الأمر كذلك ليس حصون السرية التي تستجير بها هذه الأجهزة وحدها، ولكن الخوف الذي ربته في النفوس لتتحول بعباً لا يجتنبه أولي الأمر من وزراء ومسؤولين فقط، ولكنه حصن حصين حتى بالنسبة للأجهزة في علاقتها ببعضها البعض. وهو ما اكتشفته عندما لجأت إلى إنسان نبيل هو عبد الرحمن الصيد ليكون لي عوناً في تأويل الأحجية بحكم منصبه الرفيع كنائب لرئيس الأركان في الجيش، فوعدني أن يفعل كل ما بوسعه للمساعدة في حال كان للاستخبارات العسكرية علاقة بالأمر. وهو ما يعني في الترجمة أنه ليس لي أن أعول عليه إذا تعلّق الأمر بالأجهزة الأمنية الأخرى. وبالفعل قام بالتحريّ ليبلغني بعد يومين ببراءة الإستخبارات العسكرية من الأمر. أمّا يوسف الدبري فطلب منّي تحرير مذكرة موجهة إلى يونس جابر عضو مجلس الثورة وقائد القوّات المسلّحة، وهو ما لم أفعله لأنني كنت أجد نفسي دائماً أمياً عاجزاً عن التعبير عندما يتعلّق الأمر بإثبات براءتي من تهمة لم

توجّه لي . وأعتقد أن هذا حال كل الأبرياء ، وتراجيديا وجودهم أيضاً ، لأنهم السلالة الوحيدة العاجزة عن الدفاع عن النفس ، لأن البريء وحده لن يحتاج للبرهنة على براءة . أفلاً يكفي البراءة حُجّة كونها براءة؟!!

ولكن بالفعل في دنيا لا ترى في الأبرياء أبرياء ما لم تثبت إدانتهم ، كما يقضي المنطق ، ولكنها ترى الأبرياء مدانون حتى لو ثبتت براءتهم؟

كانت روح الوساطة في قضاء الحوائج الدنيوية قد بدأت في تلك المرحلة في التبلور لتصبح نهجاً لا غنى عنه ، تماماً كما انتعشت الروح القبليّة في شرايين المجتمع . وكنا (كأوصياء على القيمة) نرصد هاتين الظاهرتين باستخفافٍ لا يخلو من مرارة لأننا عندما نستعيد سيرة «البيان الأول» للإنقلاب فلا بدّ أن نتذكّر أن الحجّة الأولى في قيام الثورة هي تطهير البلاد من هاتين الرذيلتين؛ فإذا بنا نجد أنفسنا في زمنٍ قصيرٍ جداً رهائن في قبضتهما على نحوٍ لا يُقَارَن بما كان الأمر عليه في العهد الملكي ، كأنّ ميثافيزيقا التغيير تأبى إلّا أن تسخر من رسل الثورات عندما تجعلهم يرتكبون الآثام نفسها التي ثاروا من أجلها ، بل ويغالون في إقترافها على نحوٍ يسفّه المسعى . إنه البعد المجبول بالخطيئة الكامن في كلّ تمرّد ، والإدانة الغيبية الموجهة للظماً البشري في التغيير .

فالنظام السياسي الجديد لا يدرك أن تجريد الحرية من ريش أجنحتها سوف يؤدّي إلى بحث الناس عن سبيلٍ بديلٍ لضمان

الحد الأدنى من حقّ الدفاع عن النفس سواء في مجال قضاء الحوائج أو في مجال دفع المظالم. فلا يجد سوى المعارف في الحالة الأولى، أو القبيلة في المجال الثاني. وكم من مرة هرع لنجدتي إنسانٌ نبيلٌ آخر مثل إبراهيم بجاد لينتصر لي في هذا المحفل أو ذاك، أو ليكون لي شفيعاً في هذه المحنة أو تلك، تلبيةً منه لنداء واجبٍ يمليه عليه ضمير يقظ، وفاءً لتلك الأيام التي كنت فيها أرتاد مكتبة والده بمدينة سبها لأشتري منه كتباً كانت لي قوت تكوين في ذلك الزمن الرومانسي الذي كنّا نحلم فيه بتغيير لم نكن ندري أنه سيميت فينا هذه الروح الرومانسية أيضاً إلى جانب إماتة حرية التعبير. ففي إحدى الأمسيات ببيت السنوسي الهوني صارحني يوسف الدبري بخطورة زياراتي المكرورة للوطن، لأنه لا يدري ما الذي يضطرّ إنساناً مثلي لركوب الخطر إذا كان يملك للإبتعاد حيلةً. وكم سخر متّي عندما حدثته عن الحنين وعن الوطن وأهل الوطن، حتّى إنتهى إلى القول بأن الحنين إلى ما أظنّه وطناً وما أحسبه أهلاً هو الشَّرْك الذي لن يجديني نفعاً على حدّ تعبيره. كان الرجل يخفي في وصيّته تعاطف الإنسان الذي أعجزه الفعل ولم يعد يملك سوى هذا التعاطف. وكان على شخصي أن يتذكّر هذه النصيحة عندما رأيت أهل الوطن يجتنبونني ويفرّون من لقائي، لأن كل إنسانٍ مستهدف من قبل الأجهزة الأمنية هو في يقينهم مواطنٌ ليس منبوءاً حسب، ولكنه موبوء، والفرار من وجهه هو السبيل الوحيد الذي يجبر من

المساءلة! ولما كُتِّبَ لا نستوعب الحكمة عادةً ما لم تكن لنا التجربة في التلقّي عوناً. فقد تذكّرت وصية الرجل بعد أعوام طويلة نزلتُ خلالها كثيراً نزيف الروح إلى جانب نزيف البدن، قبل أن أعلم أن مَنْ لا يفلح في دنياه حقاً هو من لا يصبر على فراق وطن، أو الإغتراب عن أهل، أو البعد عن أخلة.

والواقع أنّي قرأت في نصّح الدبري رسالة أخرى كانت إكتشافاً لا يخلو من دلالة خطيرة. وهي قراءة كانت في نبرة اللغة قبل أن تكون في حرف القول يمكن تلخيصها في كلمة واحدة هي: العجز!

لقد لاحظت في تلك التجربة أن كبار المسؤولين لم يعودوا لا كباراً، ولا مسئولين إذا كانوا يعجزون عن فكّ طلمس ظالم في حقّ مواطن لا لشيء، إلاّ لأن الجهة التي دبّرت الأحبولة هي أحد الأجهزة الأمنية، سيّما وأنّي كطريد شقيّ لم ألجأ لهؤلاء بحثاً عن براءة من التهمة المجهولة الموجهة لي، ولكن كل ما رجوته هو: السبب! وإذا كان رجال السلطة الذين يعول عليهم الناس كولاة أمر يعجزون عن الإستفهام من هذه الأجهزة عن سبب منع مواطن من السفر، بل ومصادرة جواز سفره للحيلولة دون إستكمال تعليمه، فأيّ سلطة هذه التي يتولّون، وأيّ أولياء أمرٍ يمكن أن يكونون؟!!

لقد كنت حتى ذلك الوقت قد قرأت «محاكمة» كافكا بالروسية عام 1975 م، ولم يخطر ببالي أن أحيا فصولها العبثية حرفياً بعد أقل من سنتين. وأجزم أن من لم يُكْتَبَ له أن يعيش تجربة

كتجربتي سوف لن يدرك مدى عمق الكابوس الذي عاشه المواطن «كاف»، ومدى واقعية هذه الأمثلة القاسية التي قدّمها نقد القرن كأسطورة من صنع الخيال، في حين نحيا فصولها كل يوم!

السلطة، إذًا، إغتربت!

السلطة إغتربت بدليل أن أهلها أنفسهم ما عادوا يملكونها. وفي هذه المفارقة العبثية يكمن سرّ البداية في رحلة الإنزلاق نحو الهاوية: الهاوية التي على الجبل أن يعترف بعد سنوات بهويّتها الحقيقية في إسمٍ منكرٍ هو: الطغيان!

والحجّة في تشييد أركان هذا الكيان واحدة في كل الثورات وهي: إجارة العبودية في ذاتها (الثورة) من القوى الخفيّة التي تنوي سرقتها. ومبرّر هذه الحجّة في حال بلادي كان في محاولة المحيشي التصحيحية في صيف 1975. وبدل أن تكون المحاولة درساً للنظام للتصحيح، ومراجعة نقدية للخطايا الجسيمة التي إقترفها في حقّ المواطن طوال ستّ سنوات من العبث بقيم الوطن الأخلاقية، وبشرواته الطبيعة، وبتقاليده الإنسانية، تصبح تلك الحركة سبباً في قطع مسافة أكبر في إبتكار صنوف جديدة في مسيرة العبث، أو أساليب أخبث في تشريع القمع.

وها هو إغتراب السلطة عن السلطة يتجلّى أكثر في اليوم الذي إتصلت فيه بصديق الطفولة القديم سيّد قذّاف الدّم بلندن (عندما كان يتولّى أمر المشتريات العسكرية ببريطانيا) كي يتدخّل ليستفسر

لي لدى السلطات عن الجرم الذي إقترفته بحق السلطات حتّى
أُمنع من السفر.

لقد إستجاب الرجل وطلب مهلةً للإستفهام. ثمّ عاد ليتّصل بي
في اليوم التالي ليخبرني بأنّه إتّصل بالرائد الخويلدي الحميدي
وزير الداخلية الذي أفاد بأنّي أدرس على حساب الحزب الشيوعي
السوفييتي، وأنّي أتاّمر مع السوفييت ضدّ الحكم في ليبيا!

والواقع أن ما زعزعني ليس هذه النعمة الساذجة التي لا
يصدّقها حتّى من إخترعها، ولكن العبارة التي أنهى بها سيّد
المكالمة هو ما آلمني، ولم يكن للنسيان أن يغتنمه من خزانة
الذاكرة طوال عقود. عبارة عفوية، ولكن نبرة الإتهام فيها، أو
بالأصحّ نبرة اليقين فيها، هو الطعنة التي أصابتني بنزيفٍ روحيّ
سخيّ لم أكن لأغفره للرجل الذي فتحت له قلبي يوماً، وظننتُ
أنه يفهمني ولذلك لن يخذلني، لولا الحدس. الحدس هو الذي
خاطبني برغم عمق خيبة الأمل. الحدس خاطبني بحقيقة الأشياء،
بطبيعة الأشياء التي تقول أن الصديق الذي نال السلطة لا يتنكّر
للصديق فقط ولكنه يتنكّر لنفسه أيضاً؛ فهو لا يعود صديقاً حتّى
لنفسه، لأنه منذ اليوم ليس صديقاً للسلطة وحسب، ولكنه مسكونٌ
بالسلطة. إنه يتماهى مع السلطة. ولذلك يغترب عن الضمير شاء
أم أبى.

قال لي سيد يومها بلهجة إستنكار في صيغة سؤال: «نحن
نحترمك ونكبرك، وأنت تعمل ضدّنا؟».

الحقّ أقول أن الرجل عاملني بحميميّة طوال السنوات التي سبقت تلك الواقعة. أي منذ إلتقينا مصادفةً في إحدى الأمسيات بشارع الإستقلال عام 1973 م بعد أن فرّق بيننا ظرف الخروج من أرجوحة أحلامنا الأولى سبها. ولم يبخل بمراسم الإكبار التي أحاطني بها عندما إلتقينا في بيروت في سنوات 73 إلى 75 عند إندلاع فتيل الحرب الأهلية اللبنانية لينتقل هو للعمل بالسفارة بلندن حيث زرته في 75، وفي ربيع 77، أي في المرّة التي مررت فيها على لندن في طريقي إلى طرابلس لأنعم بلقاء شلّة أصدقاء ضمّت أحمد إبراهيم الفقيه وخليفة حسين مصطفى وخليفة بازليّا. وكان سيّد في كلّ مرّة يحيطني بمراسم الإكبار حتّى أنه نظّم مراراً في بيروت وفي لندن حفلات إستقبال على شرفي (كما يروقه أن يعبّر). وكان يقدّمني إلى كبار المسؤولين الذين يأتون لزيارته سواء في لندن أو في بيروت من الليبيين، أو اللبنانيين، أو الإنجليز، بعبارات تشيد بسيرتي كإنسانٍ عصاميّ، وتعبّر عن إكباره لمسلكي الأخلاقي. وكان يطلب منّي في كلّ مرّة ألاّ أستحي في أن أطلب منه أي عون أو مساعدة في أيّ شأنٍ دنيوي. وقد كنت ممتنّاً له على ذلك برغم أنّي لم ألجأ له في أيّ شأنٍ نفعي لعلمي بأن لا شيء يفسد علاقة نقيّة مثل فتح باب حُطام الدنيا. وكان عليّ أن أتأمّل جوابه في ذلك اليوم بالحياد اللازم كي أجد له العذر. لأنّ مَنْ نطق بالعبرة في ذلك اليوم لم يكن سيّد قذّاف

الدم، ولكّته الجتية التي لا تترك عشاقها عادةً سوى أمواتاً:
السلطة!

وها هو الخويلدي الحميدي يعترف لي في التسعينات عندما
عرّفتني عن قُرب وربطتني بشخصه علاقة إنسانية بالقول أنّهم (أي
مجلس الثورة) كانوا يسيئون بي الظنّ طوال تلك السنوات لأنّهم
كانوا يجهلون أن كل نشاطي ما هو إلّا دفاعٌ عن النفس! وهو ما
يعني أن كلّ إنسانٍ يرعى في النفس فكرة (ناهيك عمّا كانت هذه
الفكرة ترتقي إلى مستوى الرسالة) هو في نظر السلطة ذات النزعة
الشمولية إنسانٌ يخفي مؤامرة!

إنّه سرّ النزاهة الذي يخيف الكلّ ويرون في صاحبه مخلوقاً
خطيراً، لا لأنه يخفي مؤامرة كما يظنون، ولكن لأنه لا يخفي
شيئاً!

ألن يعني هذا أن مَنْ لا يُخفي شيئاً هو الذي يخفي الهول،
لأنه يخفي في الواقع كلّ شيء؟ لأن ما هو اللاشيء إن لم يكن
كل شيء؟ وما هو كلّ شيء إن لم يكن ذاك الذي ليس كمثله
شيء؟ أليس هو الحقّ الذي قال عنه الشهيد أنه لا وجود في جِبته
لسواه؟

ولذلك فإنسان كهذا سيستعير هوية الغرباء. الغرباء الذين
حوّلهم الأقدار عبر الدهور بمهمّة إنقاذ هذا العالم. فإذا آمنا مع
دوستويفسكي بأن الجمال هو الذي سينقذ العالم، فإن اليقين أن
هذا الجمال لا وجود له إلّا في قلوب الغرباء!

ولكن فصول الكوميديا الكافكاوية لا تتوقف.

وها هو الكابوس اللامعقول يتواصل في فصل جديد. فليس هيناً أن يجد الإنسان نفسه بطلاً لرواية قرأها، سيما إذا كانت هذه الرواية مركز جدل منذ أكثر من نصف قرن كـ«محاكمة» كافكا. كنت أبتسم بمرارة في كل مرة أستعيد فيها وقائع المواطن «ك» في كفاحه لفكّ طلسمان التهمة، وأسخر بيني وبين نفسي من مزاج الصدفة التي جمعت بالحرف الاول من لقبي الشخصي (إذا تجرّد من ألف لام التعريف) ليصير قريناً للقب البطل من جهة (المواطن)، وللقب مؤلف الرواية (كافكا) من جهة ثالثة! ففي أحد الأيام تطوّع صديق فقام بمحاولة إستعادة جواز السفر من مصلحة الجوازات، ولكنه عاد خائباً ليخبرني بأنّ الأمر أكثر تعقيداً مما تخيل بعد حوار مع أحد الضباط الذي أفاد بأن رؤساء خصموا من راتبه أسبوعاً كاملاً في العام الذي سبق قصاصاً له على مسؤوليته في منحي تأشيرة خروج دون الرجوع إلى قوائم

الممنوعين من السفر حيث إستقرّ إسمي كآني تشي غيفارا حسب
تعليق جيلاني طريشان، ولست مجرد مريد لدراسة الأدب!

تلك كانت لي الرسالة التي قتلت في قلبي الوهم، ونبّهني إلى
الخطورة الحقيقية التي لم أقدرها حقّ قدرها في كلّ ما حدث حتى
ذلك الحين. وهو ما يعني أن واجبي الاعتماد على النفس في
الدفاع عن النفس. وهو ما ألهمني استخدام ذلك السلاح الذي لم
أؤمن باستخدامه يوماً في حروبي الدنيوية وهو: القبيلة!

التقيت صديق الطفولة بنوني غليان وحدثته بوجوب إستنفار
الأشياخ لمقابلة الزعيم عملاً بوصية الأسلاف التي تقول في
الترجمة من لغة القوم: «لا تسعّ للحاجة إلّا حيث هي، لأن هناك
فقط سوف تياس منها إن لم تنلها!». لأن من جرّبوا اليأس
وحدهم يدرون كم هو قوّة. قوّة لأنه تحرّر من الوهم، وتعرية
للحقيقة. أمّا التلکؤ، والتشدّق بالأمني، فليس سوى تربية
للأوهام، ومضيعة مخجلة للوقت الذي لا يرحم ولا يُعوّض.
وحاجتي لن تتخلّص من روح الدوامة الجنونية إلّا بطلبها لدى
صاحب الشأن الأخير الذي لن يكون سوى ذلك الإنسان الذي
تصبّ بين يديه كل المكائد الأمنية. وقد اقترح صادق النيهوم أن
أطلب مقابله شخصياً. فكّرت في الأمر ولكنني توصلت إلى نتيجة
مفادها أن طلب المقابلة سوف يستغرق وقتاً طويلاً جداً حتى لو
إستجاب، ورهاني هو الوقت، لأن موعد الدفاع عن الرسالة لم

يُعدّ يمهل . ولذا فإن وفد زعماء القبيلة هو في هذه الحال الحقّ الذي لن يأتيه الباطل . وهكذا غادر بنوني غليّان إلى الجنوب لإستنهاض الشيوخ المشتتين بواحات صحرائهم الكبرى . وقبل أن يجاهر بالدعوة التي أقبل من أجلها بيوم حدثت مفاجأة .

فقد إعتدنا أن نتردّد على مقرّ المؤسسة العامّة للصحافة في الأمسيات برفقة بعض الرموز الثقافية . وكان بعض المسؤولين يعرّجون في أوقات الفراغ على المؤسسة لاحتساء فنجان قهوة سيّما الفئة ذات العلاقة بالثقافة أو الذين تولّوا أمرها كوزراء أو وكلاء وزارة سواء مَنْ انتقل منهم إلى مناصب أخرى مثل أبو زيد دوردة أن مَنْ مازال يتولّى أمرها حتى ذلك التاريخ مثل محمد أبو القاسم الزوي . وكان الزائر هذه المرة محمد الزوي ذلك الإنسان النقيّ الذي عرفته منذ الشهور الأولى للإنقلاب عندما عُيّن مديراً عاماً للإذاعة والتلفزيون خلفاً لإنسانٍ مبدعٍ لا يقلّ نقاءً هو يوسف الشريف ، وكان لي ساعداً أيمن في تنفيذ برنامجين ثقافيين إذاعيين في 1969 حتى مطلع 1970 كما أوضحت في الجزء الأوّل من هذا البيان .

والحقّ أقول أن لولا وجود رموز ذات نزعة إنسانية في شرايين دولة تلك الأعوام (أمثال الزوي أو دوردة أو بجاد أو الصيد أو سيد) لتحوّل الواقع الدنيوي جحيماً لم يكن ليُطاق يوماً واحداً . ولكن حكمة العناية الإلهية أبّت إلا أن ترحم أمة الفناء حتى في

حمى الجنون فتدسّ في حاشية نيرون حَكَمَ الجمال بترونيوس، أو
إمام الحكمة سينيكا، كما دسّت من قبل في بطن جهنّم فرجيل
ليكون في الجحيم لدانتى دليلاً، أو كما دسّت من قبلهما أخيلوس
في عالم الأسافل ذاته ليكون لأوليس رسولاً ووصياً!

ولا أدري لِمَ لم أفاتح الزويّ بمحتني حتى ذلك الوقت برغم
أنّي لم أنسَ زيارته منذ الأيام الأولى لوصولي لا بصفته كوزير
للثقافة، ولكن إكباراً لشخصه النبيل، وشوقاً لمعانقة تلك الروح
العفوية التي لا تقيم للمناصب وزناً، ولا تعترف بغير الإنسان
قيمة؛ الروح التي ألّفناها في مجتمع كان في علاقاته إلى وقتٍ
قريب طبيعياً، فطرياً، بسيطاً، وإنسانياً؛ ولكنه بدأ يغترب عن قيمه
تلك سريعاً بسبب لوثة التغيير وصعود نجم المنافع على حساب
روح الفطرة المجبولة بأنفاس التقليد.

لم أفاتح الزويّ لأنّي لم أشأ أن أقحم إنساناً بروح الطيف في
مشكلات كنت أراها شخصية برغم حقيقتها السياسية. ليس هذا
حسب، ولكن هناك سبب آخر. إنه الداء القديم الذي لم أتعافَ
منه إلى هذا اليوم وهو: الخجل! فطرح أي مشكلة أو قضية ذات
بُعد شخصي على الملأ كنت أراه تعرية مهينة لقدس أقداسٍ هو:
الروح! والدليل أن كل الذين تدخلوا في أمر هذه الأحجية باستثناء
سيّد لم يعلموا بتفاصيلها متّي شخصياً، ولكن من إنسان حميم هو
السنوسي الهوني. أمّا سيّد فقد بادرت بمفاتحته لا وفاء لصداقةٍ

تمتدّ بجذورها إلى مرحلة الطفولة وحسب، ولكن ليقيني بأنه لن يغفر لي إخفائي لما لن يُخفى عن أغيارٍ سوف يخبرونه غداً وهو صاحب الروح المفرطة في حساسيتها. وها هو الزويّ يعلم في جلسة الأمسية بمشيئة المصادفة التي أخطأت منذ قليل فأطلقت عليها اسم المفاجأة. وكان عبد الرحمن شلقم رئيس تحرير «الفجر الجديد» هو صاحب الرواية بحضوره، فما كان من الزويّ إلا أن رمقني بنظرة خاطفة ولكنها كانت كافية لأقرأ فيها إيماءً ثرياً يفصح رسالة غابت عني طوال الوقت. فالقلق الذي لمع في مقلة الرجل كوميض نبّهني إلى المصير الذي يخفيه مصادرة جواز السفر. فالمنع من الخروج كان في شريعة تلك الأيام مقدّمة. خطوة صغيرة إذاً قيسّت بالخطوة التالية. إنها إشعار بحلول ميعاد دفع ذلك الدّين الذي حدّرني زملائي الذين دفعوه قبلي وتنبأوا لي بتأديته طال الزمن أم قصر. إنه: المعتقل! وهو قصاص لا تدري الأغلبية أنني لم أكن لأخشاه لسببٍ بسيط وهو أنه كان دوماً سيفاً مسلّطاً على رقبتني، ووددت أن أؤديه كما يؤدّي الناس واجب الخدمة العسكرية الإلزامية. بلى! السجن في ناموس تلك الأيام كان لأمثالنا بمثابة خدمة إلزامية. والخلاص من وزر الخدمة الإلزامية في تأديتها لا في الفرار منها! وقد قلت للزوي في تلك الأمسية أن دخول السجن وسام وليس بقصاص عندما ندخله ونحن على يقين من براءتنا، ولكن ما يشير اشمئزازي هو التوقيت اللئيم الذي لم أشكّ بأنه كان مدبراً والذي من شأنه أن يحول دون

تمكينني لا من الدفاع عن نفسي في دخول السجن، ولكن في الدفاع عن رسالة علمية كافحت الأهوال أعواماً في سبيل نيلها؛ ومنعي من الدفاع عن هذه الرسالة هو حجبٌ لشهادة براءتي الحقيقية، وفرمان للزجّ في السجن حتّى لو لم أدخل سجنًا!

أليست مفارقة تراجيدية تصلح من قبيل «الهمّ الكينوني» الذي تحدّثنا عنه سالفاً أن تكون شهادة الخلوّ من السوابق (أي شهادة إثبات البراءة الأخلاقية) في بلادنا هي شهادة دخول السجن، في حين تمنح في بقيّة بلدان العالم مقابل حسن السيرة والسلوك الذي يفترض أوّل ما يفترض عدم دخول السجن؟!!

وإذا كان السجن السياسي، في عرف العالم، في حدّ ذاته شهادة براءة، فإنّ التخرّج من بطون السجون في بلادي صار شهادة إدانة في حقّ الأبرياء خشية براءتهم بالذات. فالإنسان البريء إنسان قويّ بالطبيعة. والقوّة هي ما يخافه كلّ نظام ظالم حتّى لو كانت قوّة روحية من إنسان غسل يديه من دنيا الناس وقرّر أن يتنسّك مرابطاً في رأس جبل على طريقة عمرو النامي. لن يهنأ بالسلطة ذلك النظام في حالٍ كهذه حتّى تنتزع هذه الروح من جسدها، كما تُنتزع الكمأة من جوف الأرض، لأنّ الجديرين بالبقاء في ساحة المجتمع هم المصابون بلطخة السجون، هم في عرفها المشوّهون بالسوابق، وإبراز هذا المستند في وجوههم دوماً هو أداة إرهاب وضمّان ركوع؛ أي تغييب تلك القوّة الروحية القادرة على النطق بكلمة النفي!

طأطأ الرجل لحظات قبل أن يتناول سماعة التليفون ويدير رقماً. انتظر لحظات أخر قبل أن يتلقّى من الطرف الآخر جواباً. كان الرقم المطلوب رقم «قيادة الثورة» وكان المجيب هو أحمد رمضان أمين سرّ القيادة. في تلك المكالمة روى له الزويّ السيرة، وطلب منه إبلاغه بما سيُتخذ في شأنها من إجراء بالسرعة الممكنة. قال لنا فيما بعد أن «قائد الثورة» خارج طرابلس، تحديداً في طبرق، لحضور مناسبة لم أعد أذكرها. وهو ما يعني أن عليّ أن أتحمّل بالصبر بشأن القرار المنتظر. عاد المرح التقليدي إلى سيماء الزويّ كمن تحرّر من واجب، ثمّ ما لبث أن اعترف بصراحته المعهودة بأنه فضّل أن يتصل بالرأس في القيادة ليقينه بأن لا أحد في هذه الدولة يستطيع أن يفتي في أمر كهذا سواه. قال أنه فكّر أن يتصل بالرائد جلّود (الرجل الثاني في سلّم القيادة)، ولكنه تراجع لأن عبد السلام سوف يتنصّل لأنه تجنّب التدخّل دائماً في كلّ ما له علاقة بالمشاكل ذات البعد السياسي. أمّا الخويلدي الحميدي وزير الداخلية فسوف يتحجّج بالأعذار كي يتبرأ أيضاً. ولم يبق إلّا «وليّ الأمر» ليبتّ في الأمر!

وكان منطق الرجل صائباً بقدر صواب الوصيّة الصحراوية عن الحاجة التي يجب أن نطلبها حيث هي، لا في مكانٍ آخر، لأن هناك فقط نستطيع أن نقضيها أو نياس منها. ذلك أن ليبيا كانت حتّى ذلك التاريخ قد بلغت المرحلة التي تُغتفر فيها أبشع الجرائم

(بما في ذلك القتل) باستثناء الخطيئة السياسية مهما كانت تافهة أو مختلقة! معها يبدأ كابوس كافكا الذي لن ينتهي على خير عادةً ما لم يهتدِ البطل إلى سبيل للوصول إلى «وليّ الأمر»، لأن كل ما عده في أمرٍ كهذا باطل أباطيل.

ولكن البليّة أن الوصول إليه في تلك الأيام صار من قبيل المستحيل! والسبب؟ السبب في حصار الأجهزة، بل طغيان الأجهزة، التي تتقن الضرب على وتر الهاجس الأمني لترتهن وليّ الأمر أسيراً في قبضتها. وإحكام الطوق حول رقبة الأسير تشكك في ولاء الحاشية أيضاً لتتمكّن من غزو البلاط، والهيمنة لا على وليّ الأمر وحسب، ولكن على إرادة وليّ الأمر. هذه الإرادة التي لن تعني هنا سوى السلطة على القرار. بلى! قرار وليّ أمرٍ موسوسٍ بالهاجس الأمني قرار مصادر. قرار مغترب لأنه رهين حفنة من المحافل الشريرة المبلبلّة بالأهواء والمنافع والموبوءة بالظمأ إلى السيطرة. ولهذا فإن وليّ أمرٍ كهذا أعمى لأنه لا يرى بعينه، وأصمّ لأنه لا يسمع بأذنيه، وأبلى لأنه لا يفكر بعقله. فالشبكة الأخطبوطية تفكر عنه بالإنابة، وتبصر عنه بالإنابة، وتسمع عنه بالإنابة. وكان من الطبيعي أن يغترب وليّ الأمر، أيّ وليّ أمر، لا عن حواسه البدنية أو مزاياه الروحية وحسب، ولكن عن نفسه أيضاً. يغترب عن نفسه حتى لو كان ملاكاً. يغترب مهما تسلّح بحسن النية في عمله الانقلابي. هذا هو سرّ إستنكار رفاق

إنسان مثل معمر القذافي لما آلى إليه بعد سنوات من وجوده على رأس السلطة في ليبيا. وقد ساهم في هذه المسيرة نحو الحضيض عاملان أساسيان هما: صدمة محاولة المحيشي الانقلابية التي أفقدت الرجل الثقة في أقرب الناس إليه. وهي ردّة فعل طبيعية إذا وضعنا في الاعتبار وجود كبير الأحرار ضمن المتآمرين وهو المكلف بإجارته من المتآمرين!

أما العامل الثاني فهو، في تقديري، خصال الأمة الليبية الشقيّة. أقول الشقيّة لأنها الأمة الوحيدة ربما التي لم تهناً في تاريخها الطويل والدّامي بفسحة نقاهة. وأقول «خصال» لأنها، برغم المحنة المفروضة كأنها القدر، لم تفقد قيمها الأخلاقية المتوارثة جيلاً عن جيل، ولم تحن سجيّتها المطبوعة بروح الغفران، ومزايا أخرى هي من شيم كلّ تلك الأمم التي امتحنت في تاريخها كثيراً كالسامح، أو الصبر على البلايا. وهي خصال يمكن أن تُفسّر ضعفاً أو خنوعاً، فيُستهان بها. وهو ما حدث بالفعل لأن التماذي في التحلّي بفضيلة كالسامح سوف يؤدي بأولياء الأمر إلى التماذي في ارتكاب الكبائر. وهو ما حدث بالفعل سيّما في حال إنسان لم يعد يملك أمر نفسه منذ سلّم زمام أمره لفرق ملققة من أناس كانوا له بالأمس الدّ أعداء، نكلوا به في الزمن الذي كان ينظم فيه التظاهرات طلباً للعدالة، فإذا به يستجير بهم اليوم ليقمع العدالة. وهو ما يعطينا الحقّ في أن نردّد وصية

أبير كامى : «كلّنا نبدأ بطلب العدالة ، ولكنّا ننتهى بتنظيم جهاز للشرطة!». هذا يعنى أن الدفاع عن النفس ذريعة لتبرير تدابير جائرة ، ولكنه بالمبالغة فى (كل الأحوال) عدوان . وهو نتيجة منكرة لسبب وجودي لا أخلاقيّ يسكن الطبيعة البشرية عميقاً وهو : إرادة السلطة!

هل هو مجرد إرادة للسلطة؟

ليته كان مجرد إرادة للسلطة ، ولكنّه احتكار للسلطة !
احتكار السلطة الذي لا يتوقّف عادةً ما لم ينته باحتكار الحقيقة !

في مساء ذلك اليوم لم يتأخر الجواب. رنّ جرس الجهاز لسمع الزويّ قرار الإفراج عن الجواز. وجّه لأمين السرّ سؤالاً مستفهماً عن الإجراء الواجب اتّخاذه لوضع الأمر الصادر موضع التنفيذ فأجاب أحمد رمضان قائلاً بأنه أبلغ طه الشريف بن عامر (وزير شؤون القيادة في ذلك الوقت) كي يخاطب الأجهزة ذات الاختصاص رسمياً بهذا الشأن. بعدها خاطبني الزويّ قائلاً بأن حدسه لم يخنه. وعندما إستفهمت أوضح بأنّ لقاء جمعه برئيس مجلس الثورة عقب زيارتي له بعد وصولي من موسكو أبلغه فيه بنيتي في العودة نهائياً إلى الوطن بعد إستكمال مهمّتي العلمية، ولكن لم يصدر عن الرجل أيّ تعليق. سكت الرجل لحظات قبل أن يضيف حرفياً: «لو كان أمرك بالخطورة التي صوّرتها الأجهزة لما لزم الصمت في تلك الجلسة، لأن معرفتي الطويلة بطبعه تقول أن ورود سيرتك على لساني في حضوره ستكون مناسبة للتعبير عن رأيه في أمرك، وهذا ما شجعني على وضع الأمر بين يديه

رأساً دون الرجوع إلى الجهات المختصة ليقيني بأنها ليست مختصة برغم أنها هي المخولة بالإختصاص نظرياً!».

كان وجود وزارة للثقافة حتى ذلك الوقت رحمةً لأمة المثقفين الشقيّة أبداً. وكان وجود إنسان كالزويّ على رأس الوزارة رحمة مرتّين وهو الذي لم يبخل لا بوقتٍ ولا بجهد في سبيل كل ما من شأنه أن يهوّن على هذه الفئة أوزار الواقع سواء في شقّه السياسي، أو الإقتصادي، أو الثقافي. برغم أنه ورث الزخم في غنى المؤسسات التابعة للوزارة (كالصحافة والمسرح والسينما والموسيقى) من سلفه أبي زيد عمر دوردة الذي تولّى أمر هذا الكيان منذ 1972، بيد أن روح الزويّ الحميمة في العلاقة مع أهل الثقافة والفنّ كانت بمثابة البرزخ الذي هوّن المناخ المزموم الذي صاحب شطحات الزعيم الجنوبية في تلك المرحلة التي لا بدّ أن تؤدّي في النهاية إلى شطب صحافة الرأي اليومية الحكومية من الوجود وبجرّة قلم، وإحلال صحافة الخبر المجرّد محلّها دون أن تفلح حتّى روح إنسان كالزوي في إنقاذ ما يمكن إنقاذه. وها هي دوامة العبث تدرك بنيرانها تلايب سادن المعبد فتحرّقه قبل أن تلتهم ألسنتها المعبد ذاته؛ كأنّ وجود الزويّ كان تميمة لبقاء الوزارة، وخروجه منها عجلٌ بالغائها!

ولكن يجب أن نشهد للرجل بحسن النوايا طوال عهده بهذا الكيان. وبصماته التي لم يفلح في تركها في الواقع الثقافي في

تلك الأيام استطاع أن يتركها انطباعاً عميقاً في وجدان كل من عرفه أو حتى من قصده في أي حاجة حتى لو كانت ذات طبيعة دنيوية وليست ثقافية. ولم نكن ندري بالطبع في تلك الأعوام أننا نعيش آخر عهدنا بالتقاليد النبيلة التي كانت فيها الوزارات وزارات حقيقية، والوزراء رعاة حقيقيين لرعايا حقيقيين. وإذا كنا آنذاك نتحسّر على العهد الملكي الراحل، ونتبرّم بالعهد الجديد، بيد أننا لم نتوقع أن يحلّ العهد الأسوأ حتى داخل هذا العهد؛ والأقذار كانت تخبئ لنا مفاجأة ترحل بموجبها مفاهيم الأشياء بارتحال أسماء الأشياء. وها هي روح الرعاية تغرب في الوزارات باغتراب أسماء الوزارات. والحدّ الأدنى من الحميمية المعهودة في أشخاص الوزراء تغييب أيضاً بغياب أسماء الوزراء؛ واستبدالها بإسم «الأمانة» أو لقب «الأمين» تغريب مبتذل للمضمون برغم حسن النية المعبر عنه في حرف اللغة!

لقد كنت مديناً للزويّ بتلك الوقفة الشجاعة في زمن الخوف من كلّ شيء الذي أجبر حتى أكابر المسؤولين أن يخافوا من أيّ شيء، بل ويخافوا حتى من بعضهم البعض. وهي وقفة لم تقتصر على شخصي. والدليل جرى على السنة جلّ من عرفْتُ من زملاء المهنة. وها هو صديقي القديم صادق النيهوم يشهد له أيضاً بمواقف لم يكن إنسان كالصادق ليدلي بها، أو يعترف بها بسهولة. فقد حدّثني بموقف الزوي الشجاع في دفاعه عن مشروع

صادق الثقافي بتأسيس «دار المختار» للموسوعات الميسرة عندما طُرح للنقاش في مجلس الوزراء. ويوم نشر صادق بجريدة «الأسبوع الثقافي» رائعته «الحيوانات الحوانات» ذات الاستعارة السياسية الجليّة والصادمة لدمى مسرح تلك الأيام، كانت لها ردود فعل قويّة على المستويين السياسي والثقافي، بل وفي الأوساط الشعبية أيضاً، بسبب مساس الأمثلة بقدس أقداس تلك الأزمان وهو: المؤسسات الأمنية؛ فما كان من رئيس جهاز الأمن الخارجي إلا أن سطر بشأنها تقريراً غاضباً موجّهاً للقيادة، وعندما أُحيل لمجلس الوزراء للنقاش تطوّع الزويّ للدفاع عن النصّ في مرافعة مقتضبة إبتسرها في عبارة قاسية موجّهة لرئيس ذلك الجهاز تقول: «هذه قصّة لم تُكتب ليقرأها أمثالك!».

عندما أستعيد حصار تلك الأعوام لا أملك إلا أن أتساءل:
على أيّ جوادٍ يا ترى كنت أراهن بإصراري على البقاء تحت
مجهر السلطات الأمنية والسياسية في زمن إغتراب لا الحقيقة
وحسب، ولكن إغتراب المنطق أيضاً على النحو الذي عاشه الكلّ
في ذلك الزمان؟ هل كنت أراهن على براءتي زمن هيمنة أنظمة لم
تؤمن يوماً بأنّ المتّهم بريء حتّى تثبت إدانته كما يجب أن تؤمن،
ولكنّها تعتنق شعار «أنت متّهم بجرم منكر وهو أنّك بريء»؟ ألم
تعلمني تجربة حياتي في واقع الأمبراطورية السوفيتية اليوميّ بأن
الطريقة الوحيدة للنجاة من أشراك الأجهزة الأمنية ليس في محاولة
البرهنة على براءة، ولكن في تجنّبها والفرار من وجهها بأيّ حيلة؟
فعلى ماذا كنت أعوّل إذاً بتردّدي على الوطن - القمقم الذي بدأ
يضيق بأبنائه فشرع يفرّ من أرجائه كلّ من وجد للفرار سبيلاً؟ ألا
يبدو حمقاً أن نلقي بأنفسنا إلى مهالك تبدو يقيناً أنّها مهالك؟

كان عليّ أن أنتظر قليلاً كي أدرك أن عنادي لم يكن تحدياً
سرّه الرهان على البراءة وحدها، ولكنّه إحساس عميقٌ وغامضٌ

أقوى حتى ما ظننت أنه أنبل ما في الوجود وهو البراءة. وكان
الواجب يقضي أن أمهل القدر كي أعلم يوماً أنه: الحقيقة!

كنت أجادل نفسي فأقول أنني لم أخطئ لإنقلاب، ولم أنتم
لحزب، ولم أنسّق مع دولة أجنبية في أيّ شأن، ولم يخطر ببالي
أن أحرّض أمّتي الصحراوية المنفية عن وطنها وعن ثروات وطنها
ضدّ النظام؛ فإذا كانت هذه السيرة كافيةً للدخول إلى السجن فأهلاً
بالسجن، وإذا كانت عملاً كفيلاً بالذهاب إلى المشنقة فسأكون
شهيداً شهادة كلّ ظليم! أمّا إذا كانت الملاحقة الأبديّة هي الرأي
المختلف فهذا حقٌّ إحتفظتُ به لنفسي، وإذا كانت الحُجّة هي
الهويّة الثقافيّة التي أحملها إلى جانب الهوية الثقافيّة العربيّة فمن
المضحك أن يكون هذا تهمةً لسببٍ بسيط وهو أننا لا نختار عندما
نولد هويّاتنا، ولكن هويّاتنا هي التي تختارنا.

فأين الخطأ إذًا؟

الخطأ كما تبدّى تالياً ليس كامناً في ما تبدّى، ولكن ما تخفى.
وما تخفى، كما اكتشفتُ، ليس خافياً على السلطة وحسب، ولكّنه
كان خافياً على صاحب الشأن أيضاً. وهو ما يعني أن حاسّة الشّم
لدى الأجهزة الجهنّميّة كانت أقوى لا ممّا ظننت فقط، ولكن
أقوى ممّا ظنّنت وتظنّ هي ذاتها. أي كانت تقرأ في سورة ما
استبطن من مجهولٍ هو دوماً غنيمة الغيوب وحدها: إنه ذلك
الإلهام المبهم الذي زارني يوم هجرتُ صحرائي وجلستُ على

مقعد الدراسة في أوّل واحة، وطوّفني بوصيّة: وصية أن أستنطق هذا الوطن الهائل، العاري، المعتزل كناسك، المكتفي بنفسه المتأمل في خلوته لذاته كالرّبوبية، لأكشف للعالم حقيقة هذه القارّة الضائعة، المغتربة عن العالم، برغم أن حقيقة هذا العالم مستعارة من حقيقة هذه القارّة التي تبدو خارج هذا العالم. وهي وصيّة حملت في بطنها نبوءة لأنها سابقة على الاكتشافات الأثرية التي برهنت على هوية الصحراء الكونية البدئية كمهدٍ للوجود البشري على اليابسة من خلال الجمجمة ذات السبعة مليون عام، ومن خلال الأدلّة العلمية الأخرى التي أكّدت على حقيقتها كبؤرة انطلقت منها الهجرات إلى كلّ القارات؛ وعلّ آخر هذه الاكتشافات هو علم الجينات الذي برهن على الهوية الأفريقية حتّى للإنسان الصيني!

فإذا أيقنّا بأن الحقيقة هي كلّ مهما تجزّأ هذا الكلّ، أفلن يكون طلب حقيقة الجزء هو طلب لحقيقة الكلّ؟ ألن يصير البحث عن حقيقة أصل المخلوق البشري بحثاً عن حقيقة خالق المخلوق البشري؟

كان ذلك طوافاً أليماً حول عرينٍ جسيمٍ هو: الإيمان!

ليس الإيمان الذي نتوارثه بالطبع، ولكنه الإيمان الذي نصنعه بأنفسنا، أي الإيمان الذي تنزفه نزيفاً: ننزفه نزفاً غزيراً. وسلطة هذه الأعجوبة تعتمد على مدى السخاء في تجربة النزيف: كلّما

كان النزيف أقوى كلّما كانت فرصة الاهتداء إلى أنفسنا أكبر .
والاهتداء إلى النفس هو ما عبّر عنه ربّ المعبد في الوصيّة
المنسوبة لحكيم الأجيال : «أعرف نفسك!». وهي إذا تأملناها
سنجد أنها لا تختلف عن الأمر القرآني المبيّث في : «إقرأ» ؛ لأن
مَنْ أعجزته القراءة في صحف الذات هيهات أن يعرف نفسه ، ومن
لم يعرف نفسه هيهات أن يفلح في فكّ طلسم الهوية :
هوية الإنسان كماهيّة ألوهيّة!

روح التحدي، المولودة بمشيئة الحقيقة، تربية لإرادة لا تهزم. تتغلغل طبيعة في الوجدان فلا تقيم للتحديات وزناً. ولهذا فالمتون المشفوعة بهاجس الغيوب مريدٌ أعمى وفارسٌ في الحملة أهوج، سيّما إذا استعار هوية المسّ: تلك الطبيعة التي تسكن كلّ عدوس سُرى همّه الإستجواب. هذا الإستجواب الظمّان إلى القرابين كأبي إلهٍ وثنيّ قديم. ولم يكن مريد السُرى ليخرج في طلب المستحيل (على طريقة أبطال الأساطير) في أبعد الأوطان لو لم تكن الرحلة منذ البدء إستجابةً للصفقة الخفيّة المبرمة مع الخفاء التي عليه أن يدفع بموجبها المكوس المستحقّة مقابل الفوز بالتمائم، مقابل الحصول على مفاتيح البوّابة السحرية المُفضية إلى خزانة الكنوز المنسيّة، المطمورة تحت ركام الزمان، لأنه إذا كانت آثار الأمم الفانية غنيمة المكان، فإن الآثار الروحية للأمم غنيمة الزمان. وهي لهذا السبب أعسر منالاً، لأن الوصول إليها ليس بنبش القبور، أو بتفتيش أحشاء أمتنا الأرض كما هو الحال في شأن كنوز السلف الأرضية، ولكن بانتهاك حرمٍ هو الروح، وحرثٌ لإستنزاف

الذاكرة. وانتهاك حرمة الروح إذا كان خطيئةً، فإن استباحة الذاكرة تجديدٌ من جنس آخر. وكلاهما جملة مفيدة في أبجدية المعرفة. وكلّنا نعلم من التجربة قبل أن تبشّرنا المتون المقدّسة التكلفة التي تستدعيها المعرفة. إننا لا نستحي أن نكرّر سيرة السلف إذا دفعنا الموت ثمناً للمعرفة. وإذا كانت الحقيقة لا تهبنا نفسها إلّا على أقساطٍ، فليس لنا إلّا أن نقبل بالميتة الصغيرة مقابل كل قسط من حقيقة، إلى أن نشترى الحقيقة في قسطها الأكبر، بالميتة في حجمها الأكبر!

فكم من ميتةٍ صغرى، مستقطعة من الميتة الكبرى، كان على مريد السرى أن ينزفها طوال مسير المنفّيين الموجهين: منفى الطلب في أرض ما وراء بحر الظلمات، ومنفى الإغتراب في ربوع الوطن؟

من قبيل المفارقة أن تكون روح الروتين الإداري لي عوناً في حربي مع الأجهزة الأمنية طوال السنوات التي سبقت الشرك الأخير. فالأوامر العليا الصادرة باعتقال أي إنسان تمرّ بتسلسل إداري تقليدي. فإذا حدث طارئ حال دون تنفيذ الأمر الصادر بهذا الشأن (كغياب المعني خارج البلاد كما هو الحال بالنسبة لطريد مثلي) فإن أمر الاعتقال سيحتاج إلى تجديد لسبب بسيط وهو أنه قابل للسقوط بالتقادم. أي أنه ليس ذي صلاحية مطلقة لعدة أسباب أهمها طبيعة هذه الأوامر المحكومة بالأهواء عادةً، وليس بأحكام قضائية مستجيبة بحوثات قانونية. أي أنها وليدة لحظتها بسبب غضبة عابرة، أو سوء فهم عارض، أو نية تأديبية مؤقتة كما حدث مراراً مع الوزراء وكبار ضباط القوات المسلحة وحتى أقرباء «الزعيم» فيأمر بالزج بهم في السجون لآمادٍ مختلفة. إنه نوع من «العقاب الودّي» الذي اعتاد أن يمارسه في حق هؤلاء فيجري تنفيذه في الحال، لأن تأجيله عمل قد تترتب عليه عواقب وخيمة لأنه رهين فورة الغضب التي إذا انقشعت وعاد الصواب إلى صاحب الأمر تراجع ليستنكر القصاص، وربما استنزله بحق

من قام بتنفيذه إن لم ينفذ في حينه . إنها السيرة القديمة التي لم يغفرها الإسكندر المقدوني لنفسه في حق صديقه الذي أماته في لحظة غضبة جنونية!

وخبرة أرباب الأجهزة بأمرجة سادتهم هي ما ألهم هؤلاء الحذر في حقل الألغام هذا . وقد أجار الغياب خارج البلاد أثناء حملات الاعتقال كثير من حملة القلم . أما شخصي فقد أجاره مراراً . والدليل هو ما رواه لي صاحب فندق «السياحي» عندما كان أشباح الليل يأتون ويدهم أوامر الاعتقال في ظلمات اليوم التالي لسفري . وليس عسيراً أن أستنتج تالياً السبب : كنت أطأ أرض الوطن فجأة ، وأغادرها فجأة ، فلا تتمكّن فرق المخبرين من تحرير تقاريرها قبل مضي مهلة يحتاجها رؤساء الأجهزة لمخاطبة الجهات العليا ، وهو ما يستغرق وقتاً إضافياً آخر ، فلا تتجدّد التعليمات إلاّ بالتزامن مع غياب الطريدة عن الأنظار! إنه خطيئة الأمن عندما يقرّر أن يؤمّن نفسه ، لأنه عندما يفعل يخالف الحكمة الصحراوية القائلة : «مَنْ يسدّد طويلاً ، لا يصيب الطريدة أبداً!» .

أجزم أن هذه المفارقة هي فضيلة الروتين الوحيدة : الروتين الذي نستثمره فيعصمنا من دخول الحبوس! ويبدو أنني استمرأت اللعبة بدليل استنكاري للاستنفار الاستثنائي الأخير فاجتهدت للبحث عن السبب . والواقع أن الجدّ في الطلب لم يكن بسبب الخلل الذي أصاب اللعب ، ولكنه وحي الحدس مرّة أخرى .

كنت أدري منذ العهد الملكي أن نار التقارير الكيدية هي سرّ

دخان الملاحقة، ولكن دخان هذه المرّة لم يكن دخاناً ككلّ مرّة، وكشافته هي الدليل على هويّته كحريق مريب في وقتٍ أفلح فيه النظام في زرع بذار مخبريه لا داخل البلاد وحسب، ولكن عبر كل العالم مخترقاً حتّى ستور الإمبراطورية الحديدية حيث أقيم. وكان من المنطقي أن أسىء الظنون بالعاملين بالسفارة بموسكو برغم تأكيدات ضو سويدان السفير آنذاك ببراءة أعضاء السلك من رذيلة كهذه. وذاك صار سرّاً مستغلفاً لم يفلح حتى سيّد قذاف الدّم في اكتشافه عندما عُيّن في النصف الثاني من عام 1977 قائماً على «هيئة أمن الجماهيرية» المخوّلة بمثل هذه المؤامرات. لم أستفهم منه شخصياً اجتناباً لإحراجة في أمرٍ ذي صلة بخفايا جهازه، ولكنه كان من اللباقة بحيث مرّر لي مع صديق مشترك رسالة تقول أن التقارير تحوي تهماً لثيمة تربط بين قناعاتي الشيوعية (المزعومة) وبين انتماءاتي العرقية، لأن خطورة العقيدة الشيوعية في تشجيعها للأقليات العرقية المهدّدة بالزوال على استعادة حريّتها بالاستقلال!

كانت تلك معزوفة صريحة على أوتار خرافة الخطر الذي يتهدّد وحدة الوجود القومي العربي التي كانت موضوعة تلك الأيام. وهو ما يدلّ على الهوية الثقافية لكتبة مثل هذا الهراء. أي أنهم ليسوا مجرد مخبرين، ولكنهم أبناء شرعيّون لتلك اللعنة التي أخذت على عاتقها تسييس الواقع بأي ثمن وهي: الأيديولوجيا!

لقد هيمن شبح هذه الكاهنة الشريرة على الحياة اليومية ليسيس

الواقع بحملات تلقين سرعان ما اختطّت في روح المجتمع البكر وسمها المسموم لتنتج في كل فرد ذاتاً أخرى داخل الذات ليتحوّل الوجدان موضوعاً سياسياً مؤدجاً. إنها تلك البدعة في تزوير الروح البشرية التي ابتكرتها معامل الماركسية زمن هيمنة الأيديولوجية السوفيتية على العالم. وليس على مجتمع مجبول على الفطرة والحديث العهد باللوثة الأيديولوجية كالمجتمع الليبي أن ينسى معسكرات التأهيل العقائدي التي دأب النظام على زرع بذارها في كل مكان منذ عام 1973 لتصير في حياة الناس فريضة ثانية بعد الصلاة، بل فريضة فوق الصلاة!

هذا التشويه المبرمج للنفس الأبّية كان عدواناً بشعاً على السجية الإلهية التي خلقت الناس أبرياء، وكان لا بدّ أن يصيب هذا العدوان القيم في الصميم. بهذا بدأت رحلة اغتراب الإنسان الليبي عن نفسه لتتبلبل النفوس بتيه جديد تبدّدت فيه الذخيرة الموروثة ليدفع الوطن الثمن غالياً.

إنه انتصار ثقافة الشعار في حربها ضدّ قداسة الفطرة، وغلبة المنطق المنكر القائل: «أنت منذ اليوم نطفة سياسيّة شئت أم أبيت!» وعبثاً يحاول المبدع (المبدع بالذات دون الناس جميعاً) أن يحتجّ قائلاً: «ولكنّي معنيّ بما هو أعظم شأنًا من السياسة وهو: حقيقتي الوجودية، بعد حقيقتي الغيبية»، فهل من استجابة؟ كلاّ، بالطبع. منطق الأيديولوجيا لن يعترف بغير السياسة رسولاً. لن يعترف بغير جناب السياسة رسولاً لأنها أصلح الخدم في بلاط

السلطة. هذه السلطة التي إذا آمنا بهويتها كخطيئة، فإن السياسة هي قوادها الأمين. قوادها الرذيل! وبرغم ذلك تأبى أيديولوجيا الدهر إلا أن تفرضها على وجودنا رباً. تقتحم دنيا الانام لا لتعزيهم في محنة وجودهم، ولكن لتضاعف إحساسهم بالعبث، وتؤجج هوسهم بالفناء. أما في علاقتها بضمير الوجود الذي نسميه مبدعاً فأكثر تعقيداً. فهي لا تكتفي بتسفيه كل مثال، أو جمال، أو روح الشعر في الوجود. هي لا تكتفي أيضاً بلعب دور الطلقة النارية في ذروة المعزوفة الموسيقية. كما يعبر ستاندال، ولكنها تضيف لرذائلها المزيد فتلعب دور الأرنب في تحريف البشارة الإلهية التي تتحدث عنها أسطورة الأمم القديمة لتنقل الوصية مقلوبةً لينال بموجبها الإنسان قصاص الفناء بدل أن ينعم بالخلود كما ورد في نصّ الوصية الأصلي. ولهذا فهي في الناموس ليست ملعونة وحسب، ولكنها مشئومة مثلها مثل الأرنب، بدليل أنها لم تدخل متناً نبيلاً إلا أفسدته، ولم ترد في نغم، إلا أصابته بالنشاز!

والمأساة أنها سيف مسلط على رقبة كل من سوّلت له نفسه الإنتماء إلى سلالات العدوس فنملك الحق في أن نتنصل من دنيانا بالزهد في دنيانا، ومن الحياة بالموت، ولكن هيهات أن نجرؤ على التحرر منها. إنها بصمة إبليس المطبوعة على جباهنا التي تصاحبنا من المهد إلى اللحد مثلها مثل الخطيئة الأولى تماماً. وكان على جيلنا أن يدفع ثمنها أكثر من أي جيل آخر. وهو ما يعني أننا حملنا وزر الكفاح ضدّ عدوانها على القيم التي كانت

دوماً همّ الأدب أكثر ممّا حمل هذا الوزر أي جيل في الماضي لسبب بسيط وهو أن التاريخ لم يشهد لهذه البليّة طغياناً كالطغيان الذي شهده في النصف الثاني للقرن العشرين بفضل انتصار الأيديولوجية البلشفية مرّتين: مرّة بالثورة عام 1917، ومرّة ثانية في الحرب العالمية عام 1945م. وهي الأيديولوجية المروّجة لهذه الجرثومة والمخوّلة بتزكيّتها للدخول في شرايين الروح عام 1945 بعد أن أفلحت في دسّها في شرايين الدورة الدموية عام 1917م! ولما كان العالم أكثر بلاهةً ممّا نعتقد، فقد هرع لاعتناق هذه الأكذوبة حتى صارت عبادةً جبّت في عبّها كل عبادة أخرى، وصارت ممارسة دينية بديلة لكل صلاة!

وكان الحدس وحده سندي في التنبيه إلى هذا الخطر في وقت مبكر، أي منذ بحثي المتواضع المقدّم إلى مؤتمر الأدباء الثاني عام 1973 المعنونة بـ «الخلق الفني ومشكلة الأيديولوجيا» المشار إليه في الجزء الأوّل من هذا البيان، ثمّ في الدراسة المقدّمة إلى مؤتمر الأدباء العرب عام 1977 المعنون بـ «غياب الرؤية الفلسفية في الأدب العربي المعاصر». فهل بلّغت؟

بلّغت، ولكن.. هل كان بوسع البلاغ أن يُعني؟ لقد انهار برج الزور بانهيّار صرح الإمبراطورية عام 1991، وزال من حرم الوجود، ولكن.. هل زال بزواله لقيطه القبيح؟

حدسي لم يخذلني في تلك المرّة كما لم يخذلني يوماً.
 فالإستنفار في الأجهزة الأمنية بتدابير هذه المرّة كان مريباً
 بالنسبة لواقع لا تكتفي فيه هذه المؤسسات بلعب دور دولة داخل
 الدولة، ولكنها تختزل في كيانها الدولة. تصبح الدولة ظلاً شاحباً
 ومرعوباً سليب الاختصاص، في حين تنتقل الهيئة كلّها إلى هذا
 المارد الذي تحمله في بطنها. ولهذا فإن المرء ليس في حاجة
 لموهبة استثنائية كي يدرك أن المغالاة في حملة، أو الاستنفار في
 قضية (كما هو الحال بالنسبة لتجربة تلك المرّة) أمر له علاقة
 مباشرة برّب هذه الأجهزة الأعلى، لأن مسلك الكيان في العادة ما
 هو إلّا قرون استشعار تترجم مزاج هذا الربّ الأعلى!

ولكن إذا كانت أرومة الأمر هي وليّ الأمر، فلماذا «تساهل»
 هذا الوليّ بشأن الإفراج عن جواز سفري بعد تدخّل الزويّ وهو
 المعروف بعناده وعدم تسامحه؟

في مروري بلندن، في طريقي إلى وطن الشّرك، التقيتُ في
 إحدى الجلسات إنساناً دمثاً كان يتلقّى العلاج هناك قدّمه لي سيّد
 بصفته أمين سرّ القيادة للشؤون الاقتصادية في تلك المرحلة من

السبعينيات التي لم يبلغ فيها السيل الزّبي فيكتفي الزعيم بنفسه في كلّ شيء، ليصبح عليمًا بكلّ شيء، على نحوٍ يغنيه عن المستشارين وأمناء السرّ وأعضاء المجلس وعن... وعن الدولة كلّها، لأنّه يمسي هو الدولة (على طريقة لويس الرابع عشر)، ومن بعده الطوفان (على طريقة خليفة لويس الرابع عشر أيضاً!).

هذا الرجل روى لي في تلك الجلسة كيف طلب منه صاحب الأمر كلّ كتبي الأربعة الصادرة حتّى ذلك الوقت ليقرأها! وهو أمر أدهشني لسببين: أولهما أنّه لا يتنازل ليقرأ كتاباً حتّى لو كان مؤلفه أبو التاريخ هيردوت برغم تخصّصه في مادة التاريخ في دراسته الجامعية التي لم يكملها، فكيف إذا كان مؤلف الكتب التي طلبها لإنسان ينتمي إلى الوطن الذي لم يخجل من أن يعلن إحتقاره له في أكثر من مناسبة، بل وتباهى باستهانته بطليعته الثقافية بمناسبة وبدون مناسبة؟ أمّا السبب الثاني فهو المصير الشقيّ الذي آلت إليه الكتب التي طلبها وهو المصادرة. فهل طلبها ليأمر بالإفراج عنها، أم ليأمر بمصادرتها للمرّة الثانية كأنّ خطورتها تستدعي إماتتها مرّتين لا مرّة واحدة؟ أليس هذا كلّه مثيراً للشبهات التي على أمثالي أن يحسبوا لها كلّ حساب سيّما إذا كانت قد تزامنت بعد وصولي مع شهادات أقرباء لي كانوا ضباطاً بالقوّات المسلّحة قام صاحب الأمر باستدعائهم ليستوضح نواياي كإنسانٍ معروف بميوله الشيوعيّة (حسب تعبيره)، وشعوبي النزعة، ويخطّط لإقامة كيان قومي لأمة الطوارق مستقطعاً من أرض ليبيا على حدّ تعبيره أيضاً؟

لقد خَمَّنَا كثيراً، وتكهَّنَا طويلاً، وأدهشنا أن يبقى السبب سرّاً في وطنٍ كان نموذجاً في العداوة للأسرار، وقبله في التباهي بإذاعة كل أمرٍ استوجب السرّ. ولكن هل يُكتب لواقعةٍ إذا وقعت، أو نيّةٍ جرى بها اللسان، أن تبقى دفينّةً إلى الأبد؟ بالطبع، كلا! والدليل أن المكيدة التي دُبِّرَت في جلسة سرّية يوماً، وراء أبواب مغلقة، لعب دور البطولة في حبكها والتحريض عليها زعيم كان يرى نفسه خليفةً لعبد الناصر هو هواري بومدين، روى تفاصيلها بعد ما يزيد على العشرين عاماً علي التريكي الذي حضر الجلسة المغلقة بصفته وزيراً للخارجية. كنّا في جلسة بمقرّ الخارجية حضرها محمد الزوي وأبو زيد دوردة عندما تحدّث التريكي بسيرة الحملة المسعورة التي شتّها بومدين على كتابٍ هو مديح لروح أهل الصحراء الكبرى الوطنية التي لعبت دوراً في صون هذه القارة المنسيّة من الهيمنة الاستعمارية؛ ليس هذا وحسب، ولكن ثورة أهل نواميديا التي أتت بهذا الرجل نفسه إلى سلطة لم يكن ليحلم بها يوماً، لم تكن لتنتصر لو لم تكن لها هذه الصحراء تعويذةً وساعداً أيمن! إنه كتاب «ثورات الصحراء الكبرى» المتواضع الذي لم ينسَ أن يتغنى بثورة الأوراس أيضاً إلى جانب بقيّة الانتفاضات التي شهدتها هذه القارة إعلاءً لقيمة كانت لأهل الصحراء عبر التاريخ معبوداً أبود: الحرية!

فما الذي زعزع كيان رجلٍ يراهن على خلافة عبد الناصر في التربّع على عرش زعامة الأمة العربية إلى الحدّ الذي يجعله مستقلّ

الطائرة لينزل ضعيفاً على غريم له في الرهان على الخلافة لا لغاية
إلا ليحرّض الأخير على عدوّ لهما مشترك هو مؤلف كتاب
«ثورات الصحراء»؟ أي خطورة يمكن أن يشكّلها مُريد سُرى
يخوض منذ أعوام وأعوام في مجاهل ما وراء بحر الظلمات،
محترفاً أهوال المنافي، مفضلاً التنقل عبر متاهات تحتجب بالجليد
في الأوطان الواقعة وراء ستور الحديد، على البقاء في بلدانٍ يحيا
فيها الإنسان حياة البهيمة، ويدبّ فيها ديب الأموات الذين يسعون
إلى المقابر ليدفنوا أمواتاً؟

أسئلة كثيرة حيّرتني يوم طرحتها على نفسي، لأن ما لم أحسب
له يوماً حساباً هو أن يستعيد هذا الكتاب بعداً سياسياً كفيلاً
باستفزاز قادة الأمة إلى الحدّ الذي يصير فيه موضوعاً لجدل بين
زعيمين يراهم على صنع مستقبل هذه الأمة الشقيّة. كتاب لم
أعوّل عليه يوماً، كما لم أعوّل على قدرة الكتب في صنع يقظة أو
بعث الحياة في قضية، فإذا به يخترق الآفاق، ويعبر الحدود بيسرٍ
أعجز كاتبها نفسه، ليقترح القلاع ويستغل عسس القصور، ليقضّ
مضجع سادة القصور وأولياء أمر الأمم! يفلت من أحراس
التخوم، وينسلّ سارياً في ركاب الزمن أيضاً، ليبلبل وجدانٍ ينتمي
إلى سلالة أسياد هذا العالم، فيصيبه بالصداع إلى الدرجة التي
يعلن فيها الطوارئ، ويستنفر الحاشية معبراً عن نيّته في ترك الرعيّة
أمانةً في عنق قادة جيشه الخلاء، لأنه قرّر أن يتكبّد عناء الأسفار
في سبيل أن يجد ترياقاً للداء الذي أصابه بالصداع!

والمدهش أن تكون الكلمة هي الأحجية المسئلة عن هذه الزلزلة. بل والمدهش أكثر أن تكون هذه الكلمة هي الكلمة التي تأمرت عليها سلطة الرقيب وأودعتها حبوس الحظر منذ صدورها عام 1970. فأين يسكن السرّ يا ترى؟ لقد آمنت حتّى ذلك الوقت برسالة الكلمة. آمنت على نحوٍ خفيّ، أو إذا شئنا الدقّة، آمنت بوحى الحدس كما حدث في كلّ مرّة يعجزني فيها العقل وتخذلني تجربتي المعرفية أو الدنيوية. لم أوّمن برسالة الكلمة وحسب، ولكن آمنت بسلطان الكلمة. هذا السلطان الذي كان على عدوس سرّي مثلي أن يعبر طويلاً طويلاً كي يعلم أخيراً أنه أقوى من كلّ قوّة في دنيانا الفانية هذه. وكان عليّ أن أبحر عمقاً هذه المرّة لا أفقاً. كان عليّ أن أنزف روحاً هذه المرّة لا جسداً فقط، كي أدرك في مراحل الآلام الأقصى التالية أن ما يخيف سادة هذا العالم في هذا الطيف الوديع (الكلمة) ليس سلطانه على الزمان وحسب، ولكن سلطانه على ما هو أعظم شأناً من الخلود في الزمان، ألا وهو: الحقيقة!

بلى! الحقيقة لا يروقها أن تتنازل فتركن إلى السكون خارج بطون الكتب. الحقيقة تستجير ببلاطها المفضل في بطون الكتب. ولهذا فإن أرذل ما نفعله هو دسّ الأفكار الرديئة في بطون الكتب، لا لأنّ الناس سوف تصدّقها وحسب، ولكن لأنّ الأجيال سوف ترثها. لا ترثها الأجيال وحسب، ولكنها ترثها لتعتنقها. لأنّ جاذبية الوسم المكتوبة تستدرج لتحرض على الإيمان. جاذبية

الحرف المبوّث وَجُدْ هويّته يقين، لأنه عمل من قبيل استنزال ما لا يُرى وحشره في الحرف مجسّداً. إنه شَرُكٌ منصوبٌ لكل غنيمة من نصيب اللغز المسمّى روحاً. إنه استنزال لكل مبدأ مجبول بالغيوب وامتلاكه بقوة الحرف المزبور. إنه إيقاع بالسما في الأسر. إنه تسلّل إلى حرم الملكوت واختلاس من رحابه لشعلة النار. اختلاس لتميمة أكبر من شعلة النار. لأنّه.. لأنه ضرب من إرتهان ربّ الملكوت والإحتفاظ به في الحرف المحفور. من هنا بدأت مسيرة السّحر، من هنا بدأت سيرة الصنم. ولهذا اعترف القديس بخطورته لأنه يميّت. وهو لا يميّت إلاّ لأنه امتلاك. الملكية في الحرف هي التي تميّت وليس الحرف كحرف. وروح الملكية فيه هو ما يفرّغ الحقيقة فتتكرّر له في حال الإستسلام له، ولكنّها تحلّ فيه لتذكّر الفانين المصابين بأفة النسيان!

لهذا السبب كان الكتاب عبر العصور قدس أقداس بقطع النظر عن الفحوى. كلّ كتاب في ناموس الأولين هو متنٌ مقدّس. بل يكفي أن يُقال «كتاب» في أيّ محفل كي يستجيب المجمع بالخشوع. ولهذا السبب أيضاً مازالت بعض الأمم تعامل الحروف المزبورة على حائط أو حجر أو خشب، أو المكتوبة في قرطاس، كتميمة، أو تعويذة تبعث في النفوس الوجَل حتّى لو كُتبت بلغة مجهولة، أو لم تدلّ الأحرف على كلمٍ معلوم.

ما أفرع السيّد بومدين إذاً هو ذاته ما أفرع أمير المؤمنين عندما زلّ باللسان في حضرة الشاعر فتوسّله قائلاً: «أسترها عليّ ولك ما

شئت!» خوفاً من أن تذهب سفيراً في الأزمان إذا ردّها الشاعر . وهو نفسه ما دفع الإسكندر الأكبر للتنازل عن كبريائه فيقول : «لو لم أكن الإسكندر الأكبر لتمنيت أن أكون ديوغين!» . ما يُطيح بأباطرة الكون ويُحيلهم فتراناً هو صوت الحقيقة التي تجري على ألسنة الشعراء قبل أن تعرف طريقها إلى بطون الكتب .

إنها الحقيقة التي حاول بومدين أن يُخفيها عن الدنيا ، حقيقة المؤامرة التي ورثها عن سلفه بن بلّة وتبنّاها بالنيابة عنه برغم إنقلابه عليه : إنها حقيقة الحقد الدفين ضدّ الأمة الصّحراوية الأبيّة التي استحقّت القصاص من المستعمر الفرنسي لأنّها الأمة التي حرّمت على هذا المستعمر أن يطأ أراضيها أو يدنّس ترابها المقدّس ، تماماً كما حرّمت قبل ألفي ومائة عام على الرومان قبلهم أن يطأوا أراضيها أو ينتهكوا بكاراة ترابها الأقدس بقيادة فارس الأزمان ملك نوميديا الأكبر يوغرّتن . وكما احتكم الرومان إلى الغدر للهيمنة على هذا الوطن ، لجأت فرنسا الإستعمارية إلى الإبادة الجماعية لتمكّن من السيطرة على القارّة الصحراوية ولو جزئياً . لم تكتفِ بذلك ولكنها استخدمت في قطع دابر هذه الأمة السلاح النووي عندما فجّرت في أراضيهم قنابلها منذ 1957 لتتواصل هذه التجارب الإجرامية حتّى بعد إستقلال نوميديا (الجزائر) بموجب بنود سرّيّة في إتفاقية الإستقلال .

لم يشفِ حتّى هذا العمل غليل العقلية الإستعمارية الإنتقامية فقامت فرنسا بتقطيع أوصال هذا الشعب العريق عراقة الحضارة

البشرية لتوزّع وطنهم التاريخي بين أربع دول هي ليبيا ومالي والنيجر ونوميديا المعروفة اليوم بإسم الجزائر .

الحقد الدفين ضدّ سكّانٍ لمجرّد أنهم أصليّون، وتآمر ضدّ ثقافةٍ لمجرّد أنها ثقافة أقلّيّة، وكيد ضدّ هوية لمجرّد أنها ليست هوية الأغلبية، واضطهاد مبيّت لأمة لمجرّد أنّها ليست بالعرق عربية؛ كأنّ تنوّع الأعراق وتعدّد الهويّات الثقافية لم يلعب يوماً دور الرسول الذي صنع مجد الثقافة العربية، لأن الإيمان (أو التقوى) في تلك الأزمان كان هو الحكم الذي له الفضل الفصل بين العرق الذي يجري فيه الدم العربي، وآخر تجري في شرايينه دماء أعجميّة. إنّهُ الحقد الغبيّ المترجم في سيرة شاعر الطوارق محمود خوّاد الذي اعتقلته السلطات الجزائرية قادماً من النيجر وأودعته السجون لأسابيع لا للذنب أو مخالفة أو جنحة ارتكبتها، ولكن بحجّة حمله لجواز سفر! جواز سفر ليته كان جزائريّاً، ولكنه نيجري الجنسية، لأن حمل هويّة سفر بالنسبة لسليل الصحراء خطر يهدّد أمن الدولة الجزائرية خشية أن يعبر هذا الشبح (لأن كل أهل الصحراء في نظر هذه السلطات مجرّد أشباح) الحدود ليُذيع للعالم فصول الجريمة التي تمارسها هذه السلطات ضدّ الصحراويين .

السلطات اعتقلت الشاعر لأنّه لجرائمها شاهد عيان، بل شاهد إثبات! والمحزن حقّاً ليس أن تُمارس ما يسمّى بـ«الجزائر» اليوم الإضطهاد ضدّ أهل الأرض الأصليين وتفعل المستحيل في سبيل

محو هويّتهم من الوجود، ولكن أن تراث هذه الدولة أيديولوجية المحو هذه من إستعمار بغيض ثارت عليه كي تستعيد حرّيتها. وبدل أن تقوم السلطات الجديدة بتأهيل السكان ثقافياً في حملات التعريب التي تَلَّت الإستقلال، استخدمت هذه الذريعة لمحو ثقافة الأقلية التي لم يكن كنز الحرية لينال أو يُستعاد لولا دور هذه الأخيرة.

وتتواصل فصول محو الهوية. تتواصل منذ الإستقلال إلى يومنا هذا. تتواصل لأنّها المبدأ الوحيد الذي لم يختلف عليه ورثة هذه التركة يوماً برغم عداواتهم لبعضهم البعض التي كثيراً ما وصلت حدّ التصفيات الجسدية، ولكن الغاية المشتركة لأقطاب سياسة هذه الدولة هو تصفية أمة الملتّمين من الوجود. تصفية تباركها عرّابة هذه النزعة فرنسا، وباركها المجتمع الدولي كلّه إكباراً للوصية الأولى على أفريقيا وعلى الصحراء: فرنسا! لم يكفِ هذه الحكومات المتعاقبة على سدّة الحكم في هذا البلد أن يستولوا على كنوز الصحراء. لم يكفِ هذه الحكومات أن تُمارس دور مضّاص الدماء الذي يستنزف ثروات الصحراء الطبيعية ليطعم أهل الصحراء جوعاً، ولكنّهم استعانوا بروح التطرّف فزرعوا في أرجائها بذار التعصّب الديني المتمثّل في تنظيم القاعدة لتضرب بهذا عصفورين بحجرٍ واحد: إبتزاز العالم بدعوى الحرب ضدّ القاعدة، ومنعهم من إقامة دولتهم كما حدث في تجربة مالي أخيراً!

والمُخجل حقاً أن تنطلي هذه المؤامرة الخبيثة على المجتمع الدولي، وعلى محفل الأمم، وعلى منظمات العالم الإنسانية والحقوقية.

وكما عبّرت دورية جنود بومدين عن عقيدة محو الآخر باعتراض طريق خوّاد وهو في طريقه إلى ليبيا ومنها إلى فرنسا عام 1965 م، كذلك ترجم بومدين هذه الروح عندما حرّض على التخلص من شخصي بسبب خطورة مزعومة على البلدين قرأها في سطور الكتاب. يفعل بومدين هذا خوفاً من هويّة الأقلية التي لم تُحرّك ساكناً يوماً ضدّ هويّة الأغلبية، بل ولم تُجاهر بالمطالبة بأبسط حقّ من حقوقها كهوية أقلية وهو اللغة، تماماً كما خافت دورية جنده من عابر صحراويّ لمجرّد أنه يحمل هوية لتودعه المعتقل بدل أن تستوقفه بسبب غياب الهوية كما يقول المنطق. ففي الوقت الذي تقضي فيه قوانين العالم باعتراض سبيل الإنسان الذي لا يحمل هوية إثبات الشخصية، تعتنق الأيديولوجية الجزائرية في حربها ضدّ الأمة الأصلية قانوناً عبثياً مُعاكساً يستكثر على صاحب الأرض أن يحمل هويّة حتّى لو كانت هذه الهوية هي هويّة النيجر! أي أنها هويّة تزيف حقيقة القوم وتغريهم عن هويّتهم الأصلية؛ وبرغم ذلك تبخل عليهم السلطات حتّى بهذه الهوية كأنّهم ينكرون على القوم إغتراباً دبّره لهم المستعمر، لأن السلطات الجديدة لا تريد أن تعترف لهم بغير محو الهويّة ديناً. وهي سيرة حافلة بأجناس المفارقات إذا علمنا أن السيّد بومدين

الذي يتشدّق بالتعريب سياسةً لا يستخدم اللغة العربية في خطابه اليوميّ، ولكن يفضّل إستعمال لسان المستعمر، ثمّ لا يستحي في أن يستصدر حكماً بالإعدام على صاحب كتابٍ يستخدم العربية في كتابة كتبه؛ هذه العربية التي يتعصّب لها ويسوقها في حيثيّات حكمه كبرهان على الجُرم المزعوم في حين ينازعه جلاله التاريخ الذي يقول أنّها اللغة الرحبة الثريّة التي احتضنتُ ثقافاتٍ كثيرة، واستوعبتُ هويّات أمم مختلفة دون أن تخسر في هذه التجربة سوى ضيق أفقٍ كان له أمثاله رسل زورٍ، في حين لم تزدها الروافد التي انفتحت عليها إلّا ثراءً!

وإذا كانت المكيدة المتوارثة جيلاً عن جيل ضدّ أمّة النوميديّين (كسادة لم يكن لهم أن يختاروا المفاضة الأبديّة وطناً لولا عشقهم الذائع الصيت للحرية) منذ ما قبل التاريخ (منذ حملات الإستيضان الفينيقيّة، ثمّ اليونانية، ثمّ الرومانية إلى حملات الإستعمار الحديث) لم تقنع بامتلاك الأرض، كما لم تقنع بامتصاص ثروات الأرض، ولكنّها تواصلت لتستهدف روح الأرض التي لم تكن يوماً سوى أهل هذه الأرض: روحٌ لا حضور لها لا في المكان ولا في الزمان. من هنا كانت حمّى الهوس باجتثاث الملّة من أرومتها. وهو ما لا سبيل إليه بدون كتم أنفاس الرطانة التي تجري في اللسان؛ لأن اللغة إذا كانت الرديف الشرعي الذي نصّبه أرباب الحكمة قريناً للوجود برمّته فإنّها ليست يقيناً اللغة التي نتكلّمها، ولكنّها تلك اللغة التي يقول درويش اللغات هايدغر أنّها هي التي

تكلّمنا. إنها ترجمان الهوية الحقيقية، ترجمان الهوية الغيبية التي نسمّيها الروح. وهو ما يعني أن الهوية التي يجب أن نُحاجج بها بين الأمم ليست العِرْق، ولكن اللغة كرسولٍ لملكوت الروح، لأنها البرهان على حضورنا في الوجود. ولهذا فإن العمل على إستئصال هذه الهبة الربوبية من لسان الإنسان هو حكمٌ عليه بالإعدام! وهو الحكم الذي دأبت على استصداره سلطات نوميديا بعد الإستقلال بحقّ الأقليات بدعوى تنفيذ سياسة التعريب التي كان الهدف منها إستعادة اللسان العربي المتفرنس والمغترب عن هويّته لقرنٍ ونصف القرن. وبدل أن تفعل مارستُ تغريب اللسان الذي لم يغترب أصلاً، في حين أخفقتُ في تعريب اللسان المغترب الذي لا تستقيم له عبارة إلى هذا اليوم إن لم يستنجد باللغة الفرنسية!

وإذا كان غياب اللسان ألوهةً، فإن حضور اللسان سعادة. أمّا إذا كان اللسان المستحضر لسان أمومةٍ، فإن اللسان آنئذٍ يسمو درجات ليصير حريّة!

الخطاب الدينوي يسمّى ذلك: حرية التعبير.
وخطاب الحقيقة يسمّى ذلك: حرية البقاء على قيد الحياة.

في عالمٍ يُهيمن عليه مبدأ «مذنبون حتّى لو ثبتت براءتهم» كما هو الحال في ظلّ الأنظمة الشموليّة يصبح الواجب في أن نعبر عن امتناننا لحاكمٍ تسامح معنا ولم يودعنا المعتقل مهما طاب لنا أن نتغنى ببراءتنا، لأن ليس لنا أن نطمع بإحسانٍ يفوق هذا الإحسان بالنسبة لإنسانٍ يرى بعيون أجهزة الأمن السياسي لا بعينيه، ويسمع بأذان أشباح المخبرين وليس بأذنيه، بل ويُفكّر بعقل البطانة الخفيّة التي لا تُصادر إرادته فقط بمرور الزمن، ولكّنها تسلبه فعليّاً سلطته التي يكون قد تماهى بها بحيث يُصبح إستلاب سلطته إستلاباً لروحه في الواقع.

أقول تسامح ولا أجرؤ فأصف ما حدث بتبرئة أو باستصدار صكّ غفران، لأن البراءة مفهومٌ لا وجود له في معجم هؤلاء، لأنهم لا يُحاسبون الرّعايا على الأفعال بقدر ما يُحاسبون على النوايا، أو بالأصحّ ما يظنّونه نوايا. وإذا تفضّل حاكمٌ من هذه الملة باستبقاء مواطن خارج الحبوس، فإن هذا يحدث إستجابةً لحسابات الربح والخسارة دون أن يعني هذا الإجراء تحريراً نهائياً

من قصاص لسبب بسيط وهو أن فتح ملف في دوائر الأجهزة الأمنية السياسية هو بمثابة تهمة أبدية سوف ترافق صاحب الملف الشقي إلى اللحد، وربما بعد اللحد أيضاً! إنه ضرب من قدر. لعنة لن تغسل حتى بشفاعة الموت. ولهذا فإن الإبقاء على المتهم رهين الحرية ما هو في الحقيقة إلا تأجيل لتنفيذ منطوق الحكم ليس إلا. تأجيل للحكم لأن القصاص لن يعود من اختصاص ولي الأمر في واقع الأمر، ولكن من صلاحيات البطانة الخفية. هذه البطانة التي تستعيد طبيعة غيبية مثيلة للطبيعة الميتافيزيقية التي تستعيرها القوة الخفية التي استصدرت الحكم الغامض في حق المواطن الشقي «كاف» في «محاكمة» كافكا. إنه حكم مسبق مسلط على الرقبة بمشيئة قدر!

والدليل في شأن تجربتي لن يتأخر، لأن القوة الخفية أبت إلا أن تضع إسمي على رأس أول قائمة محكوم عليها بالسجن بعد عام فقط من ذلك التاريخ، أي عام 1978 برغم أنها خسرت الرهان مرة أخرى في المباراة مع الملاك الحارس: القدر!

ولكن تلك سيرة لم يحن أوان سردها بعد.

وبرغم ذلك ليس لإنسان مهووس بالدين أن يبخل بالإمتنان على إنسان لم يبخل عليه بالوقت في سبيل التحقق من نبأ الباطل الذي جاءه به الفاسق، وهو الذي لعب دور الشفيع لدى سلطات أجهزة إنتحلت سلطاته، برغم أنها شفاعة وقتية كما برهنت التجربة

فيما بعد، لأن صاحب السلطة (الذي يتوهم أنه صاحب سلطة في ظل هيمنة أجهزة الأمن السياسي) لا يدري أنه لم يعد صاحب سلطة منذ وضع حجر الزاوية في صرح النظام الشمولي، بل هو أسير في قبضة الجهاز الأمني، وأسوأ من ذلك هو كونه متهماً في أحيان كثيرة مثله مثل أي مواطن آخر!

مهزلة؟ مفارقة؟ أم أنه اليقين على حضور باطل الأباطيل؟!

وبغض النظر عن بيع جهاز الأمن السياسي فإن استجلاء الحقيقة من خلال إستدعاء الأقرباء لسماع شهاداتهم بشأن التهم، أو من خلال طلب المؤلفات حيث تسكن الحقيقة، أو غيرها من التدابير، فليس لي إلا أن أرى في هذا الكفاح برهاناً على حُسن النية يُحسب لولي الأمر حتى في حال ثبت تالياً أن سلطة ببيع الأمن السياسي أقوى حتى من سلطة الحقيقة التي قرأها المُريد في بطون الكتب!

ففي زيارة مفاجئة قام بها إلى مقرّ «الأسبوع الثقافي» في العام ذاته حدّثني سعيد المحروق (الذي تصادف وجوده بالجريدة يومئذ) كيف أبدى الرجل استياءه من شخصي، حيث نعتني بالشعبوية، ونيّتي في إقامة دولة للطوارق مستدلاً على التهمة باستخدامي لعبارة: «مجتمع الطوارق»؛ وهو ما شكّكني في قراءته للكتب، وغدّى يقيني بأنّه اكتفى بتصفّحها بدل قراءتها وهو الذي اشتهر بإدمان قراءة الملخصات لا في مجال التقارير ذات الطابع السياسي وحسب، ولكن في مجال الفكر الإنساني أيضاً. وهو إفيون في

غاية الخطورة في حال الإدمان؛ لأن الأسوأ من ألا نقرأ على الإطلاق هو قراءة الملخص. ولا يدري أولئك الذين يحترفون عادةً كهذه أن التلخيص هو ضربٌ من تزيف، لأن روح أي نص في سيرورة النص، في تفاصيل النص، في نسيج النص، وليس في خلاصة النص التي ستبدو بدون الخصال السالفة مقولة بلا سند، مجرد مسلّمة عارية من برهان، مجرد تلقين لن يُقنع أحداً. إنه تضحية بالعلّة في سبيل إعلاء شأن نتيجة غير مبرّرة. وعلى تصوير عبارة «مجتمع الطوارق» كدليل على نيّة لإقامة كيان، إختزالٌ مثيرٌ للسخرية ومحاولة عبثية لاصطياد القطّة السوداء في الظلام. إنها الخرافة المنمذجة والمتوارثة والموغلة في السذاجة التي ترى في أمم الرُّحّل أشباحاً تهيم في الخلوات ليس إلّا. ولا تدري هذه العقلية البائسة أن أمم الرُّحّل محكومة بقوانين أكثر صرامة من القوانين التي تحكم أمم الإستقرار بما لا يُقاس. ولو لم تحكمهم مثل هذه القوانين لاندثروا منذ زمن بعيد. لقد آن الأوان أن تعرف الشعوب المستقرّة أن شطرها الراحل ليس تائهاً وراء سراب الصحاري، وليس باحثاً عن الكلا في السهوب أو السهول، ولكنه حضارة منقولة على الظهر، كما يُنقل البيت على الظهر. أهل الرحيل ينقلون في رحيلهم بيوتهم على ظهورهم لأنهم بلا بيت، ولأن معبودتهم الحرية هي سنّت الناموس الذي يقول أن الخلاص هو ألا يملك الإنسان بيتاً، بل الحرية في ألا يسكن الإنسان بيتاً على الإطلاق. وأهل الرحيل يريدوا نزاهة

بالفطرة، لأن النزاهة مفردة مشتقة من التنزه الدال على التجوال بدليل أن التنزه هو تبرئة ذمة من دنسٍ يمثله حطام الدنيا؛ لأن التنزه عن الرذائل، بل وعن كلّ سفاسف، يعني في اللغة البراءة من أعفان الأحاضيس (نزه = برأ). وعندما تتخذ ملة النزاهة هذه أنعاماً تهشّها في سعيها من هذا المكان إلى ذاك فإنّها لا تفعل طلباً لنفع، أو رجاء لنيل القوت، ولكن لتخلق لنفسها طريده: تخلق لنفسها تلك الطريدة التي كانت منذ الأزل للإنسان شرط وجود. فكلّنا في هذه الدنيا رعاة. وإذا كانت قيمة كل امرئ فيما يرمى فإن المحموم بوجد الرحيل لا يرمى في الأغنام أنعاماً، ولكنّه يرمى الحرية في الأنعام. يرمى ليروّض نفسه على مواجهة أعسر ما في الوجود وهو الحرية. إنّهُ مهووسٌ بمعبودته إلى حدّ أن يُعجزه أن يتخلّى في سبيلها عن البيت كماوى للجسد. وهو لا يُطارِد أنعامه أيضاً ليأمن نفسه من جوع لأنه على وفاق مع الطبيعة التي لا تبخل عليه بالقوت لحرصه على بنود العهد المُبرم مع هذه المملكة، فلا يُكْتَز إذا وَجَد، ولا يقتنص إلاّ إذا جاع، ولا يفسد أو يبطر أو يكفر في المواسم التي تفيض فيها النعم عن الحاجة. لهذا السبب ليس عسيراً أن نرى في المهاجر سيماء القداسة، لأنه يرتدي بُلُس الحداد فيبدو شهيداً يدبّ على قدمين؛ شهيداً على قيد الحياة، لأن الحرية التي تسكنه ترجمة للأبجدية الخفيّة: حرفها الدال قربان، في حين تتلو الحقيقة بيانها في مدلولها الباطن!

كما يروق درويش الزمان جيلاني طربشان أن ينعتني بالطفل في تلك اللحظات النادرة التي يتراجع فيها كابوس السويداء فيجود المزاج بدعابة أو مزحة . وكنت أحسب سخريته نتيجة شرعية لتقدمه عتي في العمر بسنوات في زمنٍ كان حُسن الظنّ بالتجربة قد بلغ الذروة ، أي قبل أن تفقد هذه المعبودة (التجربة) سحرها بفضل وصيّة كانط المخيبة للآمال . كان على مريد العَدُو أن يقطع في السُرى مسافات عسيرة قبل أن يكتشف البُعد الخفيّ في دعابة درويش الزمان ، لأن حكماء الأجيال هم من علّمني أن الأهمّ من كلّ شيء في سباق السُرى هو ألاّ نفقد قلب الطفل!

فروح الطفولة هي التعويذة التي نستعين بها ولا ندري أنها لا تُشترى بثمن ، ونحن لن نخسر في عراكنا مع أشباح السبيل ، وفي عراكنا مع أشباح أنفسنا أيضاً ، ما استطعنا أن نحتفظ من هذه الروح بنصيبٍ أو بقية . وكانت الصحافة المحلية قد خلعت على شخصي لقب «الأديب الشاب» كلّما تناولت نشاطاتي الأدبية طوال عقدَي الستينيات والسبعينيات ممّا دفع بسعيد المحروق أن يسخر

من هذه الخلعة قائلاً بأنني سأظلّ في نظر رُسل الرأي العام هؤلاء
أديباً شاباً إلى الأبد!

لا أذكر الآن مَنْ قدّم لي سعيداً في النصف الثاني من ستينيات
القرن؛ ربّما كان جيلاني، وربّما كان يوسف القويري. وقد
وجدته قارئاً نهماً، ومثقفاً مميّزاً، برغم أنه لم يكشف عن مواهبه
الشعرية الخبيئة إلّا في السنوات الأخيرة التي سبقت الحادث
المشئوم الذي أقعده عن المشي ليصير منذ ذلك التاريخ نقطة
ضعف المثقفين الليبيين كما علّق أحدهم يوماً. ولا أشكّ أن الألم
كان سرّاً تميّز هذا الإنسان. وهو الألم الذي سبق الحادث بزمنٍ
طويل. ألمٌ مستعارٌ من زمن الطفولة. الألم الذي وضعة
دوستوفسكي شرطاً لأيّ إبداع في صرخته الشهيرة في وجه الأمير
الروسي الذي أقبل ليقراً عليه مزامير السُخف عندما كان يحسّ
بدنوّ الأجل ويضع اللمسات الأخيرة في أعظم عمل روائي في
تاريخ الآداب وهو: «الإخوة كارامازوف»، فلم يجد مفراً من أن
ينفجر في وجه الدّعيّ صارخاً: «عليك أن تتألم، أن تتألم، قبل
أن تكتب!». .

بلى! الألم هو كلمة القدر في تشذيب الروح، وحجر الحكمة
في سيرة كلّ مُريد حقيقة. ألمٌ ناتج عن اليُتم، حيث توفيت أمّه
ليتربّى على يديّ زوجة الأب. واليتم كما نعلّم جنسٌ خاص من
إغتراب: إغترابنا عن الأبوة الغيبية وحضورنا في وجودٍ يُهيمن عليه

ظلّ الأبوة المتمثّل في شبح إمراة الأب التي هي دوماً مجبولة
بمسوح جنّية أو لحاف سعلالة! فإذا أُضيف إلى هذا اليُتم البدئي
يتم حرفيّ متمثّل في غياب الأمّ، فإن الجرح النفسي يتعاظم
ليستعير بُعد الختم في الروح. ولا أدري الظروف التي فقد فيها
الرجل أمّه، ولكن ما لم يُخفّه سعيد هو العداوة التي نشبت بينه
وبين الأب منذ الطفولة المبكّرة، ولم يُكتب لها أن تزول إلى
النهاية. هذا العداء السافر مع الأب هو ما قتل في سعيد روح
المرونة الضرورية، أو فلنقل روح التسامح، وربّي فيه نزعة عنادٍ
حصّد بسببها عداوة جلّ مثقفي عصره! فإذا أضفنا إلى هذا العامل
النفسي الناجم عن ضياع الأمومة، ضياعاً آخر تمثّل في اغتراب
الهوية الثقافية، فسوف ندرك كم من آلام على الرجل أن يحتملها،
لأن اغتراب الهوية ما هو إلّا الترجمة الضمنية لغياب الأمومة في
محملها الأكبر. أقول هذا لكي أنصف سعيداً برغم أنّه لم يُنصفني
في ملاحظاته التي تركها من بعده وحدثوني عنها دون أن أقرأها،
لأنني لم أكن لأطمع في أن أنجو من سهامٍ لم ييخل بها على أحد
حتّى في زمن عافيته، فكيف في زمن محنته؟

أقول هذا أيضاً لا تماشياً مع ما يُقال من أننا لا يجب أن
نتحدّث عن الموتى بسوء في كل الأحوال، بل الواجب يقضي أن
نقول عنهم خيراً أو نصمت، ولكن لأن سعيداً شخصية جديرة بأن
تستوقفنا سواء في بُعدهِ كإنسان، وسواء كموهبة شعرية: موهبة

شعرية جَنَتْ عليها شخصية الرجل الصادمة ربّما إلى حدّ ظَلَّت فيه مجهولةً إلى اليوم، برغم ديوانين شعريّين صدرتا له منذ سنوات طويلة. وعلّ أوّل ما نَبّهني إلى هذه الموهبة هو قصيدة قرأها عليّ في بداية السبعينيات بعنوان «إسمي بجبولُ بحرف السين» التي صارت تالياً عنواناً لأحد الديوانين إن لم تخذلني الذاكرة. كانت تلك معزوفة جديدة تماماً في رحلة الشعر الليبي، لأن الصوت في هذه القصيدة يتحرّر لأوّل مرة من النغمة السائدة سواء في بُعدها الوطني، سواء في بُعدها الوداني، ليرتاد المجهول الوجودي، كأنه تعمّد أن يُنجزها كوثيقة إدانة لجيله من الشعراء، بل وكل الأدباء، دعماً لنظريّته التي جلبت له عداوة أخرى من قبل هؤلاء وهي «نظرية الإستلاب الثقافي» ففي رأيه أن الأدب الليبي الحديث أسير أدب المشرق شكلاً وموضوعاً. أي أنه ظلّ باهتٌ لهذا الأدب، ولا حضور فيه لأي أصالة سواء في القصّ أو النقد أو الشعر. وعندما نلّفت اليوم إلى الوراء لنُدلي بشهادتنا عن تلك المرحلة من تاريخ أدبنا الناشيء، فإننا لن نملك إلّا أن نوافق سعيداً إنصافاً للحقيقة، لا له. فالنماذج الشعرية، وكذلك نماذج القصّ أو النقد، كانت مجبولةً بروح أدب المشرق بوضوح. وهو أمرٌ طبيعي لأمة غرّبتها الهيمنة الأجنبية عن حقيقتها وهويّتها وتراثها مئات الأعوام، وربّما ألوف الأعوام.

سافر سعيد في بعثة دراسية للولايات المتّحدة بعد مغادرتي إلى

الإتحاد السوفييتي بسنة أو سنتين ، ولكن صلتنا لم تنقطع بعد عودته من العالم الجديد (الذي كان لأمثالنا آنذاك عالماً جديداً بالفعل لا صلة له بعالمنا البائد) لتتواصل طوال زياراتي الموسمية لأرض الوطن . وقد لاحظتُ أنه ازداد صلابَةً في الدفاع عن قناعاته بدل أن يتحلّى بروح تسامح ولو في حدودها الدنيا . وقد حاولت أن أوفق بينه وبين أدباء كُثر ولكن بلا جدوى ؛ لأن روح العناد في مسلكه الأخلاقي كانت تنتصر دائماً على حساب المرونة : إنَّها تلك الطبيعة التي إتخذتها الثاوية حجة الحجاج في أمثلتها الشهيرة . فعندما أدركت الوفاة المعلّم وقف المُريد فوق رأسه وسأله أن يجود عليه بوصيّة أخيرة تكون له درس حياة ، ففتح الداهية فمه وسأل تلميذه : «ماذا ترى؟» فأجاب المريد : «لا أرى شيئاً باستثناء جوفٍ خالٍ من الأسنان!» ولكن المعلّم لم يستسلم فسأل : «ولكن ماذا ترى أيضاً؟» فسكت المريد متأملاً الفم المفتوح قبل أن يصيح : «إني أرى اللسان!» فلم يزد الداهية على أن قال : «هذه هي الوصيّة : الصلب ينكسر ويسقط ولكن المرونة تبقى!» . وأظنّ أن ما كسر قلب سعيد قبل الأوان ليس الحادث المشئوم بقدر ما كان هذه الصلابة الإستثنائية التي جرّده من الأهل ومن الأقرباء ومن الأصدقاء ليحيا في دنياه وحيداً . ففي الأشهر التي أشرفت فيها على الصفحة الثقافية بجريدة «الفجر الجديد» (قبل أن تتحوّل نشرة إخبارية) ، نشرتُ إحدى مقالاته عن «أدب الإستلاب» تناول فيها أدب عبد الله القويري مستخدماً عبارة نابية لم أنتبه لها

إلا بفضل تأويل محمد أحمد الزوي وعبد الله القويري نفسه عندما وجدتهما بمقهى «جنان النّوار» وهما منهما كان في مناقشة المقال وتأويل الإيماء الجنسي المخجل الموجّه لإنسانٍ كان لجيلنا بمثابة الأب الروحي وهو عبد الله القويري. وقد فاتحته بدسيسته التي سبّبت لي حرجاً مع الإنسان الذي احترمناه وأحبيناه جميعاً، ولكنه لم يزد على أن أطلق ضحكة لم يُخفِ فيها نبرة التشفّي، كأنّه يتلذذ بإساءته، ثمّ شنّ هجوماً صار في خطابه تقليداً شمل كل رموزنا الثقافية في تلك المرحلة. وإذا كان الصواب قد حالف سعيداً في نظريّته، بيد أن نزعة الإستفزاز التي اعتنقها ودأب على إستخدامها ضدّ خصومه سواءً في خطابه الأدبي أو حتى الشخصي هي ما جعل زملاء القلم ينفرون منه، وينفضّون من حوله. فإذا أُضيفت إلى هذه الروح الحسّاسية الأبدية نحو ثقافة الأقليّات التي لم يَكُنْ المثقّف الوطني يخفيها في زمن التغيّي بـ«الوحدة الوطنية» من جانب، وبداية طغيان النزعة القومية المستعارة من المشرق من جانبٍ ثانٍ. فالوعي الثقافي زمن الستينيّات لم يدرك بعد روح التسامح إزاء ثقافة الأقليّات ليس في بلدٍ حديث العهد بالعصر وبالثقافة مثل ليبيا وحسب، ولكن على مستوى العالم بأسره. وكان من حقّ كل إنسانٍ يعاني إغتراباً مركّباً أن يرفض الإعتراف ببيئة ثقافية ترفض الإعتراف بـ«الآخر» وترى في المطالبة بحقّ كهذا مجرد «نعرات» (وهو العبير الجاهل بل والمخجل الذي اعتادت رموز ثقافية أن تردّه كلّما ارتفعت الأصوات الخجولة المنادية

بحقّ ثقافة الأقليّات في الوجود إلى جانب ثقافة الأغلبية). ففي الوقت الذي شهد صعود نجم التيار القومي الشوفيني الذي كان بطل المرحلة، والذي آلى على نفسه أن يستنكر أيّ حقّ لأقلّيّة باستثناء الذوبان في العرق العربي، فإنّ التيار الإسلامي، وكذلك اليساري، لم يختلفا مع قرينهما القومي أبداً، في التعامل مع مسألة الأقليّات الثقافية، كأنّ الجميع قرّروا أن يتنكّروا لتاريخ الأمس القريب، أي في زمن الحكم الوطني للأسرة القرمانليّة عندما كان الوطن يُلقّب كله بـ«المملكة الطرابلية البربريّة»! فحجّة اليسار الثقافي أن خلاص الأقليّات في قيام النظام الأممي حيث سيوجد المكان المناسب لكل الأعراق على اختلاف أجناسهم. أما التيار الإسلامي فيرى أيضاً أن خلاص الأقليّات سيُجبه الدّين كما جبّ هذا الدين الديانات التي سادت قبله! ولهذا السبب كانت المطالبة بحقّ لأقلّيّة ثقافيّة في الوجود منكرّاً مستهجنّاً من قبل الجميع آنذاك. وكان على إنسانٍ مسكونٍ بهاجس الاختلاف مثل المحروق أن يحيا طريداً في واقع كهذا. وكان سعيد مصاباً مثلنا جميعاً بدءاً ذلك الزمان وهو غياب روح الإحتراف. وهو غيابٌ له أسبابه الكثيرة مثل عدم وضوح الرؤية، أو بالأصحّ غياب الروح الرسالية في تلك المرحلة المبكّرة من تجربة الوعي: تجربة الوعي بالوجود أولاً، وتجربة الوعي بالهويّة ثانياً. ولهذا لن يُدهشنا أن نجد المطاف وقد إنتهى بالرجل إلى الإنتقال من خانة الصّدّام الأدبي مع الخصوم إلى حلّبة الصّدّام البدني! ففي إحدى المرات فوجئتُ به

يدخل مع رضوان أبوشويشة في جدلٍ حارٍ في جلسة لنا بمقهى «أورورا». ولا أدري كيف تطوّر الأمر لينقلب الجدل إلى معركة بالأيدي لأجد سعيداً مطروحاً على الأرض قبل أن أتمكن من الفصل بينهما. كان مشهداً مخجلاً لأديبين معروفين لرواد المقهى، وطعنة لرسالة الأدب لا في مدلوله الإبداعي فقط، ولكن في بُعد الأخلاقي أيضاً. فهل قنع سعيد بتلك الحادثة؟ كلا، بالطبع. ففي جلسة أخرى ببنيان الصحافة بشارع الجمهورية فوجئت به يدخل مع ابن الطيّب في تلاسنٍ إنتهى في لحظة إلى تبادل لكلمات مهينة دون أن أعرف السبب. وقد سمعته بعد تهديتهما يعير ابن الطيّب بالشلل في رجله؛ وهو ما لم أتوقّعه منه أبداً. وهي لحظة يجب أن أتوقّف عندها قليلاً لأنّها أعادتني في غمضة إلى مجاهيل الماضي، زمن الطفولة، عندما كنّا نلعب كرة المطّاط في الليالي المقمرة بصحبة ولدٍ شقيّ ينتمي بالسلالة إلى قبائل الأتباع إستخدمه الشيخ خليفة حاكم ليتولّى قضاء الحوائج للبيت أثناء غيابه. وكان هذا الفتى ماكراً بما يكفي كي يخدعنا في اللعب حيث إعتاد أن يدسّ إبهام قدمه في فجوة الكرة ويفرّ بها لصيقةً بقدمه حتى يستودعها المرمى. وقد إكتشفته مرّة متلبساً فلم يغفر لي ذلك، ولم يجد ما يبرّر به غشّه سوى تعييري بقدمي، تماماً كما فعل سعيد مع إدريس في ذلك اليوم. فماذا كانت النتيجة؟ النتيجة مع شقيّ الزمن المفقود سبقها إحساسٌ طاغ، مهيب، غيبي، كأنّه صوت القدر. فما أن نطق الولد بعبارته حتّى

إنتابني خوف . خوفٌ غامض زعزعني حتّى فزّت من عيني دمة شفقةً عليه . شفقةً عليه ممّا سيحلّ به جزاء سخريته من ختم رآه عطباً ، وكان في يقيني علامة العهد . مضت الأيام وهاجرتُ إلى عاصمة الواحات سبها ليأتيني هناك نبأ القصاص بعد سنوات . فقد أصيب الشقيّ بضربة على الرأس سيّبت له شللاً كلياً!

وعندما تفوّه المحروق بعبارته إستعدتُ الذكرى ، وانقبض صدري لأنني قرأت فيها تجديفاً مماثلاً لتجديف ذلك الولد الشقيّ . حاولت أن أتخلّص من الهاجس ، ولكن الغيوب لها سلطان على قلوبنا ، وما تقشعرّ له أبداننا ما هو في عُرفها سوى نبوءة . وكان عليّ أن أستعيد الموقف بالتفصيل يوم بلّغني خبر الحادث الذي شلّ سعيداً وأقعده عن المشي إلى يوم رحيله!

فالدرس يقول أن كل ما يحدث لنا في مسيرة دنيانا هو رسائل على عاتقنا وحدنا تقع مسئولية قراءتها كما يجب تُقرأ . وبقينا أن أهل الإيمان سوف يُضيفون أمراً آخر إلى بليّة هذه الشخصية الدراميّة ذات الموهبة الإستثنائية وهو ما اعتدنا أن نسمّيه في خطابنا اليومي : «لعنة الأب» المرادفة دينياً للجنة الربّ . ولكن قلب سعيد لم يعترف بالمُصاب ، ولم يركن إلى التسليم ، بل وجدته يسبّ الأقدار العمياء التي إختارته لإمتحانها من دون الناس جميعاً! وعبثاً حاولنا التهوين من هول الصدمة على شخصه نحن الأدباء في زياراتنا المكرورة له بمنزله الكائن بالمنطقة الواقعة بين حيّ

الأندلس وقرقارش. كان أثناء وجودي بوارسو قد تلقى علاجاً بإيطاليا على حساب الدولة ثم ألمانيا. وقد آلمه فشل العلاج هناك فطلب منّي التدخّل لدى السُلطات (الليبيّة والسوفييتيّة) للعلاج بموسكو لأنه قرأ مقالاً في إحدى الصحف يتحدث عن تمكّن الأطباء الروس من إستزراع النخاع، وهو أمله الوحيد الباقي. ویشاء سوء الحظّ أن تتزامن رغبته تلك بوقوع سلسلة من الأحداث السياسية تُوجت بقصف طرابلس وبنغازي عام 1986م، وهي الأعوام العجاف التي سيأتي ذكرها في الفصول التالية من هذا البيان. الأعوام المشئومة التي بلغ فيها الشلل الإداري الذروة في البلاد، وهيمن شبح اليأس في النفوس إلى حدوده القصوى حتى أنّنا لن نستنكر إذا وضعت الحكمة ذلك التاريخ كميعادٍ فعليٍّ لسقوط النظام القائم. لماذا؟ لأن التجربة برهنت مراراً أن الأنظمة السياسية تمتلك روح العنقاء الأسطورية التي لا تموت عندما تستوفي شروط الموت، في حين تسقط هامة فجأة في وقتٍ تبدو فيه في عزّ مجدها السلطوي. أي أن ظهورها وزوالها لغزٌ لا يخضع للمنطق دائماً، ولكنّه محكومٌ بقوانين غيبية كفيفة بتخييب ظنّونا بالناموس الذي إعتدنا ان نتّخذه مقياساً في وجودنا. والجلّي أن اليقين بسقوط نظامٍ سياسيٍّ آيل للسقوط هو ما يهبه الحصانة من هذا السقوط، لأنّ لا أحد يفعل شيئاً للتعجيل بسقوط الصنم عندما يهيمن اليقين بسقوطه. فالإيمان بالسقوط يصبح هنا هو

البديل للسقوط، فيقف الجميع موقف الفرجة انتظاراً للسقطة التي لا تحدث بالطبع بسبب التسليم النفسي بحدوثها. ولهذا تسقط مثل هذه الأنظمة في نظر الناس، في حين تستثمر الأنظمة هذا الموقف السلبي فتتأهل العنقاء وتبعث نفسها من رمادها! والعكس بالعكس: يسقط النظام السياسي الإستبدادي في الآونة التي يكابر فيها ويستشعر الأمان. أي في اللحظة التي يؤمن فيها بوجود الزمن الآمن! الزمن الذي لا يتهدده بشيء، لا في الداخل، ولا في الخارج. في مثل هذه الأحوال إعتاد القدر أن يوجّه ضربته!

بل كثيراً ما تؤدّي الزلازل التي تعصف بالأنظمة إلى إطالة عمر هذه الأنظمة بدل أن تكون سبباً في وضع الخاتمة لها. وها هي سخرية الأقدار تبلغ ذروتها في حال بلادي فتزوّد النظام بالحُجّة التي إتخذها مبرّراً للتباهي بالعظمة (عظمة مزعومة بالطبع) بدل أن تُفقد مبرّر إستمراره في البقاء؛ وها هي السخرية في مسلك الغيوب تنطلي عليه إلى حدّ صدّق فيه هذه العظمة بدليل عدم الإحساس بالحرّج في تذييل إسم البلاد بتلك الصفة المهيبة التي صارت نادرة في المجالس: إذا كان الإيمان رسول الثقة بالنفس، فإنّ هبات الحظوظ هي ما يُضاعف الإحساس بالوقاحة!

كان ذلك هو المناخ السياسي الذي تزامن مع محنة سعيد . أمّا على الصعيد الشخصي فقد تزامنت محنته مع مخنتي الصحة التي بلغت ذروتها آنذاك . تلك المحنة الناتجة أصلاً عن ملابسات العلاقة المعقّدة مع الجهاز الإداري الجهّمي للنظام ، وفنون الدسائس التي لقّنها لموظّفيه ومديره وكلّ القائمين على أمره لتتوّج هذه السيرة بطعن البدن بتلك العلّة (المجهولة الترياق إلى اليوم) التي أعجزت الأطباء فأطلقوا عليها إسماً غامضاً هو : «أعصاب الأمعاء» ؛ في حين توجّ الصراع على المستوى الوظيفي بإيقاف المعاش لأربعة أعوام كاملة ، في مرحلة ظلّ الأغيار على جهلهم بحقيقة الجحيم الذي تُخفيه مؤسسة تبدو عن بُعد نعيماً وهي الخارجية الليبية ! (وهو ما ستأتي روايته في الفصول الآتية من هذا البيان) . وكان بإمكان هذه المحن أن تهون لولا تزامن الحدث مع قيام العقبة الأسوأ في تاريخ البلاد وهي : الغياب المطلق للإدارة حتّى في حدودها الدنيا . غياب على ستوى الداخل ، فكيف بالخارج ؟ إنها تلك المرحلة السوداء في تاريخ ليبيا التي بلغ فيها العبث بالجهاز الإداري حدّاً أصاب كلّ إجراءٍ دنيوي بالشلل

التأم. ومن عاشوا تلك الفترة وحدهم يدرون معنى ما حدث،
لأنهم وحدهم دفعوا الثمن، لأنهم كانوا شهود عيان!

وإذا كانت رواية سيرة كالمذكرات يحتاج أكثر ما يحتاج إلى
الخيال (كما يوصي الحكيم)، فإن رواية السيرة (إذا كان الراوية
يروي نزيف ذاكرة لا كتابة تقرير عن تجربة) فإنه لا يحتاج إلى
استخدام الخيال بقدر ما يحتاج إلى استخدام الرؤيا! فصاحب
النزيف وحده لا يملك الحق في أن يتسكع حتى لو مضى قدماً
لأن رسالته العمق، وليس الأفق. ولهذا فهو لا يروي، لا يُترجم
تجربة دنيوية هي غنيمة كل إنسان يلعب في فصولها دور النموذج،
ولكنه يُنازع الروح ليبث في قرطاسها متناً دينياً. لأن ميلاد كل
إنسان هو إعادة إنتاج للمسيرة القديمة: سيرة آدم! سيرة حضور
مجبور بالملل. ملل يصير أول حرف في تجربة الخطيئة، لأنه هو
المستول عن وجود المرأة بالجوار. المرأة كتجسيد لخطيئة أخرى
هي الفضول. الفضول الذي كان له الفضل في اقرار إثم الخروج
لتغدو الحياة رحلة بين قطبين خالدين (الملل والفضول) منذ ذلك
التاريخ الأسطوري إلى يوم الفانين هذا! والعزاء؟ لم يكن ليوجد
عزاء لو لم يهرع للنجدة الواجب!

الإحساس بالواجب لم يكن سبباً للتباهي، لأنه كان لنا دوماً
بمثابة «كعب أخيلوس» مهما ظنناه «شعرة شمشون» في رؤوسنا.
لماذا؟ لا شيء إلا لأنه اليقظة. لأنه ذلك الإستنفار الموجه الذي
نسّميه ضميراً. ولهذا يُقال أن صاحب الضمير إنساناً مريضاً!

وأعترف أنني أُنتمي إلى ذلك الفريق من الملة الفانية التي عانت من
تبكيت هذا السلطان في مرحلة مبكرة سبقت الوعي بحقيقته، وقبل
أن أدخل حرم المعبد الكانطي بزمٍ طويل. ذلك أن وسوسة هذه
الوديعة الألوهية الرهيبة هي الهاجس الذي لا تُخطئه طبيعتنا
الإنسانية في مراحل قد ترجع إلى عهد الطفولة.

وكان من الطبيعي أن يدفعني هذا «الكعب» لنجدة سعيد في
بليته برغم يقيني تأكيد الأطباء في تقاريرهم باللاجدوى، وبرغم
محتتي الصحية التي تزامنت مع محنته. وكان لزاماً عليّ أن أحتمل
آلام أعصاب الأمعاء التي لا تُحتمل والتي أفقدتني أربعين
كيلوجراماً في الوزن (حتى أشيع في الأوساط إصابتي بالورم
الخبث) لكي أعيد الأمل للصديق المُقعد عن المشي. ولم أكن
أدري أن توضيحي لن تكون هنا أداءً لواجب بقدر ما ستكون ضرباً
من تحدّي القدر. لماذا؟ لأن مיתافيزيقا التجربة الدنيوية برهنت أن
للغيوب نواياها. للغيوب خططتها التي نجهلها. للغيوب في
إصابتنا بالبلايا فلسفتها. والقصاص الذي تستنزه بحقنا هو رسالة
موجهة لنا وللأغيار من حولنا، والويل لنا والويل للأغيار من
حولنا فيما لو أخطأنا، أو أخطأوا هم في تفكيك طلسم هذه
الرسالة. فلم أكن أعلم أنني سأجني على نفسي، أو أكسب عداوة
سعيد، بكفاحي في سبيل إستنفار الوسطاء في كلا البلدين كي
أحقّق له حلم الوصول إلى موسكو. وهو عملٌ يدري كل من
عاش تلك المرحلة العصبية كم هو صعب المنال إن لم يكن

مستحيل المنال، لا لظروف بلادنا وحدها، ولكن لظروف الإمبراطورية السوفييتية التي تزعزعت أركانها وahan ميعاد إنهيارها أيضاً.

لا أذكر اليوم الطائفة التي استنهضتها في تلك الأيام، ولكني لا أنسى دور عمر الحامدي رئيس جمعية الصداقة الليبية السوفييتية أو أمينها العام، ومساعي أحمد إبراهيم الفقيه معي، والسفير السوفييتي بليبيا آنذاك الصديق الكبير الكاتب الروسي وعضو أكاديمية العلوم السوفييتية الذي صار تالياً عميداً للأكاديمية الدبلوماسية السوفييتية المستشرق غيراسيموف بيريسيكين.

أما في موسكو فالسفير الليبي بالإتحاد وأظنه آنذاك كان ضو سويدان، وكذلك فريق جمعية الصداقة السوفييتية التي ضمت بعض المستعربين. وهي تجربة دللت على وجود الأخيار في ظل كل عهدٍ وتحت راية أي نظام سياسي. الأخيار الذين لا يخلون بشيء في سبيل تأكيد قيم أخلاقية شاء لها سوء الزمان أن تخفى. أرواح الأخيار الذين يتحدثون الكابوس، وينحنون لا ليركعوا لأسياد هذا العالم، ولكنهم يفعلون ليأخذوا بأيدي أولئك الذين سقطوا، عملاً بوصية أبيقور!

إنهم في يقيني أبطال أزمنة الردة، وفرسان هيمنة القيامة التي يُنكر فيها الابن أباه، وتفرّ الأم من ولدها، ولا يعترف الحبيب بحبيب، لأن أوان الحساب قد آن!

وبقدر ما تعبس الأقدار لكي تلقننا درساً، بقدر ما تلقننا درساً

أيضاً عندما تبتسم لتيسّر لنا أمرنا. يحدث ذلك بسبب جهلنا الخالد بمزاج الغيوب، وبسبب الطبيعة الغيبية للغيوب. فإذا كانت لعنة الأقدار لها القدرة على أن تُمهّل السلالة حتّى الجيل الخامس كي تستنزل سيوف قصاصها (كما يعلم هيرودوت)، بيد أنّها تستطيع أن تعجل أيضاً إذا كان مصدرها ربّ السلالة نفسها، وهو الأب كما هو الحال مع سعيد. لقد كانت كراهيته لأبيه تُخيفني ربّما لأنّي ابن بيئة ترى في عصيان الأب رذيلة تُعادل التجديف في حقّ الربّ. وكيف لا إذا كان الأب في عُرفنا الصحراوي ما هو إلّا الربّ الذي يسعى بيننا على الأرض؟ وهي قناعة سرّت في دمائنا إلى حدّ رأيت فيه الأب دوماً هو البُعد المفقود في صفقة الوجود مع الأمّ. فالأمّ إذا كانت طبيعةً، أو خليفة الربوبية في الطبيعة، فإن الأب هو الطرف الغائب. هو الشقّ الذي لا حضور له في الظاهرة. ربّما لأن الأب في عالم الصحراء بُعدٌ ضائعٌ بالفعل. ضائعٌ لأننا لا نراه إلّا في مناسبات متباعدة. ضائعٌ بحكم دوره كربّ عائلة عليه يقع وزر إعالتها، وهو ما لا يتأتّى إلّا بالأسفار، ما لا يتأتّى إلّا بغيبته الأبدية. إنه يستعير هنا دور الروح في الصفقة الوجودية مع جناب الجسد. بلى! الأمّ إذا كانت جسداً، فالأب هو الروح التي لا حضور مادي لها في نطاق الوجود. وغيابها يهبها جلالاً هو إمتياز كل الأبعاد المفقودة. يهبها طبيعةً ألوهية.

ولهذا السبب فإنّ غضبة الأب في عرفنا بليّة لا تخطيء: غضبة الأب قصاصٌ آجل إن لم يُصَبّ بالعاجل. غضبة الأب، بالمقارنة

مع غضبة الأم، لعنة مؤكدة لأن سلطتها مستعارة من طبيعة الربوبية. ولهذا نستهيّن عادةً بغضبات الأم بقدر ما نرتجف هلعاً من غضبة الأب. رسالة الأم أن تحضن في مقابل رسالة الأب الذي يقتصّ، الأب الذي يقوّم، الأب الذي يتولّى زمام الأمر كلّهُ. يخذل الأمّ الحنان فتتسامح. تتسامح الأمّ إلى حدّ تغتفر فيه للسُّلالة إقتراف الكبائر على النحو الذي عبّر عنه الشاعر أومبيرتو سابا في قصيدة هي آية عن السهل الممتنع. الأمّ التي تُجابه الرُّسل الذين يأتون ليخبروها عن رذائل السليل بعبارة واحدة كأنّها تميمة هي: «إنّه إبني كما كان» إلى أن تبلغ السيرة ذروتها بارتكابه لجُرم، والحكم عليه بالإعدام؛ ولكنّها ترفض إنكاره حتّى وهو مجرم، وتراه وليدها حتّى وهو ميّت يتدلّى من حبل المشنقة!

ولكن الإنكار في مسلك الأب أقرب من حبل الوريد. اللعنة في عقيدة الأب في يُسر السبّة، ربّما لأن الأبناء لم يوجدوا إلّا لينفوا الآباء (أو ليرثوا الآباء). وآثار الأمم الأدبية العظمية تتحدّث عن الأبناء الذين قتلوا الآباء، ولكنّها لا تروي لنا سيراً عن أبناء قتلوا أمّهات!

هذا يعني أن لعنة الأب لها ما يبرّرها. العداوة الغريزيّة، العداوة المبدئيّة، العداوة الميتافيزيقيّة، بين هذين القطبين عميقة في النفس البشريّة إلى حدّ البداهة. يحدث هذا في بُعد أبعد من تحليلات فرويد عن جريمة قتل الأب في تاريخ الأدب العالمي (أوديب، هامليت، الأخوة كارامازوف). ويبدو أن الطبيعة النافذة

المفعول لمشيئة الأب هو ما لم يحسب له سعيد حساباً؛ ربّما بسبب موضحة تلك الأيام التي ترى في سلطة الغيوب ضرباً من الإيمان المُعيب بالخرافة، في مقابل عدوس سُرى يكفي أن يسمع تعبيره لزميله ابن الطيّب بعاهة الجسد لكي يتزلزل حتّى الأعماق يقيناً منه بأن القصاص لن يتأخّر!

وهو ما لم يتأخّر بالفعل. ولكن ما لم أقرأ له حساباً هو غضبة القدر عندما نتدخّل في شئونه بمدّ يد العون لأولئك الذين إبتلاهم بقصاصه. إنّه يُعاقبنا عندها جزاء تجديفنا. ويروقه أكثر أن يُعاقبنا بيد هؤلاء بالذات. يُعاقبنا بيد أولئك الذين شئنا أن ننتشلهم من بلاياه، كأننا بهذا العمل نرمي في وجهه بقفّاز التحدي. والقدر وحده لا يغفر التحدي!

وها أنا أجد نفسي بسبب هذه الخطيئة، في موقفٍ مثيلٍ للموقف الذي عبّر عنه المؤلّف العبقري المجهول في «ألف ليلة وليلة» بالرجل الذي وجد مُقعداً على قارعة الطريق فقرّر أن يأخذ بيده: أجلسه على منكبّه ليقطع به السبيل فإذا بالمخلوق يتلبّسه ليأخذ مطيّةً تلسع جسده بالسياط دون أن يملك للتخلّص من شرّه سبيلاً!

غادر سعيد إلى موسكو أخيراً، وظننتُ أن بوسعي أن أعطني بنزيفي الشخصي في النهاية، فغادرت إلى مقرّ إقامتي بوارسو. ولكنني لم أهنأ بالأهناك فغادرت إلى موسكو بعد أمدٍ وجيزٍ للإطمئنان على الإنسان الذي عبّر أحدهم فقال أنه صار «عقدة المثقفين». وهو لم يُخطيء في الواقع، لأن أهل الثقافة أكثر الناس إحساساً بحقيقتهم كضحايا. فإذا تجسّد هذا القربان في أحدهم، فإنهم لا بدّ أن يروا فيه أنفسهم، فينسبون أحقادهم، ويغفرون له ما ارتكب في حقهم من سيئات (وهي سيئات مزعومة في أغلب الأحيان)، ليُجمعوا على الذهاب إليه طلباً لغفرانٍ مترجمٍ في مراسم كأنها طقوس لتقديم فروض الولاء والطاعة!

ولكنّه تسليمٌ بلا جدوى عادةً، لأن العزاء ليس ما تحتاجه الضحية في مثل هذه الأحوال، ولكنّه الشفاء: سواء أكان شفاء العافية، أم شفاء الأبد؛ سواء أكان شفاءً أصغر من مرض، أم شفاءً أكبر من دنيا هي مرض أكبر من كلّ مرض. لأن... لأن الغاية إذا كانت هي الخلاص، فإن خلاص الأبد هو الكلمة الأخيرة في

سيرة الكائن ما دامت حكمة الحكم تؤكّد أن يوم الممات أفضل
من يوم الميلاد!

ففي موسكو وجدتُ سعيداً في أسوأ مزاج، فأدركت أن الأمل
الذي عوّل عليه طويلاً قد تبخّر. فبعد فحوصاتٍ طويلة،
ومشاورات كثيفة، إنتهى الأطباء إلى النتيجة التي خيّبت ظنون
سعيد وهي: كان بالإمكان إنقاذ ما يُمكن إنقاذه لو أُجريت العملية
على النُخاع عقب حادث السير بزمانٍ قصير، ولكن التدخل
الجراحي بعد ما يقرب من التسع سنين عملٌ ميؤوس منه، بل هو
في عُرف الطبّ حماقة! وكان من الطبيعي ألا يُقنع هذا القرار
سعيداً لا بسبب قوّة الأمل وحسب، ولكن بسبب الطبع الذي كان
له منذ الصغر إمتيازاً بقدر ما كان أيضاً نقطة ضعف وهو العناد.
ذلك أن سعيداً لم يشأ أن يعترف بعد كلّ ما حدث، وبعد كلّ هذه
الأعوام، أنّه لا يتحدّى أباً، أو زوجة أب، ولا خلاناً أو أقراناً،
ولا مجتمعاً، ولا نظاماً سياسياً (سواء أكان ملكياً أم جمهورياً)،
ولكنّه يتحدّى الآن ذلك المبدأ الذي إعترف إله معبد دلفى نفسه
بأن الآلهة نفسها لا تملك سلطاناً عليه وهو: القدر!

لم أدخل مع سعيد في جدل حول قرار الأطباء لأنّي أعرف
سعيداً، وأدري أن جدلاً كهذا بلا جدوى. وبدل ذلك ذهبت إلى
جراحة عظام عجوز كانت قد قامت بإجراء عملية جراحية ناجحة
لأحد أقربائي لأعرض عليها أمر سعيد. وبالفعل قامت تلك

الداهية بالإطلاع على الملف، وتباحث مع الأطباء، قبل أن تنتهي إلى النتيجة نفسها التي إنتهى إليها زملاؤها وهي: فوات الأوان!

بعدها تحوّل الحلم في حياة سعيد وسوسةً، بل هاجساً. عاد إلى طرابلس ليواصل في سريره قراءة المصادر الطبيّة التي لا أدري كيف كان يحصل عليها في ظلّ حصار النظام الرهيب على أتفه المطبوعات المستقدمة من الخارج آنذاك. وعندما كنت أزوره هناك بعد العودة المحزنة من موسكو ظلّ يحدثني عن أطباء إستطاعوا أن يُجروا عمليّات جراحية ناجحة على نخاع العمود الفقري في هذا البلد أو ذاك، في مختلف القارّات، ويتحدّث عن إمكانية التدخّل لدى السلطات للوصول إلى هؤلاء الأطباء! وما أَلمني في هذه السيرة الجديدة أن أرى العناد التقليدي في الرجل يتحوّل إلى وهمٍ حقيقيّ: إنه العناد الذي يدهشني في سعيد، ولكّنه كان جديراً بإعجابي برغم إختلافي معه في الرأي، وفي الطريقة، وفي ضرورة التحلّي بالتسامح، ولو في حدوده الدنيا، كي نهب العناد المبرّر الأخلاقي. فالعناد الآن إستعار في سعيد أجنحة خُرافية، وها هو يحلّق به بعيداً عن الواقع، ليتخيّل وجود الترياق في جُزُر الواق الواق!

فهل نملك الحقّ في نسَمّي هذا ضعف إيمان، أم أنّه مجرد ترجمة أُمينة لاحتجاجه الذي صرخ به أكثر من مرّة: «لماذا أنا؟» دون أن يتنازل ليسمع صوت القدر مترجماً في الحجة المضادة

القائلة: «ولماذا لا تكون أنت بدل أيّ أحدٍ آخر؟». وما دمنا قد عرّجنا في رحلتنا على حرم الإيمان فالواجب أن نمثل في المخراب لتتلو صلوات الجيل في تلك المرحلة من زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث هيمنت على العالم الروح العدميّة التي زعزعت أركان القيم واعتنقت الشكّ لتضع بهذا العمل جلالة الإيمان على المحكّ. فالمأساة أن تلك الفئة التي تتغنّى بالتغيير الثوري، وتدّعي الإيمان بعنقاء إسمها التقدّم، هي الطليعة (كما يروق لها أن تُطلق على نفسها) التي وجّهت للإنسانية أعمق طعنة، لا لأنها استهانّت بالأديان، ولكن لأنها أجمرت في حق الإيمان عندما نصّبتَه رديفًا للأديان. إنها وباء الإستخفاف المميت المثل لروح النزعة التي عبّر عنها الأدباء الروس القرن التاسع عشر ليُطلق عليها تورجينيف إسم «العدميّة»، والتي ألهمت دوستوفسكي رواية «الممسوسون» التي صارت إنجيل الآداب الوجودية للقرن العشرين لنجد أنفسنا نحياها بعد مرور مائة عام كأنّ التاريخ يأبى إلّا أن يعيد نفسه. فأقصر سبيل إلى رحاب الثقة بالذات كان إنكار وجود الله. ليس أقصر سبيل وحسب، ولكنّه كان أيسر سبيل. فتحقيقه لا يحتاج إلى جهد، ولا لإجتهد. لا يحتاج لعمل، ولا لبحث. لا يحتاج لإبداع ولا لإختراع. إنه يمضي عكس طريق الإيمان المعبر عنه في إعتراقات القديس أوغسطين، أو مؤلّفات كيركيغورد. لا مؤهلات لإنكار وجود الله سوى الإستزادة بأكبر نصيبٍ من اللامبالاة، وبنصيبٍ أكبر من السطحيّة، ونصيبٍ أوفر من جهالة!

وأهم من هذا كلّهُ هو التزوّد بذخيرة عظمى من الجشع إلى الغنيمة؛ جشعٌ مدعوم بسفالة. سفالة مستترة خلف سلسلة من الأقنعة الزائفة كطلب العدالة، أو الوعود المعسولة باسترداد الفردوس المفقود!

وليت الإنكار يتوقّف عند حدود الإنكار، ولكنه يجرّ وراءه تركة منكرة تتنكر لكلّ مبدأ قدسيّ حقّقه البشرية في مسيرتها الطويلة والدموية في سبيل التحرّر من كابوس الهمجيّة. الإنكار الذي يبدأ بنفي الإله لابدّ أن ينتهي بإحتقار خليفة الإله، وبرفض الاعتراف بتلك القيم التي أسهمت في تأسيس هذا الكيان: كيان الإنسان في العلاقة مع أخيه الإنسان المحكومة بقانون أخلاقيّ مستعار من ناموس الإله. فإذا كان الاعتراف بوجود الإله في عُرف إنسانٍ يمارس عبادة حرفيّة، هو ضربٌ من صفقة منكرة، فإن الأكثر إنكاراً هو إنكار وجود الإله تلبيةً لمبادئٍ نعلم يقيناً أنّها أوهام. وهو تجديفٌ أرذل لأن الصفقة هنا تكتسب روحاً نفعيّة. لأن النزاهة تستوجب أن نؤمن بالإيمان إذا أعجزنا أن نؤمن بالإله. الأجدد بنا أن نحذو حذو القدّيس (أوغسطين) الذي لم يؤمن إلّا بسبب هيمنة اللامعقول! وإذا لم نفعل فإن شبح إرتكاب الجريمة سوف يتهدّدنا، لأن كل شيء يصير مباحاً بغياب الإيمان بالله كما يستنتج دوستوفسكي. وهي نبوءة أخرى من نبوّات هذا الرئيّ الحكيم. فإذا كان كيريلوف هو عرّاب الروح العدميّة التي أفرزت

النموذج الوجودي للقرن العشرين كله، فإن راسكولنيكوف هو الأب الروحي لفرسان الثورات للقرن العشرين. وما الفظائع المرتكبة بإسم العدالة الجديدة إبان الثورة الروسية أو الصينية أو الكوبية سوى الترجمة الآمنة لشعار راسكولنيكوف: «لماذا يحقّ لنا بليون أن يقتل الملايين في سبيل فكرته ولا يحقّ لي أن أقتل مُرابية عجوز في سبيل فكرتي؟». وليس غريباً أن تبلغ النزعة (التي أفرزها واقع دنيوي يغترب فيه الإيمان) الذروة من خلال آثمٍ أعظم تجديفاً هو هتلر كإفرازٍ صريحٍ لنموذج روائيٍّ آخر أعظم إثماً هو ستافروغين سيّما إذا تزواج مع إيديولوجية إيفان كارامازوف الرهيب ليكتمل يوم الحشر ويسود العدم في أكثر احتمالاته لا معقوليّة!

ففي أعوام الإقامة في أوروبا (الشرقيّة منها أو الوسطى أو الغربيّة) عرفتُ أناساً مازالوا على دين النماذج الدوسوتوفسكيّة السالفة؛ وعلّ المدهش ليس أن يضلّوا على دين تلك النماذج وهم يعيشون في قرنٍ يحتضر نصفه الباقي كاشفاً في نصفه الأوّل عن سقطة ديانتهم من خلال الفظائع التي أرتكبت باسم عقيدتهم تلك، ولكن أن يتشبّثوا بها بعناد أعمى ليصرّوا في حججهم على حقيقتها بإعتبارها الكلمة الوحيدة والأخيرة في خلاص الجنس البشري. ونزعة هؤلاء في الترافع عن دينهم هذا هو روح قطعيّة مستعارة من نزعة شوفينيّة غير قابلة للجدل سواء انتموا إلى النموذج

الراسكولنيكوفي أو الكيريلوفي أو للثنائي الرهيب ستافروغين وإيفان الرهيب. وقد لا حظتُ في المراحل التالية كيف ينقلون معهم هذه الروح الشوفينية كلَّما عَنَّ لبعضهم إستبدال المطيَّة بأخرى ليعتنقوا ديانة جديدة غالباً ما كانت على الطرف النقيض. بل التطرُّف الشوفيني كان السبب دوماً في التضحية بهذا الدين وإعتناق الدين النقيض. فالشيوعيون المتعصبون لا يتحولون مجرد مسلمين عندما ينقلبون على أنفسهم، ولكنهم يتطرّفون ليمسكوا الزمام من أطرافه القصوى ليصيروا ما أُصطلح على تسميته اليوم بـ«السلفيتين». وهو ترجمة موفّقة لعبارة: تعصّب أيديولوجي موروث عن القناعة العقائدية السابقة. وهو ما يفعله الإسلاميون أيضاً عندما يفقدون إيمانهم بدينهم فينقلبون على أنفسهم (وهي صدمة كانت موضوعة أخرى في تلك الأزمان) ليتحولوا مُلحدّين مسعورين. وما يُقال عن هذين الفريقين يصدّق على بقيّة الفرق كالقوميين أو الوجوديين أو العدميّين. ولا يدري الجميع أن الحرف هو مصابهم جميعاً. النزعة الحرفيّة التي تُميت هي علّتهم التي تضلّلهم، بل وتُميتهم قبل الأوان. لقد كانت الأيديولوجيّات وباء الجيل في ذلك الزمان، فإذا تجاسر غرّ (على غرار عدوس السُرى) وتمرّد على هذا العُرف، فإنه يغدو مارقاً بكلّ المقاييس، وكافراً بدين اللادين، ليجني لا القطيعة وحسب، ولكن القصاص أيضاً، كأنّ الإنسان لا يستطيع أن يستغني عن إعتناق البدع الفكرية التي اخترعها الضلال أو الحَبَل أو الهوس في مرحلةٍ ما ليخلو إلى

نفسه ليبحت فيها بالتأمل، وبالعزلة، وبالتخلي عن حقيقة لم توجد يوماً خارج ثلوث الحرية هذا، لأن التجربة برهنت منذ الأزل أن الحقيقة ماهي إلا الوجه الآخر للحرية: هذه الحقيقة التي إذا آمنّا مع مَنْ آمن بأنّها حضورٌ خارج اللغة (وهو ما يعني أنها حضورٌ خارج الوجود الدنيوي؛ لأن الوصيّة تقول بعدم وجود فرق بين الوجود واللغة)، فكيف لا تحقّق لنفسها حضوراً في المكان الوحيد الآمن من صروف المكان وهو الأماكن الذي لا وجود له خارج الحرية مكاناً؟!

فالحرية التي تجعل من الموت ميلاداً وحدها آفة ذلك الداء القاتل الذي يدفع ضِعاف النفوس إلى الشغف بالأيدولوجيّات. وهم لم يكونوا ضِعاف نفوس إلاّ لأن الحرية هي خيار الخلوة التي نُحاكي فيها الألوهة في الإكتفاء بنفسها، وتأمّل ذاتها. أي أن ترويض النفس على الحرية هو ترويض النفس على الموت!

فهل خان التحدّي سعيداً فأعجزه أن يستحضر الله بدل
التجديف في حقّ الله على عادة تلك الأيام؟

الجدل يعلمنا أن أكثر الناس تسامحاً مع أنفسهم هم أكثر الناس
قسوةً على الناس، لأنهم أقلّ الخلق إيماناً بالحقيقة التي تقول أننا
مذنبون دائماً في كلّ ما يصيبنا من بلايا. وسعيد الذي تجري
الإدانة الموجهة للأغيار على لسانه ليكونوا سبباً لكلّ مصابٍ أصابه
لن يعدم أن يجد لنفسه مكاناً بين هؤلاء. فإلى جانب السويداء
(التي هي قدر كل جيلنا) يستمرّ سعيد استخدام سلاطة اللسان
لتجريح أقرانه من أهل القلم، فلم يسلم من سهامه حتّى شيخنا
الجليل خليفة التليسي الذي لم يغفر له رأياً حول غزوات قبائل بني
هلال وبني سليم لشمال إفريقيا رآه سعيد تساهلاً من الرجل إزاء ما
اقترفته هذه الجحافل من فظائع لمُجاعة العروبيين الذين تغنّوا بهذه
الغزوات كفتحٍ مبين. وهي روحٌ لها ما يبرّرها إذا استعدنا سيرة
سعيد الإغترابية على المستوى الشخصي، أي اليُثم المُبكر، وما
نتج عن هذا اليُثم من تأزّم العلاقة مع الأسرة بزعامة الأب؛ ثمّ إذا

استعدنا الشقّ الثاني من سيرة الإغتراب وهو: إغتراب الهوية الثقافية. هذا الإغتراب الذي لن يكون هنا سوى تيّماً أعمق من كلّ يُتم إلى حدّ تحوّل في حياة الرجل مقياساً لتحديد لا المبدأ السياسي وحسب، ولكنّه القياس في العلاقة الإنسانية أيضاً. وتطرّفه في مسألة الهوية المقموعة، وعدم التسامح في كلّ ما تعلّق بها، هو سرّ نفور الأصدقاء من سعيد، وسبب إغتراب سعيد الاجتماعي، ليُصبح هذا الإغتراب الأخير الركن الثالث في فُسيّفاء إغترابه المركّب. وبرغم كلّ هذا ظلّ سعيد في مسلكه اليوميّ إنساناً «سويّاً» بالمقارنة مع الكثيرين من صفوة الجيل. أعني أنّه لم يعتنق موضة تلك الأيام فيصير بوهيمياً أيضاً، بل تحلّى باعتدالٍ حتّى في تجديفه، فلم ينبذ (مثالاً) صيام شهر رمضان ليرى فيه شعيرة وثنيّة على غرار آخرين؛ كأنّ فطرته إنتصرت على ثقافته فألزمته بوجوب ممارسة طقوس ديانة السلف مهما كانت هوية الديانة، لأن الطقس الديني يتحوّل بالممارسة تجربة اجتماعية، يتحوّل تقليداً، بل عُرفاً معتمداً، الخروج عليه هو خروجٌ عن ناموس الجماعة التي إختارتنا الأقدار لكي نحيا في ربّعها، ولم نخترها بإرادتنا. لهذا السبب نجد ديانات ما قبل التاريخ في متون الهند السنسكريتيّة تأمرنا بضرورة ممارسة طقوس الديانات الموروثة بإخلاص بقطع النظر عن موقفنا منها. وهي وصيّة تخفي حكمة عميقة لا تُترجم بُعداً أخلاقياً وحسب، ولكنها تأكيدٌ لإكبار رسالة السلم التي يبشّر بها كلّ دين، والدليل هو

الحروب التي شهدتها الهند نفسها عندما تعدّدت فيها الآلهة بتعدّد الديانات الوافدة، فقام كل فريق يحارب لا دفاعاً عن قاسم مشترك في كل الأديان وهو الإيمان، ولكن دفاعاً عن أربابٍ تعدّدت بتعدّد الأديان، وليس دفاعاً عن الربّ الواحد الذي تبشّر به معجزة الإيمان: فإذا تكاثرت المعبودات في أرضٍ فذاك سببٌ كافٍ لتناحر العباد!

وعندما يستهين إنسانٌ ما بصلوات أناسٍ، فذاك شروعٌ في إستقدام إله جديد، وإذنٌ بتأسيس دينٍ جديد حتّى لو كان هذا الدين هو دين اللاّ دين. وهو ما برهنت عليه التجربة الشيوعيّة عندما استبعدت الديانة الغيبيّة لتنصّب الأيديولوجيا ديناً بديلاً.

في زمن محنتي (الصحيّة والדنيويّة) كنت أحرص على زيارة سعيد طوال النصف الثاني من الثمانينات فأستزيد من زياراتي أحزاناً، لأن سعيداً الذي لم يكن سعيداً في عافيته لم يكن ليكون سعيداً في محنته. وقد بلغ به اليأس مرّة أن أعلن لي بصريح العبارة كراهيّه للعالم وحقده على خليفة العالم. ولم يكن ذلك ليُدْهش أيّ إنسانٍ عرفه عن كُتب، لأنه لم يكن يُترجم، بهذه العبارة القاسية، سوى طبيعة تسكن الجينات، ولا ذنب له فيها. وكان الأدباء الذين تجتّبوه في عنفوان عافيته بسبب هذه الروح الصداميّة يتسقطون الأخبار عن أحواله الصحيّة عن بُعد، ربّما خوفاً من هذه الروح الهجوميّة أيضاً. أي لكي لا يجدوا أنفسهم

في موقف مواجهة مع إنسانٍ مسلّح بحجّة قاطعة هي المرض فيُعجزهم وضعه الصّحي عن الدفاع عن أنفسهم. وقد بلغ الفضول بأحد هؤلاء الأدباء أن سألني مرّة عمّا إذا كان الرجل قادراً على أداء واجباته الزوجية ظناً منه بأنّي الإنسان الوحيد الذي لن يجد حرجاً في أن يستفهم منه على هذا الجانب الحميم في حياته. ولكنّي خيّت ظنّه قائلاً أن هذا هو السؤال الوحيد الذي لن أطرحه عليه لا لأنّي لا أملك الحقّ الأخلاقي ولا الإنساني، ولكن لأنّي لا أريد أن أعرف. والأصحّ أنّي أخشى أن أعرف: أخشى أن أعرف لا لأن العجز عن أداء الواجب الزوجي في عُرف مجتمعتنا هو قصاصٌ أسوأ من الموت، ولكن لكي لا يخذلني ضعفي فيقرأ سعيد في سيمائي ذلك الإيماء الكفيل بأن يُضاعف آلامه وهو: الشفقة!

كنت في تلك المرحلة هيكلاً عظيماً يدبّ على قدمين. وكان فقدان نصف وزني في غضون ثلاثة أشهر قد أفزع كلّ من قابلني ممّن عرفت، وكنت أقرأ الشفقة في وجوههم مجبولةً بالفزع. ذلك الفزع الذي أنتج اليقين الذي شاع في كلّ الأوساط تالياً بأنّي أعاني ورماً خبيثاً أحرص على إخفائه على عادة الكثيرين في تلك الأيام. ولا يدري هؤلاء أن إخفاء الأشياء (بما في ذلك النوايا) هو الفنّ الذي لم أتقنه يوماً. بل الإعلان كان دوماً نقطة ضعفني التي خذلتني كثيراً. ولولا العناية الإلهيّة التي أجارتني من نزيف

اللسان، وعوّضت الأرصدة الضائعة بهباتها المجانية، لصرعتني زلّات هذه العضلة المُميتة التي لا حيلة لضبطها أو ترويضها. وها أنا أجد نفسي ضحيّة شفقة أيضاً، فكيف أُشعرُ سعيداً بشفقة؟ ولكنتي اكتشفت أن الشفقة ترس أكفاً للدفاع عن النفس في مقابل العداوة المجانية التي كنت لها قرباناً على الدوام. وهو ما يعني أن بالوسع إستثمارها فيها الأعداء بالاً ممّا سيُتيح لنا فرصة أن نلتقط أنفاساً في الحرب الدامية المفروضة علينا فرضاً! ولا أدري عمّا إذا كان سعيد في محنته قد إهتدى إلى هذه النتيجة أيضاً، أم أن كبرياءه التقليديّة قد خذلتها هنا أيضاً. ولكن إذا كنت أجهل هذا، فإنني لن أجهل موقف سعيد من محنتي. وإذا كان الناس شهود عيان لرحلة إختفائي من عالم الوجود المرئي (كما عبّر صادق النيهوم مرّة)، فإن هذه الظاهرة هي ما لم يخطر لسعيد على بال! فهل هو أعمى؟ أظنّ أن غياب سعيد في دنيا مرضه لم يُعمِ فيه البصر وحسب، ولكن جرّده من البصيرة أيضاً. والدليل؟ الدليل أن رحلة إختفائي التي أفزعْتُ حتّى الأعداء لم تحرّك في الرجل شعرة حتّى أنّه سخر منّي بمرارة، وبعبارات لن يُكتب لي أن أنساها، يوم إرتكبتُ خطأً وحدثته عن وزري! وهو ما لم أكن لأفعله لو لم يضطرّني هو لذلك. فقد عاد يقرأ لي في إحدى زيارتي مزموراً جديداً عن ضرورة التوسّط لدى السلطات في سبيل علاجه خارج البلاد في تلك المرحلة من نهاية الثمانينيات التي

عانى فيها الوطن أزمة إقتصادية خانقة، إلى جانب أزمته السياسية
الأبدية!

كنت في ذلك الوقت قد إتخذت قراراً بحرق سُفني كافة،
والإستقالة من العمل الوظيفي، والإنسحاب من الحياة العامة
والخاصة، والفرار إلى أبعد بقعة أستطيع أن أخلو فيها إلى نفسي.
بلى! الخلوة! ثم الخلوة! ثم الخلوة! والخلوة إشتاقُ من الخلاء،
فإذا لم أجد حيلة تعيدني إلى خلائي المفقود، خلائي الصحراوي
الذي صار اليوم فردوساً مفقوداً بالفعل، فإنّي لا بدّ أن أهتدي إلى
حيلة أحوّل بها العالم إلى خلاء، وبالفعل لم أعدم في النهاية هذه
الحيلة. ولكن المشكلة كيف أفهم سعيداً دون أن يُسيء بي الظنّ
فيحسب فراري من دنيا الخلق فراراً منه هو؟ الواقع أن الأصعب
من كل شيء في العلاقة مع سعيد هو إفهام سعيد وهو الذي لم
يعترف بمنطق أحد عندما كان سليماً مُعافى تبتسم في وجهه
الأقدار، فكيف يفهم الآن بعد أن عَبَسَتْ في وجهه الأقدار برغم
عدم إعترافه بالأقدار؟ اليقين أن أي محاولة في هذا السبيل سوف
تنتهي معه إلى قطيعة، هذا إذا لم تنتهِ إلى العداوة. ولَمّا كنت
أعرف سعيداً أكثر من أيّ كان فقد لملمتُ متاعي، وكتمتُ غصّة
في صدري، وانسحبت. لم أنسحب من سعيد في ذلك اليوم،
ولكنّي إنسحبت من دنيا سعيد. إنسحبت لأنّي أعرف أنني إذا لم
أجد القوّة في نفسي كي أنسحب من حياة سعيد، فلن أجد القوّة

في نفسي كي أنسحب من الدنيا التي كرهها سعيد، وما إنفك
يصبّ على رأسها اللعنات .

ولكن هل كان ذلك إنسحاباً حقّاً؟

بلى! كان إنسحاباً حقيقياً، لأن مَنْ حسب المستقبل مجرد
غنيمة من غنائم ماضٍ زال وحده يستطيع أن يدّعي أنّه انسحب
بحقّ .

كان إنسحاباً حقيقياً لأن مَنْ أمات في نفسه الجسد، وأهواء
الجسد، وحده يُحيي الروح، لأن العبرة إذا كانت بالنتيجة فإن
البعث الذي تحقّق كان هو البيّنة!

كان إنسحاباً حقيقياً لأن الفوز بالميلاد الثاني كان تاج ترويض
النفس على الموت!

هامش أوّل

الإنسان مرآة رسالته . تخيلوا معي إنساناً رذيلًا يبشّر برسالة
نبيلة! هل يؤمن الناس برسالته، أم أنه سيكون بليّة رسالته؟ فإذا
آمنا بأن الإنسان مقياس كلّ الأشياء، فإن مقياس كل إنسان هو
مسلكه الأخلاقي كإنسان في علاقته بأخيه الإنسان . فهيهات أن
نفلح في الترويج لما نبشّر به ما لم نحقّق التماهي بما نبشّر، لأننا
في الواقع لسنا شيئاً مختلفاً عمّا نهوى . ألم يقل شكسبير بأننا ذلك
النسيج الذي نُسجت منه أحلامنا؟

هذا يعني أن الإنسان ليس مجرد مرآة لرسالته، ولكنه ذخيرة رسالته، قيمتها رهينة قيمته، وسلطانها رهين موقفه، وحجتها رهينة مبادئه، وحضورها رهين حضوره. أقول هذا تأملاً لسيرة إنسانٍ مثل سعيد المحروق في علاقته بهويّة شاء لها أن تكون رسالته، فإذا به يخذلها بنزعتة. فالإنتماء إلى هويّة الأقلّيّة قدرٌ وليس شرفاً. والحماس لها على حساب هوية الأغلبية لن يبرّر التعصّب في تأكيدها، سيّما إذا أدّى هذا الحماس إلى التغيّي بالهوية كعرق، لا كثقافة، وهو ما فعله المحروق الذي نَفَرَ من نفسه الناس لأن مقياسه كان الموقف من الهوية كعرق، فكانت النتيجة أن نَفَرَ الكلّ من الهويّة التي تَغْنَى بها. يحدث هذا برغم ثقافة الرجل، وبرغم الموهبة أيضاً. وهما سلاحان كافيان لإعلاء شأن الهوية فيما لو شحذهما بنصيبٍ من تسامح وبقدّرٍ من إنجاز. وبدل أن يفعل نجده يتجاهل البُعد الثقافي للهوية، ويبخل على الإلتناء بالموهبة التي لم تبخل بها عليه الأقدار عندما إكتفى بالهامش وأهمّل المتن. ليس هذا وحسب، ولكنه ناصب العداء لا لِمَنْ لم يوافق الرأى وحده، ولكن لِمَنْ تعاطف معه في شأن الهوية أيضاً. وهكذا إنقلبت الهوية الأمازيغية بين يديه إلى شعار أيديولوجي ميّت بدل أن تكون قيمة ثقافية كما يجب أن تكون. قيمة ثقافية هي رصيّدٌ ثريّ في مسيرة ثقافة الأغلبية كما كانت يوماً في زمن إزدهار الحضارة العربية عندما يحقّ لفارسٍ ذي أصولٍ بربريّة مثل ابن منظور أن يؤلّف «لسان العرب» كأكبر مرجع في لغة

الأغلبية إلى اليوم دون أن يجرؤ أحد على تغييره بالانتماء إلى لغة الأقلية. والقيمة الثقافية ستبقى رهن الغيوب ما ظلّ موقف الأنظمة من لغة الأقلية على ما هو عليه. وهو موقفٌ كثيراً ما كان مباركاً من قبل محفل الأغلبية لا لجهلٍ بالأحقية المبدئية (بل والوجودية في استخدام لسانٍ هو رديفٌ لوجود) وحسب، ولكن خوفاً من تنامي الوعي بهوية الأقلية، ممّا سيهدّد وجود الأغلبية على أرضٍ ينتمي أصحابها الأصليون إلى هوية الأقلية!

لم يفلح سعيد في أن يكون للهوية نموذجاً أخلاقياً على مستوى السيرة، لأن التطرّف آفة كل دعوة. كما لم يفلح في أن يكون نموذجاً ثقافياً على مستوى الموضوع، لأنه إستهان بالاحتراف، ولم يستثمر الإعاقة الجسدية (لأن البلايا كثيراً ما كانت هدايا الأقدار لمن أحسن قراءتها كما يجب أن تُقرأ) فيحدّق في الباطن حيث تسكن الكنوز الحقيقية، ولكنه إختار السبيل الأسهل وهو التشبّث بالحرف الذي يُميت، على حساب الروح التي تُحيي.

كان بوسع السيرة أن تتحوّل نصّاً حقيقياً، ولكن هذه البطولة كانت جِكرّاً على سقراط الذي لم يراهن على شهادة مترجمة في الحكم بالموت على يد قُضاة أثينا، بقدر ما راهن على شهادة أخرى عبّرت عنها سيرة الفضيلة (المسلّك الأخلاقي) فلم تكن في حياته مجرد نصّ، ولكنّها صارت في مسيرة الأجيال نصّاً خالداً.

رسالة المبدع هي روح الهوية وليس حرف الهوية. وروح الهوية هنا هو الإبداع، هو نصّ الهوية، وليس التلويح بالشعار الداعي لتأكيد حرف الهوية. ولكننا نفضّل التضحية بالروح دوماً، لأن الفرار إلى رحاب الحرف خلاصٌ من عناء معاندة الروح. التضحية بالروح تعني التضحية بالهوية كثقافة وإستبدال التضحية بجانبها الآخر، المميت، السياسي. فروح أمة لا تسكن في هذا البُعد المميت، ولكنها تكمن في القيمة. ولا وجود لقيمة حقيقية لأية أمة (سيّما الأقلّيّة) بعيداً عن ثقافة الأمة المعبرة عن روح الأمة. وهي كنزٌ لا يُبعث من النسيان حيّاً بدون أدب الأمة بلحونه وحكمه وأشعاره وأساطيره وأمثاله وأحاجيه. وهو الأدب الذي لم يكتبه سعيد لا في مفهومه الأخلاقي، ولا في بُعده الإبداعي!

فغياب نصّ الهوية يجعل من حياة مُريد الهوية هامشاً بلا متن؛ لأن نصّ الهوية هو الوصيّة. وغياب الوصيّة هو الشهادة المبرهنة على غياب الموصي.

هامش ثانٍ

يتحسّس أهل شمال إفريقيا الأصليين من كلمة «بربر» المستعارة من اللسان اليوناني، حتى أنّهم إستبدلوها في أدبيّاتهم السنوات الأخيرة بكلمة «أمازيغ» المستعارة من معجم لغة بربرية أخرى صحراوية هي لغة الطوارق. فاللسان اليوناني لم يُطلق هذا الاسم (بربر) على أهل شمال إفريقيا وحدهم، ولكنّه صفة ألصقها

اليونانيون بكلّ أمم الأعراب (بما في ذلك الفرس مثلاً) لتمييزهم عن العرق اليوناني المنزه في نظر القوم عن روح الهمجيّة تعبيراً مترجماً في العبارة التقليدية القائلة: «حمداً للآلهة التي خلقتني إنساناً وليس حيواناً، رجلاً وليس امرأة، هيلينياً وليس بربرياً». فكلّمة بربري هنا صارت مع مرور الزمن صفة لا للهمجيّ وحسب، ولكن لكلّ جنسٍ غريب عن الهويّة اليونانيّة. وهو إعتزازٌ بالهوية لم يكن حكرّاً على أمة اليونان وحدها، ولكننا نجده نزعةً سائدةً لدى كل الأمم المعترّة بنفسها تماماً كما يطلق العبرانيون إسم «غويا» على كلّ غرباء العرق. وهي النزعة التي أوجدت مصطلح «شعب الله المختار» الذي لم يكنه العبرانيون وحدهم، ولكن سبقهم إليه اليونانيون الذين يسمّون أنفسهم «الإلهيّون» ترجمةً من كلمة «إلّاس» الدالة على اليونان؛ وكلمة «إلياذة» أيضاً مستعارة من «إلّاس» هذه. واليونان في عبادة الإنتماء إلى السماء لم يكونوا رواداً. فقد سبقهم إلى هذا المحفل المصريون والسومريّون والصينيون الذين كانوا أوّل من سنّ هذا التقليد لا من باب الإعتزاز بالهوية أو التباهي بالإنتماء إلى سلاطات الآلهة وحسب، ولكن كتدبير للحيلولة دون تفكّك دُولهم التي بدأت تتمدّد وتتوسّع لتتحوّل إمبراطوريّات. إنه جنسٌ من دفاعٍ عن النفس. والدليل أن التسمية المعتمدة للتدليل على سكان شمال إفريقيا يرد في الأدبيات اليونانية القديمة دوماً تحت إسمٍ جليلٍ هو «الليبيّون» الذين لا تردّ سيرهم كأقوام في متون مؤرّخي اليونان

القديمة إلا مشفوعاً بأي الإكبار لا لمكانتهم كأمة عظيمة وحسب، ولكن كسلالة حميمة الصلة ثقافياً وعرقياً بأمة اليونان نفسها كما يؤكد هيرودوت في تاريخه. وإذا كان البربر هو الاسم الذي لا يطلقه سكّان السواحل من أهل شمال إفريقيا الأصليين (أي الليبيين) على أنفسهم، فإن الطوارق هو الاسم الذي لا يطلقه سكّان الصحراء من الليبيين القدماء أيضاً على أنفسهم، لأنه مستعارٌ من كلمة «تارجا» الدالة في لغة القوم على «الجدول» في منطقة غنيّة تاريخياً بالمياه وهي «فزان» الحالية حيث كانوا يستوطنون. هذا في مقابل إسم «أمازيغ» الذي يطلقونه على أنفسهم وجَهِلَتَه (أو تجاهلته) كل الأمم التي إحتكّت بهم، لأنه يعبر في المضمون هنا عن نزعة الدفاع عن النفس ذاتها المعتمدة لدى كل أمم العالم القديم، في ترجمة لسلسلة من الدلالات المعبرة عن مختلف الخصال مثل: النبالة (في المسلك)، والبسالة (في القتال)، والإغتراب (كقدر كل من إختار الهجرة ديناً)، والأمة (إعتزازاً بالإنتماء الأمومي في مقابل الإنتماء الأبوي).

إنها تعويذة تستجيب لطبيعة تسكن كلاً منا لا تتغنى بالإنتماء إلى هذه الملة أو تلك لأنها الأفضل، ولكن لأنها ملتنا نحن، تماماً كما نتباهى بهذا الوطن لا بوطنٍ سواه، لا لأنّه أفضل الأوطان، ولكن لأنه وطننا نحن، لا وطن الأغيار. ذلك أن ميثاقنا الإنتماء تحتم أن نحطّ من شأن الآخ.

ترويض النفس على الموت ديانة الإنسان الدّين . وناموس الإنسان في سبيل تحقيق روح الدّين ، وليس حرف الدين ، يمرّ (كما في كلّ مرّة) عبر جحيم المواجهة مع المجهول الذي يسكننا ونحسب ضلّالاً أنّنا نعلمه . والمواجهة تشترط تلك السلطة التي يرى نيتشة أنها لا وجود لها خارج العزلة ، ويرى هيغل أن أنفس ثمارها هو التجلّي ؛ هذا التجلّي الذي أوجد الإنسان الدّين كما أوجد قبل هيغل بألوف الأعوام الحقيقة التي كانت غنيمة كلّ دين . فالدين الذي نرثه هو الدين الذي لا يُعوّل عليه . فالمعتقد الذي نرثه أباً عن جدّ ليس ديناً حقيقياً ، لأنه هبة مجانية نرثها بلا ثمن كما نرث عن أسلافنا البرد التي سيفنيها الزمان على حدّ تعبير عمر بن الخطّاب في عبارته الإستعارية في وصف حطام الدنيا . الدين الذي نرثه عن السّلف يمكن أن يكون دين الأسلاف ، ولكنّه غير مؤهل كي يكون لنا ديناً لسبب بسيط ؛ لأنه . . . لأنّه ليس إيماناً . وهو ليس إيماناً لأن الإيمان هو القيمة الوحيدة التي لا تُنال على سبيل الإرث . الميراث يُنال بوصيّة دنيويّة ممهورة بختم ومذيلة

ببصمة أو إمضاء إجتنباً للتحريف، ولكن الإيمان ليس وصيةً
دنيويةً، بل ربوبيةً. ومادام الدين إيمان، والإيمان وصية ألوهية،
فهذا يعني أننا سنكون بُلهاء إذا ظننا أننا نستطيع أن ننالها بلا ثمن
سيما إذا تذكّرنا أننا ندفع الأثمان في أبخس السلع، فكيف إذا
تعلّق الأمر بكنزٍ جسيمٍ مثل الإيمان؟

وأن ندفع الثمن يعني أن نحترق بناره، ولا يجب أن ننتظر أن
يُدفع عنا بالإنابة كما هو الحال مع الدين الموروث. أي أننا يجب
أن نتوقّع دفع الثمن باهظاً، بل وباهظاً جداً جداً، وإذا شئنا
الخلاص حقاً. يجب أن نضع في الحُساب أن الثمن بقدر الغنيمة
المنتظرة، لأننا هنا في ساحة السوق الوحيد الذي لا وجود فيه
لغشٍّ ولا تنفع فيه حيلة. يجب أن نضع في حسابنا أن حفظ جزء
عمّ، أو حفظ المصحف عن ظهر قلب، وبِل وحفظ صحف
إبراهيم وموسى أيضاً، إنجازٌ لن يخدع أحداً، وبطولة جديرة بأن
تستثير بسمات سَدَنَة التحكيم، ولكنها لن تفلح في إستمالتهم إلى
الحدّ الذي يسمحون فيه بتمرير المُريد في الإمتحان! لماذا؟ لأن
حفظ الأجزاء سواء أكانت قرآنية، أم إنجيلية، أم توراتية، ليس
دليلاً على نزيف، ولا برهاناً على عناء، ولا شهادة على إنجاز،
لأن اللغة نفسها تفضح الإدّعاء عندما نتأمّل مدلول كلمة «حفظ»
التي لن تعني أكثر من «خزن»، أي تجميد الشيء، وإخفائه في
مكانٍ آمن، أي أنه ببساطة إيداع. فكيف للوديعة أن تكون حُجّةً
على إيمان؟

ولكن.. ماذا عن الصلاة؟

الصلاة جوهر المعجزة الإيمانيّة، ولذلك هي ليست صفقة مع الله. الصلاة ليست الشعيرة التي يصفها كانط فيقول أنّها مجرد أمنية موجّهة إلى الربّ.

الصلاة ليست سجوداً بالجسد، ولا تلاوة للآيات بلا شرط جسيم تستهين به الأغلبية وهو: النية!

من تفكّر طويلاً في مفهوم النية وحده يستطيع أن يدرك أنه شرط يكاد يكون تعجيزياً مثله مثل شرط الإيمان الذي سيرد بعد قليل. فما هي هذه النية يا ترى؟

النية سهلٌ ممتنع في آن. النية تمرّ عبر الجحيم ذاته الذي يمرّ عبره جلاله الإيمان. النية رحلة براق ترتاد السماوات وتعرج على العرش. النية توحّد في مرحلة، وتخلّ في مرحلة، وغيابٌ في الغيوب في مرحلة نهائيّة. النية لذلك حريّة، لأن لا حضور للإنسان الدّين خارج الحرية. وإذا قلنا حرية أفلن تعني هذه الكلمة مدلولاً قدسياً هو: الحقيقة؟ ألم تزاوج الحكمة منذ الأزل بين الحرية والحقيقة؟ ألن يعني ذلك أن الألوهة ذاتها هي الحرّة؟

ها نحن نعبرُ البرزخ الأخير قبل أن نقرع بوابة الملكوت. فالحرية قاسمٌ مشترك أعظم لأنها غاية الغايات بما في ذلك الإيمان. ولكن كيف السبيل لنيل الإيمان النقيّ، في مقابل الإيمان الذي نناله على سبيل الميراث؟

الإيمان لا يقنع بالسير الزهديّة، ولكنّه مسيرة إغتراب. وهو إغترابٌ لا يعترف بالعودة من منتصف الطريق لأن غايته القربان. عندما نقرّر أن ننحر في نفوسنا بُعداً مجهولاً لنُحيي فيه بُعداً مجهولاً بديلاً فقط نستطيع أن نتباهى بأننا حقّقنا معجزة الإيمان. في هذا البُعد السامي، المَجْبُول بالحرية المكتسبة بنزيف الروح، فقط نملك الحقّ في أن نتغنّى كما تغنّى الحكيم: «مَنْ عرف الحقيقة في الصباح، في المساء يستطيع أن يموت!».

القسم الثالث

الجحيم

«ولكنني لم أخوِ وفراً مجمّعا
ولم تُعطيني الأيامُ نوماً مُسكّناً
وطول مقامِ المرءِ في الحيّ مُخلّق
فإنّي رأيت الشمسَ زِيدَتْ محبّةً
ففزتُ به إلّا بشملي مُبدّد
ألذُّ به إلّا بنومٍ مُشرّد
لديباجتيهِ فاغترب تتجدّد
إلى الناس أنْ ليست عليهم بَرمِدِ»
(أبو تمام)

إذا كان كل مريدٍ في جيلنا قد إرتضى السير في حقول الغامِ
يُهيمن فيها ليل الظلمات في سبيل تحقيق الحلم المجبول
بالمجهول (الحلم بإستعادة القيمة المجهولة في عالمٍ مازال
مطلسمًا بأختام المجهول برغم مرور دهور من حملات العقل
البشري في إستكشاف سرّه)، بيد أن المريد لا يلبث أن يجد نفسه
قد تقهقر خطوة، وربّما خطوات، إلى الوراء في مسيره كما يليق
بكلّ عدوس سُرى؛ لأنّ عابر الليل وحده لا يضمن أن يضلّ
السبيل ليسلمّ زمام الأمر إلى جناب التّيه لأسباب أهمّها ليس
الظُّلمات، ولا الألغام التي تفترش السبيل، ولا وعشاء السفر
الطويل، ولا وعورة الطريق، ولا أشباح الظلمة التي تترصد، ولا
بسبب الحيّات التي تتوعّد، أو الوحوش التي تتلصّص وتتحين
الفرص كي تقفز؛ ولكن ما يُعرقل المسير أحياناً أكثر من كلّ هذا
هو: الأوهام. ما يُضعف الإرادة هو روح هاملت. لا يجب أن
نُنكر سلطة الدسيّسة في هذه المغامرة بالطبع. فالحكيم الذي قال
أنا بدّ أن نعترض طريق الأغيار عندما نسير في صراطنا المستقيم

لم يُخطيء. لم يخطيء برغم أنّه تعمّد أن يُخفي رسالته في التورية التي يجب أن نقرأها مقلوبةً فنقول أنّنا عندما نسير في طريقنا المستقيم فلا بدّ أن يعترض طريقنا الأغيار بدل أن نعترض نحن طريق الأغيار. وعبر الأجيال قدّمت لنا أشباح السبيل الأدلّة بالمجان. وأدنى أجناس الدسائس لم تولد إلّا من هذا الكمّ البغيض. فعيون تلك الأشباح لا تنام. ووجدانها لا يعرف هدوء البال. إنّها يقظة أبداً، ومزومة دوماً، واستنفارها يثير الإعجاب. أمّا نسج حبال الكيد، وحبك شبّاك الأشرار، فهيئات أن تُجارى! وفي عرفها كل عابر ليلٍ عدوس سُرى. وكلّ عدوس سُرى عدوّ مبین. وهو عدوّ مبین لأنّه إذا اختار العبور ليلاً فذاك هو الدليل على هويّته كصاحب مؤامرة. وتعبير «مؤامرة» هو ترجمة حرفيّة لتهمة أعمق يمكن أن نسمّيها «نوايا السوء». وهو وزر لا يقدر على حمله سوى هذه الملّة المعادية التي لا يضيرها أن تقلب ليلها نهاراً، ونهارها ليلاً، لأنّ ظمأها إلى الحقيقة يقلب أجرام أصحابها إلى إرادة كلّها. بل يقلب كينونتها كلّها إلى روح. والروح إذا تطلّعت إلى ما وراء الأفق، وبحث خلف البرزخ عن حقيقتها فهي القوّة التي لا تُقهر والتي تهدّد لهذا السبب زبانية الزيف. هؤلاء الزبانية الذين لم يكن جبنهم ليسمح لهم بالخروج إلى الحلبة للمواجهة، ولكنّهم يسخّرون أشباحهم البائسة لنصب الأشرار لأهل السرى، وتدبير الكيد لهم عن بُعد. ولسنا في حاجة لأنّ نبذل حرم المجاز فننزل من علياء الإستعارة إلى حضيض العبارة

بإستخدام لسان الدهماء القائل بأن السرى نهج الأنبياء، والحقيقة التي يبشرون بها في عرف الغوغاء دوماً مؤامرة، والحكم المسبق المستصدر في حق هؤلاء من قبل محفل السفهاء لم يتبدل من الأزل: الموت على الصليب!

عدوس السرى أيضاً قربان.

عدوس السرى أيضاً قربان يدبُّ على قدمين.

عدوس السرى، كنبى الأزل، كنبى الأجيال، قربان مؤجل!

ولكن جيلنا كان في ضلاله يهدد حلمًا آخر فيمضي مستهتراً بما ينتظره خلف الأفق. كُنا نحدّق في الأفق فيستهويننا الأفق، وننسى أن الحقيقة لا تسكن الأفق، ولكنها تسكن العمق الذي يخفيه الأفق. ولهذا وقعنا في السرد أسرى الأفق. سرد جيلنا كانت نقطة ضعفه الأفق أيضاً، لأن الرؤية دائماً فتنة. فتنة شعريّة تتشبّث بتلابيب الجمال الذي يُرى، في مقابل الرؤيا التي تستهين بكلّ ما استظهر لأن معشوقها الغيب الذي إستخفى. إنّها سلطة الرؤية الوقتية بالمقارنة مع سلطة الرؤيا الأبدية. وكان على كلّ مَنْ إنتمى إلى ذلك الجيل أن ينتظر ميلاده الثاني من رحم الجحيم كي ينزل ساحة الغيوب ليُحاور الجنّ، كما حاور أوليس خله أخيلوس في العالم السفلي، ليتكلّم رطانة العمق بدل لغو الأفق!

فالسالة التي بدأت تعي الدنيا مع نهايات الستينيّات وبداية السبعينيّات هي جيلٌ ضحيّة: ضحيّة أحلام غداها عصر الأيديولوجيّات. هذه الأيديولوجيّات التي كانت سمّاً زُعافاً أُمات في جلّنا الإيمان بمعجزة المعجزات: الروح! ولهذا كان هذا

الجيل ضائعاً. كان ضائعاً على نحوٍ أسوأ من ضياع جيل العشرينيات من ذلك القرن الأحمق الذي شهد إرتكاب الإنسان في حق نفسه أكثر الجرائم جنوناً على الإطلاق. أسوأ من ضياع الأجيال الذي تغتت به غرترود ستاين لتصبح هذه الأغنية إنجيل أدب تلك المرحلة هلّل له همغواي وكلّ فرسان جيله تقريباً.

أقول أن جيل العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين أكثر ضياعاً لأن وباء الأيديولوجيات لعب في تغريب الروح دوراً أسوأ مائة مرّة من الحربين العالميتين، ومن تجربة القنبلة الذرية. فالأ يتغذى الإنسان على الإطلاق أفضل من أن يتغذى على وجبة مسمومة. ووجبة زماننا الوحيدة المتاحة هي الأيديولوجيا. والأيديولوجيا لا تقدّم لمريدها طعوماً، ولكنها تقدّم أوهاماً. تقدّم وعوداً، تقدّم وعوداً معسولة لأنّها وعود بالفردوس. تفعل ذلك لأنّها تعلم أن الوعد بالفردوس هو أكثر الوعود سحراً وإغواءً في مفهوم الخليفة منذ الأزل. والأسوأ من حقيقة الغنيمة المنتظرة هو هويّتها كوعدٍ مؤجل. بلى! وعد الأيديولوجيا مؤجل من الآن إلى الأبد. لأنه لن يكون وعداً فيما لو نزعنا عنه صفة الأجل، كما الأيديولوجيا لن تكون أيديولوجيا لو جرّدناها من شعرة شمشون الكامنة في الوعد. وأعتقد أن بول ريكور يُحسن الظنّ بهذه العنقاء عندما يعرف وظيفتها قائلاً: «وظيفة الأيديولوجيا هي تقديم صورة مقلوبة للواقع» فهل هي مجرد صورة مقلوبة للواقع وحسب، أم أن الحقيقة أن وظيفة الأيديولوجيا هي تقديم صورة مغلوطة للواقع؟

أعتقد أن التأويل الذي تقدّمه أسطورة الطوارق أصلح في تأويل هذه الظاهرة، لأن معيار الميثولوجيا دوماً أقوى في تفسير العالم، لا لأنها سلطان أسبق، ولكن لأنها كاهنٌ أعمق!

والأسطورة تقول أن في آخر الزمان سوف يأتي أمير الإغواء ممتطياً ظهر الأتان المحمّلة بالمعادن النفيسة التي تتلامع تحت أشعة الشمس أثناء عبوره لنجوع القبائل، فيستدرج في رحلته ضعاف النفوس الذين يسرون في ركابه طمعاً في الوليمة التي ظلّ يلوّح بها طوال مسيره، ولا يكفّ عن التشدّق بها إلى أن يجمع القوم فوق بساطٍ فاخرٍ إنتظاراً للوليمة الموعودة التي لا تتحقّق بالطبع، لأن صاحب الأتان اللئيم لا يلبث أن يسحب البساط من تحت أقدام القوم ليتقاطروا في هاويةٍ بلا قاع!

الهاوية بلا قاع ليست مجازاً معبراً عن الأيديولوجيا، ولكنها هي الأيديولوجيا مجسّدة! والأسوأ هو قدرتها على ترويج بضاعتها عندما تقنع بُلهاء الجيل بالإيمان بالمستقبل: المستقبل الذي تنتظرنا فيه السعادة، لأن في رحابه فقط نستطيع أن نحيا. أمّا الآن فنحن ننتظر. نحن نتطلّع. نحن نأمل أن نحيا الحياة لا الآن، ولكن في المجهول، في المستقبل. أي أننا نأمل أن نحيا في الزمان المؤجّل. والزمان المؤجّل ليس ضرباً من غيوب، ولكنه حضور ينتظرنا. حضور ينتظرنا لكي يُكافئنا. في ذاك اليوم التاريخي سنحتفي أخيراً بانتصارنا، وسنجنّي في نهاية المطاف ثمار تضحياتنا وطول إنتظارنا!

وإلى أن يأتي ذلك اليوم (الذي لن يأتي بالطبع) لا مفرّ من أن
نتنظر. ننتظر كأنّ الزمان رهيتنا، ولسنا نحن رهينته! كأنّ الزمان
رهن إشارتنا، وسوف يلبيّ نداءنا فيتوقّف. كأنّنا نستعيد سيرة
«فاوست» مع «لحظة العجب» التي تنزع منه أنفاس النزع الأخير
قبل أن تستجيب لندائه فتتوقّف. بلى! نحن في الصفقة مع الزمان
الشقيّ فاوست، في حين تلعب الأيديولوجيا دور ميفستوفلس!
ذلك أن الأيديولوجيا في هذه السيرة لا تكتفي باعتقال أحلامنا
وحسب، ولكنها ترهن الحقيقة أيضاً في خزانة الفردوس المؤجّل.
وأن ترهن الحقيقة يعني أن تستصدر حكم الموت بحقنا. وكان
يمكن للمصاب أن يهون لو كُتّا نحيا في ملكوت الزمان
الميثولوجي، الزمان الموروث عن تقاليد اليونان القديمة، الزمان
الذي تترجمه اللغة اليونانية القديمة في الصيغة التصاعديّة، لا
الصيغة التنازليّة، المتداولة في الأزمنة الحديثة. كأنّ عصرنا يأبى
إلاّ أن يعبر عن حقيقته الحضيضية فيلقم الزمان أيضاً حجر الفساد!
ولهذا لا يلبث هذا المارد أن يخذلنا في أوّل تجربة، يخذلنا لأنّنا
نعوّل عليه في تحقيق الخلاص، وننسى أن الزمان ليس مبدأً يقع
خارجنا، لأنّنا نحن الزمان، ولا وجود لزمانٍ خارجنا، بدليل أن
زماننا يذهب معنا عندما نذهب في رحلة الأبد، ويبقى معنا ببقائنا
على قيد الحياة. وهو يخذلنا لأنّنا ننتظر أن يأتينا بالخلاص،
وبالسعادة، وبالحقيقة، على طبقٍ من ذهب، بدل أن نتولّى عنه
الأمر فنأتيه نحن بما انتظرنا منه. عندها فقط يكون رهن إشارتنا

فيهبّ لنجدتنا عندما نخون مبدأ التأجيل الخبيث المنصوص عليه
في أول بنود الصفقة الخسيسة مع السعلاة سيئة السمعة:
الأيدولوجيا!

الإنسان إذا كان لغز الوجود، فإن الزمان ليس لغز الإنسان
وحسب، ولكنه هو روح اللغز.

وغياب هذه الحقيقة عن جيلنا الشقيّ كان حجر الزاوية في
المنعطف الذي قاد جيلنا إلى السبيل الخطأ لنجد أنفسنا في
الجحيم، بدل أن يقودنا إلى صراط الفردوس الموعود.

ولكن ألا يُقال أن الفردوس لا يقبل في حرمة المنيع مَنْ لم
يستحِمْ باللسنة اللهب، ويأتي بالبيّنة الممهورة بإمضاء سادن
الجحيم؟

بالطبع غياب معنى الحياة كان على راس ما أقلق جيلنا، لأن غياب معنى الحياة كان على الدوام المرض الذي لم تجد له الأجيال ترياقاً في كلّ الأزمنة. ولكن هاجس جيل الستينيات والسبعينيات (أو بالأصحّ جيل النصف الثاني من القرن العشرين) ليس غياب معنى الحياة وحسب، ولكن الإجابة على السؤال البسيط: كيف علينا أن نحيا الحياة؟

وهو السؤال الذي أعجز صنم الأيديولوجيا، ولم تنفع في مداواته عقايرها العقيمة، كما لم تجدِ تمائم هذه الجنّة في علاج غياب معنى الحياة أيضاً. وكان على أبناء الجيل أن يخونوا العهد المبرم مع الوثن الأيديولوجي والذي تنصّ بنوده على ضرورة الالتزام بروح الجموع، الذي يعني في الترجمة الالتزام بروح القطيع، في سبيل تذليل عقبات السبيل، لأن الفوز بغنيمة مثل معنى الحياة، أو حلّ لغز مستغلق مثل الكيفيّة التي يجب أن نحيا بها الحياة، هو عملٌ فرديّ إلى أبعد حدّ، أي أنه قدر لن ننجدنا فيه روح القطيع! وهو ما يعني أن على عاتق كلّ منا يقع وزر

الصليب المستوجب حمله في الطريق إلى الجلجلة. سيمضي
المريد إلى هناك وحيداً، مهجوراً، معزولاً، عارياً، حافياً، أعزلاً،
متوجاً بتاج الأشواك، مزلزلاً بنزيف الروح ونزيف الجسد، مشدود
اليدين إلى أعواد الصليب، تماماً كما قطع ابن الإنسان هذه
المسافة يوماً ليحفر للإنسانية الطريق الدامي إلى الحقيقة: ذلك أن
كل إنسان في بحثه عن الطريق نبي!

ولكن كم هو عسير أن تحتفظ ملل على مذهب العدوس الذي
يسري بالبراءة في عصرٍ مؤدّج! وكم هو أعسر أن تجبر نزاهتها
كما تجبر فطرتها إلى الدرجة التي لا تجد فيها حرجاً باستعادة
سيرة الأوائل في الإستجارة بالإستخارة في سبيل إستدراج
المستغلق وبعث الإلهام في الطلسم. وهو فعل يتطلب شجاعة في
العصر الموبوء بالأدلجة والمسمم بروح السُّعار! السُّعار الذي لا
يعترف بغير الحرف ديناً، والذي أَمات بهذا الحرف لا الواقع
وحسب، ولكنه أَمات المثال، أَمات الحقيقة التي يفترض أن تكون
الفحوى لهذا الواقع. فهل يضير العدوس المفطور على التمرّد،
المجبول على شقّ عصا الطاعة على كل ما من شأنه أن ينال من
المعبودة الوحيدة التي آمن بها وهي الحرية، أن يكفر بدين
الأيديولوجيات، كما كفر بدين الحرف بوحي من الفطرة وحدها،
فيذهب إلى حرم المثولوجيا (العدوة اللدودة للأيديولوجيا)
ليستجير بمعبد معشوقته الأسطورة وهو الذي هدهد في القلب
بذارها منذ الولادة يوم تلقاها هبةً من صحرائه الكبرى؟

بلى! هرعْتُ إلى الحُلْم، وذهبت لأستشير في أمر اللغز حكيم
الأجيال شكسبير!

فالحلم وسوسة لها الكفاءة في التحول إلى سلطة. سلطة إرادة
شبيهة بسلطة التخيل التي تؤكد وصية الشاعر اللاتيني القديم أنّها
إذا تمادت فلها القدرة على التحوّل إلى واقع. ويبدو أن يقين
ديكارت في نفي ما نسميه خيلاً مستعار من هذه الوصية بدليل أن
كلّ ما صار غنيمة الخيال في رأيه إنقلب واقعاً على مسرح الواقع
سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. وهو ما يعني أن الحلم
في الحلف مع الخيال معجزة تنازع في السلطان القدر ذاته: تنازع
القدر الذي وصفه إله معبد دلفى فقال أن الآلهة نفسها لا تملك
سلطةً عليه. ولهذا، كما يبدو، كان الحلم هو المفتاح السحري
لتمقيم الحقيقة منذ الأزل؛ لأن الإنسان لم يكن ليكون لغزاً لو لم
يكن حلماً. ألم يقل رسول الوحي (شكسبير) نفسه أنّنا منسوجون
من السليلة ذاتها التي نُسجت منها أحلامنا؟

ولهذا ليس مصادفةً أن يهبّ لنجدتي في البحث عن طريق
الحياة كاهن الأجيال هذا بالذات لا كاهن سواه. وليس مصادفةً
ايضاً أن يختار الحلم بالذات كي ينبئني بالوصية: الوصية التي ألقى
بها في القلب مطلسمّة على طريقة كاهنات معبد دلفى؛ لأن
الوصية في ناموس الغيوب لا تكون حقيقةً، لا تكون نبوءةً، ما لم
تولد من بطن الغيوب مشفرةً بسبب هوية الغيوب التي تعتنق دين

الإشارة، ولا تعترف بالعبارة لغةً، لا لأنّ العبارة حرف، والحرف إبتذال، ولا لأنّ الإشارة إيماء، والإيماء أشعار، ولكن لأن لغة الخفاء الواقع في البعد المفقود خلف الحرف يتكلّم الرطانة التي لا تُرجمان لها سوى اللحون. والرسالة المبتوثة في سياقٍ ملحون وحدها النبوءة، وشعريّتها مستعارة من الروح الغنائيّة في الموسيقى، والغموض فيها معزوفة الأفلاك الأفلاطونيّة موجّهة إلى القلب المجبول بالوجد: وَجَدَ هو صفة كلّ مريد. فما هو حرف الوصيّة المنطوق في الحكم بلسان شكسبير جواباً على السؤال اللجوج عن الكيفيّة التي يجب أن يحيا بها الحياة جيلاً ضلّته الأيديولوجيات، وخيّبت ظنونه الثورات، ويئس من الأنظمة السياسيّة كافّة، وفقد معنى الحياة؟

حرف الوصيّة مبتسر بقدر ما هو ملغز، ومبسّط بقدر ما هو ملغز حتّى أنّه لن يشفي غليل أهل الباطل الذين يحيون في الدوامة على جناح الحياة المؤجّلة لسببٍ بسيط وهو أنهم الملة الأعجز عن تحقيق أوّل شرط في تفكيك غموض الطلسمات وهو التجلّي في الحدّ الأقص، أو التأمل في الحدّ الأدنى:

«بالعرق والدم فقط يجب أن نحيا»!

لن يعجزنا أن نترجم العرق بالجهد المبذول المسمّى في معجمنا اليومي عملاً، كما لن يعجزنا أن نترجم الدم بالجهد المبذول روحاً المسمّى في مفهومنا الدنيوي عناء. ولكن ما لا

يُفلح كل منّا في ترجمته هو الدلالة الحقيقيّة للعمل، والمعنى الحقيقي المخفي في كلمة عناء، أو في صيغتها المتداولة كـ«معاناة». فالعمل ليس مجرد إستنزاف لعرق البدن، ولكن العمل المقصود أحجية أبعد منالاً لأنه رسالة. وهو رسالة لأننا لم نسمع بإنسانٍ تبطل ثمّ وجدناه يتغنّى بالسعادة! ونقول السعادة لأن هذه العناء كانت دوماً رهاناً وجودياً، ولم تكن يوماً مجرد غنيمة دنيويّة كما تتخيّل الأغلبية. ولهذا يكون النشاط الجسدي عند تأدية العمل بعيد ديني، وليس فعلاً نفعياً نرجو من ورائه نيل القوت. لماذا؟ لأن الخبز الذي نسمّيه ميّثاً هو بالذات الكسب الخالي من الروح الرسالية. هو بالذات الفاكهة العارية من الهبة الغيبيّة، هو بالذات الممارسة المجردة من الصلاة! ولهذا فالعمل الذي يبدو تجربة دنيويّة يخفي بُعداً غيبياً ذي قطبين: قطب ديني يغوص بعيداً في قيعان الروح، وقطب وجودي يحتال على السأم ليحيا الحرية!

ولكن كيف السبيل لتأويل الأحجية عن الدّم؟

لا أعتقد أن الصواب سيُحالفاً في الوقوف عند حدود إعتبار تجربة الدّم مجرد معاناة كما قرّرنا منذ قليل، لأنها لا تعبّر عن النزيف بالدّم إلّا على النحو الشائع الذي لا يرى في هذا السائل سوى معناه المستعار من المعاجم والقرين للجسد باعتبار الأخير دماً يابساً، وهو ما يعطينا الحقّ في أن نعتبر الدم جسداً سائلاً فيما لو قرأنا الآية مقلوبة!

ولكن لغة العامة أيضاً لا تستهين بنزيف الدم في الإستخدام اليومي، وتستنزل على العبارة مضموناً مجازياً في أغلب الأحيان إخلاصاً لمشية الأجيال التي توارثته كرمز للحياة برمتها. وهو ما يدلّ على البعد الرمزيّ للدم. بُعدٌ رمزيّ رديف لمبدأ الروح. أي الجانب الذي ينحاز في تجربة وجودنا إلى الزمن الأبدي في مقابل الزمن الفاني، الزمن الوقيّ. وأبدية هذا المبدأ هو الذي عوّل عليه الإنسان منذ التكوين عندما أبدع في مصر القديمة فكرة «خلود الروح». الفكرة التي صارت نواة الديانات التوحيدية تالياً. فإذا كان العمل يحيا بصلاة الجسد المتمثلة في الجهد، فبماذا يحيا جانب الإنسان العدمي، جانب المخلوق الأبدي؟

إذا كان العمل يحقق للإنسان الغاية في أن يحيا لاهياً كما يوصي أفلاطون، فإنّ الألم وحده يستطيع أن يروّض في الإنسان إنسان الجسد، ويربّي فيه إنسان الروح. لا يكتفي الألم بأن يروّض في الإنسان جانبه الحيواني، ولكنّه يستطيع بنزيف الدم (الذي لا يعود بعد الآن نزيف دم، ولكنّه يستحيل بحضور الألم نزيف روح)، أن يُميت فيه طغيان الأهواء، ليحقّق له ما وصفته الكتب المقدّسة بـ«الميلاد الثاني».

بالإلتزام بناموس الثنية (العرق والدم) فقط نستطيع أن ندّعي السموّ اللازم لإرتياد آفاق الخلاص (الخلاص من أوهام الواقع)، والسعي في طريق الحقيقة كما يليق بكلّ عدوس سُرى!

ولكن الوصية في أول عهدنا بالمهد ظلت أحجية، ولم تستقم لي في صيغتها الأخيرة إلا بعد الإحتراق بأتون التجربة، وبلوغ شطآن الأعراف في الطريق الموجه والدّامي نحو الخلاص، برغم كفاحي في إستجوابها، وبرغم إستماتتي في تأويلها طوال عقد السبعينيات حتّى مشارف النهاية في التمانينات حتى صارت عبثاً مثيلاً لذلك الحمل الذي يحدثنا عنه أفلاطون فيقول أنه قدر يولد معنا، وما حياتنا سوى بحث عن المكان الذي نضع فيه هذا الحمل!

بالعرق أولاً، ثمّ بالدم ثانياً! ما أنبله هذا الحمل الذي نسّميه بلغتنا الدنيوية هاجساً. وليس عبثاً أن تكون الأولوية في الهبة للعرق، لأن من أين لمن لا يعمل أن يعلم؟ من أين لمن لا يعمل أن يحيا؟ ومن أين لمن لا يحيا أن يتألم؟ والألم، إذاً، هو شرط خوض التجربة في بعدها الدنيوي. ولهذا كان في الرسالة الكلمة الأولى الممهّدة للشقّ الثاني: للشقّ الدموي الرهين للبعث الروحي. وهو ما يعني أن علينا أن نسفح العرق بسخاء إذا شئنا أن نفلح في أمر الدنيا. أمّا إذا قرّرنا أن نسلك في الظلمات طريق البحث عن الحقيقة، أو نشقّ قلوبنا كي نرى الله، فلن تكفي تجربة العرق. هنا علينا أن نستحضر الصليب. هنا علينا أن نتوجّ الجباه بأكاليل الشوك. هنا علينا أن نطعن الجسد الفاني بالتصل على طريقة دراويش الطرق الصوفيّة لكي نتطهّر بالنزيف،

ونستخرج التميمة من سويداء القلب المغسول بنزيف الروح هذه
المرّة، لا بنزيف الدّم. فهل هو شرط إعجاز أُريد به التعجيز؟
الجواب كلاً! بل الوصيّة تهبنا الحجّة على إمكان حدوث
المعجزة. تهبنا المبرّر الوجوديّ في إمكان تحقيق بعثٍ نراه دوماً
عملاً مستحيلاً، بل مخيفاً لأنه رديف دائماً للموت. الوصيّة تهدينا
الأمل، ولكنه مشروط بالثمن ككلّ قيمة في هذا العالم. فالروح
وحدها تستعصي خزائنها على الهواة. الروح وحدها لاتعترف بغير
الشجعان أبطالاً. الروح وحدها تستوجب القربان لسبب بسيط،
لأنها خازن الملكوت، وحاجب ربّ الملكوت. وما على المريد
هنا سوى أن يطرح وراءه كلّ شيء ويتحرّر إذا قرّر أن يعتنق دين
الشقّ الثاني في وصيّة كاهن الأجيال؛ لأن الملكوت حرّم لا
يدخله إلّا العُراة الذين تحرّروا كما تتحرّر جموع الحجّاج إلى بيت
الله من الأثواب المدنّسة بسمّ الخياط!

لقد لَقَّبْتُ الذاكرة في إقتناص تدفق الزمن الضائع نزيفاً، لأنني لا أجد تعبيراً يمكن أن ينافس هذه التسمية إذا تعلّق الأمر بالأنفاس التي لفظناها بالأمس، ونمّتي أنفسنا بأن نلفظ منها المزيد، إستبعاداً لليوم الذي سنلفظ فيه أنفاس النزع الأخير! ولا يروق للناس أن يسرودا الذكريات، أو يسطّروا المذكرات، ليحيوا الماضي، ولكن لكي يتحقّقوا من كونهم مازالوا بالفعل على قيد الحياة! إنه ضربٌ من طردٍ مستميت لشبح «المايا» الدالّة في ديانات الهند القديمة على الحقيقة الوهميّة للحياة، أو الطبيعة الموهومة للمغامرة الوجودية. فليس الواقع برهاناً حقيقياً على الحضور رهن الوجود، ولكن التجربة التي صارت رهينة الماضي. وهو ترجمة صائبة كما يبدو لبُطلان التقسيم الشائع للزمان، والإعتراف بشقّه الماضي وحسب ما دام هو التّنين الذي يلتهم شقّه الحاضر الموصول بقريته المقبل في سلسلة تنتهي إليه كلّما تأملنا هذه السيرة التي لا تُعبّر مرّتين، بل ولا تُعبّر ولا مرة واحدة!

فتنة الذكرى، إذًا، في البرهنة على حضور الزمن، وفي البرهنة

على حضورنا أيضاً في الزمن : إذا وُجِدَت الذكرى وُجِدَ الماضي،
وإذا وُجِدَ الماضي فهذا برهانٌ كافٍ على وجودنا . ووجودنا ليس
عزاءً فقط ، ولكنه بيانٌ صريح في نفي الوهم دون أن يعني ذلك
نفي العدم .

وعندما نمتطي صهوة السرد لإستعادة تجربة دنيوية صارت
بالماضي غنيمة الزمان المفقود، فإنما نحياها . نحياها دون أن
يعني ذلك أننا نكرّرها كسيرة ، ولكننا نغنيها . نغنيها غناءً ، لأن
روح الشعر فيها هو ما يغنيها . وروح الغيوب التي تتجلّى فيها عند
إستنطاقها بالسرد هي ، منذ الآن ، ما سيستهوينا . والظلال؟ الظلال
في مسيرة النزيف هي البرهان على أننا عشنا ، البرهان على أننا
توجّعنا ، البرهان على أننا . . كنا!

ولكن لماذا تتجرّد الأيام من الأحلام، ويفقد جناب الزمان روح الرومانسيّة كلّما تقدّم إلى الأمام؟ أم أن السرّ يكمن في مبدأ الإمامة هذا الذي نحاول أن نخلعه عليه أسوءّ بما كان عليه يوماً في مفهوم الإنسان الإغريقي، كأنّه يُحاكي حال الروح في حادثة عهدها بالميلاد، ليخاطبنا اليوم بلسان الشاهد على الأفول؟

بلى! بلى! إنها الشهادة على شيخوخة الزمان. إنه البرهان على حقيقة لا نريد أن نعترف بها: شيخوخة الزمن! شيخوخة لا تباغتنا بلا علامات مسبقة. علامات نستهيّن بها. نستهيّن بها بسبب هويّتها الماكرة: الماكرة لبساطتها وعفويّتها، وزهدها. زهدها في الانتماء إلى سلاطات الأشياء التي نعول عليها فنوليها إهتماماً أكبر بالمقارنة مع قريناتها دون أن يخطر ببالنا أن الكائنات التي نتجاهلها لتفاهتها، أو ضآلة حجمها، أو لبساطتها، هي الحاملة لرسالة الخافية، وهي المخوّلة بتسخير الزمان في التبشير بوصيّتها؛ كأنّ تفقد التوابل رائحتها في شوارع المدينة القديمة، أو يتنكّر العطر في عناقيد الياسمين وباقات القرنفل بين أيدي البيّاعين الجوالين في

ساحة الشهداء وعند جدران السراي الحمراء، أو يصمت النداء في حناجر باعة الفطائر في شارع الرشيد المعمّم بعتمة الفجر، أو يغيب الشذى من تظاهرة الأطعمة في شوارع المدينة عندما تتأهب المطاعم لإستقبال روادها على موائد الغداء، أو يتخلف أهل الدواخل عن جلب بضائعهم وأنعامهم إلى سوق الثلاثاء، أو تنقطع الغزلان من براري «الحمادة الحمراء»، أو يكفّ الجار العائد من أرض الحجاز عن تقديم الهدايا المجبولة ببركة الأراضي المقدسة إلى عيال جاره تماماً كالهدايا التي إستقدمها لعياله! إنها إشارات لا تستثير أي ريبة، ولا تسترعي إهتمام أحد، ولكنها تخفي إنقلاباً جذرياً لا يلبث أن يعلن عن نفسه في إغتراب القيم. وبإغتراب القيم تبدأ رحلة إغتراب الروح، أو بالأصح، إفلاس الروح. هنا حقّ لنا أن نعلن عن شيخوخة الزمن! وهي بليّة لم يفلح نصّ في التعبير عنها كما عبّر عنها الأصفهاني في سيرة الشاعر القديم الذي عمّر مائة وخمسين عاماً فحقّ له لا لأحدٍ آخر سواه أن يرثي نفسه في شيخوخة زمانه قبل أن يرثي أخاه «أربد بن قيس» بملحمته الشعرية التي إستفزّ أحد أبياتها الشعرية الأجيال كافة ليعبّر كل الرواة الذين نقل عنهم الأصفهاني في سيرته عن حنينهم إلى الزمن الماضي، الزمن البكر، زمن القيم، وينعوا فيه بليّتهم بحضورهم في طور الزمن الذي فسد! فلننشد مع «لبيد» أولاً بيته الموجه:

«ذهب الذين يُعاش في أكنافهم وبقيتُ في خلفٍ كجلد الأجر»

ويورد الأصفهاني سلسلة الرواة الذين زعزعهم البيت فنعوا فيه

أنفسهم أكثر ممّا نعى فيه «لبيد» نفسه وهو يظنّ أنّه إنّما ينعي أخاه
الفقيد، فيقول حرفياً: «حدّثنا محمّد بن جرير الطبري، قال:
حدّثنا أبو السائب سالم بن جنادة، قال: حدّثنا وكيع عن هشام بن
عروة عن أبيه، عن عائشة، أنّها كانت تشدّ بيت لبيد ثمّ تقول:
رحم الله لبيداً، فكيف لو أدرك منّ نحن بين ظهرائهم؟ قال
عروة: رحم الله عائشة، فكيف بها لو أدركت من نحن بين
ظهرائهم! قال هشام: رحم الله أبي، فكيف لو أدرك من نحن بين
ظهرائهم! وقال وكيع: رحم الله هشاماً، فكيف لو أدرك من نحن
بين ظهرائهم! قال أبو السائب: رحم الله وكيعاً، فكيف لو أدرك
من نحن بين ظهرائهم! قال أبو جعفر: رحم الله أبا السائب،
فكيف لو أدرك من نحن بين ظهرائهم! قال أبو الفرج الأصفهاني:
ونحن نقول: الله المستعان، فالقصة أعظم من أن توصف!».
ويقول عدوس السّرى في سيرة نزيهه: اللهمّ أجرنا، ثمّ أجرنا، ثمّ
أجرنا، لأنّ القصة إذا كانت أعظم من أن توصف في زمن
الأصفهاني، فكيف لو أدرك منّ نحن نعيش بين ظهرائهم اليوم،
أي بعد ألف ومائتي عام من تعقيبهِ على إستغاثة محفل الأوائل
الفاجرة، وإلى ماذا سيؤول هذا الزمان بعد حين في مسيرة هبوطه
إلى الحضيض؟!

عدوس السرى (وكذلك القلة من جيل العدوس) لم يكن شاهد عيان على حرف الواقع بقدر ما كان شاهد إثبات على جريمة: جريمة تحلل الروح، وتفسخ القيم الأخلاقية الناجم عن إستقدام آلهة أخرى إلى البلاط، فصلّى الناس أفواجاً خلف إمام الزور المتمثل في هيمنة الصفقة النفعية. وهو ما لم يكن العدوس ليدركه لو لم يحتفظ في الباطن العميق بكنز الكنوز وهو روح المهد الذي تلقاه ميراثاً محمولاً في مسلك الأوائل؛ هؤلاء الأوائل الذين لم يكونوا مجرد جيل سابق على جيلنا، ولكنهم هدهدوا في سيرهم قيم الزمن في مرحلة هيمنة نزعة إعتباره مبدأ صعود يقف الأسلاف في درجته السفلى، في حين يحتلّ الأخلاف في سلّمه درجته العليا، أي عكس سيرورته التي عشنا لها تردّياً ساعد في تغذية البعد التركيبي في رحلة إغترابنا الموضع. فليس أمرّ من أن يحيا الإنسان في زمنٍ غير زمنه! وليس أحقّ بالثناء من إنسانٍ يحيا بروح السلف بين أخلافٍ يستحدثون أصناماً ويعلنونها آلهة كما هو الحال مع عبادة كلّ جديد، أو حمّى الهوس بآخر كلمة نطق بها الإختراع

فتصير التقنية ربةً الواقع الدنيوي الذي يُشرعن حرية الأكذوبة بدعوى حرية التعبير، وهو ما يعني الترويج للخطيئة، لينقلب عصر التقنية عصراً لهيمنة الأكذوبة بإمتياز، فكيف لا يغدو كل شيء مشروعاً بما في ذلك إقتراف الجريمة؟ وأين موقف التاريخ من زمنٍ يُعاني ورم الأيديولوجيا إلى جانب داء الهوس بالتقنية بوصفه الحَكَم الذي لا يُستمال برشوة، والضمير الذي لا يعرف التبكيث، لأنّه الجانب الذي لا يهرم من جناب الزمن؟

للتاريخ فحوى. للتاريخ ذخيرة، وذخيرة التاريخ ليست نشاط صاحب الشأن الذي نصّبه القدماء مقياساً لكلّ الأشياء في تجربة واقعٍ رهينٍ بزمانٍ ومكان، ولكن ذخيرة التاريخ هي الواقع في مستواه المصفى. الواقع كتجربة وجوديّة مجردة هو الواقع المصفى. والتصفية هنا هي تصفية حسابات. تصفية حسابات مع الأهواء. ولذلك نستطيع أن نُطلق عليه إسم «الواقع المحرّر». في تجريد التجربة الإنسانية من هذه التركة الخبيثة يحقق التاريخ حياده. يحقق حياده، لأن الأهواء هي سمّ الحقيقة الزعاف. هنا يفاخر التاريخ بتشديد صروح عدالته!

فالواقع، بحضوره في الزمن، عملة مغشوشة! الواقع، قبل أن يغدو تاريخاً، دائماً غنيمة الأكذوبة! التجربة الدنيوية مشكوكٌ في أمرها ما لم يتدخل التاريخ. فإذا كان القدماء يرون في الزمان أحكم الحكماء لأنّه يعرّي، لأنّه لا يخفي خافيةً، لأنّه يكشف في النهاية الستور عن كلّ مجهول، أو ما أُريد له أن يبقى مجهولاً؛

فإن رسالة التاريخ إستجلاء الحقيقة في المكشوف. دور التاريخ لا يتوقف عند حدود التعرية العمياء، ولكنه يتولّى تقييم التجربة في التعرية. فالتعرية نصف الطريق نحو الحقيقة، ولكن إستكمال الشوط يستدعي طلب النجدة من التاريخ. فالعمل على الإظهار حرفة الزمن، ولكن الإستظهار في مفهومه اليوناني ليس دليلاً على حضور الحقيقة مهما حاول هايدغر أن يُقنعنا بهذه المقولة ومهما تجلّى هذا البُعد المستظهر في الظاهرة. بل الجانب المستبطن في أحجية الحقيقة أقوى حُجة في البرهنة على وجود الحقيقة. والتاريخ رحلة إستقصاء في غياهب هذا المستبطن. وهو ما لا يتحقّق يقيناً دون الإستعانة بعكّاز الزمن. التاريخ يمتطي صهوة الزمن كي يُري التجربة عن بُعد ما لا يمكن أن يُرى عن قرب. لأنّ ناموسه ليس رؤية الوقتيّ، ليس رصد التجربة في أوانها المبلبل بالهوى، وبالحسد، وبالكذب، وهيمنة العملة المغشوشة؛ ولكن رؤية الجانب الآخر، الجانب المستبطن، الذي لا يهب نفسه بغير المهلة، بغير الأمد، لأنه هويّة أبدية. والهوية الأبدية هي خصلة ما لا يُرى كما يوصي القديس. إستجلاء البعد الغائب في التجربة الوجودية مهنة التاريخ!

فالزمان عارياً، أو مجرداً من إغترابه في الصيغة التقليدية المترجمة في مفهوم الأمس واليوم والغد، هو حرية، والتاريخ هو البصمة التي نتركها في حرم هذه الحرية. وهي بصمة إذا كانت طبيعية في شريعة الزمن، بيد أنّها أخلاقية في ناموس التاريخ.

يُجمع الحكماء على ضرورة العناية بأمرنا الدنيوي إذا شئنا أن نُفلح في شأن وجودنا الروحي . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يهرع لنجدتنا شوبنهاور بوصيته القائلة بوجوب إستبعاد كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرتنا كلّما عنّا لنا أن ننطلق لقضاء حوائجنا بالقدر الذي يستوجب إستبعاد كلّ ما من شأنه أن يُعكّر صفو عزلتنا عند إختلائنا بأنفسنا . واليقين أن المعنيّ هنا هو مريد الحقيقة الذي تنتصب الحوائج الدنيوية في وجهه كقصاصٍ أقصى لأنّه لا يستطيع أن يستغني عنها، كما لا يستطيع أن يستسلم لها أيضاً لأنّها لا تكتفي بأن تلتهم الوقت وحسب، ولكنّها تملك قدرة غيبية على إلتهام حياتنا كلّها فيما لو لم نعرف كيف نقاومها كما يجب . وهي مُقاومة لا تتأتّى بتجاهلها، ولكن بابتداع الحيلة لتجنّب إستدراجها لنا . إنّهُ صراع بطوليّ، وأسوأ من كلّ شيء أنه يوميّ، فلا تعزينا فيه حتّى حكمة أفلاطون القائلة بوجوب قضاء الحوائج برغم عدم وجود جدوى من قضاء الحوائج! فإذا كانت دوامة قضاء الحاجة بمثابة المرض المزمن حتّى بالنسبة للإنسان الدنيوي الذي لا همّ له

سوى حُطام الدنيا، فكيف سيؤول الأمر بالنسبة للفئة الشقيّة التي تضع قدماً في الوجود وأخرى في العدم كالفئة التي تعتنق دين السُرى؟

فالمأساة أنّنا لا نستطيع أن نُنبِ عنّا أغياراً لقضاء حوائجنا بسبب الطبيعة الميتافيزيائية للحاجة ذات الطبيعة الدنيويّة. إنها لا تنقضي أبداً بدون أن تستدرجنا، لا تنقضي أبداً بدون أن تستحضرنا في حضرتها، لا تنقضي أبداً بدون أن تغتصب وقتاً مستقطعاً مثلاً. وهو ما يعني فعلياً في النهاية أنّها لا تنقضي أبداً بدون أن تغتصمنا، بدون أن تسلبنا الحياة، فلا تقنع بهذا، ولكنها تأبى إلاّ تهيننا بتدنيس أنبل كنز فينا وهو الروح قبل أن تنتهب حياتنا! وهي لا تكون رسول دنيا إن لم تتحوّل شركاً متقناً في العلاقة معنا. إنّها هي قاضي القضاة الذي يستصدر الأحكام في حقنا، ويبعث الزبانية بمذكرات الاعتقال لإستحضارنا بالقوّة، لأنّ شريعته ترفض الاعتراف بالأحكام الغيابيّة. ولهذا فالوساطة لا تُجدي، وتسخير المرافعة بالإنباء محرّم بحرف القانون. والحضور في بلاط الحكمة موجب تلبيةً لنداء الحكمة الصحراويّة القائلة: «إذهب إلى الحاجة التي تريد أن تنقضي بنفسك، وابعث أحداً بالإنباء للحاجة التي لا تريد لها أن تنقضي!». ويضيف الناموس الصحراوي لهذا النداء وصيّةً أخرى كأنها المذكرة الإيضاحيّة عندما يحاول تبرير أحجيته القاسية فيقول: «.. لأنّ روح الحاجة تكمن

في روح صاحب الحاجة!». وهي أحجية أخرى يمكن تأويلها بغياب الحاجة فعلياً في مسرح وجود الحاجة، أو الساحة التي نعتقد أنها مكان وجود الحاجة. وهو التأكيد المنطقي للطبيعة الغيبية لكل حاجة دنيوية. وغيابها في البعد المفقود هو الذي يستدعي حضور صاحب الشأن! وفي حضور صاحب الشأن تستحضر الحاجة روحها أيضاً. تستحضر روحها الضائعة كي تهب بالتالي روحها. أي أن حضور صاحب الحاجة في بلاط الحاجة ليس مجرد تقديم طقسي لفروض الولاء والطاعة لصاحبة الجلالة، ولكنه صفة. صفة خفية. صفة ذات طبيعة دينية، أو إستراتيجية، يسرد بموجبها صاحب الحاجة حاجته عندما يهبها بحضوره روحه! يهبها نصيباً من روحه، نصيباً من وجوده. هذا النصيب الجسيم هو الإتاوة التي ندفعها في كل مرة نذهب فيها لقضاء الحاجة، ولهذا السبب إستحال إنجاز حاجة لم يحضر لإنجازها صاحب حاجة. وهي الإستحالة التي أوحى لأحدهم بأن يقول بأن الحاجة التي لم أذهب لقضائها بنفسي حاجة غير مقضية حتى لو إنقضت! فما معنى هذه الأحجية الجديدة؟ المعنى في غاية الوضوح وهو أن كل منّا جرّب أن الحاجة التي لم نُنجزها بأنفسنا سنكتشف عاجلاً أم آجلاً أنها حاجة غير مقضية في الواقع بسبب إهمالٍ أو عطبٍ أو خللٍ في الإنجاز!

قضاء الحوائج إذا كان في مفهوم إنسان الدنيا سمّ حياة، أو سبباً لتعاسة عُمر، فتخيّلوا ماذا سيكون إذا تعلّق الأمر بتلك الحساسيّة التقليديّة التي كانت منذ الأزل قدراً في رقبة ملّة البُعد الآخر التي إختارت السير في طريق السُرى حتى أن الفشل في قضاء الحاجة كثيراً ما كان سبباً في حصد الأرواح في صفوف هذه الملّة، أو الدفع بصحبان هذه الحساسيّة إلى الجنون. وعلّ أكثر أجناس الحاجة شؤماً، وأعسرّها منالاً هي الحاجة إلى المال. المال هو الحاجة التي قد نستعين على قضائها بالإستغناء عنها على طريقة الحكيم القديم، ولكن لن نضمن بعدها ألا أن نفقد حرّيتنا بلاستغناء عنها. فكلّ شيء في دنيانا قابلٌ لأن يخذلنا؛ المال وحده يهرع لنجدتنا. كلّ شيء قابلٌ لأن يتجرّد من القناع ليرمي بكشف الحساب في وجوهنا، ولكن المال وحده القادر على تحرير رقابنا بتدبير أمر الحساب. وهو ليس كل مال، ولكنّه المال الذي وصفه بنيامين فرانكلين بـ«السيولة في الجيب»، لأن لا أحد يستطيع أن يُراهن على مالٍ في أكفّ الأغيار حتّى لو كان هؤلاء

الأغيار مصرفاً مدعوماً من إمبراطورية، أو شخصية إعتبارية ذائعة الصيت، أو خزانة منيعة مدفونة في الأرض. فالمال ليس طبيعة مستعارة من الغيوب، ولكنه الغيوب مجسدة!

ولهذا هو سوء فهم كله. فيكفي أن نقدّمه على سبيل الدّين، أو نستودعه الخزائن، أو حتى الأرض لكي يسيء بنا الظنّ ليتخلّى عنا إلى الأبد. إنه ينتقم منا بالفرار كأنّ تكنيزنا له هو في عرفه إستهانة به أو خيانة له ولا يطمئنّ إلّا لمن أحبه حبّاً جمّاً فاستودعه أبعد من الجيب وهو: القلب!

ولهذا حقّ لإنسانٍ يحيا وحيداً مثل شوبنهاور أن يستودعه الوسادة ويقتني حتّى بندقيّة للدفاع عنه إذا استدعت الضرورة! وهو تدبيرٌ بالطبع لتحقيق الحرّية، لا إجراء لنيل الترف. هذه الحرية نفسها التي حقّقها فيلسوف أقدم عهداً هو اليوناني (كراتيت) بالسير في الطريق المعاكس. وها هو يقف في أحد ميادين أثينا ليُعلن قرار التنازل عن كل ما امتلك قائلاً: «كراتيت يحرّر اليوم كراتيت!».

فالحرّية التي أرادها شوبنهاور بامتلاك المال فعليّاً، حقّقها كراتيت بالتخلّي عن المال!

هذا يعني أن المال يرفض الحلول الوسط أيضاً. فإمّا أن نحرص عليه في امتلاكنا له، إمّا أن نتخلّى عنه نهائياً. أي أن الحرية التي يراهن المال على تحقيقها لنا هي في الواقع تسكن

النقيض. هي في الواقع تكمن في التخلّي عن المال، لا في الإحتفاظ بالمال.

والحقّ أن كراتيت لم يكن ليحقّق هذه الأعجوبة لولا وجود البديل. لم يكن لينال الحرية ويبقى على قيد الحياة لو لم يستجر بالطبيعة. وإعلانه في أثينا لم يكن ليكون بطولاً شهد له بها التاريخ لو لم يعقّب قراره بالخروج. هذا الخروج الذي كان في كل متون العالم القديم قريناً للحرية ذاتها. وهو لن يكون خروجاً نزيهاً إن لم يكن خروجاً إلى الطبيعة: الطبيعة سواء أكانت صحراء جرداء على طريقة الأنبياء والنسّاك، أو أدغال شائكة على طريقة أبطال الأساطير. ففي أحضان هذه الأمّ البدئية فقط يستطيع المريد أن يستغني عن ألّعن حاجة للإنسان عندما أراد أن يتبادل النفع مع أخيه الإنسان: المال!

المال إذاً هويّة عمرانيّة!

وهو إذاً ليس ضرورة إلّا لمن إختار السقوف مقاماً.

ويبدو أن الطبيعة الصحراوية التي تسكنني هي سبب إستهانتي بالمال، ولكنها ليست إستهانة الإستهتار الذي يجعلني أجهل دور المال في حياة إنسانٍ اختار مقامه في ديار العمران. ولما كان الحدس قد نبّهني إلى السجّية اللئيمة لهذا المارد (قبل أن يتوّج التجريب هذا الحدس) فليس لي إلّا أن أتسلّح باليقظة حتّى لا أنجرّ وراء إغواء الثعلبان؛ لأنّ ليس عسيراً أن أدرك غياب النزاهة في كسب المال الوفير، وحضورها في المال المكتسب بعرق الجبين. أي الإكتفاء منه بالحدّ الأدنى الذي يحقق القوت وحسب، وتجنّب الكمّ السخيّ منه حتّى لو وُهبَ بالمجان. وهو ما لا يتأتّى بالإستغناء عن ما يسمّى «كُماليّات» فقط، ولكن لا يتأتّى بغير إرتضاء الحرمان نظام حياة؛ بل بتحويل هذا الحرمان ممارسة يومية قدسيّة لها سلطان الصلاة سيّما في تلك المرحلة من العمر التي تتجاذبنا فيها سيرينات الإغراء بسخاء (وهي زمن الشباب) التي لا ننجو من أشراكها عادةً إن لم تنجدنا روح السُرى فنرهن القلب في الأفق المفقود، ونهفو بجنون إلى الحلم

المجهول: الحلم الذي لا نعود نسعى إليه عندما ندمنه، ولكنه هو الذي يقود زمام أمرنا قيادة الدليل.

أقول هذا لأنني اكتشفت في الرحلة أهل جهالة لم يستحووا أن يظنوا أن غاية كل إغترابٍ هي الفلاح الدنيوي، أو بالأصح النفع الدنيوي، إذا استخدمنا التعبير الذي ينضح به إناءهم، لأننا لا يجب أن نلوم السواد الأعظم إذا استعمل في حقنا المقياس النابع من سجيته. فالفضل يرجع إلى البيئة التي استودعني الالهفة إلى البساطة؛ هذه البساطة التي لا يرى فيها جلّ مَنْ عرفت بُعْداً إستثنائياً، في حين جذبتني فيها دوماً فتنة خفية لم أكن لأجد لها تفسيراً لا في مرحلة الطفولة، ولا في مرحلة الشباب المبلبل بالطيش. وكان على شخصي أن يتنقل طويلاً في أرض الله الواسعة كي يكتشف أن لون الماء من لون الإناء حقاً، والبساطة التي تستهويني هي مكوّن جوهريّ في فلسفة البيئة التي جئتُ منها والتي كنت جزءاً منها. فلا بساطة يمكن أن تجاري بساطة الصحراء: بساطة المدى الذي يتوالد بلا عائق حتّى يتواصل في قوس الأفق مع السماء. إنّه لقاء الإعجاز الذي يوحد المبدأ الأعلى في حدوده القصوى مع المبدأ الأسفل في حدوده القصوى أيضاً. ويحدث هذا الإعجاز بيسر، دون غصب، أو تجاوز، أو قفز. يحدث بناموس البساطة أيضاً. إنه العناق الحميم المجلول بالشعر وبروح الوجد لأنه عناق شريعته العراء في الأرض أبدى، وعراء

في السماء أبدّي . إنه التماهي في الوجود إنه تماهٍ للضدين في
الوضوح، في البساطة، التي لا تعود منذ هذه اللحظة مجرد
بساطة، ولكنها تنقلب حرية!

من هذا القطب المجلل بالنبل تستعير كل كائنات الصحراء
سجاياها بدايةً بشموسها وأقمارها ونجومها ونهايةً بتربانها ونبوتها
وأنعامها وهوامها وحجارتها مروراً بأمطارها ورياحها وطيورها
وأنامها. كل شيء يسطع في الحرية، كل شيء يسبح في الحرية،
كل شيء يترجم في مسلكه خطاباً واحداً هو خطاب الحرية:
الحرية المستعارة من ناموس البساطة!

فكيف لا يكون هذا الناموس في رقبة عدوس السرى دينا؟
وكيف لا يكون هذا الناموس الجسيم السبب الذي أجاز مريد
السرى من الولع بحطام الدنيا كما فعل بأقران كثيرين؟

ولكن الخطر هو أن تكون البساطة طبيعة أوليّة لا طبيعة مكتسبة كالعادة مثلاً. ذاك خطر حقيقيّ في عالم لا يعترف بغير الخبث ديناً. فالإنتقال من عالم يدين بدين البساطة كالصحراء إلى عالم العمران الذي يعتنق دين الخُبث مجازفة لم ألبث أن ذقت مرارة ثمارها. والسبب لا يعود دوماً إلى الشرور التي تحكم العلاقات في المجتمع العمراني بقدر ما يعود إلى الانطباع الذي تتركه البساطة في عقلية أبناء الملة العمرانية. فالإنسان المجبول بهذه الطبيعة يبدو في نظرهم مخلوقاً ساذجاً، بل كثيراً ما يبدو في نظر أغيارٍ بلاهة. وهما رذيلتان لا تُغتفران في شرع المجتمع المدني، لأن لا أحد في دوامة هذه القيامة الأبدية التي يحياها أفراد هذا المجتمع يذهب في التأويل بعيداً كي يعلم أن هذه البساطة التي يحتقرها هي في شرائع الأجيال الرديف الشرعي للألوهة ذاتها. وإذا كان الخبث هو ما لا تطيقه آلهة الأوائل كما تعلّم وصايا «كتاب الموتى»، فإنّ هذا الخبث هو ما يروق ملل العمران أن تتّخذة عملةً في علاقاتها اليومية تلبيةً لناموس الصفقة التجارية التي

تُهيمن على هذه العلاقات . أي أن الخبث هو الإبن الشرعي لروح المنفعة . وروح المنفعة هو ما يحكم عوالم العمران .

هنا توجب حدوث الصدام الذي أوجد التراجيديا . الصدام بين عالمين مختلفين ، بل بين عالمين متعادين بحكم القوانين التي تحكمهما : عالم الرّحل الذي يعتنق دين الحرية ، وعالم الإستقرار الذي يعتنق دين الملكية . هذه الملكية التي صارت تعبيراً عن نظام وجودي قبل أن تصبح تعبيراً عن نظام سياسي (لأن إسم هذا النظام مشتقّ من أساساً من «المُلْك» ، برفع الميم وتسكين اللام ، إستعارة من الوظيفة الإقتصادية ، أو النفعيّة ، في الكلمة ، وليس مفهوماً مشتقاً من إسم «المَلِك» كرأس يتولّى وظيفة تسيير النظام) . ولهذا السبب نلاحظ غياب الملوك في عالم الإرتحال بسبب حضور الحرية ، وهو حضورٌ مشروط بإغتراب الملكيّة بالطبع . إغتراب القيمة النفعيّة (إذا استخدمنا مصطلحاً أخلاقياً) ، أو إغتراب الملكية (إذا استخدمنا لغة الإقتصاد) . وأحسب أن الصراع التقليدي بين هذين العالمين هو صراعٌ أخلاقي بين الهويتين قبل أن يكون صراعاً سياسياً بسبب البُنية الإقتصادية كما سيحاول عبدة الأيديولوجيا أن يبرهنوا . وأظنّ أنهم أول من سيسخر من نظرية القديس أوغسطين في شأن هاتين القيلتين عندما يصف أمة الرّحل بـ «القبيلة الإلهيّة» ، وأمة الإستقرار بـ «القبيلة الأرضيّة» .

في واقع كهذا (واقع كل شيء فيه يخضع للصفقة التجارية) من الطبيعي أن تغدو البساطة جرثومة ، بل نبذة شيطانيّة في مفهوم القوم .

ومن الطبيعي أن يصير حاملها موضوعاً للإستهزاء، بل هدفاً سهلاً
لما هو أسوأ ألف مرة من مجرد الإستهزاء وأعني: المؤامرة!

تخيّلوا معي ماذا يعني أن تستهوي إنسان كهذا ورده نبتت على
قارعة الطريق في حضرة حضيرة الوحوش تلك! تخيّلوا معي ماذا
يعني أن يعبر إنسان كهذا عن دهشته من موقف يبدو في نظر
المجتمع المخملي بديهاً! تخيّلوا ماذا يعني أن يصدّق هذا
المسكين في القول في المحفل الذي يعتمد في الحديث خطاب
التورية! تخيّلوا معي ماذا يعني أن يكشف هذا الإنسان عن نواياه
الحقيقية في مجتمع يحترف القناع، ويشرعن في مسلكه الأكذوبة!

مخلوق كهذا، في عرف مجتمع كهذا، يمارس تحدياً يستحقّ
القصاص: قصاصٌ يبدأ إيماءً في بسمة، بسخرية خفية، ثم علنية،
ثم إحتقار، ثم إضطهاد، قبل أن تتوجّ فصول المهزلة بمكيدة!

فالتعبير السلبي الشائع في اللغة الروسية الكامن في كلمة
«بروستاك» (المستعارة من مفهوم البساطة) تهمة لا بدّ أن توجّه
لصاحب «البحث عن الزمن الضائع» (بروست) عقاباً له لأنه
استوقف رفيقه في التجوال وذهب ليتأمل ورده ساعة كاملة! وهي
تهمة تقليدية تُرمى في وجه كل من حمل في مسلكه سيماء الطبيعة
الأمّ سواء أكان فلاح حقول، أو سليل صحراء، لأن البساطة التي
تنضح بها وجوه هؤلاء وترجمها تصرّفاتهم، هي في شرع
المجتمع العمراني عمل لا أخلاقي في كيان ينصب نفسه على
الشرائع قيماً، وعلى الأخلاق إماماً!

وخطيئة هذه العقلية الحضرية تكمن في افتراض الغباء في إنسان الطبيعة، ولا يدري صحبان هذه العقلية أنهم بهذا إنّما يخالفون الطبيعة البشرية التي يدّعون معرفة خفاياها عندما يهينون في الإنسان العقل. فالإنسان بطبيعته قد يغفر أن يُهان فيه القلب، ولكنه لن يغفر أن يُهان فيه العقل. ولهذا تحدث المفاجأة التي لم يحسب لها صاحب الإستهانة حساباً. المفاجأة لا تترجمها الحدة في ردّة الفعل بقدر ما يطرحها الإكتشاف: إكتشاف الفاعل لحقيقة الضحية المخيبة للظنّ كما تبرهن ردّة الفعل، لأن البسيط ليس هيناً، أو مغفلاً، أو ساذجاً، كما راهن صاحب الفعل عند نسج خيوط مؤامراته، ولكنه أكثر ذكاءً ممّا خطّط أو توقّع، بل هو الأدهى من كل الدهاة!

والدليل؟ الدليل يتجلّى في الهبة الجنونيّة التي تفاجئنا في فعل هذا الفصيل من الأنام: إعصار يجرف في طريقه كلّ شيء، ولا يقيم وزناً لا لقاعدة ولا لعرف، ولا يعترف بغير غسل الإهانة واسترداد الاعتبار. وهو ما لن يعني ضرب الحائط بالناموس الأخلاقي، لأن حكيماً مثل كانط يهرع لنجدة هذه السلالة ليستخرج لها شهادة البراءة الأخلاقية عندما يقول أن صفة سليل الإنفعال في حمّى ثورته هي النزاهة، في المقابل يستصدر صكّ الإدانة بشأن قرينه صاحب الكتمان فيخلع عليه نعوت الخبث. وهي صفة تليق بمدبّر المكيدة بالطبع، في حين إستحققت منا الضحية لقب النزاهة عن جدارة. وهو ما يعطيها الفرمان الأخلاقي

في ردة الفعل حتى لو كانت جنوناً، لأن البراءة وحدها لا تحتمل الجور. وهي لذلك دعوة لا لإستخدام العنف بقدر ما هي تعبير عن تحدٍّ يدعو إلى المبارزة. ولكن هيهات! هيهات لأن الخسيس أجبن من يدخل في مبارزة. إنه يفضل أن يتلقى الخزي عقاباً على إفتضاح دسيسته على أن يدخل في نزاع شريف دفاعاً عن عمله. ولهذا يصاب بالشلل. ويفعل كل ما بالوسع لكسب ودّ الإنسان الذي إفترض فيه البلاهة مبدياً إستعداده لكسب صداقته مستقبلاً كأنه بهذا يكفر عن سوءه. وما يدعو للتأمل حقاً هو دوام صداقة سبقها هذا النوع من العداوة!

والعقلية الشعبية الشائعة تسمي هذه الفطنة الفطرية في البساطة نية فتغنى بها في آدابها دوماً. هذه النية التي نستطيع أن نسميها روح الطبيعة. فالطبيعة وحدها لا تخذل سليلها أبداً فتهرع لنجدته في حدود قصوى تبلغ تخوم البعد الغيبي القرين للقدر الذي لا سلطان عليه.

وأستطيع أن أعترف اليوم بأفضال هذه الروح على شخصي الذي كانت هذه المعبودة (البساطة) نقطة ضعفه الأبدية الت جرت عليه من الدسائس بقدر ما اجارته من هذه الدسائس. وهي سيرة لم تبدأ منذ الخروج الأول من وطن الرؤى السماوية لتتوقف في منتصف الطريق، ولكنّها مازالت تتواصل حتى لحظة تسطير هذا البيان!

هل نملك الحقّ في الإيمان بوجود مالٍ نزيه؟ لا نملك الحقّ قبل أن نتحقّق من حقيقة المال كصفة لشيء بلا طعم، ولا رائحة والأسوأ من كلّ شيء أنه قرين في مفهوم الأخيار لكل جريمة تُرتكب على كوكب الأرض!

فالردة لا بدّ أن تسري في كل بدن بمجرد ذكر المال. والخجل من سيرته برهان على عدم كفاءته في كسب ثقتنا. وهو خجل شامل رديف للعار كأنّ وجوده في جيوبنا هو دليل إثبات على حدوث إختلاس! وهو إختلاس بالفعل برغم أنّه في أكثر الأحيان إختلاس مشروع بحكم القانون سيّما إذا إستحقّ الفوز بلقب فخيم ومهيب كلقب المال! هذه الشُّبهة الرديفة للمال (وليس للنقود) هي ما يخجلنا كلّما جاءت سيرة المال. فكلّ حائزٍ على المال هو متهم مضبوط متلبساً حتّى لو ثبتت براءته بحكم القانون. لأنّ المال الوفير إمّا أن يكون إرثاً، أو حصولاً على كنز، أو حظاً في صفقة تجارية! وهو عمل مُدان أخلاقياً في كل الأحوال: فالصفقة التجارية سرقة شرعية، والإرث كسب بلا عرق جبين،

والكنز لعبة حظّ أعمى! وهو ما يعني أن المال هوّية متّهمة بكل المقاييس .

من الطبيعي أن يستثير المال إذاً إشمئزازنا، فلا نملك للبحث عن مخرج من الشبح الذي يهدّدنا بالموت جوعاً سوى الإكتفاء من هذا البعبع بحده الأدنى المتمثّل في القيمة المغسولة بعرق الجبين، والمدفوعة لا لنيل الترف، ولا للهيمنة على الرقاب، ولكن لنيل القوت. هذه القيمة لا تسمّى في مفهوم الأخلاق مالاً، ولكنّها تقنع بإسم متواضع هو: النقود!

النقود المغسولة بالعرق، والمدفوعة لاستبعاد شبح الموت جوعاً، وحدها جديرة بإسم المال النزيه. وهي لذلك دائماً متواضعة في قيمتها المادّية. أي أنها مالٌ قليل. مالٌ يكفي فقط للبقاء على قيد الحياة. هنا يتحرّر المال من نزعة التجديف ويستعير روحاً أخلاقية. يستعيد مبدأ النزاهة الضائع.

في هذا البُعد الأخير يتزعزع مفهوم المال كمال ليغدو طلب المال ليس سعيًا للشراء، ولكنه إستجابة لتغطية حاجة طبيعية هي القوات. والحصول عليه لا يظلّ رهيناً في قبضة الصفقة المشبوهة (المشبوهة بسليقتها)، ولكنه يتحوّل كسباً لذلك الحد الأدنى المدفوع الثمن لا بفنون الإحتيال وأساليب الغش كما هو الحال مع المال، ولكن المشتري بالجهد المقدّس المشفوع بعرق الجبين. هنا فقط لا يعود السعي للحصول على النوع الأخير ضرباً من جشع غايته نيل السلطة على العالم كما هو المال في مفهومه كثروة، ولكنه ينقلب واجباً، لأن غايته تحقيق الحرّية! إنه ذلك النصيب من المال الذي لم يُخلق كي نتباهى به، ولكن لن ينجّلنا أن نخرجه من جيوبنا لنصرف به شئون دنيانا، أو نطعم به إغراباً حلّو في ديارنا أضيافاً، أو ندفعه لذوي الحاجة على سبيل الإحسان، لأنه بالطبيعة غير قابل للإستثمار في مشاريع، ويرفض أن يتكاثر إذا استودعناه المصارف، لأن رسالته أن يُطعم من جوع ويأمن من خوف لا غير!

لهذه الأسباب كلها هو مآل نبيل ، برغم أنه قليل !

بهذا المال القليل خرجتُ من الوطن يوماً لألقي بنفسي في مجاهل أبعد الأوطان مؤملاً أن يكون لي في إغترابي معيناً . وبالفعل لم يخذلني ، لأنه القيمة المستقطعة من عرق خمسة أعوام من العمل في صحف وزارة الثقافة في العهد الملكي . ربّما أيضاً لأن المقابل المتواضع الذي نتلقّاه بعرق الجبين يستعير خصالاً غيبية فيهبّ لنجدتنا عندما ينفض الكلّ من حولنا ويتخلّى عنا العالم . ولكن لأنه قليل في الكمّ لأنه نزيه . لذلك فهو ذو نفسٍ قصيرٍ أيضاً ، كأنه عندما يتبدّد لا يتخلّى عنا ، ولكّته يدعونا (بل يحثّنا) على القيام إلى العمل لتغذيته بالقوت الوحيد الذي يعترف به وهو : عرق الجبين . ولذلك يضطرّ كلّ مَنْ إغترب في سبيل المعرفة أن يستعين على قضاء حوائجه في ديار الغرباء بالعمل الإضافي . وهي فرص كانت متاحة في بلدان غرب أوروبا أو أمريكا ، ولكن ليس في بلدان شرق أوروبا زمن الهيمنة الشيوعية . وهو حظر دفع بمبعوثين كثيرين إلى الانحراف بممارسة أعمال غير قانونية كتجارة العملة في السوق السوداء (كما هو الحال مع أبناء الشرق العربي) ، أو تجارة المقتنيات النادرة كالأيقونات أو اللوحات (كما هو الحال مع أبناء أمريكا اللاتينية أو آسيا) . وهي أعمال كثيراً ما حصدت ضحايا ، لأن الطرد من أراضي الإتحاد كان العقاب الذي نال كلّ مَنْ ضُبط متلبساً بمثل هذه الخطايا .

وبرغم ذلك لا نملك إلا أن نعبر عن امتناننا للأقدار التي أجارت
جيلنا من التجارة التي أضحت تالياً سرطان العصر والتي لم تزدهر
إلا في الآونة التي تلت عهدنا وهي: تجارة المخدرات!

كان يجب أن أعبر شخصياً عن امتناني للأقدار لأنها كانت
رحيمةً بي مرتين أخريين: مرةً لأنها حرمتني من الحظوظ التي
رأيت كيف يتحوّل تدليلها لأقراني قصاصاً وهي التي لم تبخل
عليهم بالبعثات على حساب الدولة إلى الغرب، لأنّ جلّهم حصّد
الفشل في تحصيله العلمي وفي حياته العملية برغم سخاء المنح
الممنوحة، وبرغم الرعاية الحكومية. ومرةً أخرى لأنها سخّرت
لي رُسلًا مدّوا لي يد العون في الوقت المناسب ليُجبروني من وزيرٍ
ثقيلٍ صَاحِبِ الدِّين دائماً حتى لو كان معروفاً من ذوي القربى.
ففي إحدى زياراتي للوطن عام 1973 ارسل لي رجل الإعلام البارز
حسني المدير (أثناء تولّيه منصب مدير وكالة الأنباء الليبية) أحد
موظفيه ليعرض عليّ العمل مُراسلاً غير متفرّغ للوكالة بموسكو.
وهو عرضٌ لم يكن بلا سبب. فعقب التوتّر الذي ساد علاقة
النظام بالإتحاد السوفييتي (والذي بلغ ذروته في الحرب الهندية
الباكستانية عام 1972 لينتهي بميلاد دولة بنغلاديش في البنغال)،
تراجع النظام عن سياسته المعادية للسوفييت فجأة عقب الانقلاب
الذي أطاح بحكومة سلفادور اللندي في تشيلي عام 1973 م. وهو
تذبذب دَلّل ظاهرياً على جهل القادة الجدد بحقيقة السياسة التي لم

تعترف يوماً بالعواطف، ولا وجود في معجمها لصداقة ولا لعلاقة ولا لأي مبدأ اخلاقي، أو حتى إنساني حتى أنها لم تتشدد يوماً بمثل هذه المبادئ إلا لذر الرماد في العيون أو للمحافظة على قوانين اللعبة كما برهنت وتبرهن التجربة كل يوم. وقد كنّا شهود عيان على سيرة هذا التذبذب (الذي سيحسد عليه هاملت قادة بلادنا الجدد حتى في قبره) فلم نملك في النهاية سوى بسمات السخرية بعد أن استنفدنا رصيدنا من الدهشة، ثم استنفدنا رصيذاً آخر من الإستنكار، ولم يبقَ لنا إلا أن نقنع بالعبث ديناً. وقد حدّثني أحد رؤساء تحرير الصحف الصادرة عام 1973 كيف تلقى مكالمة هاتفية من أمانة سرّ مجلس الثورة في اليوم التالي لوقوع الانقلاب ضدّ الليندي ليتلقّى أمراً صارماً بالتوقّف عن مهاجمة الإتحاد السوفييتي فوراً، وتوجيه كلّ الحراب الإعلامية ضدّ الإمبريالية الأمريكية. حدث ذلك في اليوم ذاته الذي خرجت فيه الصحيفة حافلةً بالعناوين الحمراء، والمقالات النارية التي تهاجم الإتحاد السوفييتي وتنعتّه بالإمبراطورية الإمبريالية. وكان على رئيس التحرير أن يجد وحده صيغة تحفظ لكتاب صحيفته ماء الوجه في محتثهم الناجمة عن التغير المفاجيء لوجهة الحملة التي ينبغي أن توجه فوّهات مدافعها منذ الآن نحو الغرب بدل الشرق. والأسوأ من هذا هو صدور الأمر القاضي بمغازلة الإتحاد السوفييتي في وسائل الإعلام في اليوم التالي من الأمر الأول القاضي بإيقاف الحملة. ولهذا فمن الطبيعي أن تسعى الدولة، في

ظلّ سياستها الجديدة الرامية إلى تحسين علاقتها بالسوفييت، إلى التبادل الثقافي والإعلامي ترجمةً لحسن النية، ودعمًا للتّوجّه السياسي الجديد. هذا التّوجّه الذي يعلم الجميع أنه لم يكن وليد حكمة من أي نوع، ولكنه خضوع مهين لأرذل أجناس المنافع في هذه الحال بالذات. إذ لم يكن ليخفى على أحد أن الانقلاب الفجائي في سياسة النظام لم يحدث عن وعيٍ بضرورة الإلتزام بقوانين اللعبة التقليدية في السياسة الدولية، ولكنه كان وليد الخوف. فالنظام الذي كان يجاهر بالعداء للشيوعية، ثم للسوفييت، كان يستثمر هذا العداء لكسب ثقة الغرب والبقاء على قيد الحياة، ولم يُدرْ ظهره لهذا الغرب عقب الإطاحة بنظام الليندي ويبدأ في مغازلة السوفييت، إلاّ عندما أيقن أن العملة المستخدمة ضدّ السوفييت ورقة لا تكفي لضمان الإستمرار في السلطة، ولن تجير من بطش أمريكا، ولهذا انقلب على عقبيه ليستجير بأعدائهم الأبديين: السوفييت!

هذا عن السبب في البعد العام. أمّا عن سبب العرض في بعده الخاص فهو اللغة. فليس من المعقول أن يتم تعيين صحفي كمراسل لوكالة أنباء في بلد يجهل لغته. وهو شرطٌ يأتي في المرتبة الثانية بالمقارنة مع أولويّة شرط آخر وهو: الخبرة الصحفية. ولما كان النظام الجديد قد ورث عن النظام الملكي النظرة الشائعة إلى الإتحاد السوفييتي كتّين يلتهم الناس ليلفظهم

من جوفه أفواجاً ملوثةً بجراثومة الشيوعية، فقد بارك الحظر الثقافي على الاتحاد السوفيتي الموروث من الملكية. وكان من الطبيعي أن يخلو الواقع الليبي من الخبرات العلمية ذات الدراية باللغة الروسية خلواً تاماً. وكنت مع زملائي في موسكو على قلتهم النواة الوحيدة في هذا المجال برغم عدم إعتراف الدولة بنا، لا سياسياً ولا علمياً، واعتبارنا مجموعة منبوذة وخارجة عن القانون. وهي روح تجلّت في نزعة الإستهتار التي نصّ عليها قرار التعيين خبيثةً في عبارة «غير متفرّغ» من جانب، وفي قيمة المكافأة الشهرية المضحكة التي لا تكفي لتغطية ثمن القهوة، على حدّ تعبير أحد الزملاء، والمقدّرة بخمسين ديناراً لتصريف شئون مراسل في بلد يبلغ فيه إيجار مكتب أو بيت من حجرتين ما لا يقلّ عن الألف دولار مدفوعة عن طريق التحويل المصرفي بإحدى العملات الصعبة. وقد أثارت هذه النكتة الزملاء الذين شجّعوني على رفض العرض، ولكن إستحيائي من أن أرفض بسبب مالي هو منعني من أن أفعل استجابةً لنداء ثقافتي الصحراوية التي ترى في سيرة المال دوماً عاراً حتى لو كانت حقاً مشروعاً. فالمال إذا كان زهيداً لا يجب أن يكون سبباً لإحتقار، إكباراً للصفة المستعارة من كلمة لها مفعول السحر في ثقافة الصحراء وهي الزهد. هذا الزهد الذي كان دوماً نقطة ضعف كل روح صحراوية، ولكنها لابدّ أن تتمرّد على سجيّتها لتحوّل مارداً يرمي بققاز التحدي في وجه سادة هذا

العالم في كل مرة لسبب بسيط وهو حقيقة الزهد كحرية! لماذا؟
لأن مريد الحرية وحده لا يُقهر.

في موسكو إعتذر السوفييت عن إعتماذي كمراسل متفرغ لأن قوانينهم لا تجيز سوى صفة المراسل الصحفي المتفرغ كلياً. وهي ليست بقوانين بالطبع، ولكنها ترجمة حرفية لسياسة حظر المعلومات التي تعتبر في عرف إمبراطورية كالاتحاد السوفييتي مسألة أمنية من إختصاص جهاز أمن الدولة (الكي . جي . بي) قبل أن تخضع لوزارة الإعلام؛ والدليل أن المراسل الأجنبي يمرّ بمراسم أكثر تعقيداً وإجراءات أعسر تنفيداً من إعتماذ السفراء الأجانب أو أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي، لأن السيطرة على تنقل هؤلاء عمل أصعب بالمقارنة مع زملائهم العاملين في السلك الدبلوماسي بحكم طبيعة عملهم كصحفيين مهنتهم إصطياد الأخبار أينما وُجدت. ولهذا يخضعون لرقابة أمنية أشدّ، و يقيمون في مجمّعات سكنية محروسة بالميليشيات المسلّحة آناء الليل وأطراف النهار. ليس هذا وحسب، ولكنّهم يخضعون لحظر مغادرة موسكو لأكثر من أربعين كيلو متراً (إنطلاقاً من مركز المدينة بالطبع) دون الحصول على إذن مسبق. من الطبيعي في واقع كهذا أن تنتحل السلطات الأعذار للتنصّل من إعتماذ إنسان يحياً طليقاً في المدينة، ويستطيع أن يستأجر سكناً في أي حيّ من أحياء العاصمة، والأسوأ من ذلك أنه يرتاد خلايا المثقّفين الذين

كانوا في تلك الأزمنة بمثابة صداد النظام المزمّن! وهي مؤهلات
يمكن أن تُعتبر إمتيازات. والمدهش أنها إمتيازات لم تخطر لي
قبل ذلك اليوم على بال: لقد أدركت أنني، بالمقارنة مع كثيرين،
أتمتع بالحرية. هذه الحرية التي هي حلم الكلّ. فحرية التنقّل
بالداخل هو الغنيمة التي تميّزني عن أمثالي من الأجانب. وحرية
التنقّل بالخارج (حرية الخروج من أراضي الإتحاد) هي الغنيمة
الأخرى التي تميّزني عن أبناء الإتحاد! فهل يملك العدوس الذي
يحيا منذ البداية بروح السُرى أن يقاوض الحرية بثمنٍ بخس بالعمل
مراسلاً حتى وإن لم يتفرّغ؟
لقد إنتصرتُ لي الأقدار مرّة أخرى.

- هذا ما لا يكفي لتغطية ثمن القهوة!

تتكرّر العبارة كأنّها جملة تلعب دور كلمة سرّ في رواية بوليصة.

إنه التعقيب الذي سمعته من ألسنة أناسٍ مازال يستفزّهم غياب العدل في هذا العالم، كأن الغيوب تتعمّد أن تجريها على ألسنتهم كي تعيد لي الثقة في وجود أختار. وهو مالم يكن ليقتنعي لو لم تتكرّر العبارة ثلاث مرّات، في ثلاث مواقف مختلفة، في خطاب ثلاثة أشخاص لم يعرف بعضهم بعضاً. إنها الرسالة التي كان يجب أن أقرأ فيها الفحوى الحقيقية التي نصّت عليها، لا مجرد تعبير عن إستنكار هؤلاء لمبلغ زهيد، قرين في قيمته المادية للإحسان، ولكن لفحواها كترياق لمداداة جرح كلّ إنسان هاله إغتراب القيم الإنسانية في واقع تلك المرحلة الحرجة من السبعينيات التي شهدت تخلخل كيان المجتمع، وما نتج عن ذلك من تحوّل في طبيعة العلاقات الاجتماعية إستجابةً للنظامين الجديدين: السياسي والإقتصادي. وطبيعي أن يوافق هذا

الإنحطاط التردّي في الواقع الثقافي أيضاً بوصفه العلة المزمنة المستهدفة من قبل أيّ نظام سياسي يسعى للتحوّل نظاماً شمولياً، لأن الثقافة كانت وستبقى العقبة الأولى المؤهلة لإعترض سبيل كلّ قوّة تخطّط للإنفراد بزمام الأمر. وها هي المطبوعة الثقافية الوحيدة في البلاد «الأسبوع الثقافي» (التي لم تولد إلاّ في 1972) تحتضر مع حلول النصف الثاني من العقد وتُكتم أنفاسها نهائياً قبل إنحلال العقد بستتين. وهي خطوة تُوجت نهج خنق الرأي بكنم أنفاس صحف القطاع الخاص، وكذلك صحف ومجلاّت القطاع العام التي كانت تصدر عن وزارة الثقافة في العهد الملكي، لتتقلب الساحة الثقافية خلاءً فكرياً موحشاً لا يقارن إلا بالخواء المومع الذي عشته مع أحد الأصدقاء في جولة بشارع «الإستقلال» بطرابلس عام 1978: هذا الشارع الذي كان دوماً درّة شوارع المدينة، والجوهرة في جبين الحاضرة، فإذا به يتحوّل عقب السياسة الإقتصادية الجديدة إمتداداً مهجوراً لجدارين باردين مجرّدين من الروح: أبواب المقاهي مغلقة، دكاكين المجوهرات والملابس والعطور والمكتبات وصنوف المقتنيات موصدة. لم تنجّ من الحملة حتل أكشاك ابصحف المنتشرة في زوايا الشارع فاحتجبت لأن الحضر لم يقتصر على الصحف المحلية، ولكنه شمل المطبوعات كلها العربي منها والأجنبي. وأسوأ ما في مشهد ذلك اليوم: غياب الناس من رصيف الشارع. غياب في عزّ النهار. غياب يوحى بالحداد. ولا حضور في المكان سوى

للريح . ربح تهشّ ذبول الغبار عبر امتداد الشارع الطويل وتتعرّج مع كلّ إنعطافة كأنها مارد أسطوري إستعار جرم من لحم ودم ومضى يقتحم المكان عابثاً، ساخراً، ناشراً رايات العدم .

كان ذلك المشهد مأتماً حقيقياً . مأتماً أنذر بما سيأتي بإشارة كانت أقوى حجة من صريح العبارة!

والمحزن أن يكون السبب في هذه المأساة الإدّعاء القديم بتحقيق العدالة الإقتصادية، أي (إذا استخدمنا المصطلح الشائع): الإشتراكية . فهل هي إشتراكية حقاً؟ ربّما كانت إشتراكية في مفهومها البدائي، ولكنها يقيناً ليست تلك إشتراكية حتى بأكثر نماذجها تطرفاً وهو النموذج الستاليني . وهو ما دعا الناس لأن يسألوني عن حقيقة الإشتراكية بوصفي الشاهد على تجربتها بحكم حياتي في الإتحاد السوفيتي . يسألوني وهم الذين لم يعرفوا عنها سوى الصورة الموروثة عن السلف، المشوّهة بفضل وسائل إعلام الحرب الباردة فيقولون على سبيل المثال: «هل توجد في روسيا دكاكين؟» أو: «هل يحقّ للإنسان في روسيا أن يمتلك وسيلة نقل خاص؟»، أو: «هل يملك الإنسان الحقّ في إمتلاك نقود؟» . إلخ . وكانت الدهشة تستولي عليهم عندما أُجيب بالإيجاب حتى أنهم يعبّرون عن الحلم في أن تستورد لهم السلطات إشتراكية من هذا الطراز بدل شبح الشإتراكية المزوّرة الذي يتربّص بهم . ولا يدري هؤلاء البسطاء أنهم بهذا يعبّرون عن محنة إستنساخ النموذج

الذي لا يلبث أن يتحوّل مسخاً حقيقياً ما أن تحتضنه روح شريرة هي: الأيديولوجيا!

وفي أي أرض تستزرع بذار هذه المغامرة الإقتصادية الجنونية؟
الجواب: في الأرض المفطورة على النشاط التجاري منذ عصور ما قبل التاريخ حتى صار لها هذا العمل شعار وجود. فهذا الوطن الذي يغتنم من البحر النصيب الأكبر من ساحله في الشمال، وتنتهب في تخومه الجنوبية أكبر صحاري العالم المفتوحة الأبواب على مختلف الأمم، كان بحكم الموقع الجغرافي لهذه الأركان همزة وصل منذ الأزل. وهو ما أهله لأن يكون الأب الشرعي لما سمّي «تجارة القوافل» بين الشرق والغرب من جانب وبين أمصار الشمال والجنوب من جانبٍ ثانٍ. بهذه المؤهلات التاريخية استعار روحاً تجارية. إستعار الروح التجارية لا بمدلولها النفعي فقط، ولكن في المفهوم الحضاري الذي يتجاوز حدود الصفقة بتبادل السلع، ولكنه يتفاعل في تقليد. هذا التقليد الذي يستقيم أخيراً في اندماج نسّميه ثقافة. وعلّ أقوى دليل في كيان هذا الصرح التليد هو: اللحن. فأغاني هذا المجتمع هي مزيج أصيل لشعوب المنطقة بقدر ما هي التعبير الأكثر دلالة في العلاقة بين أهل المكان، لأنها خطاب الروح. ولحن «المرزكاوي» (نسبةً إلى الواحة الصحراوية «مرزك») هي الشهادة على تمازج أمم الشمال البربرية والعربية، في جنسٍ غنائيٍّ ثريٍّ ومميّز بالمقارنة مع الأنساق

الموسيقىّة السائدة في الشرق والواقعة تحت هيمنة النغم التركي النمطي .

بديهيّ إذاً أن نتخيّل مدى عمق الجرح الذي سيصيب واقع إجتماعي كهذا عندما تُشطب من حياته التجارة بجرّة قلم، بين ليلة وضحاها. تُشطب التجارة من حياته لا كبنية إقتصادية بحتة، ولكن كقيمة ثقافية، كمكوّن روحيّ، وفوق هذا كله كهوية وجودية ذات عمقٍ غيبيّ. إنه منذ الآن ليس مجتمعاً، ولكنه جماعة. ليس جماعة، ولكنه جموع. ليس جموعاً، ولكنه أفراد. أفرادٌ ضائعون يتقاطعون في متاهة، ويتعادون أيضاً بسبب الإحساس التراجيدي الناجم عن إغتراب القيم. وأعتقد أن من عاش تلك الفترة من تاريخ هذا الوطن الشقيّ وحده يستطيع أن يفهم حقيقة ما حدث. هناك بالطبع أسباب أخرى عمّقت هذا النزيف النفسي مثل إنهيار الإدارة، وتبديد ثروات البلاد الطبيعية في مغامرات سياسية خارجية، وخلق عداوات وهميّة على المستوى الدولي، وتغيب لا العقل وحسب، ولكن المنطق أيضاً في كل فعل تمهيداً لرؤية مالم تره عين، وسماع مالم تسمع به أذن، وتخيّل ما لم يخطر بقلب بشر. فكيف لا يبدو إنتصار الإنسان لأخيه الإنسان في واقع كهذا عملاً بطوليّاً بقدر ما هو عملة شاذّة؟

وسيرة إستنكار القيمة الماديّة في خطاب الثالث لم تبدأ في السبعينيات، ولكن في نهاية الستينيات عندما أقبل عدوس السُرى

من صحرائه لأوّل مرة عام 69م ووقف في قسم الشؤون الإدارية والمالية أمام الموظف المختصّ ليتقاضى راتبه الشهري البالغ إحدى وعشرين ديناراً لا غير، فإذا بزميل آخر للموظف المختصّ (كان يقبع في زاوية المكتب) أن استوقفني ليعلق قائلاً: «هذا مبلغ لا يكفي مكافأة رمزية على مقالٍ واحد ممّا تنشره بصحف المؤسسة كل يوم. إنّه لا يغطّي ثمن القهوة!». شكرته على حسن ظنّه قبل أن أنصرف، ولكن لساني كان أعجز من أن يعبر عن امتناني لأمثاله من ملل المجهول التي تترصد وقائع المهزلة من وراء حجاب كأنّهم رسل القدر، لأن مجرّد إحساسنا بوجودهم في الدنيا هو نسمة عزاء، وترياق لإغتراب. أقول هذا لأن الأغلبية في عالمنا تنضح بما في إنائها فتتوهّم أن الحمى في مسلك المريد علامة لهفة لكسب الحطام، وتجهل هوية الكسب كباطل لا يخطر للممسوسين على بال. فالإنسان المجهول بفكرة أو هاجس أو وصية لا يستحضر في مسيرته وجوب الحصول على المال إلّا في اللحظة التي تهدّد فيه الحاجة حرّيته. ولذلك يرتضي الحد الأدنى، (يرتضي ثمن القهوة)، مالم يواجه شبح الرقّ، برغم أن المال في ذاته ببيع رقّ في تلك الحال التي نتوهّم فيها أنه ضمان مطلق لحرية نعلم يقيناً أن زادها الحقيقي هو الزهد. وقد إستعدتُ ذكرى عبارة الموظف المجهول يوم جرّت على لسان أحد الزملاء عام 73 إستنكاراً لمكافأان الخمسين ديناراً الواردة في عرض مبعوث مدير وكالة الأنباء، وأظنّ أن الزميل كان علي بيّري إن لم تخذلني

الذاكرة. وما استوقفني هو ترديده للعبارة بنصّها الحرفي كأنها مصطلح فكري، أو مثل شعبي أو وصية موروثية. وكان عليّ أن أنتظر بضعة أعوام أخرى كي أدرك حقيقتها الرسالية. حدث ذلك عام 1975 م عندما تولّى الصديق النبيل أبو زيد عمر دوردة وزارة الخارجية بعد تنحيته من منصبه كوزير للثقافة ورأى بإلهام من شهامته المعروفة أن يقرّر لي منحة مالية مقطوعة للإستعانة بها لإستكمال رسالتي العلمية. وكلمة «مقطوعة» هو التعبير الذي اخترعه كهنة الإدارة وحلفائهم من سدنة القانون الذين تعجّ الإدارات الحكومية بأفواجهم في تلك الأيام. وهو الحلف الذي يتولّى عادةً صياغة القرارات الإدارية والمالية كافة. وهم وحدهم من يقرّر تقرير القيمة المادية المستحقّة في كل قرار. ولمزاجهم تخضع الترقيات الوظيفية لأنهم هم المخوّلون بوضع اللوائح وسنّ القوانين التي تنتج عنها عمليات التدرّج في السلك الوظيفي عموماً، وفي ما اصطلح على تسميته بـ«السلك الدبلوماسي» خصوصاً. هؤلاء محفل آخر من محافل الزبانية يستحقّون منا وقفة تحليلية لخطورة الدور الذي يلعبونه داخل منظومة المحافل المغلقة على نفسها كالديبلوماسية، أو الإداريين، أو الماليين. فحيثما وُجدت غنيمة، أو حتّى مشروع غنيمة، إندفعت الطغمة من هذا القبيل لتتكأاً عليها بهدف الإستئثار بها وحجبها عن الأغيار. وسلاح هؤلاء دائماً هو: الإستسرار، وإستنزال أئخن ضروب

الستور الكفيلة بتكوين الإنطباع بقُدسية الكنز الذي لم يكونوا
ليكونوا أمناء عليه لولا مواهبهم الغيبيّة أيضاً!

لقد أضحت دراسة القانون موضّة تلك الأيام لهذا السبب .
فزمرّة القانونيين أناس ذوو إمتياز . إنهم مميّزون في دوائر الدولة
ولدى العامّة ، لأنهم قيّمون على شأن مجهول في رأي الكلّ وهو :
القانون . يجاريهم في هذا الإمتياز الخبراء في علم المال ، أو
بالأصحّ ، الخبراء في تصريف المال . فلا يتمّ إنشاء مؤسّسة جديدة
(سواء أكانت خاصّة أو عامّة) أو شركة ، أو أي إدارة ذات
استقلالية ما ، إلّا ويكون الرجل القانوني ، يرافقه المراقب المالي ،
النواة الأولى التي تدخل المبنى . بل لا تتأسّس مثل هذه
المؤسّسات إلّا بقرار مسطر بمداد الشبح القانوني ، وبدعم من
إستشارة قرينه المالي !

ولم أخف دهشتي يوماً من هذا النظام المريب الذي خوّل
هذين النموذجين ليكونا لا أمناء على تسيير شئون الدولة وحسب ،
ولكن ليحوّلا فعليّاً إلى أوصياء على كل شاردة وواردة في تصريف
شئون حوائج الناس بدون وجه حقّ !

لقد أصبحت الدولة آنذاك رهينة حقيقية لا للقانون الذي
يتشدّق به شبح القانون ذاك ، ولكن لمشيّئة أذعياء يتستّرون بإسم
القانون لتنفيذ مآربهم الشخصية . كما أضحت الدولة رهينة أخرى
في كفّ أشباح تدّعي العلم بتصريف شئون مالٍ لم يحتج تصريفه

إلى علمٍ في يومٍ من الأيام، لا لشيءٍ إلا ليخفي هؤلاء أهوائهم في نيل سلطة على بسطاء الناس. بلى! لقد صار القانونيون وإلى جانبهم الماليّون سلطة حقيقية تتلاعب بأبسط حقوق الناس، وتُخضع حوائجهم اليومية إلى أمزجتهم، لا لشيءٍ إلا لأن القائمين على أمر الناس قلّدوا هذين النموذجين صلاحيات لكم تكن يوماً في حاجة لفتاوي قانونية أو مالية لأن المنطق كان فيها حكماً دوماً. فما سبب هذا التنازل عن الإختصاصات؟ السبب هو: الخوف من المسؤولية. أو التوق إلى تبرئة الذمة سواء القانوني منها أو المالي. وأيسر سبيل أمام المسئول في سبيل التنصّل من مسؤوليته كمسئول هو التخلّي عنها لمن وجد في نفسه الكفاءة في التنصّل من الضمير أكثر من سواه. وفرسان هذه الساحة كانا هذين النموذجين من الممسوسين الخنّاسين. وكان من الطبيعي أن يسحب من كان على دين الخناسة البساط من تحت أقدام المسئولين ليصبحوا هم المسئولون الحقيقيّون بالهويتين: المالية والقانونية!

يحدث هذا لجهل أولي الأبواب بحقيقة الوصاية!

فما معنى أن نتنازل عن عملٍ هو من صميم مسؤوليتنا ونضعه طوعاً في يد إنسان آخر؟

ألن يعني هذا التنازل في النتيجة الأخيرة هروباً من واجب؟ بل
ألن يعني تخلّصاً مجانياً من رسالة خلّقنا من أجلها؟

هل يكون التنصّل من المسؤولية في هذه الحال عفافاً، أم أنه
جبنٌ مبين؟

الواقع أن هذا المأزق كان قدراً في تجربة الأمم الزهدية لعب
دوراً خطيراً في مصير الحضارات منذ القدم. فلو لم تسلّم مصر
الفرعونية زمام أمرها لسدنة المعابد لكي يكونوا أوصياء على
روحها المبتوثة في متون الهيروغليفية هل كانت ستشهد جريمة
إختلاس الروح التي كانت سبباً في زوالها كأول حضارة بشرية
تغنّت بخلود الروح؟ ولو لم يقم سادة الصحراء الكبرى بتسليم
زمام ممتلكاتهم وواحاتهم لعبيدهم وخدمهم هل كان بالإمكان أن
تحدث المفارقة التي جعلت من الخدم سادةً بمرور الزمن،
وحوّلت السادة أغراباً؟

الخطر كان دوماً جرثومةً خبيثةً تتخبّأ في مبدأ الوصاية.

الوصاية دوماً نذير أفول، لأن فيها يكمن تغييب الفاعل،
وتنصيب المفعول بديلاً للفاعل!

ومن حقّ كلّ منّا أن يتساءل لماذا يحدث هذا. وكفي نجيب
على هذا السؤال جدير بنا أن نتأمّل حقيقة الوصاية كاستعارة من
مفهوم الوصيّة.

فعندما نستوصي أحداً ما على شيء ما كأمانة في عنقه، فإننا
في الواقع نستودع هذا الأحد هذا الشيء سواء أكان ملكاً (المنقول
وغير المنقول)، أو طفلاً، أو وثيقة، أو سرّاً، أو كنزاً، فإنما

نستخرج في شأن هذا الشيء شهادة تنازل عينيّة للطرف الموصى .
أي أننا نحيل الشيء إلى الطرف الموصى ونحن بكامل قوانا
العقلية، وهو ما يكفي لمصادرة ملكية الشيء منا طوعاً لا غصباً،
ولا يبقى لنا في إسترداد القيمة المقدّمة على سبيل التوصية سوى
الأمل وحده . ولكن الأمل في هذه الحال هو ما لا تعترف به
الأقدار، لأن رسالتها وضع ما يسمّيه العامّة بـ«المكتوب» موضع
التنفيذ . أي ما نجهل دوماً مضمونه . ولهذا لا يجب أن تفجعنا
النتيجة إذا اكتشفنا أن تنتقل ملكيّة المُلْك إلى المستوصي على نحوٍ
نهائي، والطفل ينقلب ابن أغراب حتى لو لم يبت فيه المستوصي
روحه بفعل التربية، والوثيقة تختفي من الوجود حتّى لو لم تتآكل
حروفها بالتقادم، والسّر يغدو سيفاً مسلّطاً في يد المستوصي
وينقلب صاحب السّر في يده رهينة، والكنز يصير رأس مال في
كفّ المستوصي في ردع أي محاولة لإسترجاعه!

يحدث هذا لأن الزمن في حلف مع خطط القدر، ولا يجري
في صالح الموصي أبداً . والكتاب المقدّس يقدّم لنا وصية نفيسة
في شأن التوصية عندما يقول: «حيث توجد وصيّة يلزم بيان موت
الموصي . لأن الوصية ثابتة على الموتى، إذ لا قوّة لها البتّة مادام
الموصي حيّاً» (رسالة بولس إلى العبرانيين (9: 16، 17)).

هذا يعني أننا عندما نرهن شيء على سبيل الوصايا، فإنما
نستصدر شهادة الوفاة في حقّ أنفسنا . فبأي حقّ بعد هذا نحاول

إستعادة ما استودعناه يد الأغيار إذا كانت طبيعة الأشياء هي التي
تديننا، والواعية مازالت تولول بنَعِينًا؟!

الزبانية الذين اعتاد القائمون على أمر دنيانا أن يستوصوهم
بحقنا هم مَنْ أخذ على عاتقه مسئولية تقدير القيمة المادية للمنحة
المالية المقطوعة التي استفزت عبد السلام الزوي مدير مكتب
صاحب الخارجية أبو زيد دوردة في غفلة منه ليستنكر وهو يلوح
بالقرار في الهواء مردّداً: «خمسون ديناراً؟ هذا ما لا يكفي ثمناً
للقهوة!». ابتسمت في ذلك اليوم بسماعي للعبارة للمرة الثالثة في
عديد السنين كأنّ ثمن القهوة صار لي قدراً، وربّما في حياتي كلّها
كلمة سرّ. كلمة سرّ عليّ وحدي يقع وزر تفكيك شفرتها. سرّ
أكبر من الفحوى التي أرادها لها قائلوها، لأنني جرّبت مراراً أن
العبارة إذا تكرّرت في أذني أكثر من مرة فذلك دليل على وجود
رسالة يجب أن أجتهد في قراءتها. فالحكمة التي تجري على لسان
مجنون هي يقيناً نبوءة موجهة لنا نحن، لأن المجنون غير معنيّ بها
لأنه لا يعيها. والحكمة كخلاصة تجربة هي نواة خطاب وجوهر
كلم. والكلم ليس مجرد لعبة دلالات، ولكنه قيمة حقيقية بما أنه
استحضار للوجود. هنا تبدأ رحلة ما يسمّيه دهاة التصوّف
بـ«الحال»: إنقباض مفاجيء، وضيق في التنفّس، وإحساس
بالوسوسة التي تزلزل الجسد وتبرهن على وجود الضمير:
إضطراب عنيف يكاد يدفع بالقلب خارج البدن. وهو جذب لا

يتطوّر إلى وَجْد أبدأ، بل لا يلبث أن ينقشع إذا لم نستجب. تلك هي الروح تفرّج أجراسها إذا لم ننتبه لوجود الخطر. كنت أعني تعاطف ذلك الرجل النبيل في عبارته التالية التي ترجمت غياب العدالة من وجهة نظره عندما أضاف: «النفط يُباع بخمسين دولاراً للبرميل بعد أن كان ببضعة سنتات بالأمس القريب، والأدنياء يلعبون بالأموال شرقاً وغرباً، ثم ييخلون على إنسان مثلك ببضعة مئات من الدنانير تستعين بها على دراستك في بلاد الأهوال والأغوال؟». لم يكتفِ بالإحتجاج، ولكنه قرّر مراجعة الوزير في شأن المهزلة، ولكنني اعترضت على ذلك لا خوفاً من أن اتّهم بالهم إستصغاراً للمبلغ وحسب، ولكن قبولاً بالحد الأدنى!

بلى! القبول بالحد الأدنى كان المبدأ الذي اعتنقته منذ البدء، ولا أستطيع أن أجزم فأقول أنه خذلني بعد كلّ هذه الأعوام. لم يكن القبول بالحد الأدنى عملاً واعياً، موضوعاً حسب خطة مسبقة؛ ولكنه كان هاجساً غامضاً. كان نداء أعماق. كان تلبية لطبيعة خفية تسكن قيعان اللاوعي. فهل هي كلمة السجّية الصحراوية الحكيمة تكلمت في المسلك وخياً من الجينات؟ لا أدري. ولكن ما أصابني بالغثيان دوماً هو الرهان التقليدي على الثروة النفطية. رهان كان في تلك الأيام على كل لسان. رهان لم يكن من الصعب أن ينقلب إبتدالاً. رهان ليس عسيراً أن نقرأ فيه إنقلاباً أخلاقياً، هذا إن لم يكن مرَضياً. فالكل استرخى واستلقى

منتظراً أن تأتيه الثروة من عوائد النفط . الكل تنكّر للعمل معوّلاً على الفوز مجّاناً . الكل بخل بالعرق وأمات في العروق الدم . الكل ركن إلى السكون منتظراً أن تهرع لنجدته السماء التي تمطر ذهباً مستعاراً من بطن قريبتها الأرض !

ذهب الأرض الرهيب الجدير بأن نتوقّف لنقوب فيه كلمة تأبين . فقد راعني إكتشاف هذا السائل منذ الستينيات . ولا أعرف لماذا أصابني بذلك الجرح الذي ظلّ ينزف منذ ذلك التاريخ إلى هذا اليوم . لقد تصوّرتة دائماً جريمة إغتصاب هائلة لا يمكن أن تقارن بأيّ عمل إجراميّ مماثل ، لأن القوانين الوضعية كانت تعاقب من يغتصب امرأة بقصاص قد يصل على الإعدام ، فبماذا يجب ان يعاقب من يقوم بجريمة إغتصاب أمّ الإنسانية كلها وهي الأرض ؟

لقد رأيت في تدفق المياه النابعة من الأرض عبر الخلاء نزيفاً حقيقياً ، لأن الماء إذا كان حياة فلا شكّ أنه يتحوّل نزيفاً للروح عندما تلفظه أمّنا الأرض بهذه الغزارة ليتبخّر في الخلوات هباءً . فهل يكفي أن نقول أن إستخراج النفط من الأرض هو نزيف جسد أمّ لنا هي الأرض إذا قورن بالماء كنزيف روح ؟ الإنطباع الذي يتركه مرأى ذلك القطران اللزج ، الرجراج ، الكئيب ، الغامض . المجبول بسرّ القيعان ، ليس مجرد نزيف لبدن أمّ ، ولكنه اكبر من النزيف . وإذا سلّمنا بأن إستخراج النفط هو إنتهاك لحرمة أمّ كونية

لنا هي الأرض، أفلن يكون هذا العمل البشع إفتضاضاً لبكارة هذه العذراء الكونية، وما السائل الذي نراه سوى النزيف المهول المتدفق من رحمها جرّاء عملية الإغتصاب؟ ألن يكون إنتظار القوت المدفوع بثمن نزيف الأم جرّاء عملية إغتصابها عملاً بشعاً ملعوناً بمشيئة السماوات قبل أن تستنكره صاحبة الشأن أمّا الأرض؟ اليست الوحوش إلى جانبنا ملائكةً إذا استطعنا الخبز المغسول بدم رحم الأم؟

لا نستطيع أن ندين هؤلاء، لأن روح الطبيعة ماتت في قلوبهم منذ اغتربوا عن الصحراء وسكنوا الواحات أو المدن. فليس لنا أن ندعوا الناس كي يرحموا الطبيعة إذا كانوا قد توقّفوا منذ زمنٍ بعيد عن الإستمتاع بالطبيعة. وكيف نثق في إنسانٍ أعْمى في العلاقة مع السماء حتى أنه لا يدري عمّا إذا كانت زرقاء أم سوداء، ولا يرى حريةً في إمتداد الصحراء، ويجهل عمّا إذا كان في البحر ماء، ولا يستثيره غناء الطير، ولا يستميله مشهد الوردية في البستان؟ هؤلاء لا يعيهم أن يرفلوا في النعيم المشتري بثمن جسيم هو نزيف الأم المغتصبة!

لهذا السبب كنت أخجل وأشعر بالغثيان في كل مرّة ترد فيها سيرة الحقّ المسبق في الحصول على النصيب من عوائد النفط - وكي أتحرّر من تبكيت الضمير كنت أستجير دوماً بتعويذتي القاضية بقبول الحد الأدنى .

لقد إرتضيت في حياتي الحد الأدنى ديناً، ولكن هل إرتضاني
الحد الأدنى؟

العجيب أن التجربة برهنت تالياً، ومازالت تبرهن إلى اليوم بأن
تنازلنا بإرتضاء الحد الأدنى لا يقنع الحد الأدنى بطبيعته كحدّ
أدنى، ولكنه يستعير خصال المستوصي فينكرنا ولا يرتضي أن
يكون لنا ديناً!

النفط لأنه نزيّف منكرٌ، وليس ثروة، تحوّل لعنة!

النفط لأنه تجديفٌ ضدّ الطبيعة الأمّ اقتصر منّا مرتّين لا مرة واحدة: مرة لأنه أَمَات في قلوبنا مبدأ مقدّساً هو: حبّ العمل! ومرة ثانية لأنه قتل في نفوسنا الإحساس بمبدأ لا يقلّ قدسيّة وهو: الإحساس بالوطن. الإحساس بالوطن كقيمة، وليس كغنيمة. بلى! النفط هو الغول الذي نزع من أهل المكان روحاً، واستزرع في قلوبهم روحاً أخرى بديلة. إنها السيرة التي حاولت أن أعبر عنها في بداية حياتي الأدبية، تحديداً في معالجة لأسطورة صحراوية نُشرت بجريدة «فزان» عام 1966، أو 1967، تناولت فيها احتمال أن نجد أنفسنا قد حفرنا قبورنا بأيدينا، لأننا لا نضمن أن تتحوّل آبار النفط التي بلا قيعان إلى هاويات تبتلعنا، لأن الضحية لا بدّ أن تتأّر من الجلاد يوماً!

الإستهانة بالعمل أجاز النهب، وموت الإحساس بالوطن أباح إستباحة المال العامّ مادام المال العام ملكية وطن. والحصول على المال بدون جهد لا بدّ أن يؤدّي إلى عبادة المالِ كمالٍ، وليس

كوسيلة لتصريف الشأن الدنيوي . وعبادة المال كمال لا بد أن يؤدي إلى تأليه المال . وكلّما طغّت هذه النزعة وتغلّغت في روح أمة، كلّما تراجع الولاء لوطن الأمة . إنه تنكّر صريح لنا موس الأسلاف الذين لم يبخلوا بالحياة في سبيل الدفاع عن الوطن كوطن . أي الوطن كقيمة ، في وقت كان فيه الوطن مُعدّماً ، وكانوا هم حُفأة جياعاً ، في حين نستهيّن به نحن كأخلاف بعد أن دلّنا وأغدق علينا من نزيفه لأننا لم نعد نرى فيه القيمة التي ضحّى في سبيلها أسلافنا ، ولكن الثروة التي ظننا أنها سقطت علينا من السماء أعمتنا فلم نعد نرى في الوطن سوى الغنيمة !

ونحن لا نستطيع أن نفكّك طلسمان هذه المفارقة التراجيدية ما لم نتأمّل السبب الذي جعل أسلافاً قسا عليهم الوطن فجوعهم يذهبون للتضحية في سبيل حرّيته أفواجاً ، في حين لم يعد يهّمنا من أمره سوى ما نحصل عليه من نصيبٍ مستقطع من جسده ! وهو ما يعني أن جيل الأوائل ضحّى في سبيل الأرض حبّاً للحرية ، واستخفّ جيل الأخلاف بالحرية بسبب الترف ! كأننا نسعى إلى المال لا لنحقّق الحرية ، ولكن لنيل ثراء يكون مقبرةً للإحساس بالحرية . من هنا صارت الثروة هبة خطيرة بوصية ماكس فيبر ، ومن هنا يجب أن نخشى الطريق في طلب المال لأنه يستدرج إلى رمال الربع الخالي التي تبتلع ، في حين يبقى القبول بالحد الأدنى الملاذ الأخير حتّى لو لم يضمن لنا الخلاص من ذلّ السؤال !

في دنيا يملكها الساسة والسماصرة والعبيد لا نُعاقب جزاء إخفاقاتنا، ولكن جرّاء نجاحاتنا. ففي عام 1971 عوقبتُ بالطرد من رحاب الخدمة الوظيفية والإحالة على التقاعد قبل السنّ القانونية المستوجبة بما يزيد عن الأربعين عاماً؛ والسبب؟ السبب هو النجاح، لا الفشل. فقد تقدّمت بطلب تمديد الإجازة السنوية بدون راتب لمواصلة الدراسة حسب اللوائح الإدارية السائدة، فإذا بالوزارة (التي صارت وقتها جزءاً من وزارة التعليم العالي كعقاب تأديبي صار للثقافة في البلاد قدراً) تستفهم ببرقية عن درجات السنة الفائتة النهائية. ويبدو أنني إقترفت خطيئة لا تغتفر عندما إفترضت حُسن النية فأبلغت الجهات المختصة بإجتياز السنة بدرجة الإمتياز في كل المواد، فإذا بالردّ يأتي بأسرع ممّا توقّعت لا بالإيجاب كما توهمت، ولا حتى بمجرد الرفض، ولكن بالطرد!

فما هو تفسير هذه الأحجية إن لم يكن عقوبةً على النجاح، بل عقوبة ربّما على ذلك الضرب من التفوّق الذي كان كارل غوستاف يونغ ضحيّته في المدرسة لغسل روحه من داء الإستكبار؟ وكان

السؤال الذي بلبلني هو: بماذا كان سيكافئني أولو الأمر لو أخبرتهم بإخفاقي في كل المواد؟ بالمقارنة مع ما حدث فإن المنطق يقول أنهم سوف يهّللون ولا شك. وسوف يوافقون على تمديد الإجازة السنوية، وبل وربما عملوا على ضمّي إلى صفوف المحظوظين المبعوثين على حساب المجتمع! إذ من أين لي أن أعلم أن السياسة الجديدة التي انتهجتها الدولة وقتذاك هي التجهيل، وليس التعليم؟ وهي السياسة التي سوف تتّضح ملامحها فيما بعد لأكون أحد ضحاياها يوم عدت إلى جَمَى الوطن حاملاً شهادة إمتياز إستثنائية في العلوم الأدبية والنقدية عام 1977. فالماجستير في النثر الأدبي ليست الوسام الذي خلعه محفل علماء الآداب الروس على عدوس السرى في ذلك الربيع من ذلك العام، ولكن الوسام الحقيقي كان في التفوّق على أقرانه من مختلف أمم الإتحاد ومن أمم المنظومة الاشتراكية المتمثّل في شرف كونه الوحيد الحائز على درجة الإمتياز في مجال السرد الثري في ذلك العام، فبماذا ستُكافئ مملكة التجهيل ابنها العائد ملهوفاً إلى أحضانها؟

لقد كافأته بما لم يتوقّعه هذه المرّة أيضاً: كافأته بحرمانه من العمل! ولم يكن ذلك ليكون مُصاباً في حقّ المواطن لو كانت ليبيا بلداً فقيراً، أو تفيض فيه الخبرات في كل المجالات، ولكن أن تكون المكافأة حرماناً من العمل في بلدٍ كان ورشة العالم التي

تحتضن عمالة من مائة وسبعين جنسية، وتفيض بخيرات لم تعرفها في تاريخها نتجت عن إرتفاع أسعار النفط عقب حرب أكتوبر عام 1973 على نحوٍ جنونيّ بلغ عشرات الأضعاف، هو ما يستوجب الدهشة، بل الذهول!

ولم يكن ليخطر بالبال وقتها أن نزعة التجهيل هذه ليست نكتة، بل هي خطة. خطة إقتضتها النية المبيّنة في الإستيلاء الحقيقي على السلطة. أقول الحقيقي لأن الوصول إلى السلطة عام 1969 أمرٌ لم يكن ليشفي الغليل. لم يكن ليشفي الغليل لأن الإختلاء بالسلطة هو الهدف الأخير، لأن وجود مجلس قيادة الثورة حتى لو كان مجلساً إسمياً لا يحقق إمتلاك السلطة. لماذا؟ لأن السلطة هي تلك الحسناء التي لا تُشرك بنفسها أحداً. ولهذا دأب عشاقها عبر التاريخ على وضع بيضهم كله في سلّة واحدة: إما كل شيء، أو لا شيء! إنهم مغامرون بالطبيعة. وروح المغامرة هذه لا بدّ أن تصنع منهم متآمرين، أو محتالين، أو خونة محترفين. وأدهاهم هم الفئة التي تحتال لتسويق روح التآمر أو الإحتيال أو الخيانة والخروج بالنية المبيّنة أمام الملاء في صورة معبود يتوكأ على عكاز الأيديولوجيا، أو الداعية، أو الواعد بالفردوس، أو البطل المنتظر الذي سيحقق النصر! وها هي السيرة تتحقّق عام 1977 م بما يسمّى «سلطة الشعب». سلطة لا يملكها أحد بالطبع ما دام الكلّ يشتركون في ملكيّتها. وما يشترك الكلّ

في ملكيته هو في الواقع ما لا يملكه أحد. وما لا يملكه أحد لا بدّ من وجود أحدٍ ما يتستّر وراء حجابٍ ما، يملك فعلياً هذه السلطة التي لا يستطيع أن يملكها أحد في الحال عندما تكون معلنة كملكية لعامة الشعب!

«سلطة الشعب» هنا واجهة لخطوة أولى في طريق يمرّ عبر الهيمنة، ولكنه لا يتوقّف عند هذا الحدّ. إنه لا بدّ أن ينتهي إلى ما انتهى إليه في النهاية. لا ينتهي إلى الطغيان كنتيجة لعبادة السلطة وحسب، ولكن إلى نسخة كاريكاتورية للطغيان على طريقة كاليغولا.

فقرار العودة إلى الديار كان تحدّياً أيضاً. ليس تحدّياً للسلطات وحدها، كان تحدّياً للتقليد، وللذات، ومن ثمّ للسلطات. فأغلبية المبعوثين إلى رحاب الإتحاد لا يعودون إلى الورا بعد إنتهاء مهمّاتهم العلميّة، ولكنهم ينتحلون الحجب، أو يختلقون الذرائع الأيديولوجية المزيفة (كمعاداة النظام السوفييتي) ليجدوا لأنفسهم مكاناً في الغرب. هذا في حين تشبّث فئة أخرى بالبقاء في أراضي الإتحاد. وهي فئة تنقسم إلى فريقين: فريق يتحصّل على حقّ الإقامة من خلال الإرتباط العائلي ليتعيش على عوائد المضاربات في السوق السوداء في حال لم يسعفه الحظّ بالحصول على وظيفة في إحدى المئسّسات السوفييتيّة أو بالإلتحاق مترجماً بإحدى السفارات كما هو الحال مع الفريق الثاني. وأذكر أن سيّد قذاف

الدمّ عرض على شخصي مقترحاً يقضي بتعييني ملحقاً صحفياً بالسفارة بموسكو، ولكنني صارحته برغبتي في العودة إلى الوطن. وهي رغبة تبدو عملاً غيبياً إذا قورنت بعرضٍ كان في عرف تلك الأيام مغرياً كالعمل في مجالٍ كان ما يزال حتّى تلك الأعوام يحتفظ بشخصيته كالسلك الدبلوماسي؛ أي قبل أن يهبّ عليه إعصار «الزحف» في عامي 1979، و1980 م، ليتحوّل تقليداً عالمياً نبيلاً مستودعاً في كلمة «سفارة» إلى مغامرة جنونية مبثوثة في كلمة معبّرة عن مفهوم إبتذله الهوس بالشعار الأيديولوجي وهي: «مكتب شعبي»!

الإعتذار عن قبول العرض كان إستجابةً للإحساس المجهول الذي نسمّيه وسوسةً، ولا نكتشف أنه نداء الواجب إلّا بعد أن ينقشع غبار التجربة. وعندما يكون لجوجاً، أو مارداً، فإننا لا نملك عادةً إلّا أن ننقاد له كما تنقاد الفراشة إلى لسان النار دون قراءة منطقية لحسابات الربح والخسارة التي تأسرنا عادةً في كلّ ما يتعلّق بشئوننا الدنيوية. ويبدو لهذا السبب نندفع وراء الإغواء الموجه حتى أننا لا نندم إلّا عندما نخسر الرهان وندفع الثمن. لأن قدر الواجب أن يتقاطع دوماً مع مشيئة السلطات. ولهذا السبب بالذات صار الصدام بين الواجب من جانب وبين سلطان الواقع من جانبٍ ثانٍ هو موضوع التراجيديا التقليدي منذ العصر اليوناني إلى هذا اليوم. فقد إكتشفت تالياً أن السلطات لم تتساهل

في شأن إيداعي الحبوس إلا لأنها إستمرت قبولي بالمنفى وطناً. لقد ناسبها وجودي بالخارج، وبالخارج السوفييتي بالذات بوصفه خارجاً غير معادٍ، بل هو صديق لن يقبل القيام ضدّها بأنشطة معادية كـمه هو الحال مع الغرب. ولهذا أقلقها أمر العودة: عودة مستحيلة، لأن الوطن في تلك المرحلة كان أرضاً طاردة بإمتياز، والحلم هو الخروج منها بكلّ حيلة، لا العدة إليها بكلّ سهولة. وهذا وحده سببٌ كافٍ لطرح علامات الإستفهام في أخطبوط الأجهزة الأمنية، وإجتهادات تلك الفئة التي تعمل تطوّعاً لتغذية آذان الأجهزة الأمنية. وهي فئة أخطر في شرورها من الأجهزة السريّة ذاتها، لأن زادها الأحقاد المجانية، وذخيرتها الشائعات، ورأسمالها الأفكار المسبقة. وأعترف أنّي عانيت من هذه الفئة أكثر ممّا عانيت من الأجهزة الرسمية، لأن الأخيرة تلتزم بطبيعة عملها بالمنطق في تأويل المعلومة ولو في الحد الأدنى. أمّا الأولى فتعتنق الأكذوبة، وتحترف الإساءة المجانية، وحقدّها بلا حدود لسببٍ بسيط هو يقينها بغياب المساءلة، وبيقين الإفلات من العقاب! وأكثر ما ساءني هو وجود أصابع مثقفين أيضاً في الحملة مثل كاتب القصّة بشير الهاشمي الذي تولّى رقيباً بالمطبوعات، وكان الأكثر حماساً في مصادرة كتبي الصادرة حتى ذلك الوقت. وهو مالم أكن لأصدّقه لو لم يتطوّع القاصّ كامل المقهور ليقدم لي الدليل في موقفٍ مماثل عندما تولّى حقيبة الخارجية بعد

سنوات من ذلك التاريخ. لم أكن لأصدقه بسبب سجيّني الصحراوية أولاً، وبسبب نظرتي المثالية لكل ما متّ بصلة لجلالة الثقافة ثانياً. فكلّمة أديب، أو مثقّف، كانت في تصوّري رديفاً لمفهوم الرسول دوماً. فإذا أضفنا إلى هويّة هذا الرسول مدلولاً قدسيّاً ثانياً هو «الصدّيق»، فإن رديلة كالخيانة تغدو في يقيني سوء ظنّ مخجل، بل تجديفاً منكراً في حقّ القداسة كمبدأ ألوهي، لأنّي توهمت أن الهاشمي أو المقهور، أو غيرهم، هو أصدقاء يربطني بهم عهدٌ مقدّس هو الإنتماء إلى رسالة الكلمة. ووجود الآفة الخالدة المسمّاة حسداً هو ما لا وجود له في قاموسي إلى اليوم، فكيف بتلك الأيام، برغم تأكيد آخرين لي بأن سبب العداوة بين أهل الحرفة الواحدة هو الحسد دوماً، وعبر لي زملاّت كثيرين عن دهشتهم كيف أغضّ بصري عن شبح كهذا وهو يكاد يتجسّد ليدبّ ورائي على قدمين!

فالحسد في حقل الإبداع منكرٌ مرّتين لا مرّة واحدة: هو منكرٌ بوجود قسمة عادلة يمكن الإحتكام إليها وهي: المنافسة. المنافسة في بعدها النزيه فرصة أهل الحرفة الواحدة في إنجاز الابتكار. أي أنها حافز إبداع. وهو ما يعني أن الإشتراك في المهنة عنصر إيجابيّ في إعلاء شأن المهنة بدل أن تكون سبباً في حربٍ أشعلت فتيلها المهنة المشتركة. والحسد في حقل الإبداع بالذات عجزٌ في الذات ناجمٌ عن غياب الثقة بالذات. وهو لا بدّ أن يؤدّي إلى

الحطّ من شأن الذات قبل أن يؤدّي إلى الحطّ من شأن المهنة . أي أن الحسد هنا رذيلة أخلاقية مركّبة لا تليق بصاحب مهنة تحمل في كلمة «أدب» معنًى مزدوجاً يدلّ على الأخلاق إلى جانب مدلول الإبداع! ولهذا لا أستطيع أن أفهم لجوء أهل القلم إلى عمل خسيس كالديسيسة ضدّ بعضهم البعض، ثمّ يذهبون ليوажوها ضميرهم وهم يجلسون ليمسكوا بالقلم!

كنت أسائل نفسي بروح الصحراء (التي هي روح الطفل) عن السبب فلا أجد جواباً منطقياً. لم أدرك بعد حقيقة الطبيعة الإنسانية المجبولة بالمجهول: هذا المجهول الذي لا يأبه بالمنطق ولا يعترف بالقوانين بسبب طبيعته الإنسانية بالذات. وكان بعض الزملاء يحاولون أن يجدوا لي العزاء بإجابة لم تكن لتقنعني مثل: «إنه الحسد!» فإذا استنكرت قائلاً: «على ماذا؟»، فيجيبوا ببرود: «على النجاح!»، فيستفزّني الجواب لأنني لم أحقّق فعلياً أي نجاح في أي مجال، فيقولون بغموض أكبر: «هذا ما تظنّه أنت!». تتضاعف حيرتي كأني أخفي عن الناس نجاحاً لا علم لي به، أو حقّقت بطولةً دون أن أدري. وقد لاحظت منذ ذلك الوقت أنّي كلّما جاهدت في تعرية الروح كلّما ازداد شكّ الناس في أمري أكثر. وقد بلغني ما يتهامس به المعارف مراراً من غموض في مسلكي لم أعرفه في نفسي، ومن استسرار في أمري هو أكمة تخفي وراءها ما تخفي! وهي سيرة إنتقلت عدواها على ما يبدو

إلى ساحات الأجهزة الأمنية، وصارت لدى السلطات يقيناً مترجماً
في التخطيط لأكثر ما تخافه كل سلطة وهو: قلب نظام الحكم!
فمن أين لي أن أدرك أن تلك الهالة المجهولة كانت تعبيراً عن
تلك الروح الرسالية التي كانت منذ الأزل قدراً في رقبة كل عدّوس
سُرى، لأن هوية الهجرة هي الإغتراب، وهوية الإغتراب هي
الختم القدسي الذي لا يخفى؟ من أين لي أن أعلم أن ذلك
الإنطباع الذي يراه الأغيار ولا يراه صاحب الشأن هو بمثابة
البصمة التي وسم بها الربّ جبين قابيل لكي لا يقتله كل من
وجده؟ إنها الحصن الذي قد يجير من الأذى، ولكنه يوقض في
نفوس الأغيار رذيلة شريرة هي الحسد أيضاً. إنه حسدٌ مجاني هنا
إذا انعدم السبب. حسد مجاني بالنسبة لمن لا يرى له سبباً، ولكنه
حسد مبرّر من وجهة نظر من يلعب دور الرئيّ هنا فيتنبأ بالمستقبل
شاء أم أبى. وهو ما سيجعل الضحية جديرةً منذ الآن بأن تكون
موضوعاً للحسد، لأن قراءة الإيماء المكتوب على الجبين، أو
التعبير الذي تنطق به العين، توحى بما إختطته الأقدار في لوحها
المحفوظ القاضي بالنجاح المستحق، فاستحقّت الضحية القصاص
بالحسد المسبق، المستحقّ مقدّماً. إنها تجربة معقّدة ذات بعدٍ
غيبّي ينافس في طغيانه وقوّة مفعوله الطبيعة الإنسانية الشائعة في
تأويل الحسد كغريزة دفاع عن النفس مؤهّلة لأن تتحوّل رذيلة
شيطانية (كما يقول كانط) تبيح ممارسة العدوان.

الحسد إذاً، إعلان حرب ضدّ التفوّق. ولكن ما يجهله زبانية الحسد هو قدرة هذه الرذيلة على خلق التفوّق بدلاً من أن تكون عقبة في طريق التفوّق. لماذا؟ لسبب بسيط وهو: قدرتها على تأجيج نار التحدي. والتحدّي رصيد الإرادة. وكلّما تَمَادى التحدي (بفضل الحسد) كلّما تضاعفت ذخيرة الإرادة. وكلّما اغتنى فيها المخزون، كلّما تضعضع في وجهها السلطان الأسطوري الذي يقف حارساً على الأعجوبة (مثل تتين طيبة) الذي يطيب لنا أن نسمّيه: المستحيل!

ولكن من حسن حظّ الشرفاء في هذا العالم أن أهل الحسد لا يدرون أنّهم هم مَنْ يربّي في الناس البعبع الذي يخشونه في ضحاياهم. إنهم يدهشوننا حقّاً. إنهم يؤلموننا أشدّ الألم. ولكنهم يقدّمون لنا هدية عندما يسيئون لنا بالمجان. لأنهم لا يدرون أننا لا نحيا فعليّاً ما لم نُبعث من سبات دنيانا أحياء، ولا نُبعث من سبات دُنيانا أحياء ما لم نعبر ميتة في حجم مصغّر هي الألم، بل الألم ليس ميتة في حجم مصغّر، ولكنها الميتة في حجمها الأكبر؛ لأن لا ألم في الموت!

بعد مضي شهور من البطالة عبّرتُ في جلسة مع سيّد قذّاف الدّم عن نيّتي في الهجرة فلخّص سالم والي موقف السلطة من هذه النية في عبارة هيهات أن أنساها عندما قال: «سوف تُمنح تأشيرة خروج بلا عودة!». وتأشيرة الخروج بلا عودة مصطلح يطلق عادةً على أصحاب العمالة الأجنبية الذين يُستغنى عن خدماتهم لمخالفاتٍ تستدعي الملاحقة القضائية؛ أي أنه ليس إستغناءً عن عمل وحسب، ولكنه إبعاد نهائيّ عن البلاد عوضاً عن تنفيذ العقوبة القانونية المستوجبة. أي أنه صيغة تعبّر عن صفقة خفية يتنازل المعني بموجبها عن حقوقه القانونية في العمل نهائياً بضمان عدم الدخول مستقبلاً، مقابل إسقاط التّهم الموجهة إليه في شأن الجرم المرتكب. وما أراد أن يقوله الرجل (وهو يعني ما يقول لا بسبب المناصب التي تقلّدها أو هويّته كعضو في «خليّة الثورة الأولى» وحسب، ولكن بوصفه رجل قانون أساساً) هو أن السلطات تعتبرني مواطناً أجنبياً بسبب هوية الأقلية العرقية، وهو ما يعني أنني بلا حقوق. وقد تتسامح السلطات في شأني إذا كفّرتُ

عن خطاياي المزعومة ضدّها بالإنسحاب الطوعي من البلاد فتتوّج
مسيرتي بتأشيرة الخروج المشفوعة بختم اللاعودة. لحظتها
إستعدت ما سرّ لي به يوسف الدبري قبلها بعام عندما إستنكر
تردّدي على أرض الوطن، وفهمت أنه إنّما كان يوميء إلى هذه
النزعة التي ترجمها سالم والي في خروج اللاعودة، فإذا بروح
التحدّي تستأسد لتلّوح بقفازها التقليدي من جديد، سيّما بعد أن
لاحظت موقف سيّد المحاييد المترجم في عدم تعليقه على عبارة
والي!

كانت ظلال وشاية هوّاري بومدين آنذاك ماتزال مهيمنة في
الوسط السياسي. وهو عملٌ كافٍ لجعل الكلّ يحجم عن التدخّل
بشأني خوفاً من أن يطأ لغماً هو في غنى عنه، سيّما في الفترة
العصيبة التي أعقبت محاولة المحيشي الانقلابية، وخيم فيها
الإرهاب على الواقع لا السياسي أو الإجتماعي وحسب، ولكن
على المناخ النفسي أيضاً. وقد وجدت لهؤلاء العذر وهو الذين لم
يخلوا بكلمة خير في حقّي، أو في حقّ أمثالي، فكانت تعويذة
كثيراً ما أنقذتني من مواقف حرجة. وأجد نفسي ملزماً بعد كلّ
هذه الأعوام أن أعبرّ لهم عن إمتناني العميق جرّاء مواقفهم
الشجاعة التي كان لها الفضل في بقائي على قيد الحياة بعد فضل
الإمتنان للعناية الإلهية التي سخّرتهم لي رسلاً. وأذكر منهم أبو
زيد عمر دوردة، ومحمد بلقاسم الزوي، وإبراهيم بجاد، وعبد

الرحمن الصيد، وبشير صالح، والخويلدي الحميدي، وسيد
قذاف الدم، ومحمد الجزائري، إلى جانب فصيل آخر من الأخيار
الذين فضلوا أن يحسنوا لنا سرّاً فلا نعلمهم.

فقد أخبرني عبد الرحمن شلقم (الذي كان يتولّى مؤسسة
الصحافة آنذاك إلى جانب عمله كرئيس لتحرير صحيفة «الأسبوع
السياسي») كيف ثار إبراهيم بجاد (في الاجتماع مع محمد الزوي)
عندما علم بما تعرّضت له من إقصاء موجّه اللوم إلى الزوي
بوصفه وزيراً للثقافة، مضيفاً أنّه يصمّ أذنيه عن هذه المعلومة لأن
«قائد الثورة» إذا كان لا يوافق المعني آراءه السياسية، بيد أن ذلك
لا يعني أنه يبارك إعلان الحرب عليه في رزقه. خرج بجاد من
الاجتماع غاضباً في وقت كان يتولّى فيه منصب أمين سرّ بالقيادة،
فخرج الزوي من فوره إلى الوزارة لأفاجأ في اليوم التالي بصدور
قراره القاضي بمنحي مكافأة مالية مقطوعة (أي مؤقتة) قدرها
سبعون ديناراً لا غير! إنها الهبة التقليدية المخجلة التي لا تكفي
ثمناً للقهوة، والتي صارت لي في الحياة الوظيفية قدراً منذ
الستينيات لا شيء إلاّ لأنني ارتضيت بيني وبين نفسي بالحد الأدنى
لأنه وحده قوتٌ نزيه!

تلك المرحلة كانت إمتحاناً جديداً وضع أصالة التحدي على المحكّ. فإذا كان خيار العودة تعبيراً عن أصالة التحدي، فإن خيار البقاء، أو بالأصح، خيار إستبعاد الخروج كان تعبيراً عن أصالة أكبر في دين التحدي. ولم أكن لأراهن على شجاعة النظام فأنظر إستصدار حكماً بالنفي خارج الوطن على طريقة الحكّام زمن الرومان، أو أزمة هيمنة بني عثمان، لا لأن الأنظمة «الوطنية» الحديثة التي ابتليت بها أوطاننا لا تريد أن تجلّلنا بهذا الشرف، ولكن لأنها أجبن من أن تحتمل بقاء من يخالفها الرأي طليقاً يسعى في أرض الله، لأن ما يناسبه في شريعته هو غياهب السجون، أو أعواد المشانق!

والتحدي ينهل من ينابيع الإحساس بالبراءة: البراءة من النوايا المبيتة المزعومة، والبراءة من التهم الموجهة. كنت أجاهر بندائي في وجوه كبار مسؤولي الدولة مردداً: «الشيوعية التي تتهمونني بها ظلماً ليست عقيدة، ولكنها تنظيم سياسي يشترط وجود أرضاء في هذا التنظيم. فأين هؤلاء الأعضاء الذي ألتم معهم في حزب؟

وهل هم لبيّون أم روس؟ إذا كانوا لبيّين فليس عسيراً القبض عليهم وتقديمي معهم للقضاء. وإذا كانوا أجنب يحيون في بلاد السوفييت فتلك قضية تخصّ السلطات السوفييتية كدولة أجنبية وليس نظام الحكم في ليبيا!». لم أكن أكتفي بهذا ولكني إعتدت أن أرفع صوتي في كل المحافل في شأن التهمة الثانية المعلقة في رقبتني كأنها القدر وهي «الشعبوية». كانت مشيئة التحدي هي التي تتكلّم بالصوت العالي مردّدة: «الشعبوية حتّى لو وُجدت لم تكن في تاريخها حزباً، أو عملاً يمكن أن يعاقب عليه القانون، ولكنها عقيدة. أي فكرة في يقين معتنقها وليست عدواناً موجّهاً ضدّ أحد. هذا إذا وُجدت فكيف بها إن لم توجد أصلاً؟»

فأن أكتب نصوصاً سردية (قصصاً أو روايات أو تأملات) عن أهلي سواء أكانوا ينتمون إلى ملّة دينية أو صحراوية، فهذا ما تقتضيه أول شروط هذا الجنس من الأدب التي تحثّ على معالجة ما نعرف، وليس ما نجهل. وليس لي أن أخالف قوانين الأدب إرضاء لمزاج السلطات أو الأجهزة الأمنية أو إسترضاء لذوي النزعة العنصرية المسمّمة بشعارات الأيديولوجيات السياسية!».

كنت أجاهر بهذا في كل لقاءاتي مع كبار المسؤولين وفي الأوساط الأدبية والاجتماعية يقيناً منّي بأن كل ما أقول هو رسائل موجّهة لذوي الاختصاص سوف تصل بأسرع ممّا أتوقّع. لا تصل إلى ذوي الاختصاص وحسب، ولكنها تسقط في أذن ربّ ذوي

الإختصاص. فقد جرّبت طوال السنوات السالفة أن كل ما أقول كان يُدرك بأبعد مما أتصور ليعود لي الصدى متوجاً بتعليقات ولي أمر البلاد نفسه الذي لم يكن يعتمد فقط على الأجهزة الأمنية في تحصيل المعلومات، ولكن على ما ينقله الأعوان والأقارب والمسؤولون له عن حال الشارع، وقد حدّثني سيّد قذّاف الدّم (بعد تولّيه أمر الأمن الخارجي) عن وجود قسم خاصّ للشائعات في الجهاز تحت إسم «الرأي العام».

لقد أدركت أن لا وجود لشيء أستطيع أن أعول عليه في عراقي مع الظلم (الظلم الذي تحول الآن إضطهاداً علنياً) سوى خوض التجربة بإستخدام كافة الأسلحة، منتظراً جرّاء ذلك أسوأ العقوبات؛ هذه العقوبات (أو العواقب بالأصحّ) التي يأتي الموت على رأسها!

بلى! كنت أدري أن الحكم بالإعدام هو آخر قصاص في جعبة أي نظام، وكان عليّ أن أقبل به منذ الآن فصاعداً كمسلّمة، لا كاحتمال. أي وجوب إستبعاد أي خلاص إذا شئت أن أمضي في طريق التصعيد تلبيةً لنداء التحدي!

رسالة التجويع المتمثلة في حسنة السبعين ديناراً؟

رسالة جديرة بالسخرية بالنسبة لإنسان كان له الجوع سلاحاً منذ المهد لأن الصحراء قوّة لا تقهر إلّا بالجوع، وليس بالشبع. التهديد بالحبوس؟ أن نكون سجناء الحبوس أهون من أن نبقي

طلاقاً في انتظار الدخول إلى الحبوس! التهم الملفقة بالتحزّب
المجبولة بعقوبة الإعدام؟ لا وجود لحزب ما عدم وجود أعضاء
في حزب، والأفكار التي نحملها ليست خيانة عظمى ما لم تتحوّل
إلى أفعال. وقوانين أكثر الأنظمة جوراً لا تجرّم الأفكار ما لم
تنقلب أفعالاً. وإذا شاء النظام أن يضرب قوانينه بعرض الحائط
فسوف يكافئني بأن أموت شهيداً!

كانت تلك المواجهة مع الضمير من وحي قُدس الأقداس:
الواجب!

الواجب الذي حملته هاجساً مجبولاً بالغموض منذ تجربة التيه
في الصحراء، لأن التيه لم يكن حرفاً في سيرة، ولكنه استعارة في
مسيرة. كان ترجمةً للرسالة التي تقول: «أفقد نفسك تجدها!»،
أي: فتش عن الهوية، إبحث عن الحقيقة، لتهتدي إلى الواجب.
هذا الخليفة لربّ الحقيقة على الأرض الذي يقول عنه المعلّم
كانط أنّنا لا نأتي إلى هذا العالم لكي ننال السعادة، ولكن لكي
نؤدّي الفروض في حضرة الواجب؛ وهو ما يعني أن السعادة لا
وجود لها في السعادة، ولكن حضورها الحقيقي في الواجب!
ونحن لا نخسر الرهان عندما نفقد الحياة نفسها فداءً لهذا
الواجب. ولهذا السبب فإن الشهداء وحدهم يموتون سعداء؛
لأن.. لأن أول حرف في أبجدية الواجب هو: الانتصار لجلالة
الحقيقة حتّى لو كان الثمن المدفوع هو الموت!

خطاب الدفاع عن النفس يتراجع باستخدام الكلم . يتراجع ضدّ ذلك الخصم الظاميء إلى حاجة ذات طبيعة وجودية قبل أن تكون غنيمة سياسية وهي : السلطة!

وهنا تكمن مفارقة ، لأن الكلم أيضاً حاجة وجودية ، ولذلك فهو أكثر ما يخشاه الخصم المهووس بالسلطة لسبب بسيط وهو هوية الكلمة كسلطة أيضاً . ولذلك كان خطاب الكلم في الجدل مع سدنة النظام القائم حرباً حقيقية . ووعي النظام بحقيقتها كحرب هو ما دفع بالقائمين على أمره إلى تجريد الساحة من وسائل تعميم الخطاب ، واحتكار النصيب الآخر الذي لم يكن ليستغني عنه في حربه مع الخصوم أو ما يتصور أنه خصوم . فصحف القطاع الخاص كانت قد قُبرّت منذ بدايات السبعينيات لتترك فراغاً لا في خطاب الرأي وحده ، ولكن في المناخ الثقافي أيضاً . ليس هذا وحسب ، ولكن النظام لم يحتمل وجود حتى صحفه الرسمية فبدأ بتصفيتها مع منتصف السبعينيات سواء الجرائد اليومية ، أو المجلات الأسبوعية أو الشهرية . تصفيات بإيقاف الصدور ، أو

بتحويلها نشرات إخبارية بحثة تنشر ما تورده وكالة الأنباء الحكومية، أما المقال الذي يحمل رأياً فهو عملٌ محضور. هذه الحملة شملت الصحافة الثقافية والأدبية أيضاً، ولم يبقَ متداولاً في السوق سوى جريدة «الأسبوع الثقافي» التي بدأت تحتضر أيضاً مع نهايات النصف الثاني من العقد ذاته. ومن الطبيعي أن تشمل الحرب على الخطاب مجالاً أخطر وهو حقل الكتب التي صدر ما كان موجوداً بالأسواق منها منذ الثورة الثقافية في عام 1973. ومُنِع إستيراد الكتب نهائياً من خارج الحدود إلى جانب منع إستيراد الصحف والمجلات سواء العربية منها أم الأجنبية. وهو أمرٌ طرح في وجهي تحدياً عند عودتي النهائية من موسكو عام 1977 لأنني إذا كنت قد قبلت المقام في وطنٍ هو معتقل، فإنني لا أقبل بأن تدخل مكتبي المعتقل، لأنها نافذتي السرية الوحيدة التي أناجي بها معبودتي الحرية. وعلّ أسوأ ما في الأمر هو هوية الكتب المطبوعة باللغة الروسية في واقعٍ سياسيٍ يرى في كل مطبوعة واردة وباء مخيفاً، وفي كل ما يأتي من روسيا السوفييتية طاعوناً شيعياً يخطط لقلب نظام الحكم، هذا برغم خلوّ المكتبة من مؤلفات الأدباء السوفييت نهائياً، بل وخلوّها من مؤلفات الأدباء الروس باستثناء دوستوفسكي. ولكن مَنْ سيبرهن على هذا في بلدٍ لا وجود فيه لإنسانٍ واحد يتقن اللغة الروسية؟ وحتى لو حدثت معجزة وتم العثور على هذه العنقاء في إحدى الشركات العاملة بالبلاد فلن تصدّق الأجهزة الأمنية إستيراد مكتبة تحوي

مئات الكتب من روسيا السوفيتية مطبوعةً باللغة الروسية، فتخلو من كتب لا المؤلفين السوفييت وحسب، ولكن من كتب المؤلفين الروس أيضاً باستثناء روائي واحد معادٍ للشيوعية وشبه محضور التداول في الاتحاد السوفييتي هو دوستوفسكي وكل ما عدا هذا هو أدب عالمي مترجم إلى الروسية.

لقد فكّرت في كل هذا عندما جلست أرسم خطط إستقبال هذا الضيف الجليل الذي إستودعته قسم الشحن بمطار موسكو لكي أستلمه بعد عشرة أيام من تاريخ المغادرة كما هو مبين في فاتورة الشحن.

كان التشديد على منع حضور الكتاب يفوق في تلك المرحلة تحريم دخول المخدرات أو الأسلحة أو أي شيء مشابه. وهو ما يعني أن الوساطة فيه لن تجدي، لأن لا أحد يجرؤ من المسؤولين على التدخّل في أمر كهذا بسبب الهالة المهولة التي خلعتها الأجهزة الأمنية على مثل هذا العمل حتّى أضحت تهمة إستيراد كتاب رديفة لتهمة التخطيط لقلب النظام! فكّرت طويلاً ولم أجد مفرّاً من المخاطرة بشقيقي فنايت الذي كان يعمل وقتها خبيراً للطيران العمودي في طيران الشرطة برتبة رائد، وكان مقرّ هذه الهيئة يقع بجوار مطار طرابلس الدولي. ذهبت لأضع الأمر بين يديه وكنت أدري أنه لن يرفض. وضعت مسبقاً سيناريو لعملية تحرير المكتبة حرصاً على شقيقي أولاً، وحرصاً على خلاص

رسل الحرية ثانياً. وضعت سيناريو التحرير إستقراءً لمناخ الإرهاب الذي كان سائداً آنذاك أكثر من أيّ وقتٍ مضى. قرّرت بروح الروائي أن أستثمر مناخ الإرهاب أيضاً في حربي مع نظام الإرهاب. نبّهت الشقيق إلى ضرورة الذهاب إلى قسم الجمارك مرتدياً قيافته الرسمية المهيبة. ليس هذا وحسب، ولكن عليه إصطحاب أكبر عدد ممكن من زملائه الضباط بقيافتهم الرسمية أيضاً، وبالنجوم الفضية التي تتوّج مناكبهم، كما عليهم أن يولوا عناية إستثنائية لشعار الصقر الذي ميّزهم كطيارين دوماً عن بقية الضباط بسبب الخلط بينه وبين الشعار الذي يتوّج مناكب الضباط الأعلى رتبة وهو العقّداء! فإذا تلامعت نجوم أخرى إلى جانب الصقر المهيّب أدّى لهم التحية العسكرية العقّداء أنفسهم ظناً منهم أنهم برتبة عميد أو لواء في زمنٍ سبق وجود رتبة اللواء. عاش فنيات هذه التجربة مراراً، فكان يحمرّ وجهه خجلاً، ويتحجّن الفرصة للفرار من وجه عقّداء يؤدّون له التحية العسكرية قبل أن يتبيّنوا حقيقة صورة الصقر على منكبه فيفتضح أمره!

والحقّ أن النجوم المنثورة على المناكب لم تخذل ركب ذلك اليوم بدعمٍ من الصقر الخرافيّ أيضاً. وقد حدّثني فنيات عن غزوة ذلك اليوم فقال أنه انتدب الزملاء بالطيران جميعاً لمرافقته فإذا بهم مفرزة حربية حقيقية بلغت في عددها الستة والعشرين ضابطاً، كأنهم أقبلوا ليحتلّوا المطار الدولي لا ليخلّصوا سجناء أشقياء

جاءوا من أبعد الأوطان ليخلّصوا مريداً من الكآبة والعزلة وليكونوا
له في محنة الإضطهاد عزاء!

إنتشر أعضاء الفرقة المهيبة في دوائر المطار فأحدثوا
بحضورهم ضجةً في أوساط العاملين صار الإفراج عن شحنةٍ من
بضعة صناديق إلى جوارها عملاً تافهاً. برغم ذلك لم يعدم وجود
دُهاة أجهزة كانوا من الأمر في شكّ، فظلّوا يحومون حول المتاع
بارتياب، ولكنهم لم يجرؤوا على تفتيشه في حضور محفل النجوم
المدعوم بسحر الصقر الأسطوري!

ألم يكن الصقر لقبيلتنا هو سلفنا الطوطمي؟

عاد لي الشقيق في مساء أحد أيام الصيف من ذلك العام بلفيف
أعزائي الذين كانوا لي في دنيا إغترابي وطناً فاستقبلتهم بدمعٍ في
العين، وعيدٍ في القلب. لقد تذكّرت لحظتها لماذا ودّع بوشكين
كتبه وهو يلفظ أنفاس النزع الأخير دون الناس جميعاً، بل دون
حميمته التي دفع حياته نفسها ثمناً لشرفها في المبارزة نفسها التي
كانت سبباً في هلاكه. ودّع بوشكين كتبه، ودّع أصدقاءه الحقيقيين
لا أصدقاء الزور. ودّع أحبّاءه الذين كانوا له أوفى حتّى من
حميمته للعبوب التي كانت سبباً في هلاكه!

لحظتها أحسست بأن السجن لن يكون بالنسبة لي سجنًا فيما
إذا اقتادوني إليه مصحوباً بكتبي!

ولكن هل تلك الصحف المصفوفة في ملازم، المحشوة في بطون الجلد أو الورق المقوى، هي كتب حقاً فيما إذا جردناها من تلك النمنمة السحرية المزبورة بفيوض مجهولة كأنها نزيف دم تيبس؟ وهل نزيف الدم يكفي شفيعاً لكي يجعل من الصحف السحرية كتباً هي في أعراف الأمم منذ الأزل وصايا قدسية لولا وجود الهوية السرية في بصمة النزيف، لأنها مظهر لنزيف آخر هو نزيف الروح؟!

هذا يعني أنني لم أستضف في بيتي في ذلك اليوم متوناً، ولكنني إستضفت أرباب المتون: سفراء من كل الأجناس، رسل من كل المِلل، إنتموا إلى كل العصور، مدججين بأنبل عطاياهم وهي وصاياهم الإلهية الموثقة في أفكارهم: الأفكار التي أجمعوا أنفسهم على أنها القيمة الوحيدة التي نملكها في دنيانا. أقبلوا يتقدمهم شكسبير ليذكرني بالعهد المنصوص عنه في الوصية الدموية القاسية التي كدت أنساها: «بالعرق، والدم!».

بلى! ناموس العرق والدم!

كنت حتى ذلك اليوم قد سفحت عرقاً سخياً، ونزفت نصيباً مناسباً من دمّ. ولكن... هل كان ما سفحته من عرق، وما نزفته من دم، هو القدر الكافي المنصوص عليه في وصيّة حكيم الأجيال التي نلتها بالمجان، ولكن فهمها كما يجب أن تفهم عملٌ مازال بعيداً؛ لأنه مشروطٌ بالنزول إلى الجحيم والبعث من التجربة المميّنة حيّاً؟ فالصلاة في محراب العرق ما زالت تعاند الحرف، والروح لم تتحمّم بالنصيب الكافي من نزيف الدّم! وكان فصل النزيف يترصّد في طلسم حيرني طوال الوقت ليرافقني فلا أفلح في التخلّص منه إلى اليوم يتلخّص في سؤالٍ بسيط: ماهي الخطيئة التي إقترفتها في حياتي حتى أجد نفسي أسير لعنة لا شأن لي بها، ولم تخطر ممارستها لي يوماً على بال، بل لم أرَ فيها سوى الشرّ مجسّداً منذ فجر تكويني وهي: السياسة؟ لماذا أجد نفسي مطارداً بأشباحها، مكتوم الأنفاس بكابوسها، مسّمّ الوجود بمشيئتها، برغم أنها لا تعنيني، ولم تكن لي كالكثيرين معبودة، بل هي سعادة معادية بطبيعتها لكل عدوس إختار لنفسه السُرى قدراً؟ من أين لي أن أعلم أن ما عانيته آنذاك كان ورم تسييس العالم الخبيث الذي إنتشر في جسم الواقع الدنيوي ليصير ظاهرة عالمية بفضل روح الأيديولوجيا التي كان نفوذها قد تمكّن من وجدان عالم ذلك الزمان. إنها نزعة تسييس القيم التي لا بدّ أن تنتهي؟! في نهاية الصراط، بتسييس الوجود. حدث هذا بسبب تغليب القيمة السياسية على القيمة الأخلاقية في كل شأنٍ دنيوي. وفي حقل

الأدب يتمّ تغليب القيمة الأيديولوجية على القيمة الجمالية. أي إعلاء شأن الجانب الفاني في الواقع على الجانب الخالد، أي على ذلك الجانب الذي سمحنا لأنفسنا أن نخلع عليه مراراً إسم: البُعد المفقود. ومن الطبيعي نتيجةً لهذا أن يشهد النصف الثاني من القرن العشرين إنحطاطاً في حقلِ تنفس دوماً برئة هذا البعد كالأدب. لم تعد الحرية في بعدها الوجودي (أي البعد القرين للموت) هي قضية الأدب. ولكن الحرية في بعدها السياسي. لم تعد علاقة الإنسان بالطبيعة هي همّ الأدب، ولكن علاقة الإنسان بالسلطة. لم يعد الإنسان كلغز ألغاز الوجود هو مركز الرؤية في الأدب، ولكن الإنسان المؤدلج بات هو من يحتل المركز لأنه منذ الآن النموذج في عصر هيمنة الأيديولوجيا. هذا الانقلاب كان تسفيهاً علنياً مبتدلاً لرسالة الأدب لا الجمالية، أو الأخلاقية وحسب، ولكن رسالة الأدب الروحية أيضاً. إنه مخطّط مدبّر لتغريب الأدب عن حقيقة الأدب. وكان على جيلنا أن يدفع هذه المكيدة غالباً جداً. ثمّن هو الضياع. ضياعٌ يبدو ضياع «الجيل الضائع» (الذي تغنى به همنغواي مع غترود ستاين في عشرينيات القرن العشرين) هيئاً إذا قيس بضياع جيل النصف الثاني من القرن. جيلٌ شهد ضياعاً مزدوجاً، لأن التخريب المدبّر الذي تعرّض له الأدب بوحي من الأيديولوجيا صاحبت غياب فرسان البعد المفقود من ساحة الأدب مثل فوكنر، وهامسون، ومانّ، وهيسّه، وهمنغواي، وكاواباتا، وكامو، ولاكسنيس، وغيرهم، كأنهم في

إنسحابهم الجماعي يخلون الساحة إحتجاجاً على العار الذي وصمت به الأيديولوجيا حرماً قدسياً كالأدب. ولو لم يهرع ما يسمّى بـ«أدب أميركا اللاتينية» لنجدة الأدب بروح الأسطورة (أستوياس وماركيز ويوسا وبورخيس) للفظ الأدب أنفاس الأدب الحقيقي في الأدب!

في أجواء كهذه لابدّ أن يغدو داء أهل الأدب القديم (الماليخوليا) ترياقاً يومياً لمداوة العلل الناجمة عن إغتراب الروح في الأدب. وإذا كان هذا هو حال الأدب على مستوى العالم، فإلى أيّ مآلٍ سيؤول حال الأدب في عالمنا الثالث الذي كان فرسانه يعاندونه كتجربة ترف، وليس إعترافاً متوجّحاً بمراسم إحتراف؟

وحقن الواقع اليومي بروح الأيديولوجيا لابدّ أن يحوّل أهل الأدب ضحايا مرتين: مرّة ضحايا بحقنة التلقين اليومية التي تحول حياتهم الدنيوية مسرحية هزلية يلعبون فيها دور الدمية الشقية الظامئة إلى سعادة مستحيلة لأنها رهينة العيار الناري (الذي يتحدث عنه ستاندال) منطلقاً من بندقية السياسة (الذي هو بوق الأيديولوجيا السائدة) ليحدث الخلل في ذروة المعزوفة الموسيقية. وهم ضحايا للمرة الثانية لأن سيوف الملاحقة لابدّ أن تلبلهم فيتسلّل الوباء إلى أدبهم ليجدوا أنفسهم يعبدون في نبوّاتهم الحرف الذي يُميت بدل أن يعتصموا بحبل الروح التي تُحيي كما

يوصي القديس . ولهذا يولد الأدب الملوّث بجرثومة السياسة،
وتحتضر في الأدب روح كافكا التي كان لها الفضل في تجريد
الدّم في شرايين أدب بداية القرن بإعادة إنتاج الواقع مغلولاً بروح
الأسطورة .

فكيف بعد كلّ هذا لا يغترب متن مثل : «إلى أين أيّها البدوي
إلى أين؟» عن هويّته الحقيقية (وهي هوية وجودية جليّة) ليعامل
كنصّ سياسي لمجرّد أنه يعالج قضية الحرية في زمن لا اعتراف
بالحرية فيه إلا كمفهوم سياسيّ؟

لقد كانت تلك القصة آخر نصّ لي شيعتُ به مع نهايات 1977
نعش «الأسبوع الثقافي» (قُبيل أن تلفظ أنفاس النزع الأخير) دون
أن تشفع للقصة الهوية الوجودية (أو الإنسانية بالأصحّ) في النشر
قبل أن تخضع لمقصلة الرقيب، وأيّ رقيب هذه المرّة! فلم أكن
أدري أن ما كتبت قد غدا بخطورة إستدعت تنصّل كل الرّقباء من
مسئولية إجازته أو منعه إلى الحدّ الذي إستوجب عرض النصّ
على قائد الثورة شخصياً لأنّه هو وحده المخوّل بتحمّل مسؤولية
منع نصوصي أو إجازتها دون أن يخشى العواقب الناتجة عن هذا
العمل! وهي نزعة تكشف مدى الهلع الذي عاشه الواقع الثقافي
في تلك المرحلة ليستولي لا على المثقفين وحدهم، ولكن ليشمل
القائمين على أمر الثقافة، بل وأهل السياسة أنفسهم. وها هو
الزعيم يسلب صلاحيّات الرقيب فيقرأ النصّ بحرصٍ شديد، فلا

يجيزه للنشر إلاّ بعد أن شطب بقلمه الأحمر عبارة «عند الفجر» التي وردت في المتن القصصي كرديف لجملة تقول: «دخل البدوي المدينة..»، لكي لا تُفسّر عند البسطاء إستعارةً لدخوله هو (كصاحب هوية بدوية) إلى المدينة عند الفجر في ذلك اليوم من شهر سبتمبر من عام 69 ليستولي بإنقلابه على زمام الأمر!

ولكن الحظر الذي إستنزله معمر القذافي على عبارة «عند الفجر» لم يمنع من أن يشيد بالنصّ بوصفه معالجة جريئة لقضية كانت له هاجساً دوماً وهي: الحرية. وهو ما لا نملك أن ننكره عليه سيّما في السنوات الأولى تلك برغم أن الهوس بها كمفهوم سياسي هو ما حوّلتها تالياً بين يديه إلى فوضى من جانب، في حين حوّلتها إساءة الفهم المحدود لها كمفهوم سياسي إلى نقيضها (أي الجور) في النهاية.

فهل الفحوى هي مجرد التعبير عن الحنين إلى فردوسٍ مفقود من طريد فردوسٍ مفقود كما يذهب النقد العربي، بل وفريق من أهل النقد الأجنبي بعد ترجمة النصّ إلى بعض اللغات الأوروبيّة؟ هل كان الخروج من الصحراء بسبب لعنة الجذب وتحولها إلى منفى، ثمّ العودة إلى هذا المنفى بعد تجربة الصّدام مع السلطة التي تهيمن على عالم العمران هو عصب في السرد؟

لقد مزّق البطل المجبول بروح الطبيعة ورقة العملة المتوّجة برأس الملك عند خروجه من تخوم المدينة تعبيراً عن القطيعة مع

واقع رقّ يظنّ الناس أنهم يعيشون فيه أحراراً ليعود.. ولكن يعود إلى أين؟ يعود هذه المرة إلى صحراء لم تعد بسبب لعنة الجذب صحراء كعهده بها يوماً، ولكنه يعود إلى وطنٍ جدرانه هذه المرة من عدم. ولكنه يعود وهو يعي جيّداً ما يفعل. يعي أنه يعود إلى وطنٍ يراه فردوساً حتى لو كانت جدرانه من عدم. يعود إلى وطنٍ هو حرية حتى لو كانت هذه الحرية هي الموت مجسّداً. هنا، في هذا البعد التراجيدي، تختفي صحراء الطبيعة، لتستعير الصحراء بُعد الحرية في حدودها القصوى. تستعير بُعد الموت، تستعير بُعد الموت وبرغم ذلك تبقى حرية. لا تبقى حرية وحسب، ولكنها تصير حرية الحلم التي تبدو الحرية التي تتشّدّق بها الأيديولوجيات السياسية إبتدالاً مهيناً لمبدأ الحرية.

ولكن هل هذا التأويل هو كل شيء بشأن تجربة الخروج؟

هناك في كلّ نصّ دوماً البُعد الأبعد الذي يستعصي على كلّ تأويل. فالإبداع الحقيقي أعماق بلا قاع. الإبداع طبقات يجُبُّ بعضها بعضاً على طريقة دمية «ماتروشكا» الروسية المركّبة. لا يحدث هذا ترجمةً لعبقرية المبدع وحدها، ولكن إستجابةً لعبقرية اللغز الذي يسكن لغزاً إسمه الإنسان، لأننا إذا كان ما نعلمه فيه محدوداً، فإن المحدود فيه بلا حدود.

فبعد مرور أعوام على كتابة هذا النصّ إكتشفت فيه عنصر النبوءة كما يليق بكلّ نصّ حقيقي، أو فلنقل كلّ نصّ إنساني.

فالنبوءة كوحى ملهم هي بالضرورة إيماء ديني . وروح الدين تسكن كل النصوص الأدبية التي اعترف لها التاريخ بالقيمة الإنسانية، لأن الإنسان بطبيعته كائنٌ دينٌ . وخروج البدوي من المدينة يحتمل تأويلاً آخر عبّر عنه عدوس السّرى بعد أشهر بخروجه الثاني، أي الأخير . إنه تلبية لنداء الهجرة التي كانت فعلاً دينياً عبر التاريخ لأنها التعبير الحقيقي الوحيد عن إرادة الحرية، وبالتالي، إرادة الحقيقة . ولو شئنا أن نستعرض الأسماء الدالة على السعي إلى الحقيقة لوجدناها في حلفٍ قدسيّ لن ينكره المعجم مترادف فيه كلمات مثل الخروج والرحيل والسّرى والطلب والهجرة والسفر . . إلخ لتكتسب الكلمات معنىً دينياً قريناً في البعد النفسي للموت . ولهذا فإن مَنْ قرّر أن يرحل فهو شهيد مسبقاً . ولهذا أيضاً قلتُ في مكانٍ سالفٍ من هذا البيان أن المهاجر حداً يسعى على قدمين . وقلت أيضاً أن العابر كفنٌ متنقّل . ولهذا فالمهاجر ليس جسداً، ولكنه يتحوّل روحاً في اللحظة التي ينطلق فيها مهاجراً .

كان نداء الهجرة يرتفع في أذني لحظة كتابة سيرة البدوي

الشهيد!

الأخلة الذين ينامون في بطون الكتب لا يخذلونا، لأنهم
الأحياء الذين نحسبهم أمواتاً!

والأخلة الذين يجوسون بيننا لا يخذلونا إلا لأنهم الأموات
الذين نحسبهم أحياء!

وبرغم ذلك لا نملك إلا أن نعاملهم بناموس «الأنا الثانية»
فتتلوا معهم الصلوات قبل إنطلاق الركب.

ذلك كان الزمن الذي وجدنا فيه أنفسنا شهود عيانٍ على الروح
التي تحتضر. وهو زمنٌ بلا عمق لهذا السبب. وكانت النكبات
التي توالى على الحرم المعادي لكل الثورات (وهو الثقافة) قد
حوّلت واقع الأمس يباباً شاملاً لم يكتوِ بناره المثقفون وحدهم،
ولكننا نراه بؤساً جلياً في سيماء العامة أيضاً. ليس هذا وحسب،
ولكنه أحدث تأثيراً في حياة العامة: في الحياة اليومية للعامة. حياةٌ
لا تتبخّر فيها روح الفرح وحسب (روح بهجة صارت مكوّناتاً
تقليدياً لشعوب حوض المتوسط)، ولكنها بدأت تتنكّر لأبسط
قواعد التسامح وتعتنق روح العدوان. هذه الروح العدوانية التي

حوّلت الواقع اليومي ماليخوليا ألّفناها مرضاً بوهيمياً بطبيعة فردية، ولكنه بات في واقعنا مرضاً إجتماعياً شاملاً كأنه الوباء. وهو أمر كافٍ لكي ينبّئنا إلى قدرة سعادة كالسياسة (أو أسلوب الحكم) على تغيير لا بُنية المجتمع وحسب، ولكن نفسية المجتمع أيضاً، وفي زمن أقصر ممّا نتصوّر. ولكن لِمَ نستهيّن إذا كنّا نعلم أن السياسة هنا ليست سوى أداة، وسرّ التحوّل في النتيجة؛ أي في غياب الحرية التي لم تكن يوماً شأنًا سياسياً بقدر ما كانت دوماً أعظم شأنًا لأنها هوية وجودية قبل أن تكون سياسية؟

فأين مفرّ أمة الحلم، المجدولة بالرومانسية، المفطورة على أجواء الشعر، في واقعٍ فرّت من سيمائه البسمة، وخيّمت في سيمائه الماليخوليا؟

الممسوسون بنزيف الروح يفرون عادةً إلى الطبيعة عندما تنسّد في وجوههم الأبواب، ويعدمون كلّ متنفّس. ولكن القارعة أصابت كل ركنٍ في طبيعة ذلك الزمن كأنها حلقة ذات أهمية في أبجدية الخطّة المدبّرة: فالبحر صار ضحية لسيف برنامج «المائة متر» الذي ينصّ على مصادرة البحر بدعوى تحرير البحر. حدث هذا في مرحلة سبقت تحويل البحر مكبّاً للنفايات والقاذورات ومياه المجاري!

والغابات التي كانت رئة تسيّج الحاضرة طوال الشريط الساحلي وتؤدّي دور المتنفّس الطبيعي للعائلات في المناسبات والعطل

الأسبوعية والأعياد، صودرت أيضاً لتغذو مقرّاً لمعسكرات تدريب الجيوش التي ستغزو العالم (لتعميم رسالة الحرية!!).

ولكن.. ماذا عن الصحراء؟

الصحراء أيضاً فضاءً مُصادَر. مصادر ببوابات التفتيش المنتشرة في كل بضعة كيلو مترات، وتسدّ كل المنافذ المؤدّية إلى كل المدن أو المؤدّية خارجها، على نحوٍ يضع نكتة وجودنا داخل معتقل كبير (والتي أطلقها أحد الخبثاء منذ سنوات قبل ذلك التاريخ) واقعاً حقيقياً! أمّا شوارع المدن (سيّما الحاضرة) فقد جُرّدت من مؤهلاتها الحقيقية المتمثلة في المحلات التجارية والدكاكين والمقاهي بحرف القوانين التي تحرّم التجارة! وهكذا يصبح السؤال: إلى أين، أيها الحضري، إلى أين؟ بدلاً من سؤال: إلى أين، أيها البدوي، إلى أين؟

ألن يكون الحصار من هذا النوع سبباً كافياً للفرار من الذات بدل أن يكون سبباً لمناجاة الذات؟ وإذا غاب طقس مناجاة الذات فماذا يبقى لِمِلّة المَلَل غير المثل في حضرة الصديق الذي نستطيع أن نبثّه إغترابنا لبيثنا إغترابه في صفقة تبادل العزاء؟

ففي ذلك الزمان الذي غابت فيه المنابر الأدبية، بل ومنابر الرأي العام، عشنا إغتراباً آخر داخل الإغتراب. عشنا الإغتراب مركّباً لأن حضر القول هو بمثابة كتم الأنفاس في عرف الوجود. إنه واقعٌ يدعو للعودة أجيالاً إلى الوراء. واقعٌ يحثّ على استثمار

الحنين بإستعادة تجربة الأسلاف في ترويض مهرة عصيّة كالإبداع حيث تنتعش الذاكرة في سويغات الفراغ لتروي سير البطولات، أو تتسلّى بالأشعار، أو تتبارى بالأحاجي، أو تبثّ الأغاني في أشجانها المجبولة بالأحزان. إنها الأندية الأدبية التي شهد لها تاريخ الأمم بالثراء لأنها أنجبت الملاحم، وسنّت النظم الأخلاقية بعونٍ من التميمة السحرية التي افتقدناها في واقع تلك الأيام، وهي: الحرية! وها نحن نصنع من أنفسنا أندية أدبية متقلّة تعويضاً عن ضياع المنابر التقليدية فنهرع إلى الأخلّة لنتحاور ونتسارر ونتبادل التعبير لكي لا ننسى إستخدام اللسان فنفقد بهذا النسيان هوية الإنسان، برغم ما يُقال عن قدرة الأخلّة على إفتراس الوقت وإختلاس الزمان.

كان السنوسي الهوني صاحب الروح الرومانسية، والموهبة التي لم تَقُلْ كلمتها حتّى ذلك الوقت، ولم يُكتب لها أن تقولها إلى الأبد، يتنقّل مثلي بين الداخل والخارج حاملاً صلياً قاسياً لعب فيه حجب «الحقيقة» كأهمّ منبر إعلامي في كل شمال إفريقيا دور البطولة. وكثّا نجتمع في لقاءاتٍ عائلية في بيته بطرابلس لنستعيد سيرة الزمن الضائع في بيروت الذي أمسى في نهايات السبعينيات ليس مجرد ذكرى، ولكثّا ذكرى محزنة في وقتٍ كانت فيه هذه الساحرة (التي صادرت قلب كل مَنْ عرفها) تخوض تجربة دموية في أشرس حرب أهلية. كان ذلك الإنسان الرائع الذي لم يفقد

أعظم موهبة في نظر الحكماء يمكن أن تمنّ بها الطبيعة على إنسان وهي التحلّي بروح الطفولة، يستحضر في كلّ مرّة مسودّات مجموعته القصصية «والأبواب مُغلقة» ليقرأ لي مختاراتٍ منها. وهي نصوص تنزف بخبيات الجيل بالطبع. وكان النبض السياسي في شرايينها طاغياً ككلّ متون تلك المرحلة. ومن الطبيعي أيضاً أن تتعثّر بنزعة الخطاب المباشر. ولكن روح الشعر (المستعارة من روح المؤلّف الطفولية كما يبدو) هي ما يهرع لنجدة تلك التجارب المبكّرة. وكان يروق لهذا الرجل المرح أن يعقّب قراءاته بالغناء، كأنّه يريد أن يعبّر باللحون ما أعجزه أن يعبّر عنه بالعبارة. كأنّه يترجم وصية النّفري عن إتّساع الرؤية التي تضيق لها العبارة!

وكنا كثيراً ما نلجأ إلى الطبيعة في رحلات ترفيّهية. نحتكم إلى الحزام الأخضر الذي كان يطوّق الحاضرة طوال التخوم الجنوبية قبل أن ترحف عليه البلدوزرات الكريهة فتأتي على بقيّته الباقية. نخرج في رحلات عائلية. وأحياناً مع الأصدقاء مثل صادق النيهوم في زيارته إلى طرابلس بعد فراره من أتون الحرب في بيروت ولجوئه إلى جنيف قبل أن ينضمّ إلينا شاعرٌ آخر لا يقلّ لا رومانسية ولا روحاً طفولية هو أحمد الحريري. ويبدو أن هاتين الخصلتين هو ما جعل منهما صديقين حميمين برباطٍ يرجع إلى منتصف الستينيات. وكان الحريري يحاول أن يعبّر عن خصال السنوسي في غيابه فلا يجد إلّا عبارة: «إنه الملاك الذي يعدم

وجوده في السماء، فكيف بالأرض؟» ويروق له أن يروي لي ذكرياته مع السنوسي زمن النظام الملكي في سير تجعل من السنوسي سمّوأل الأزمنة الحديثة في الوفاء! وكان السنوسي يروي لي عن أحمد مآثر لن تقلّ شأنًا. كانت مجالسة هذين الإنسانين متعةً روحية في زمن تخلخل أركان القيم، لا لمسلكما الأخلاقي الرفيع وحسب، ولكن لأنهما ذلك الحبّ المجسّد الذي عبّر عنه الحكيم عندما قال أن السعادة هي محادثة الصديق!

وكم كان يسعدني أن أكون شاهد عيان على هذين النموذجين في عالمٍ لم يعد يستمريء سوى عبادة الأصنام، بلى، ثم الأصنام، ثمّ الأصنام، ثمّ الأصنام! فلا وجود بالنسبة لهذين لا لأيدولوجيا، ولا لسلطة، ولا لصفقة نفعية. فهما الفطرة! وهما البراءة! وهما البساطة! وهما الروح في طورها البكر، ولذلك هما، بهذا النقاء، أغنية حنين، وملحمة شعر، وترجمان لمفهوم كان دوماً لغز ألغاز وهو الصداقة، فإذا به يتلخّص بمسلكما العفوي في كلمة واحدة تضيق بالحمولة كأنها النبوءة: الحرية!

بلى! الصداقة عنقاء هزم تأويلها سدنة الحكمة منذ الأزل، وكان على البساطة وحدها أن تهتدي بشأنها إلى الصواب. لأنها كبساطة منسوجة من خيط الإعجاز ذاته الذي تُسجت منه الحرية وهو: إعجاز السهل الممتنع!

الصداقة، إذًا، حرية.

هذا ما فتّشت عنه طويلاً، وحيرني كثيراً، ولم يسعفني بشأنه حكماء الدنيا، ولم أتخيّل يوماً أن تقدّمه الأقدار لي على طبق من ذهب مجسّداً في سيرة نبيلة لا تستدعي كي تهب كنوزها سوى نصيب من يقظة، ووقفة تأمل.

هذا يعني أن الصداقة لا تفتننا إلاّ لأنّها حرّية. وهي ليست لغزاً إلاّ لهذا السبب أيضاً. ولم تُنعت بـ«الأنا الثانية» إلاّ لجدل، إلاّ لإقتران ضدين إثنين قطبٌ فيهما سهلٌ وآخر ممتنع. وهو ما يعني أننا نهرع لنستجير بالصديق لنمارس تجربة قدسيّة تكمن في الحرية، لا لننتفع. هنا، في هذه النقطة تتقاطع الصداقة كمفهوم أخلاقي مع الجمال كمبدأ مثالي. يلتقيان في نفي النفع. يلتقيان في بسمّة الأرض الفدّة الموجّهة إلى السماء التي نسمّيها وردة: الوردّة أيضاً بيانٌ صريح ضدّ الصفقة. بل طلعة الوردّة وثيقة إدانة ضدّ النفع. أي أنّها ناطق رسمي بإسم معبودة الأبود: الحرية!

والجلسة مع الصديق أيضاً ممارسة لطقس الحرية. ولهذا السبب تلفظ الصداقة أنفاسها ما أن يمسهها دنس النفع. ولما كان هذا الدنس دسيّسة تسري في عروق النشاط الديني كالسمّ الزعاف فلا بدّ أن يعترض هذا الدنس طريق العلاقة ليوجّه لها طعنة غدر. هذه الطعنات هي ما يزيّف هويّة الصداقة ويحوّلها: ضحية أبدية!

أحمد الحريري لم يكن طيفاً في أشعاره الغنائية وحسب، ولكنه كان طيفاً في سيرته الذاتية أيضاً. وهو لم يكن ليحمل هذا الإمتنان للسنوسي الهوني (الذي حدّثني عنه بأريحته الوجدانية مراراً) إلا لقرانهما كروح واحدة أخطأت الأقدار في حقّها فأسكنتها جسدين مختلفين! والسكن بمشيئة الغيوب في بدنين إثنين، كحال هذين، إغترابٌ قاسٍ لأن قدرهما أن يفترقا مهما حاولا أن يحقّقا التماهي المستوجب بوحدة الروح التي ترفض بالطبيعة أن تتجزّأ. وها هي الدنيا تفلح في تغريبهما عن بعضهما بحيلٍ جديدة بعد أن أخفقت مراراً أن تفتن بينهما بحيلها التقليدية كما فعلت مرةً بالمكيدة اللئيمة التي رواها لي أحمد في سيرة الحادث الذي يرجع إلى منتصف الستينيات، حيث إلّام أحمد مع السنوسي في سهرة بأحد مطاعم الحاضرة إحتفالاً بزيارة السنوسي إلى طرابلس في وقتٍ كان يقيم فيه ببغازي؛ وكان لا بدّ بالنسبة بروحين رومانسيّتين أن تستحضرا في الجلسة أكاسير الجانّ إستكمالاً لطقس الحرية. نقول طقس الحرية لأننا لا نجد تعبيراً

أنسب لترجمة وصيّة إمام الحكمة التي تُعرّف الصديق بأنه «الأنا الثانية». في نهاية السهرة أعار السنوسي «أناه الثانية» (بوحى من إكسير الجنّ على ما يبدو) كنزاً نفيساً كان بمفهوم تلك الأيام معبود العصر وهي: السيّارة. وهو كنز لا يلبث أن يتحوّل أسطورةً عندما نعلم أن تلك لم تكن مجرد وسيلة تؤدّي وظيفة نقل، ولكنها تحفة تقنية قلبها هوس العوام بالموضة معبودة حقيقية. معبودة حقيقية ثلاث مرات لا مرة واحدة: مرة لحدث الموديل، ومرة ثالثة لفخامته، ومرة ثالثة لهوية المعبودة، أو النوع. والواقع أن هذه الخصال كلها تهون فيما لو قورنت بملكية المعبودة المستعارة أصلاً من عميد دار «الحقيقة» محمد بشير الهوني، وهو ما يحوّل الإعارة هنا إلى إعارة من إعارة، أو التصرف فيما لا نملك الذي يسمّى في عرف الناموس السماوي عبثاً بقيمة قدسية هي الأمانة. وهو المبدأ الذي يروق للغيوب أن تتخذه حجّة لحبك خيوط نصوصها الدرامية. وها هما الصديقان الحميمان يقعان ضحية لهذا الشّرك. وها هو أحمد المسكون بالشعر، المهووس بالرؤى الوجدانية بطبيعته، يجد نفسه وراء المقود غارقاً في عشّ الترف، موسوماً بلحون الحنين الجنونية، المشفوعة بوشوشات ربّات الأحلام المستحيلة، فيستعين بالهام الأساطير لكي يطير، يطير، يطير، كما يليق بكل مروّض أحلام لم ينتم يوماً إلى هذا العالم، فلا يملك إلّا أن يستعين بالجنّ ليستعير جناحين، بل أجنحة، ليتحرّر من الزمان، ومن المكان، ليدرك أرض الميعاد، ليدرك

رحاب البعد المفقود. إنها نشوة من جنسٍ خاصٍ يعرفها كل من
 إبتلته الغيوب بهذا النوع من الحساسية، أو الشفافية: نشوة يسمّيها
 دراويش الطرق الصوفية وَجْداً، ويسمّيها الفلاسفة حَرِيّةً، وينعتها
 أهل الإستسرار باللهفة إلى الموت! هذه اللهفة الغيبية هي التي
 قادت مريداً أعجزه أن يطير إلى الخروج في مسيره عن السبيل
 ليستيقظ من رحلة الحلم بعد أن إصطدم بالشجرة على قارعة
 الطريق. إستيقظ فإذا بالمعبودة في وضعٍ محزن. وكانت خيبة
 الأمل مريرة (كما اعترف لي) لا لأنه خذل الصديق، ولكن لأن
 طائر الحلم الذي ظنّه حقاً معبوداً أسطورياً قادراً على محو
 الإحساس بالزمان وبالمكان خذله! أمّا تبكيت الضمير فلم يصبح
 إحساساً موجعاً إلاّ بعد أن استعاد الوعي بوجوده في الحضيض،
 وسوء الحظّ يخرج له لسانه ساخراً! فأين المفرّ من وضعٍ حسبه
 بحساسيّته كشاعر خطيئة لا تُغتفر، بل هو في يقينه إستهتارٌ مهين
 يرتقي إلى الخيانة؟ هام على وجهه وهو يفكر في طريقة لغسل
 العار فلم يجد سوى الإنتحار سبيلاً للخلاص. ولكن المشكلة أن
 الإنتحار يستوجب إعداداً وعدّة وعملاً، والبلبال لا يتيح له فرصة
 التركيز كي يستعيد قواه العقلية الضائعة حتى أنه لم يعرف كيف
 وجد نفسه أمام بيت أحد أقربائه. هناك اختبأ ليخفي نفسه عن
 الأنظار. إختفى عن الأنظار ولكنه أخفق في أن يُخفي نفسه عن
 نفسه. صرعه الحمّى ورقد طريح الفراش وهو يهذي. لم يذهب
 إلى بيته، ولكنه لجأ إلى بيت الأقارب تضييعاً للأثر وكى لا يضطرّ

لأن ينظر في عيني السنوسي إلى الأبد. ففي بيت الأقرباء فقط سيكون في أمانٍ من هذا القصاص. ولكن أمانه في بيت المجهول لم يدم طويلاً. فبعد يومين من الصراع مع الكابوس وجد السنوسي ينتزعه من فراشه احكاً ليأخذه من يده ويذهب به من فوره إلى العشّ المسكون بأكاسير الجان كأنّ ما حدث مع معبودة الزمان الشقيّة لم يكن سوى أضغاث أحلام!

سموّ روح السنوسي هزمت مكيدة الدنيا يومها باستهانتها بحطام الدنيا مهما رأى الناس هذا الحطام نفيساً؛ ولكن القدر لم يغفر له بطولته هذه على ما يبدو. وها هي الغيوب تترصد هذه النفس النبيلة، الأبيّة، لتختلسها من عالمنا غدراً في أئينا عام 1985 وهي تنعم بسُباتٍ عميق. بلى! الأقدار أبت إلا أن تأخذ الرجل على حين غرّة، لأن ما لا يحتمله الموت هو النظر في عيون الأطفال، فيتسلّل ليسرقهم ممّا وهم نيام!

لقد روى لي صادق النيهوم كيف غادر ذلك الملاك بسلام بسبب غياب الهواء. بسبب إحتراق الهواء في الغرفة بفعل موقد النار، فكرهتُ الموت أكثر من أيّ يومٍ مضى. فنحن لا نكره الموت لأنه سيختلسنا يوماً، ولكن لأنه يباغتنا فيسرق ممّا خلّانا قبل الأوان؛ لأن كل خلّ سبقنا إنّما يأخذ معه الشطر الأجل من وجودنا.

بغياب المنابر يتحوّل وجودنا منابر. نتحوّل نحن منابراً بديلةً عن المنابر. لا نتحوّل منابر مهنتها توليد الأفكار على طريقة سقراط، لأن ذلك يستدعي أن نعرف أنفسنا كما عرف سقراط نفسه. ونحن لم نعرف أنفسنا، ولا أدري في تلك الأيام عمّا إذا كان في وسعنا أن نحقق هذه الأعجوبة يوماً. لأن أن يعرف الإنسان نفسه يعني أن يعرف الإنسان الحقيقة. والحقيقة إذا كانت لبعضنا حلماً، فإن الحلم كان لنا قوتاً في اليوم ويقظة في النوم. وهو كلّ ما يملك من يستجير باللهو فراراً من الألم، أو يمتهن الجدل بديلاً عن العمل، لردّد مع كنوت هامسون: «اللهم أجربنا من الحكمة!»، لأننا كلنا نجهل حتى ذلك الوقت ما للأمل من سلطة على الغيوب، لأن النفوس ليست رهينة بما كسبت وحسب، ولكنها رهينة بما أمِلت أيضاً. كل ما علينا هو أن نتحلّى بالشجاعة كي نأمل بما يكفي كي تهرع الغيوب لنجدتنا بشرط أن نتخذ من اليقين ديناً. فلا يكفي أن نأمل، ولا يكفي أن نعمل في سبيل تحقيق ما نأمل، ولكن علينا أن نؤمن بما نأمل. لقد كنتُ

شاهد عيان على زملاء سنوات الدراسة بمعهد غوركي ممّن أعجزتهم الحيلة في أن يأملوا بسبب ضعف الإيمان. كانوا لا يملّون من ترديد عبارات مثل: «لماذا عليّ أن أتعب نفسي إذا كنت أعلم مسبقاً بأنّي لن أغدو لا دوستوفسكي ولا شكسبير، ولا حتّى شولوخوف؟!». وكان لهم بالفعل الفشل الذي أرادوا، لأنهم لم يعلموا أن الأئمة الذين ذكروا ما كانوا ليكونوا ما كانوا لو فكّروا ولو لحظة واحدة على ذلك النحو، لأن التميمة التي لا تُقهر ليست في أن نكون ما كان الروّاد، ولكن في أن نكون ما لم يكنه الروّاد!

وأن نكون ما لم يكنه الأغيار أعجوبة لا تحقّقها المنابر، ولا الصالونات الأدبية، ولا معاهد الآداب، ولا الحوار مع «أنا الثانية» (التمثّلة في محافل الخلّان)، ولكن نكون ما لم يكنه أحد بحمّى الإحساس المميت بـ«الهمّ الكينوني» (كما يتغنّى دوستوفسكي)، وهو همّ ناتج عن وصيّة العرق والدمّ التي أوحى بها شكسبير، في تأويلها الإستعاري، في تأويلها الشكسبييري، لا الحرفي!

مع ذلك كان خنق المنابر غصّة في حلق كل صاحب وجدان. والغصّة تحوّلت مع الأيام صليبا، فلم يكن هناك مفرّ أمام عشاق الأحلام إلّا أن يحملوا صلبانهم ويرحلوا، فلا تفقد المدن وحدها روحها برحيلهم، ولكن الوطن كلّه يفقد برحيلهم روحه. رحيل كان فيه لمُريد السرى شرف الإمامة عام 70 م ثمّ تبعه يوسف القويري مع منتصف السبعينيات إلى إسبانيا، ثمّ إلى اسكندنافيا، ثمّ صادق النيهوم عام 73م إلى بيروت ثمّ إلى جنيف، وعبد الله القوبري إلى القاهرة في 73م، ثمّ أحمد الفقيه وخليفة حسين مصطفى إلى لندن عام 1975. ثمّ آل الهوني إلى بيروت ثمّ إلى روما ما بين 72 و1985 م، ثمّ جيلاني طربشان إلى العراق مع النصف الثاني من السبعينيات، وتنقّل رضوان أبو شويشة بين طرابلس ولندن ودبلن كما اعتاد أن يتنقّل بين ميدان الشهداء وميدان الجزائر مروراً بشارع الإستقلال في طوافه اليومي الذي صار تقليداً طقسياً كأنه جنس من صلاة وثنية. إنه دياسبورا ثقافية حقيقية إستجابت لها حتى الصفوة التي لم ترتحل (مثل أمين مازن

أو يوسف الشريف أو كامل اعراب) بالإنسحاب من الأمكنة العامة ليغدو مقهى «جنان النوار» العتيد طولاً بائسة تطوف حولها القطط الضالة ويتجمهر في فنائها سماسرة السيّارات المستعملة والعقارات، بعد أن كان هذا المقهى منتدًى أدبياً يفوق جلّ المنابر الثقافية ثراءً وبهجةً وأصالة.

وهكذا غدا بوسع السلطة أن تنعم بغنيمتها وتهناً بالآ. فكما لا تستطيع الذئاب أن تختلي بقطيع الأغنام ما لم تستغفل الرعاة، كذلك لا تستطيع السلطة أن تهناً بالآ بالسواد الأعظم ما لم تستبعد من الساحة مَنْ تراهم عسّاً على روح السواد الأعظم. تفعل ذلك رهاناً على طبيعة هذا الجنس من العسس الذي لا يولد من بطون الأمهات كما يولد كلّ البشر، ولا يعترف بالنواميس التي يعتنقها كل البشر، ولا يتيسّر حضوره في الوجود كما يتواجد كل البشر، لأنه من طينة أخرى تختلف عن طينة البشر. ولهذا فإن النجاح في عزله (في نظر صاحب السلطة) عن إنجاز واقعه البئّي إنجازٌ بطوليٌّ جليل لن يقلّ شأناً في نظر صاحب السلطة عن الحصول على السلطة!

ولكن الأرض التي يحسبها الكلّ بوراً (لا لشيء إلاّ لأنها صحراء) لا تلبث أن تخذل كل من ساء بها الظنّ. تخذل في الدرجة الأولى العصابة التي آلت على نفسها أن تستبيحها بالملكية المستحيلة التي يتحدّث عنها نيتشه. وها هي تبرهن أنها تستطيع أن

تنجب البديل من حيث ظنّها جلّادوها عقيماً. وها هي أيضاً تبتسم في وجه الجلّاد ساخرةً بفيوض جودها الجديد الملحون هذه المرة شعراً مجبولاً بروح وجدانية أنثوية ممثلة في ثلاثي نسائي (كأنه تجسيدٌ لأطياف الصبايا المستعار من ملحمة بروسست التي كنت أعاندها مستعيناً بها على سأم تلك الأيام): فاطمة محمود وسعاد الوحيدى، وفوزية شلابي. جئن خلفاً لعميدة الشعر الغنائي ومربية الجيل خديجة الجهمي لينشرن الحميمة والدفء في شرايين واقع ثقافي بارد خالٍ لا من الروح الرومانسية وحسب، ولكن من الثقافة أيضاً.

واقع خالٍ من الثقافة؟

الواقع أنه واقعٌ مُعادٍ لكل ما متّ بصلة لعنقاء مغرب هذه (الثقافة) على نحوٍ بشّر مبكراً بسياسة التجهيل التي سينتجها النظام تالياً والتي ستغدو بليّة الأجيال اللاحقة. ولهذا كان إرتفاع أيّ راية واعدة في سماء ثقافتنا العارية حدثاً جليلاً جديراً بأن يُقارن بقدم رسول، سيّما إذا كان غياب العنصر النسائي هو داء الحياة الثقافية الوطنية منذ الأزل.

ولكن ها هو الهامش يسطو على المتن في تجربة هذا الثالث الوليد كأنّ هذا الضيف اللطيف يستنسخ تجربتنا في الإستهتار بالإنضباط والإستسلام للغو بدل القبول بقدر الأدب: الإحتراف!

وهو إستهتار ورثناه أيضاً من الجيل الذي سبقنا دون أن نعلم أن آفة الإبداع في كل الأزمنة هي: روح الهواية!

تستهوينا روح الهواية لأنها تسلية تلبي فينا نداء الإستهانة بالأشياء. التسلية شهوة تسرح بين قطبين، بين علّتين، بين خطيئتين أبديتين: الملل والفضول. وهما وجهان وجوديان لعملة دينية واحدة لم يكن الثاني ليكون ترياقاً لو لم يكن الأول علّة، ولم يكن الأول ليكون خطيئة سبقت الخطيئة الأولى لو لم يكن الثاني مخرجاً أدّى إلى الخروج من فردوس الفطرة الأولى. ولهذا نهرع لتتشبّت بتلابيب التسلية فراراً من الملل وإشباعاً للفضول. نتواصل لتتبادل العزلة لتأكيد حضورنا قيد الوجود. نتواصل بخطاب. والخطاب بيانٌ جماليّ متعدّد الطبقات عماده ألحان وأشعار وحوار وتبادل للأشجان والأحزان. إنها الصفقة الوجودية التقليدية التي يهيمن فيها اللسان. واستخدام اللسان ليس برهاناً على كلم، كما الكلم ليس برهاناً على علم، لأنّ مَنْ يتكلّم لا يعلم، ومن يعلم لا يتكلّم، كما تعلّم الوصيّة الثاويّة. ولهذا كانت صلواتنا في لقاءتنا تلك الأعوام باطلة لأنها أسقطت البيان الرسالي في الخطاب الوجودي. لقد غاب عتّا أن البُعد الجمالي في الخطاب هو جناح واحد في جسم طائر لن يطير بغياب قرينه الثاني، البعد الرسالي؛ لأنّ الأدب ليس تسلية، ليس ترياقاً مكّملاً للسهر في الصالونات الأدبية أو الأرستقراطية، ولكن الأدب

رسالة. رسالة جمالية أيضاً بالطبع ، ولكن الجمال مفهوم لا يعترف بتعريف مبتذل نراه في التسلية أو اللّهُو ، لأن حقيقة النهائية ترفض إلا أن تكون حرية. وبرغم هذه الحمولة يبقى عاجزاً عن إستيعاب رسالة الأدب التي لا تكتفي بأن تتباهى بالدلالة الثانية المخفية في كلمة «أدب» العربية وهي الأخلاق ، ولكنها تأبى إلا أن تستعير صلاحية أعظم عندما تفاجئنا بهويّتها كترجمان لنصّ ديني ، أو هويّتها كشهادة على نصّ ديني . والدليل تهديه لنا ملاحم الأوائل بالمجان . فلولا وجود «الألياذة» بين أيدينا لما عرفنا الكثير عن ديانات قدماء اليونانيين . ولولا «جلجامش» لما عرفنا شيئاً عن معتقدات السومريين أو البابليين . ولولا «الريغفيدا» أو «الأوبانيشاد» أو غيرها من المتون الأدبية السنسكريتيّة لمات آلهة الهند القديمة إلى الأبد ، ولولا «برت أم هرو» لطوى النسيان معبودات مصر القديمة أيضاً.

وهذه الهوية هي ما غاب عنا ، فظللنا نمارس الأدب كمتعة جمالية . هذا إذا كنّا نمارسه حقّاً ؛ لأن الواقع أنّنا استبدلنا المتن لنحيا بظلّ المتن ، لنحيا بهامش المتن ، وها نحن نبكي على طول الأمكنة التي حطّمها سادة هذا العالم في وجوهنا ، فنهيم على وجوهنا كاليتامى ظناً منا أن الأمكنة هي التي تعلّم الأدب ، أو هي التي تبدع الأدب . بلى ! أعجب عجب تلك الأعوام أنّنا جيلٌ كان ينتظر لكي يُكتب عنه الأدب ، لا أن يكتب هو الأدب . كنّا ننتظر

أن يكتبنا الأدب، لا أن نكتب نحن الأدب. كأننا نستنير بوصية هايدغر القائلة بأن اللغة هي التي تتكلمنا، ولسنا نحن من يتكلم اللغة. لماذا؟ لأننا إذا كنا نتكلم لتحقيق حضوراً في الوجود، فإننا بالإبداع (أي بالتعبير عن هذا الوجود) إنما ننحرر!

صحيح أن المفهى الذي حُرْمنا منه ساحة حميمة لأن وجوده في فضاء تهيمن عليه السماء يجعله مكاناً له حضور في الطبيعة (والحضور في الطبيعة حميم لأنه حرية)، ولكن المفارقة أن الحرية التي نتغنى بها في الأدب قد تحقق الخلاص، أو قد تجلب السعادة، ولكنها لا تكتب الأدب. الحرية قد تكون غاية الأدب، ولكنها ليست حافز الأدب. بل غياب الحرية هو ما يدفع لكتابة الأدب، لأن الألم الناجم عن غياب الحرية هو ذخيرة الأدب. فهل تألمنا بما يكفي لكتابة أدب حقيقي؟

بالطبع لم نتألم بما يكفي بالمقارنة مع من تألم بما يكفي. وإذا كان الألم رصيد القلم، فإن الإنقطاع هو الخطوة الثانية في السُّلم. الخطوة التي لم يتعلمها معظمنا.

كنا حتى ذاك الأوان ضحية أمانينا التي تستدرجنا لتصبح جثتنا، منتظرين من أحلامنا أن تهب لنجدتنا يوماً فتكتبنا!

إذا كان الإنسان حقّاً هو مقياس كلّ الأشياء، فإنّ الإحساس بباطل الأشياء هو مقياس القيمة في إنسانٍ هو مقياس هذه الأشياء. فالإحساس بباطل الأباطيل ليس عمقاً وحسب، ولكنه عمق وجودي. هل هو عمق وجودي حَسْب؟ الواقع أنه عمق تراجيدي أيضاً إلى جانب هويّته كعمق وجودي.

وإذا كانت هوية هذا اللغز كقياس مستعارة من هويته كغاية أخيرة في عالمٍ كل شيء فيه وسيلة وهو وحده فيه الغاية (كما يرى كانط)، فإنّ سؤال الباطل هو مقياس قيمة هذا اللغز المكابر. ليس هذا وحسب، ولكن المقياس الذي يميّز هذا الإنسان عن ذاك إنما يكمن في أصالة هذا الإحساس في طرح سؤال الباطل، أو فلنقل قوة طرح السؤال. وهو المقياس الذي لا يميّز إنساناً عن آخر فقط، ولكنه المقياس الذي يميز الإنسان كإنسان عن الإنسان كمبدع. ليس هذا وحسب ولكن مدى القوة هذه هي التي تميّز هذا المبدع عن ذاك. وهو ليس مقياس وجود فقط، ولكنّه مقياس المأساة، أو بالأصحّ، مقياس القبول بالمأساة قدراً. وعلّ الأكثر

مأساويّة في هذا الشأن هو الإيمان بالحياة كتجربة مأساوية مسبقاً. هذا الإيمان القاتل الذي يجعل من الفرد قرباناً مؤجّلاً هو ربّ الإبداع منذ الأزل. وقدّر كلّ مبدع أن يروّض في عبّهِ الحيّة التي اختلست من جلجامش سرّ الحقيقة في سالف الأزمان قبل أن يبشّر حكيم الجامعة بباطل الأباطيل في السفر الذي نعى فيه السعادة. ولذلك فالمبدع إنسانٌ تراجيديّ لأنه يروّض حلمًا بتحقيق المستحيل: الحلم باسترداد العشبّة المسروقة إحتيالاً. وهو ما يعني أن المبدع إنسانٌ لا يعترف بالواقع مهما تجلّى واقعاً، لإيمانه بأن هذا الواقع إذا لم يكن وهماً موهومًا، فإنّه ظلٌّ لمبدأ آخر يسكن البُعد الواقع خلف الظلال. واقعٌ يسكن حرم البعد المفقود. وهذه هي بطولته. الحرب في سبيل إسترجاع البعد المفقود هي مهنته دون إعتبار لحسابات الريح والخسارة، لأن لا وجود لما يمكن أن يخسره القربان حتّى لو كان هذا القربان مؤجّلاً. وكان كابوس هذا الباطل هاجس جيلنا كما كان هاجس أجيال الإبداع عبر الأزمنة. وهو الهاجس الذي غدّى هوسنا بدراسة الأدب في الجامعات بحثاً عن وسيلة أكثر فعالية للتعبير عن هذا الباطل بإتقان تقنية الأدب. هذا الكابوس المترجم في حرف اللاشيء، هذه الـ«NADA» التي نطق بها بطل «مكان نظيف حسن الإضاءة» بالإسبانية في خلوة تأمل بالحانة كأنه نطق بحكم الإعدام في حقّ الإنسانية كلها، بل وفي حقّ الوجود أيضاً. حكم إعدام كان بمثابة النبوءة في حقّ العجوز سانتياغو الذي لم يجنّ في الرحلة الدموية إلى البحر سوى

هيكّل الغنيمة العظمى مبصّماً بنزيف الروح ودماء الجراح . وهو حكم في حقّ كلّ منّا استودعه التجلّي لسان إنسان يتأمل غربته في طقس الخلوة .

كانت شخصيّة همغواي بطل النصف الثاني من أدب القرن بلا منازع . وهي بطولة لم تصنع أسطورتها من أدب همغواي بقدر ما استعارتها من شخصه . من سيرته الحافلة أولاً ، ومن إستهانته بالموت ثانياً . لقد عاش الحياة بشجاعة ، وتخلّى عن الحياة بشجاعة . فقد نفّذ في حقّ نفسه ما آمن به في أدبه بما في ذلك مبدأ الأشياء ، أو نبوءة الـ «NADA» ! ومن الطبيعي أن يغدو إنسان كهذا معبود جيل مفتونٍ بالأساطير ، ومريدٍ مهووسٍ بالرموز . ولكن الإفتتان شيء ، وتحويل الذات إلى أسطورة شيء آخر ، لأنّه الحلم الذي يتطلّب بطولة . فلا يكفي أن نعتنق دين اللاشيء ، ولكن علينا أن نقبل التضحية في سبيل دين اللاشيء . تورجينيف أوّل من أطلق على هذه النزعة إسم «العدمية» قبل أن تصبح مصطلحاً عالمياً . وهي النزعة التي وجدت في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين رواجاً إنتهى بعقلٍ فلسفيّ إنقلابي مثل نيتشه لأن يتقمّص شخصية روائية مثل راسكولنيكوف لبيدع منها نظريّته عن التفوّق . وكان أستاذنا بوغدانوف يحذّرنا من إجراء التجارب على أنفسنا على طريقة نيتشه وينصحنا بأن نحيا الحياة بقبول الحياة كما هي ، كأنه رأيّ يقرأ في عيوننا الهوس الأخطر : الهوس باللاشيء !

والسؤال هو: هل يُعقل أن يكون الهوس بالموت تقليعة أو
موضة؟

التاريخ يؤكد بالإيجاب. فكما كان الجنون ديناً معبوداً في
مراحل ما، كذلك لن نستهجّن أن تكون عبادة الموت موضة.
ونموذج مثل كيريلوف في «الممسوسين» كان لهذا المثال رسولاً
طبع روح الأجيال اللاحقة ببصمة عميقة. وجيلنا لم يكن إستثناءً
لا استجابةً لنداء الموضة، ولكن تلبيةً لنداء الضياع. إنّه العدو
الذي يترصد أهل الأدب فيفتك بهم قبل أن يكتبوا الأدب.
والأمثلة على ذلك كثيرة في معهد غوركي أيضاً كما كانت كثيرة
في تاريخ أدب القرنين التاسع عشر والعشرين. ولم يفلح في
النجاة من الشَّرْك سوى الفئة التي استثمرت هاجس اللاشيئية لا
بالإستسلام لمشيئته، ولكن بتنصيبه حارساً على النصّ. أي
التسليم بوجوده كشبح شريك في اللعبة، دون الدخول معه في
الصفقة التي تقود إلى إبرام العهد. وأذكر كم طاردني هذا المارد
سنوات إقامتي بحَيّ «تيكستلشيكى» بموسكو. ولن أنسى إحساسي
يوم حاصرني مسلّحاً بعاصفة ثلجية قاسية في إحدى ليالي الشتاء
من أعوام بداية السبعينيات. كنت عائداً من قلب المدينة مستخدماً
مترو الأنفاق عندما استقبلتني تلك الجبهة بمجرّد خروجي من
المحطّة. كان الثلج يهوي بسخاء في شوارع خلّت من السابلة،
والريح الشمالية الشرقية تعوي بفגיעة كأنها النواح؛ تهبّ بأنفاسٍ

مبلبلّة نافثة ذرّات ثلجٍ جليديّة بحجم حبّات الحصباء، ولكنّها مدبّبة بأسنانٍ حادّة كرؤوس المسامير تصفع الأجرام بوحشية لا يفلح في صدّها لا ألبسة الجلود ولا معاطف الفرو. وكان عليّ أن أقطع أكثر من شارع كي أدرك البيت، ولكن عنف الهجمات كان يطوّح بي إلى الوراء في كل خطوة فأستجير بهذا الجدار، أو بذلك البنيان في مدينة تحوّلت إلى خلاء لأن أهلها اعتادوا أن يهجروا شوارعها منذ السابعة أو الثامنة مساءً بسبب ظلمات فصل الشتاء التي لا تقلّ قسوةً عن جليد الشتاء. لا أدري كم إستغرق عراقي مع غزوات العاصفة كي أقطع أقصر مسافة، ولكن ما أذكره أن الطريق إلى البيت تبدّى لي بلا نهاية كأنّ خطوي تحوّل زحفاً لا مشياً. وفي لحظة كأنّها الوحي هاجمني الإحساس: إحساس بدفء مفاجيء ينبع من الأعماق، ثم يسري في كل البدن بخذرٍ لذيذ كحقنة التنويم، موسوساً بنداءٍ مريب لا أعلم الآن من أين لي يومئذٍ أن أدرك أنه نداء اللّاشيء، برغم أنني لن أنسى سلطة الإحساس التي تجعل من بعبع الموت خياراً حميماً، بل ولذيذاً. وأحسب أن خطورته إنما تكمن في هذه اللذّة القادرة على سلب إرادة الضحيّة والإستسلام لمشیئة الجلاّد إلى النهاية. وأحسب أن فتنة هذا الوجد هي الإغواء المبهم الذي حصّد عبر التاريخ أفواجا لا تحصي من الضحايا. والمدّهب أن اللّهفة إلى العدم تهجم هنا بلا سبب. لا وجود لصدمة توقظ التوق، ولا يأس من موقف دنيوي، اللّهمّ إلّا الموقف الغيبي من الموت! موقف ينام عميقاً في

مجهول كلّ منّا، ولا ندري متى يستيقظ ليأخذنا إلى المجهول .
والغريب أيضاً أنه ليس وليد الفضول إلى إكتشاف ما يخفيه
البرزخ، أو ثمرة ملل بوجود بلا معنى . أي أنه ليس موقفاً فلسفياً،
أو إشباعاً لظماً معرفي . إنه ببساطة رغبة . رغبة محمومة، رغبة
محمومة وطاغية بلا سبب، بلا منطق، بلا تفسير . أحجية وجودية
لن تُفهم خارج لغز الوجود المجهول بالمجهول . فهل هي جنس
من الوصية الشكسبيرية عن العرق والدم؟ هل الحنين إلى الموت
ضربٌ من تجربة النزيف أيضاً؟ وهل مقاومة هذا الحنين المميت
هي شهادة براءة أخرى في ملحمة الحياة؟

ما أعلمه اليوم أني لا أعلم كيف وصلت البيت في ذلك اليوم،
لأنني كنت أخطو منتشياً في السبيل المؤدي إلى اللاشيء . فقدت
الإحساس بالعاصفة، وبالليل، وبالمدينة، ، ومشيتُ في فراغ
مجلل بلون الأفحوان كأنني لا أمشي ولكني أطيّر . كنت خفيفاً
كأنني بلا جرم، لا مبالياً كأنني خواء . ولو لم يوجد في البيت من
أعادني إلى الواقع لرميت بنفسي من الطابق العاشر حتماً لأنني لم
أملك حيلةً للفرار سوى هذا الخيار!

فهل الموت مغرٍ لأنه حرية، أم أن الموت هو الحرية التي لا
يجب أن نطلبها، ولكننا نتظرها؟

«لأن كل شيء باطل لذلك أؤمن».

هذا يقين القديس أوغسطين. ولكن بعد خمسة عشر قرناً يأتي من يقلب الآية رأساً على عقب فيقول: «لا وجود لأي شيء حقيقي، ولذلك كل شيء مباح!». ومن يستطيع أن يجروء على حمل صليب هذا التجديف غير ذلك الإنسان الذي تقمّص شخصية روائية لمؤلف آمن دوماً بأن الإيمان بوجود الله هو الضمان، لأن عدم وجود الله يصير كل شيء مباحاً حتى ارتكاب الجريمة؟

صاحب التجديف هو نيتشه وبطل الرواية هو راسكولنيكوف، والرواية هي «الجريمة والعقاب»، والمؤلف هو دوستويفسكي. فأين كان جيلنا الموله بجدل هذه التثنية الخالدة (الحقيقة والباطل) من هذا الثالوث الرهيب؟

لم يكن أماننا إلا أن نستنير بسيرة شخصية ملتبسة مثل نيتشه فنستجير بشخصية أدبية أيضاً. وإن كانت أقدم عهداً، فنركب

سفینتنا بعد إحتراق طروادة، وننطلق في رحلة المجهول طلباً
لـ«إيثاكا».

وهو ما يعني في الترجمة من لغة الإستعارة أن طروادة هي
وجودنا، وامتناع حصونها كناية عن مجهولنا، وكنوزها مجاز
لمكنون وجودنا الملفوف بالستور والغموض، والإحتيال على
إقتحام الأسوار بالحصان تتويجٌ للعقل في مسيرتنا، وحرق المدينة
تحرّرٌ من يقيننا كتركة موروثه عن سلفنا، وركوبنا البحر في طلب
«إيثاكا» ركوبٌ لخطر البحث عن خلاصٍ لا وجود له خارج ربوع
الوطن المفقود الذي لن يكون وطناً إن لم يكن حقيقةً.

كتّا نحيا هذه الإستعارة ضمناً، لا حرفاً بالطبع، وكان على
أمثالي أن ينزلوا في رحلة المجهول إلى عالم المجهول كي ينعموا
بالحضور في حضرة خلّان الروح تيمناً بسلفي في عبادة السُرى
«أوليس» في مثوله بين يدي بطل الأبطال «أخيلوس» ليلتقط من
فمه الوصيّة المخيبة للآمل القائلة بأن خادم في مملكة الأحياء
أعظم من ملك في مملكة الموتى. وكان لزاماً على أمثالي أن
يؤدّوا الواجب بتقديم فروض الولاء لحكيم الأجيال وخليّ في
الروح شكسبير لأستوصيه أيضاً، برغم أنه لم يزد في محفله حرفاً
واحداً على أحجيته القديمة التي كان عليّ وحدي أن أجد لها
التأويل الصحيح: «... بالعرق والدم!».

بالعرق والدم! بلى. بسفح العرق ونزف الدم نحيا. بسفح

العرق ونزف الدّم ندفع الدّين ونحقّق الواجب . وعندما ندفع الدّين فإنّما نُقَوِّم الدّين (لأنّ ليس مصادفةً أن يزدوج المعنى في لغة عبقرية كالعربية ليؤدّي مفهومين في مفردة واحدة). وبقيام الدّين المدفوع بثمرٍ جسيم هو الدّين ينتصب الإيمان . والإيمان هو الله ! الإيمان هو الله حتّى لو لم يوجد الله ؛ لأنّ وجود الله ، رهين الإيمان بوجود الله !

ذلك كان جواب عدوس السرى على عصر يهيمن عليه التجديف، ويُعدّ فيه إنكار وجود الله مفخرة يتشدّق بها كل مهووسٍ بالأصنام وسادنٍ في معبد الأيديولوجيا . ولكّنه الجواب المغسول بالعرق والدّم، وليس الجواب الذي نلفظه لفظاً بعضلة اللسان !

كان على العدوس أن يقطع في بحر «أوليس» مسافة خرافية، ويقاثل التنانين على طريقة أوليس، ويعيش الأهوال في يَمّ المجهول، ويعبر بحور الدّم سباحةً كي يبلغ شطآن «إيثاكا» وحيداً، جريحاً، أعزلاً إلاّ من ذلك الإيمان الذي لم ينله على سبيل الهبة، ولكّنه عبره عبوراً في بحر العرق ويَمّ الدّم !

هاجس الله لم يفارقنا منذ مراحل الوعي الأولى، لأنه رأس الأسئلة في ملحمة أسئلة الوجود الكبرى لا في زماننا وحده، ولكن في كلّ الأزمنة. وإذا كان سؤال الله هو ما يؤنس الإنسان، فإن سؤال العدم هو ما يقيم الإنسان. وتراجيديا أمة الوسواس في أنها لا تقنع بإيمان التسليم على طريقة السواد الأعظم، ولكنها تطلب البينة في أمرٍ لم يعترف يوماً بالبينة، لأن البينات حُجج في منطق الباديات، ولا سلطان لها على أسئلة من طبيعة الخافية. وفي عصر تسيطر عليه العقلية الأيديولوجية المبتذلة المسمّمة بروح الشعار لابدّ أن يكون الإنكار لغةً سائدةً لأنه الطريق الأيسر الذي يكفي المريد شرّ القتال!

وإذا كانت هويّة المثقّف الحقيقي (المبدع خصوصاً) تتحدّد بالموقف من الله، فإن جيلنا لم يكن ليجد للسؤال جواباً لسبب بسيط وهو لأنه كان مايزال يتعامل مع السؤال كما يتعامل مع الأدب، أي بروح الهواة!

ففي روسيا السوفييتية حيث تتسلّط الواقعيّة الاشتراكية كان

موضوع الساعة في أوساط الجيل البديل (كما تسمّيه الصحافة الأدبية الرسميّة) هو كيفة إستعادة الأدب الروسي الكلاسيكي (متمثلاً في روح دوستوفسكي أكثر من روح تولستوي) على نحو لا يجب أن يستفزّ السلطة إلى حدّ الحجب كما حدث في تجربة سولجينتسين . وكانت هذه المسيرة قد إفتتحت تحت راية ما يسمّى بـ«أدباء الريف» وقتها أمثال بيكول وراسبوتين وبيلوف . وهو في ذلك الزمان حقل الغام بالطبع يستوجب عبوره شجاعة أدبية إستثنائية لا في موهبة إستحضار عبقرية قديس الرواية هذا وحسب ، ولكن في ضمان النشر الذي لن يعني هنا سوى الصدام مع الرقابة السوسلوفية الموروثة عن العهد الستاليني ، سيّما إذا نبّهنا إلى صعوبة النشر التي قد ترتقي إلى مستوى الأعجوبة في قارة تحفل بعشرات الآلاف من المرّيدين الذين يحلمون بأن يروا أعمالهم منشورةً بالحرف المطبعي في مجلّة أو كتاب . وكان من الطبيعي أن يكون عراب الرواية دوستوفسكي لا ملهماً أو معلّماً (بالنسبة لجيلنا المتعدّد الهويات والأعراق في روسيا السوفيتية) وحسب ، ولكنه كان في لقاءاتنا ومحاوراتنا وموقفنا من سؤال الله أنيساً وجليساً . فلا يجتمع أديبان من جيل الشبّان إلّا ويكون دوستوفسكي ثالثهما ، لأنّه كان الوحيد في عالم الآداب الذي زار الأبدية (في تجربة الإعدام الذي أُستبدل بالمنفى إلى سيبيريا في آخر لحظة) ، ثمّ عاد من الموت حيّاً كأنّه عدوس السُرى الأسطوري أوليس . فأيّ رسولٍ يستطيع أن ينبّئنا بما رأي في عالم

ما وراء البرزخ سوى المخلوق الذي إستعار بهذه التجربة خصال نصفها بشري ونصفها غيبيّ على نحو يؤهله وحده لأن يصير في نظرنا نصف إله؟ وهو في يقيننا ليس نصف إله في تجربته وحدها، ولكن في برهانه أيضاً. برهانه المبتوث في أدبه بقوة. ولهذا راقنا أن ننكش أعماق أبطال أعماله الخمسة الكبرى، ونفتش دمن الأحداث كلما أعدنا قراءة المتون علنا نهتدي إلى آثار جديدة تعيننا في إكتشاف حقيقة جديدة، كأننا نعالج بالبحث والتأمل والتأويل والإستنتاج المستमित نصّاً دينياً حافلاً بالصلاحية لكل زمانٍ ومكان كما عامل اليونانيون القدماء متون هوميروس أو نصوص أفلاطون. وكان عوننا في هذا الكفاح هو حضور بصمة هذا الكاهن في كل أدب القرن العشرين حافرةً في خارطة الأدب العالمي تيارات أدبية وفلسفية كاملة لتصبح كل شخصية في أناجيله الروائية الخمسة نماذج مجازية ورموزاً وجودية تختزل تجربة فلسفية ينتصب فيها سؤال الله تاجاً، ويتخلّلها شبح العدم هاجساً.

ولكن اللعنة الحقيقية أن هذين السؤالين (أو السؤال الواحد بوجهين إثنين) إذا كان ذخيرة الأدب منذ أقدم الدهر، بيد أنهما بالذات البعد المغيب في الأدب العربي المعاصر. وهو ما تبيّنت إليه مراراً في مُداخلاتي في المؤتمرات الأدبية سواء الوطنية أو العربية كما أسلفت في الجزء الأول من هذا البيان. ولذلك فمن الطبيعي أن أغترب أدبياً أيضاً بعد عودتي إلى الوطن إلى جانب حزمة

إغتراباتي الأخرى كالسياسية أو الفكرية أو الوظيفية أو الإغتراب في الهوية الثقافية والعرقية. وهو ما يعني أن عودتي إلى الديار باتت خطوة جديدة في سبيل السرى بدل أن تكون الخطوة المؤهلة لأن تضع حداً لإرتحال العدوس الأبديّ. فكلّ ما بالمكان يرطن بلسان الخواء: الواقع الثقافي يبرطم بلسان العدم، في حين يعلو صوت الواقع السياسي فيجهر بالعداء، فينكرني كلّ مَنْ عرفت بدل أن أنكر كلّ مَنْ عرفت عملاً بالوصية الحكيمة، برغم أنني إنتحلت الأعذار لكل أولئك المعارف والأصدقاء والزملاء الذين صاروا يتجنبونني عند التقاطع في شوارع المدينة، أو يتجاهلونني متظاهرين بعدم رؤيتي كلما التقيتهم عرضاً في السبيل، لأن الخوف كلن عملة تلك الأيام. ومن الطبيعي أن يجتنب ضعاف النفوس كلّ مَنْ حامت حوله الشبهة الأسوأ على الإطلاق كالشبهة السياسية، لأنها تترجم التهمة التي لا تغتقر في عرف تلك الأيام وهي غضبة النظام. وكنت أعلم يقيناً أن حرمانني من الوظيفة كان تدبيراً رسمياً قرّره النظام بوحى من الموبوتين بالشوفينية القومية أكثر ممّا كان وحيّاً من الأجهزة الأمنية؛ هذه الأجهزة التي تستنير عادةً بآراء هؤلاء. وإذا كان الحرمان من العمل مجرد قرار قابل للنقض أو الإلغاء، فإن العمل بالمؤسسات الإعلامية كان حظراً صارماً لم يكن ذووا الاختصاص في حاجة لتلقيه موثقاً كي يسهروا على تنفيذه بحذافيره، لأن السبيل للعتير عن الولاء (كحيلة وحيدة للإحتفاظ بالمناصب في تلك الأيام) لم يعد الإلتزام بالمعلن من

التعليمات، أو ما ورد منها مسطّراً في القرطاس مهوراً بالإمضاء، ولكن بالإجتهاد في قراءة نوايا السلطات، أو التكهّن بما يجول في بال الزعيم تحديداً. وهي إجتهدات كثيراً ما استدعت الدخول في مباريات (بل مبارزات) بين الأقطاب المتنافسة على نيل الحظوة لتؤدّي إلى نوع من إحتراف النبوءات بشأن ما يرضي أو ما لا يرضي. وكم كنت أشفق على أناسٍ قدرهم أن يستعبروا مجدهم ومؤهلات وجودهم من إسترضاء ذاتٍ لم يكن ليُرضيها في الدنيا شيء، لأنها لم ترضَ عن نفسها كحال كلّ صاحب سلطان أو مريد سلطة. وكان إنسان نبيل مثل محمد أبو القاسم الزوي وزير الثقافة يتملّل لكي لا يصارحني بحقيقة الحظر المفروض على شخصي، ولم أكن في حاجة لكي يخبرني إذا كان الواقع هو صحيفة اليقين التي قرأت فيها البيان منذ الأيام الأولى للعودة، بل وفي كل مرة قمت فيها بزيارة لأرض الوطن. وكان يكفيني تعاطفه الخفيّ الذي كنت أقرأه في عينيه وفي مسلكه النبيل ولا يجد الحيلة لكي يعبرّ لي عنه بحكم المنصب وقربه من مجلس الحكم لأن مثل هذا الحظر في تلك الأيام كان يعني أمراً أخطر من المصطلحات المستعملة في السنة العوام مثل: «مشبوه»، أو «غير مرغوب فيه»، أو «مغضوب عليه»، «أو ما يسمّى في علم الإدارة بـ«ساقط قيد» المرادفة في لغة القضاء للحكم بالإعدام. ولهذا كثيراً ما تتألق الدهشة في عيون بعض المعارف كلّما التقوني في السبيل أو في الأمكنة العموميّة لأنني في حساب المنطق السائد سجين منذ

زمن بعيد، ويتعجبون لوجودي طليقاً! وهي دهشة تضاعف الإحساس بالحضور داخل المعتقل حقاً. بل الحضور في السجن أهون من إنتظار الذهاب إلى السجن. إنها الضريبة المستوجب دفعها والتي حدّثني أحد الزملاء الذين عاشوا التجربة أنها قدرتي والأهون أن أسعى لتسويتها في مستقبل العمر من أن أضطرّ لدفع الجزية في أرذل العمر. والأعجب أن هذه النكتة الشريرة كانت يقين الكلّ، بل هي مستعارة لا من تجربة ذلك الزميل، بقدر ما كانت ترجمةً لما آمن به كل من عرفت وكل من لم أعرف أيضاً. وهو إيمان عديم الإيمان في الواقع لأنه يقرأ الحرف ويُسقط ظلّ الحرف من الحساب كإيمان العوام التي اختارت أن تعبد الأصنام؛ ولكن الحقيقة خارج الحرف، وتخفي ما لن يخطر ببال حرف. ولذلك تدرك شظية اللغم إنساناً غاب عن الأنظار فترديه قتيلاً، في حين تُبقي على قيد الحياة قرينه الذي يقف بقدمه على اللغم! مشيئة الشظية في هذه الأمثلة هي التعبير عن القدر الذي لا نستطيع أن نتنبأ له بمزاج في قصّتي المَعنونة بـ«الشظية» والمنشورة بجريدة «الجهاد» في بداية 1975 لتكون في مسيرتي بمثابة النبوءة التي خيّبت ظنّ كل من أساء الظنون بالقدر فكان مصيرهم كمصير الإنسان الذي رافق قريناً له إلى معبد دلفى وقرّر أن يستهزئ بالاله فسأل العرافة عمّا إذا كان سيجد حصانه الضائع فأجابت بلسان النبوءة بالإيجاب. فتلوّى من الضحك سخريةً لأنه كما قال لم يمتلك يوماً حصاناً. ولكن القدر لم يغفر له تجديفه فاستحقّ يوماً

غضبة الحاكم فصلبه على صخرة كان الناس يطلقون عليها إسم «الحصان»! وهكذا وجد صاحب الإنكار حصانه ولكن بعد فوات الأوان. إنها حسابات الأقدار التي لا نعلمها بالقدر نفسه الذي لا نعلم فيه عمّا إذا كنّا سعداء ما لم نقف في وجه الموت (كما يعلم الأوائل)، ولكننا نستطيع أن نكسب ثقتها برغم ذلك. نكسب ثقتها بالصفقة الوحيدة القدسية وهي: الإيمان! وعدوس السُرى، أيّ عدوس سُرى، لن يكون جديراً بهذا الإسم ما لم يتّخذ من الإيمان تميمةً لعبور البرّ، وطوق نجاةٍ في ركوب البحر. هذا الإيمان الذي نستخدم في حقّه أسماء أخرى كـ«النية» مثلاً. النية في بُعد النقاوة الأخلاقية وإلاّ لما وضعتها الديانة الإسلامية شرطاً موجباً للصلاة. فالصلاة إذا كانت وقفة وقيّة في حرم الله، فإن النية وقفة أبدية في ملكوت الله. وهي لهذا السبب لا تستكمل شروطها بدون الزهد. الزهد في كل حطام دنيوي الذي يأتي على رأسه بالطبع الزهد الأعسر منالاً وهو: الزهد في السلطة. الزهد لا في سلطة الحكم وحسب، ولكن الزهد في مبدأ السلطة كمفهوم وجوديّ يسري في دم اللغز المسمّى إنساناً فيصير بديلاً للحرية، وبالتالي للإيمان. المعادلة إذاً سرّ يكمن في السؤال الشكسبييري عن الكينونة أو اللاكينونة. فالعابر الأبدى وحده لا تستهويه السلطة لأن السلطة ستكون عدوّه الأول بطبيعتها كعقبة. السلطة لا تهب نفسها إن لم تستوقف. وأن تستوقف يعني أن تتصدّى، وأن تتصدّى يعني أن تمتلك. والملكية هي ما يجتنبه العدوس بسبب هويّته كعابر.

ولذلك فهي ما لا وجود له في الحساب، وهي ما لا يخطر على بال، برغم أن هذه النية الخبيثة في التخلّي هي ما يستفزّ أهل الباطل فيسيئون به الظنون، ويبدأون في زرع مسيرته بالدسائس كما فعلوا دوماً مع كلّ روح حبلى بوصيّة ألوهية.

أجل! سوء الظنّ كان في مسيرتي بليّة منذ المهد الصحراوي إلى هذا اليوم. وسوء الظنّ هو التهمة التي لا نملك للدفاع عن أنفسنا في حضرتها سبيلاً لأنها مجّانية، ولذلك لا تحتاج إلى براهين. لا تحتاج لبراهين ولا تعترف بالبيّنة أيضاً. فنحن في حضورها مدانون مسبقاً، وسنبقى مُدانون في يقينها إلى اليوم الذي سيهرع لنجدتنا التاريخ ليرافع عنّا بالإنابة. أقول بالإنابة لأن خروج الحقيقة إلى المسرح رهينٌ دوماً بخروجنا من خشبة المسرح، لأن حكم التاريخ بيان لحكم الحقيقة، وحكم الحقيقة دوماً حكمٌ غيبي!

يصدّق هذا في شأن كلّ الأحكام الصادرة بحقّنا سواء الواردة من قمّة مدفوعةٍ بالحرص على سلطة سياسية، أو النابعة من حضيضٍ مأزومٍ بعلة لا أخلاقية كالحسد.

والمأساة أن لا أهل القمم يمكن أن يصدّقوا أننا لسنا معيّنين بمعبودتهم السلطة كما يتبتّلون هم في محرابها، ولا أهل الأحاضيس يمكن أن يثقوا بأننا لسنا معيّنين بصنمهم النجاح، سواء أكان هذا النجاح في مجال مجبول بالخطيئة كالصفقات

النفعية، أو النجاح في مجال موبوء بالمنافسة المولدة للغيرة كالعلم.

هيهات أن يخطر ببال هذين الفريقين اللذين يترصدونا في كل خطوة بأننا ننتمي إلى الأمة التي لا شأن لها البتة بالأشياء التي تُرى، بل بالأشياء التي لا تُرى، لأن الأشياء التي تُرى وقتية، أما الأشياء التي لا تُرى فأبدية عملاً بوصية القديس القدسية. هذه الوصية التي إستجار بها جيمس جويس في جوابه على جواب الصحفي السوفييتي عن رأيه في ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى فقال أن ثورة أكتوبر عملٌ له علاقة بالعالم الخارجي، وهو غير معنيّ بالعالم الخارجي، ولكن بالباطني. إنها ملّة ليست من هذا العالم حقاً، ولهذه العلّة يغدو قدرها الأبدى الدفاع عن النفس كأنه اللعنة في تراجيديا إغريقية.

تجربة معهد الإنماء بدأت بمبادرة من محمد الزوي أثناء توليه منصب وزير الثقافة وهو الذي لم يبخل على كل مَنْ مَتَّ بصلّة لدنيا الثقافة لا بالجهد ولا بالوقت ولا بالتزكية لأهل هذا المجال الشقيّ لدى بقيّة الوزارات أو المؤسسات كلّما استدعت الضرورة ذلك.

فبرغم هيمنة الكابوس بَيْد أن وجود أناس أمثال الزوي أو دوردة أو الصيد أو غيرهم في المناصب العامّة كان بلسماً لغربتنا في واقع ذلك الزمان، وعزاءً في محنٍ لا تنتهي. ولم نكن نقدر عهد الزوي في الوزارة آنذاك لأننا توهمنا أننا أدركنا العتبة السفلى في تمثيلية العبث، ولم يخطر ببالنا أن عهده كان ذهبياً بالمقارنة مع ما كان ينتظر واقعنا تالياً. فهو الإنسان الذي لم يلجأ إليه أحدنا في أمرٍ إلّا وهبّ للنجدة لا على المستوى الرسمي وحسب، ولكن الشخصي أيضاً. لقد عامل كل من إنتمى إلى الحقل الثقافي كصديق يستدعي الواجب الوقوف معه والبحث عن حلّ لمشكلته بأيّ حيلة. وسيرة وقفته مع محمد أحمد الزوي (الكاتب) في

الحادثة الشهيرة مع ضابط الشرطة كانت نموذجاً جديراً بأن يُحتذى في الإحساس بالمسئولية الأخلاقية إزاء المثقف . فقد إستوقف شرطي المرور محمد أحمد بأحد شوارع الحاضرة ليلاً ليتجادلا جدلاً أدى إلى تلاسني سرعان ما انتهى إلى قيام ضابط الشرطة بتوجيه لكمة إلى الرجل في وقت كان فيه أعضاء هذا الجهاز قد بدأوا في إستعراض عضلاتهم لإحساسهم بأنهم كقوة بوليسية صاروا لولي الأمر خليفة على الأرض . وعلينا أن نتخيل ما سيشعر به إنسان لا يملك في الدنيا سوى كرامته (كما هو الحال مع المبدع) إزاء فعلٍ همجيٍّ مهين كهذا في حضور عقيلته التي كانت في تلك التجربة برفقته . لجأ إلى الزوي الذي كان قريباً له في الاسم ، وإن لم يكن قريباً له في الدم ، بوصفه راعياً لكل ما له صلة بالشأن الثقافي في البلاد ، فلم يخذله . لم يخذله في وقت كان فيه المنصب الوزاري لم يعد يعني سلطةً حقيقية إذا تعلّق الأمر بالمسائل الأمنية . فلم يجد مفرّاً من أخذ الضحية معه ليترك باب الخويلدي الحميدي عضو مجلس الثورة ووزير الداخلية آنذاك . فماذا فعل الحميدي لكي يبرّي ذمة الثورة ويعيد الاعتبار للعدالة الجريحة؟

لقد إستعاد سيرة إمام العدل الفاروق عمر في الحادثة الشهيرة مع جَبَلَة ملك العرب الذي لطم أحد العوام أثناء الطواف حول الحرم فحكم له ابن الخطاب بلكمة ردّاً على اللكمة!

فقد أمر الخويلدي بإحضار ضابط الشرطة وطلب من الضحية أن تلطم الجلاد على وجهه أمامه! ولكن حظّ الجلاد هذه المرة كان أحسن من حظّ الملك جبلة بسبب هوية الضحية. فخصم جبلة لم يكن شاعراً كما هو الحال مع خصم ضابط الشرطة بحيث يستبدل القصاص الجسدي بالقصاص العقلي؛ ولو كان كذلك لما خسرت الدولة الإسلامية الوليدة ركيزة في قامه جبلة التي شهد لها الكلّ بالنبل إنتصاراً لحرف العدالة، لا لجوهر العدالة. وها هو الزوي يلقن جلّاده درساً في التسامح بروح الشاعر الذي يستخدم سلاحاً أقوى من اللطم بالكفّ أو حتّى الطعن بحدّ السيف وهو: الكلمة!

إنها الأعجوبة التي تميّز الفعل الإنساني عن الفعل الحيواني. إنها ليست خطاب البرهان على الحضور في الوجود وحسب، ولكنها البرهان على الحضور في الملكوت. ألم يكن الإنسان الديّن في مصر القديمة يذهب إلى معبد أوزوريس ليهتف هناك بأعلى صوت مبشراً: اللغة سعادة! اللغة ألوهة!؟

لم يثار محمد الزوي من جلّادٍ هو أيضاً ضحية: ضحية جهل، ضحية ضلال، أو ضحية سلطة مزعومة بالحقّ هي باطل أباطيل، ولكنه إنتقم من هذه الخطايا كلّها، لأنه إنتصر للقيمة الإنسانية في الإنسان بقتل روح الإنتقام في النفس الأمّارة بالسوء!

ومحمد أحمد هو الكاتب الذي لم ألتقه إلّا مع بداية

السبعينيات بسبب غيابه مع الفقيه في بريطانيا في بعثة دراسية منذ 1967 أو 68 م. وقد زارني في موسكو عام 1975 للمشاركة في مهرجان موسكو الدولي للسينما برفقة صديقه البخاري حودة رئيس مؤسسة السينما في ذلك الوقت. وقد أمضينا أياماً ممتعة إرتدنا فيها المسارح والمقاهي ومعارض الفنون التشكيلية التي تحوي أكبر كنوز العالم لأشهر أئمة هذا الفن منذ عصر النهضة إلى اليوم. كما سعدنا بمشاهدة أفلام المهرجان في زمنٍ كان فيه العلم مازال يحتضن رموزاً في هذا المجال قبل أن تكبّل أمريكا العالم باتفاقيات التجارة الدولية مطلع التسعينيات فتهمن الروح الهوليودية المبتذلة على سينما العالم وتزيّف سينما هذا العالم. فأين نحن اليوم من رمزٍ مجيد في عالم الفنّ السينمائي مثل أنطونيوني الذي حضر المهرجان حاملاً ملحمة الوجودية الرائعة عن إغتراب الإنسان في فيلم: «المهنة صحفي»؟ وأين نحن اليوم من الرمز الآخر أكيرا كوراساوا الذي أقبل من دنيا منفاه ليعرض ملحمة عن عظمة إنسان الطبيعة في فيلم: «دَرْسُ أَوْزَالَا»؟ وأين نحن اليوم من رمزٍ عالمي إفريقي هذه المرّة هو سمبين عصمان المبعوث كالعقلاء من رماد إفريقيا المستعمرة ليجسّد بتجربته السينمائية الرائدة البعث لهذه القارّة المفقودة؟ أين نحن اليوم من رمز عالمي عربي مثل يوسف شاهين الذي أقبل إلى رحاب ذلك المحفل العالمي حاملاً كلمة جديدة، مترجمةً في فيلم جديد، ليدشّن تجربته الجريئة منذ «فجر يوم جديد»؟

لم ألتق محمد أحمد بعدها إلا عام 1977 أثناء إنعقاد مؤتمر الأدباء العرب ببغداد الذي سبقت الإشارة إليه في الجزء الأول من هذا البيان. ثم إنقطع تواصلنا طوال الأعوام التي شغل فيها منصب مدير عام «منشأة النشر» التي إستلبت صلاحيات وزارة الثقافة بعد تغييب الوزارة الموجه الذي كُتب له أن يستمر طويلاً. ولم أتخيل أن يكون اللقاء في ندوة ببغداد عن صديقنا المشترك الراحل صادق النيهوم عام 2009 هو لقاء الوداع بعد فراق ما كان يجب أن يدوم طويلاً لولا الإطمئنان لزمان لا وجود فيه لأمان. وها هو يخذلنا في كل مرة ليقيننا بأننا نحيا إلى الأبد. ومادما نحيا إلى الأبد فخلّنا سوف يحيون أيضاً إلى الأبد، ولكن.. هيهات! لقد إستقبلني بحميمة صادقة ساعة دخلت عليه في غرفة جانبية جمعته مع عدد من الأدباء كالفقيه وخشيم والشويهدى، فإذا به يستعيد بحماسة ذكرى الزمن الضائع الذي جمعنا في موسكو، ثم ينتهي إلى الإشادة الصادقة بما حقّقه في أدب لا أظن أنني حققت فيه ما يجب أن أحقق. ولم يخطر ببالي أن تكون تلك الدقائق العابرة هي هبة من القدر أخيرة في العلاقة مع من حسبناه بغفلتنا الأبدية المخجلة خالداً. فقد بلغني نبأ رحيله المفاجيء بمجرد وصولي وطن إغترابي الجديد في جبال الألب السويسري. وعلاً أسوأ ما في أوطان الإغتراب هذه هو الفجيعة التي لا عزاء لها عند تلقّي مثل هذه الأنباء. لقد كنت في أشد الحاجة لمن أثبتّ العزاء في الفقد لأننا عندما نذهب للعزاء في أي فريد فإنما نذهب لنؤدّي

العزاء في نفسنا . ولم أجد من هو أجدر بالعزاء في محمد أحمد
الزوي غير صديقنا المشترك الأقدم أمين مازن الذي إتصلت به
ذلك اليوم لتبادل عن بُعد كآباتنا المزمنة قبل أن أستجير بالطبيعة
الأمّ فأدفن في حقولها الجبلية القاسية أحزاني عملاً بالوصيّة
المستوحاة من فلسفة إسبينوزا .

لا وجود لشيء نستطيع أن نهديه للناس أنفس من الثقة بالناس؛ وربما لهذا السبب لا وجود لشيء أمرّ علينا من خيانة الناس لثقتنا بالناس. ويبدو ورود التحذير الألوهي: «لا تثق بأحد» كركن في ثالث الوصايا المتوارثة عبر الأجيال التي تتّوج بنیان معبد دلفی ما هو ألا الترجمة الأمينة لخطورة الثقة التي نمنحها للأغيار، لأن أناساً كثيرين دفعوا حياتهم ثمناً لها. ولكن المشكلة أنّنا نخاطر بخيانة الناموس الأخلاقي أيضاً عندما نبخل بها في معاملاتنا مع الناس. فأين المفرّ؟

المفرّ يسكن العمق في الوصيتين الأخريين في يقيني. فالأمر الإلهي الصارم: «أعرف نفسك!» من شأنه أن يجيرنا من الزلل، لأن من عرف نفسه عرف ربّه، ومن عرف ربّه عرف الناس. ولهذا تبدو الوصية الثالثة عن وجوب لزوم «الوسط الذهبي» شرط مكمل للوصية الأخيرة في فهم الوصية الأولى. أي أن الثقة صكّ قدسي لا يجب أن نحجبه عن الناس في علاقتنا بالناس، ولكنه القيمة التي نجود بها في حدود، لأن الإستهتار بها بمثابة بعثرة لجوهرنا

في مربط الخنازير. إنه ذلك الموقف الذي يجعلنا في ملهاة الدنيا نلعب دور البهلوان الذي يخطو على حبلٍ مزمومٍ معلّتي بين السماء والأرض فلا يحيد عن المسار شعرة إلا ويسقط في الهاوية مع فارقي هام وهو أن البهلوان يستعين في سعيه بعمود لحفظ التوازن، في حين لا عون لنا في مسيرنا سوى فراستنا وشبح لا يعول عليه إسمه الحظ!

ولكن الأسوأ من أن يخذل الآخرون ثقتنا هو أن نخذل الآخرين في ثقةٍ وهبوها لنا. إنه إحساس أكثر مرارة من التهرّب من دفع الدين، وأعظم شأناً حتى من تبكيت الضمير. إنه خيانة لعهدٍ موثق يسكن الجينات. إنه إثم بهوية جديدة جديدة بأن تكون رديفاً للخطيئة الأولى. ويبدو أن الفرار من هذا الإحساس هو ما ربّى في مسلكي تبديد الثقة كتدبيرٍ احترازي من شأنه أن يكون تعويضاً نفسياً أشتري به سوء الظنّ بالناس عملاً بالمبدأ الذي يرى أن الأفضل أن يخطيء في حقّنا الناس مائة مرّة، من أن نخطيء في حقّ الناس ولو مرّة!

ويوم عرض محمد الزوي (الوزير) على شخصي التدخل بشأني للعمل بمعهد الإنماء العربي فلا بدّ أن يتساءل كل من كتب له أن يكون مكاني (سيّما في زمن تدهور القيم، وهيمنة الأعوام التي لم يعد فيها أحد يكثرث لشأن أحد): لماذا على الرجل أن يحمل همّي إلى هذا الحدّ؟ فأصالة المعدن وحدها لن تكفي مبرراً

في تلك الأيام، والتكفير عن العجز في توظيفي بمؤسسات الوزارة كان تلبيةً لموقف سياسي من أجهزة الدولة، ولن يكون في رقبة الرجل تهاوناً في الدفاع عن الحقيقة بأيّ حال. والتخمين بأن الأمر ما هو سوى تنفيذ لخطة إبعادي عن حقل الإعلام (كما اجتهد بعض الخبثاء) هو بالنسبة لي سوء ظنّ في حقّ الرجل. وكان الواجب يقتضي أن أخلو إلى نفسي لأستعيد سيرة مكيدة السيد أبومدين منذ أعوام، والتي ترفع فيها الزوي أمام رئيس مجلس الثورة عن شخصي ببسالة، بل وتطوع بأن كفل في شخصي في زمنٍ تنكر فيه الأخ لأخيه، وتنصّل فيه الإبن من أبيه في كل شأنٍ مَتَّ للسياسة بصِلة. فكيف أنسى له هذه التضحية؟ لم أجد ما أعبر به عن إمتناني له سوى قرار العودة إلى الوطن ما أن إنتهت مهمتي العلمية خارج البلاد. لقد رفضت عرض سيّد قذّاف الدّم في البقاء ملحقاً صحفياً بموسكو في وقتٍ كانت فيه الوظيفة بالسلك الدبلوماسي الخارجي تفوق في أهميّتها وإمّيازاتها منصباً وزارياً بالداخل. كما استنكرت أن ألجأ إلى الغرب لأمتنن إبتزازاً سياسياً مبتذلاً أصطُلِح على تسميته معارضةً برغم حقيقته كبطالة مخجلة إحترفتها فئة لا وزن سياسي لها ولا أي مؤهل أخلاقي بإستثناء الشهوة إلى غنيمةٍ يظنّون أنهم حُرّموا منها، أو الطمع في منصبٍ يعتقدون أنهم أحقّ به من غيرهم، أمّا الحقيقة التي هي مقياس الموقف من الأنظمة، أو من كل شيء في الوجود، فهي العنقاء

التي لم تكن ليكون لها حضور في معجم هؤلاء، والدليل مترجم في مواقف هؤلاء عند سقوط الأنظمة ووصولهم لمواقع السلطة! فهل كنت ساذجاً إلى الحدّ الذي أفضل فيه حمل صليبي الأبدى والعودة به إلى وطني، لأن هذا الوطن هو الأمانة التي تركها أسلافي طوقاً في عنقي، ووضع ما امتلكت من تجريبٍ أو علمٍ في خدمة هذا الآله الأرضي (الذي لا نعرف يقيناً لماذا نجبه إلى الدرجة التي تجعلنا نستهيّن في سبيله بالأخطار، ويذهب أختيارنا ليموتوا في سبيله وهم سعداء) هو واجبي الأقدس. وهو ما يعني أن الأبطال ليس من فرّ من دياره دائماً، ولكن من إحتمل الإضطهاد، وصبر على الجور في رحابه، ولم يبخل بقول كلمته في حضرته، هو الأوّل بلقبٍ جليلٍ كالبطولة؛ هذا إن كان في أداء الواجب مكاناً لبطولة!

ليس هذا وحسب، ولكن في العودة التي حسبتها مجرد تحدٍّ كان يتخفّى بُعد آخر هو بمثابة سداد الدين، لأنني وفيت بالوعد الذي قطعته على نفسي كي لا أخذل إنساناً راهن على ضميري يوم نصّب نفسه كفيلاً بأمرى أمام وليّ الأمر. وإذا كان بلبال الدنيا قد أنساني العهد المستبطن فإن الباطن كان الأقوى في الإيفاء بالوعد. وإذا كنت قد نسيت بيّد أن مواقف الزوي دلّلت أنه لم ينس!

الزوي أراد أن يكافئني لأنني لم أخن ثقته، وأحسبني مدينٌ لشخصه على هذا الوسام الأعظم شأناً من العمل الذي أراده لي برغم المفهوم القدسي للعمل كجنس صلاة!

تأسس معهد الإنماء العربي مع بدايات السبعينيات بهدف إستقطاب الخبرات العلمية العربية سواء الموجود منها قيد الشتات، أو المستقدمة من البلدان العربية. وكان عمر المحيشي فارس هذا المشروع الجريء في زمنٍ ساد فيه الوعي بخطورة «هجرة العقول» فأشرف بنفسه على شئون المعهد أمام مجلس قيادة الثورة تقديرًا لأهميته، وتمييزاً له عن بقية مؤسسات الدولة الخاضعة لمجلس الوزراء، لا لمجلس قيادة الثورة. ولم يتصور أحد بالطبع أن ينقلب هذا الإمتياز بصمةً سلبيةً ألحقت الضرر بالمعهد وصارت سبباً في دفنه في النهاية في تلك المرحلة التي غدا فيها كل ما له علاقة بالمحيشي تهمة سياسية تستوجب القصاص بعد فشل محاولته الانقلابية. فإذا كانت نزعة التظاهر هي علة العلل في نظام الأنظمة الشمولية الإقتصادي عموماً، فإن تغليب العاطفة على العقل هي داء الإقتصاد في أنظمة العالم الثالث إجمالاً. فكلّ نظام شمولي يستعير سطوته من روح أكذوبة أريد لها أن تلبس مسوح الأسطورة. ولتغذية هذه الروح يلجأ إلى

إستخدام آله الدعائية في الترويج لسيرة الإنجاز التي باتت مبدأً عاماً في السياسات الإقتصادية. فكلّ مشروع لابدّ أن يُحاط بهالة الإستثناء الذي لا يُجارى إذا خضع للمقارنة بمنطق التاريخ. إنه سباقٌ لكسب رهان الأسبقية بتميّز مزعوم حتى لو عدم موضوع هذا التميّز الجدوى النفعيّة. ونفي هذه الجدوى هو ما لا يعترف به النظام الإقتصادي القائم على النفع أساساً، بل ويعدّ هذا المنكر تجديفاً في حقّ وجودٍ لا يؤمن بغير الرخاء ديناً. ولكن ما يهّم النظام الشمولي ليس الجدوى النفعية، ولكن ذرّ الرماد في العيون بإستخدام ظلّ الجدوى النفعيّة المتمثّلة في المشروع الإقتصادي كمظهر صالح لترجمة كلمة جديدة في تغذية روح الأسطورة المزعومة. ولذلك نجد غورباتشوف في حملة البريسترويكا للإصلاح يعمد إلى شنّ الحرب على ما أسماه بـ«بوكازوخا»، أي روح المظهر، في السياسة السوفييتية الإقتصادية الفاشلة، فإذا بالنظام ينهار ما أن أنتزعت منه هذه النزعة. ويستطيع كل من عاش الزمن الضائع وشهد فشل مشاريع كانت الثورة الليبية تراهن عليها كإنجازات منقطة النظير أن يدرك اللعنة التي تلاحق كل ما أُهلّ به لغير الله. فالغيوب لا تغتفر الإستظهار، وترمي بشرر كل ما استكبر. وإذا كانت هذه هي خطيئة أنظمة سياسية تستنير في تجربتها الإقتصادية بالعلم، فإن أنظمة العالم الثالث تضيف إلى هذه الخطيئة خطيئة أخرى هي الإستهتار بالعلم، وإستبداله بالعاطفة في سياساتها الإقتصادية. وكم شهدنا من مشاريع تُهدّر

في سبيلها الأموال الخرافية تُنفَّذ لا لجدواها الفعلية، ولكن مجاملةً
لأشخاص، أو من باب إعلاء راية التباهي الآثم. ومن الطبيعي أن
نراها تتبدّد في الريح هباءً بأسرع ممّا تخيّل مريدوها. وكم سيحزن
مَنْ هَدَهْدَ في القلب الأمل، وغالب في الوجدان الحلم، وارتاد ما
وراء بحر الظلمات كي يعود بتميمة الخلاص التي ظنّ أنّها
ستجلب السعادة لمعبوده الوطن، فإذا به يجد نفسه في الساحة
فارساً بلا فرس، ومحارباً بلا حربة، لأن الأهواء جرّده حتى من
القشّة التي راهن عليها في سبيل تأدية واجبٍ حسبه دوماً رسالة.
لأن.. لأن الوظيفة لم تكن يوماً مجرد قوّة لمن آمن بأن الإنسان
لا يحيا بالخبز وحده، ولكنها وسيلة. وسيلة بمدلولها اللغوي
أيضاً فكيف بالمجازي الذي لن يعني سوى الرسالة؟

وبرغم ذلك فإن قرار التعيين الصادر من قبل مدير المعهد العام
علي الأشهر القاضي بتعييني رئيساً لقسم التأليف والترجمة لم يكن
ليرى النور دون المرور بعنق زجاجة، كأنّ غياب الحظّ في نيل
المغانم الدنيوية هو في عنقي قدرٌ بدأ منذ الأزل وسوف يلاحقني
إلى الأبد.

وهو قدرٌ رمى بقفّاز التحدي في وجه الزوي أيضاً الذي عوّل
على إستقلالية المعهد الإدارية بوصفه مؤسسة عربية لا تخضع
لوجوب المرور عبر بوابة الأجهزة الأمنية الليبية التي تُلزم
المؤسسات بالداخل بالحصول على الموافقة الأمنية المسبقة عند

النية في إستخدام أي موظف. لقد ذهبْتُ لمقابلة السيّد علي الأشهر مدير المعهد بعد مبادرة الزوي فوجدته إنساناً جديراً بإدارة مؤسسة علمية لسببٍ كان بالنسبة لي غاية في الأهميّة وهو: براءة الرجل ممّا حقّ لي اليوم أن أسمّيه: روح المافيا! إنها تلك الكراهة المجّانية التي إعتدت أن أراها في مسلك أهل الإدارة عموماً سواء أكانوا رؤساء أو أذئابهم المستخدمين. هل قلت روح المافيا؟ الواقع أنها روح الخدم، وليست روح المافيا؛ لأننا نظلم المافيا عندما نقارنها بمحافل العبيد تلك، لأنها إذا كانت صارمة كعصبة في حماية مصالحها، إلا أنها تُلزم نفسها بقوانين في أسلوب عملها. هذا في حين لا يُلزم سدنة الروتين أنفسهم لا بقانون، ولا بأخلاق، ولا بدين غير دين الموقف العدائي المسبق إزاء كل من أُشْتُبه به في إنتمائه إلى حزب النزاهة!

ولكن براءة إنسان مثل الأشهر من لوثة مصّاصي الدماء هؤلاء لن يعني أنه سيكون إستثناءً في شأن الخشية من بطش الأجهزة الأمنية. بل لم أتوقّع شخصياً أن يقفز فوق هذا الحاجز إرضاءً لي أو إحتراماً للزوي. وها هو الأمد الذي حدّده لي لإستصدار القرار ينقضي دون صدور القرار. ولم أكن بالسذاجة التي تجعلني أجهل السبب. وقد فاتحتُ الزوي بعد مدّة بالأمر فوجدته يوافقني شكوكي. وافقني ولكنه لم يتأخر في إتخاذ إجراءً أيضاً. لقد كان محمد أبوا القاسم الزوي إنساناً دمثاً، رقيقاً، في هشاشة الروح،

وبتواضع الماء . خصال تؤهله لأن يكون فنناً لا وزيراً . ويبدو أن هذه السجية السمحة، النادرة في تلك الأيام وفي كل الأيام، هي سر حبه للفن والإبداع وسبب تعاطفه مع أهل الفن وصحبان الإبداع . إنه نموذج للإنسان البسيط الذي يستعير قوته من بساطة لا تُقهر، لا من سلطة نالها من أعلى . وها هو يستخدم في ذلك اليوم سلطته لحل عقدة ذلك المأزق . لقد هاتف الأشهر بلهجة مزدوجة في تلك المرة: لهجة ودية تزكي إنساناً يثق به، ولهجة حدّية تُستخدم ضمناً سلطة تملكها بعضوية «الخلية الأولى»، ولكنها لا تؤكد ما لم تضطر لفعل ذلك . وكان الأشهر ذكياً بما يكفي كي يفهم الرسالة .

في يناير من عام 1975 صدر قرار تعييني رئيساً لقسم التأليف والترجمة بمعهد الإنماء العربي لأجد نفسي في دائرة لا أثر فيها لتأليف، ولا وجود فيها لترجمة!

حي الظهرة إحتضن مقر المعهد الواقع على بعد أمتار من شاطيء أكثر بحار الدنيا رومانسيةً وشعريةً وحتى أسطوريةً كي يكون سلسبيله بلونه الألوهي الأزرق ملهماً لسدنه العلم الذين أقبلوا من الأركان الأربعة لدخول الحرم الذي عقدوا عليه الآمال في تبني مواهبهم. ليس هذا وحسب، ولكن البحر الليبي الإلهي أبى إلا أن يحتضن مقامهم أيضاً إلى جانب مكان عملهم. وها هي الأموال الطائلة تُنفق لتحويل مشروع مدينتهم المزمع إقامتها على يابسةٍ يلثم أسس جدرانها لسان اليم الأسطوري. وها هي الشركات الأجنبية تتسابق للفوز بشرف وضع حجر الأساس لكيانٍ يصلح فردوساً موعوداً، فإن لم يكن الفردوس الموعود، فهو على الأقل ضربٌ من إستعادةٍ لأمجاد القارة المفقودة: أطلانطيدا!

إنه مشروع مدينة جنزور العلمية الذي تم تنفيذه مع منتصف السبعينيات على الجانب المقابل لمدينة جنزور القديمة والمعروف اليوم بإسم قرية سيدي عبد الجليل، حيث يقيم الآن جيلٌ كامل من الليبيين الذين صار لهم المكان مسقط رأس، وها هم يُشرفون

على الأربعين عاماً وهم على جهلهم بحقيقة الديار التي شهدت
صرخة إستهلالهم، ولا يدرون أن وجودهم نفسه كان مهدداً لو لم
تتدخل الأقدار بتقويض حلم أغيار، فتكون أطلال هؤلاء الأشقياء
شهادة على ميلادهم!

فعند إلتحاقي للعمل بالمعهد كانت هذه المؤسسة ما زالت
تعاند في لفظ أنفاس النزع الأخير. برغم أنها مازالت تحتفظ بفرع
لها في لندن يقوم برعاية شئونها الأوروبية، وفرع آخر في بيروت
يتولى العناية بالشأن العربي. ولكن حكم الإعدام في شأنها كان قد
صدر، ونزعة النزعة العاطفية في كل شأن دنيوي كانت قد لحقت
المعهد بسبب الموقف من شخص المحيشي. وها هي المشيئة
العليا تجرد المعهد لا من الميزانية العلمية أو الإدارية فقط، ولكن
من العصب الذي راهن عليه وهو: المدينة العلمية! فقد صدر
المرسوم القاضي بتشتيت شمل مدينة كاملة بجرة قلم، وبدأ توزيع
الأبنية على المواطنين، والفلل على المحظوظين، والقصور على
المؤسسات واللجان بشقيها الشعبي والثوري، والمراكز المختلفة
على الأجهزة الأمنية!

في تلك المرحلة كانت الدياسبورا المضادة قد بدأت من
المعهد إلى كل الأركان. وطبيعي أن يتوقف البحث، وتخلو
الأروقة، وتسدل ستور الكآبة تدريجياً على خشبة المسرح قبل أن
يبدأ عرض المسرحية، فلا يبقى في عتمة الكواليس سوى مهرج

وحيد دأب على التخفيف من وطأة المهزلة بفيوض نكاته، وبيعض الحركات البهلوانية!

ذاك كان شكري غانم الذي أقبل على المعهد مطروداً من قبل عبد السلام جلّود رئيس مجلس الوزراء ليصير نفسه بعد زمن رئيساً لمجلس الوزراء تأكيداً لروح المهزلة التي تُسيّر أمور هذا الكون! والمؤهل؟ المؤهل ليس الكفاءة، ولكنه روح التهريج. روح التهريج المستعارة من روح المهزلة التي تقود هذا العالم من أنفه. وهو ما يبرهن على الحقيقة التي تقول أن مايروق سادة هذا العالم ليس النزاهة، ولا الكفاءة، ولا الميزة الأخلاقية، ولكن المهرج الذي يحسن لعب دور البهلوان الذي يُضحك، الذي يسقه، الذي يحطّ من قدر كل قيمة نبيلة. هذا كان منذ الأزل، وسوف يستمرّ على ما يبدو إلى الأبد. والأسوأ من كل هذا ليس أن يفضلّ أولو الأمر السفهاء كي يضعوا في أيديهم مصائر النزهاء عندما يقلّدونهم أرفع المناصب، (لأن هذا ما تفرضه طبيعة الملهة البشرية)؛ ولكن البلية أن تنطلي اللعبة على النزهاء فيحسنوا الظنّ بأهل التهريج إلى حد التعاطف معهم في استثمارهم للسخرية، ناسين الوصايا التي تحذر من كل ذي لسانٍ حردٍ، لأنه إنما يخفي خلف الإستخفاف روحاً شريرة! ولكن الثقة كانت نقطة ضعف كل عدوس سُرى حقيقي، وإفتراض حضور الصدق في كل نفسٍ نلتقيها هي عملة كل من إصطفى الهجرة لنفسه ديناً. أجل! أجل! أعترف أنني

أخطأت قراءة دين الرجل منذ الذي توهمت فيه أن النكات التي كان يلسع بها قرارات النظام هي بمثابة رأي نقدي ينم عن إستقلالية في وجهة النظر جديرة بأن تُحترم بوصفها إختلاف مشروع في كل الأعراف. وإذا كان النظام لا يتسامح عادةً مع هذا الضرب من الإختلاف في الرأي ويراه عداوةً بدل أن يعتبره مجرد خلاف لا يرتقي إلى مصطلح مثير للرعب في دين مثل هذه الأنظمة وهو المعارضة، فإن هذا ضيق أفق النظام ولن يكون خطيئة في حق الرجل. وما لعب دوراً في حسن ظنيّ هو جهلي بسيرة شكري غانم الذي لم يُطرد في الواقع من وظيفته الإدارية من مجلس الوزراء لأسبابٍ موضوعية أو لآرائه السياسية، ولكن بسبب تصرفٍ مسيء أخلاقياً، كما اتضح لي فيما بعد. والواقع أنني لم أكن لأورد سيرة هذا الرجل لو لم يكن في مسلكه نموذجاً في الجود بالحقّ الجنوني الدفين ضد تلك الملة الشقية التي ادعى الإنتماء إليها (وهي وسط المثقفين) مثله في ذلك مثل كامل المقهور عند تولّيه حقيبة الخارجية، أو بشير الهاشمي عند تولّيه لوظيفة الرقيب على الكتب بالمطبوعات فلم يستح من إحتراف كتابة التقارير للسلطات للإيقاع بأقرانه من حَمَلَة القلم كأنه مُخبر أمّني مغمور! وهو ما يعني أن تكرار هذه الرذيلة لدى أدياء الثقافة يهبها بُعد الظاهرة الجديرة بالتأمل بحثاً لها عن تأويل. وهو ما يبرهن أيضاً على أن أشرس أعداء الثقافة هم تلك الفئة المحسوبة

على حقل الثقافة، أو بالأصح، الفئة التي مُنيت بالفشل في حقل الثقافة، فذهبت ترتقي السلم طلباً لتلك السلطة التي تؤهلها لإستنزال سيوف الانتقام في حق أهل الثقافة، بدل أن تكون تلك السلطة السياسية وسيلةً لإنصافهم والأخذ بيدهم كما يقتضي منطق الأشياء. ولسنا في مقامٍ يسمح لنا بإرتياد دهاليز عليم النفس الفرويدي تبرئةً لذمة هؤلاء فيما لو إكتفينا باستخدام مصطلح «التعويض» كتشخيص لمرض هو أكبر من مجرد مرض، لأنه يستعير مفهوماً وجودياً ما أن يتحوّل ظاهرة. فهل كنت سأخذع بشخص شكري غانم بدون حجة؟

الحجة كانت حيدر غانم شقيق شكري الذي سبقني إلى موسكو لدراسة موضة تلك الأعوام وهي: القانون الدولي في عالم لم يعترف يوماً بقانون! ولكنه لم يوفق في تحقيق حلمه هذا لجملة أسباب أهمّها طبيعته البوهيمية المهووسة باللذة. وهي لذة لا بمفهومها الأبيقوري، ولكن بمفهومها الزورباوي، أو العدمي عملاً بالوصية النيتشوية: «لا شيء حقيقي، إذاً كل شيء مباح!». إنه شخصية بروح روائية تصلح بطلاً في أحد أعمال دوستوفسكي المرجعية الخمسة. وقد أحببته يقيناً لهذا السبب. ويبدو أنه أعطى لنفسه الحق في أن يُبيح لنفسه كل شيء في مجتمع أوروبي لا يضع قيوداً على العلاقات العاطفية بين الجنسين على النحو الذي يكبل به مجتمع تقليدي كالليبي مثل هذه العلاقات. وهي تجربة

خطرة بسبب قدرتها على إماتة روح الانضباط في نفس المريد.
وموت روح الانضباط هو المقدّمة في نسف كيانه قدسي هو شرط
كل نجاح ألا وهو: الإحساس بالواجب.

وهو ما لن يعني بالطبع أن مريد العلم يجتاز البحور، ويتسلّل
عبر جدار ستالين الحديدي كي يتزهّد في سدوم العصر موسكو
معزّياً نفسه بقراءة اسبينوزا وهو يعيش مرحلة إستبداد الحسّ.
فالحسّ هنا هو لغة المرحلة. ولكنه العشق المؤهّل لأن ينقلب
نهماً إلى الجسد، لأن بداية الإحساس بالشهوة هو نهاية الإحساس
بالجمال. وموت الجمال هو ما يزيّف العشق ويحيله مسخاً قبيحاً
تتلاعب به الأهواء. هذا شرك ذهب ضحيّته مريدون كثيرون،
وكان يمكن لإنسانٍ مثل حيدر أن ينضمّ لقافلتهم لو لم يجد في
نفسه الشجاعة كي ينسحب في الوقت المناسب من التجربة
بانسحابه من الدراسة ومن وجوده في سدوم!

هذا الرجل كان بمثابة سفير لشقيقه شكري لديّ لا بسبب
سنتين من الزمالة في موسكو وحسب، ولكن بسبب خصالٍ في
المعدن لن يقلّل من شأنها رفض الذهاب إلى الجنة مصفّداً
بالسلاسل، لأن السؤال هو: من ممّا يقبل الذهاب إلى رحاب
الجنان بالمجان؟ من ممّا يتنازل عن كبريائه فيرتضي إرتياد الفردوس
إن لم يكن مقيداً بالسلاسل؟

لقد بذل زميلنا النبيل محمد التاجوري جهداً بطولياً في إتقان

السلاسل التي كَبَل بها حيدرأ كي ينتشله من نكسته البوهيمية ويُدخله سواء سبيلٍ رآه له فسيح جَنّات. لقد إحتمل حيدر الوزر إكباراً لتعاطفنا. وها هو يتظاهر بعمل ما اصطلاح العامة على نعته بالصواب لا عن قناعة بهذا الباطل بالطبع، ولكن ذرّاً للرماد في العيون من جهة، وتجريباً لحلاوة الهداية بالسير في الصراط من جهة ثانية. قِبَل حيدر لعب الدور من باب العبث وهو الذي لم يؤمن بغير العبث ديناً، ولكنه أخفق لأن اللعبة كانت أشبه بإسناد دور ميفستوفلس لجناب القديس في المسرحية. ولهذا من فمن الطبيعي أن يفرّ الرجل من جنّة التاجوري ويلتجئ إلى محفل تصدح في أرجائه موسيقى فرق العجر على طريقة روغوجين في «أبله» دوستوفسكي ليتوسّط الحسان في هذا المقام كأنه هارون الرشيد!

هذا الموقف من الوصاية فعل وجودي إبتذله الخطاب السياسي في عبارة شائعة هي: «حقّ تقرير المصير» ترجمةً للظماً الخالد في ممارسة الحرية. فنحن لا نهدي من أحببنا، كما تعلّمنا الكتب المنزلة، لأننا لا نختار أقدارنا، ولكن أقدارنا هي التي تختارنا لأنها جوهر في طبيعتنا. من هنا كان الإستهتار المزمّن بالوصايا التي نلقّاها من الأغيار على سبيل الهبة. ومن هنا جاء رفض حيدر لإحسان التاجوري مهما تبدّى خلاصاً، لأننا قد نغفر الإساءة ولكن هيهات أن نغفر الإحسان. فهل أجد العذر لشقيقه شكري

الذي فعل كل ما بوسعه كي يسيء لي ما أن إبتسمت له الأقدار فوجد نفسه رئيساً للحكومة بعد ربع قرن من ذلك التاريخ جزاء تعاطفٍ منّي حسبه إحساناً؟ أم أنني أذنبت في حقّ الرجل لمجرد أنّي تجرّات فحقّقت في الحياة شيئاً ذا قيمة رآه خطراً تهدّد كيانه، لأنّ التجربة برهنت على بقائنا مع الناس على وفاق إلى اللحظة التي نحقّق فيها نصراً في أصغر شأن، فنكسب عداوة الكلّ برغم اليقين بطبيعة الكسب كباطل أباطيل مهما عظم في نظرنا هذا الشأن؟

عام العمل بالمعهد (بداية 1978) والتعرّف إلى شكري كان عام اللقاء مع شقيقه حيدر الذي إختفى منذ مغادرته موسكو عام 1971 فإذا به اليوم الإنسان الذي لم أعرفه يوماً. لقد كان شجاعاً مرّة أخرى كي يُميت في نفسه الإنسان الذي ألفناه ليعث في نفسه إنساناً آخر نقيضاً للإنسان الذي عرفناه. وها هو يؤدّي لي زيارة عائلية مصحوباً بعقيلة تحتضن طفلاً مفعماً بالحيوية والعافية، وبروح مرحٍ مستعار دون شكّ من أبٍ كان له هذا المرح جواز سفرٍ في غزو قلوب صبايا بلدان ما وراء بحر الظلمات، حيث ظلّت الكآبة العملة السائدة! ولكنه كان لقاءً للوداع، كما كان وداعاً لزميل العمل شكري غانم، لأنني غادرت للعمل بوارسو كمندوب ببولندا لجمعية الصداقة هناك بعد شهور، كما غادر شكري للعمل مندوباً لدى منظمة الأوبك بفيينا تالياً، ولم تجمعنا الأقدار إلاّ مع

منتصف التسعينيات عندما تولّى حقيبة الاقتصاد. النصف الثاني من التسعينيات عندما تعرّف إلى سيف الإسلام إبان دراسة الأخير بالعاصمة النمساوية فزّكاه لتولّي حقيبة الاقتصاد إعجاباً بشخصه، ومكافأة له على روح التهريج!

بعدها جمعنا أكثر من جلسة، واستعدنا في لقاءاتنا أعوام العمل بالمعهد التي صارت آنئذ ذكريات حقيقية جديدة بأن تستعاد لا لثرائها أو لقيمتها، ولكن لسحرها كذكريات هي نصيب حياتنا الضائع الذي بات غنيمة العدم: عدم يترصّدنا في كل خطوة، ليختلسنا من أنفسنا بالتدريج، ولا يهنأ بالاً إلاّ في اليوم الذي يتلّعننا في جوفه لتتماهى به كلياً.

وقد كنْتُ رومانسياً بما يكفي كي أُولي إستعادة الذكريات أهمية إستثنائية لأن تأمل سيرة زمني المفقود هو ما عوّلت عليه حتّى ذلك الوقت. وهو ما أعوّل عليه اليوم أيضاً لأنني لا أنوي أن أخذل طبيعتي كعدوس سُرى. ولكن البليّة في هذه الحال تكمن في جلسائنا الذين لا يدينون بديننا، ولا يعترفون بصلواتنا، ويرون في تعرية أرواحنا في حضراتهم بساطة مستنكرة لأنها في عرفهم الدنيوي سذاجة! هذه العقلية (التي هي طبيعة وليست مجرد عقلية) هي التي شجّعت شكري غانم كي يتناول عبي شسخصي ما أن وجد نفسه رئيساً للوزراء فيفتي في شأنٍ هو أجهل الناس به يوم صرّح في تلفزيون ليبيا الرسمي قائلاً أن الأدب المنشود هو أدب

الشعب، وليس أدب من يقيم في رحاب سويسرا ليكتب لنا أدباً
عن الصحراء!

لقد ضحكتُ يوم أخبرني صديقي القديم محمد الحضيرى بهذه
النكتة الشريرة ونحن نتمشّى على شطآن بحرنا الليبي الجريح الذي
إنقلب مكباً للقمامة أمام بصر السيّد غانم رئيس الوزراء الذي كان
واجبه أن يهرع لنجدة هذه النعمة الإلهية التي وهبتها لنا الأقدار عن
غير إستحقاق، فإذا به يتشدّق بالفتاوي عن أدبٍ لم يقرأ منه حرفاً
واحداً يوماً، متجاهلاً أبسط واجب له كمواطن، فكيف إذا كان
هذا المواطن هو رئيس الحكومة، وهو واجب العناية بنظافة مدينة
كانت له مسقط رأس، وتطهير ساحلٍ عظيم كان لمسقط الرأس
رئةً خالدة؟ لقد حاول الحضيرى أن يهوّن من فتوى الرجل قائلاً
أن تلك كانت دعاية، ولكن الإنسان الذي إعتاد الدسائس، وباتت
له العداوات المجّانية ناموساً في السبيل، لم يرَ في التصريح إلاّ ما
يجب أن يُرى، أي ما أخفى. وما أخفاه هو رسالة لم يكن عسيراً
عليّ أن أفكّك طلسمها الذي لن يكون غير كراهة مجانية مبيّنة تنمّ
عن انحطاط أخلاقي يكاد يصير في العلاقات عُرفاً. ومنّ منّ؟ من
أناسٍ إطمأنّنا إليهم، وجمعنا بهم زمالات وعلاقات وذكريات
قوّمها الزمان الضائع في عقدٍ قدسيّ هو بالنسبة لي عهد. عهد لأن
الصدّاقة ثقة، والثقة عهدٌ ربوبي بكل المقاييس، فما مبرّر هذا
الطعن؟ لسان الكلّ يقول أنه الآفة القديمة الأقدم من كل الآفات

وهو: الحسد! ولو لم يكن كذلك لما كان السبب في حدوث أول جريمة على الأرض. فهل كل صديق هو لنا قابيل، ونحن له هابيل؟ ولماذا كُتب على مِلل السرى أن يكونوا لأهل الإستيطان فدية منذ الأزل، لأن كل مهاجر هو في صفقة الخسران هابيل، وكل صاحب إستقرار هو قابيل؟ هل الحسد ورم النفس المستقرة دون النفس المهاجرة؟ أليس هذا دليلاً على صواب وصية القديس أوغسطين عن دنيوية الروح الإستيطانية، وألوهية الروح المهاجرة؟

وعلى السؤال الذي يجب أن يُطرح في شأن فتوى السيّد غانم هو: هل المهمّ في الأدب هو المكان الذي يُكتب منه الأدب، أم الأهم هو المكان الذي يُكتب عنه الأدب؟

وهي نظرة تفضح جهل الناس بطبيعة الأدب، لأن السواد الأعظم يعتقد أن همّ المبدع هو الظاهرة، وليس البعد المفقود الذي تُخفيه الظاهرة. وهو ما يعني أن المبدع يجب أن يكون شاهد عيان لما يكتب كأنّ مرافعته تستلزم الإثبات كي تحظى بالإعتراف بها كحجّة. وهو أمر من دواعي التوثيق الحرفي، ولا شأن له بالأدب الذي يرصد الظاهرة بعدسة أخرى غير العين المجردة. يرصد الأدب العالم بعدسة خفيفة، لأن هذه العدسة السحرية هي وحدها القادرة على إستجلاء البعد الخفيّ في العالم. الأدب رحلة إستكشاف يعتنق مريده دين السرى الذي لن يعينه في مسيره ما تبدّى، ولكن المستتر المخفي دوماً وراء الأفق. لماذا؟

لسبب بسيطٍ عبّر عنه القدّيس بولس بإعجاز روح القداسة الأكثر بساطةً عندما أجاب: لأن الأشياء التي تُرى وقتية، وأمّا الأشياء التي لا تُرى فأبدية. بلى! البعد الأبدي هو رسالة الأدب. والقدرة على التعبير عنه هو أعجوبة الأدب. ذلك أن عين عدسته السحرية على الحقيقة التي لا حضور لها في الواقع التجريبي، كما لا حضور لها في اللغة أيضاً، وجلالة الجمال الذي يأسرنا ويستعصي علينا تأويله، هو خطاب الحقيقة. وهنا تكمن أهمّية البعد الجمالي لأنه على نحوٍ ما ترجمة لتلك الحقيقة التي لا نستطيع أن نعبر عنها بالكلمات.

هذا الإستمرار العسير يتغذى بالزهد من جهة، وبالعزلة كتقنية زهدية من جانبٍ ثانٍ، لأن التعبير عن ما لا يُرى تجربة نزول العالم السفلي، أي تجربة عبور لجحيم حقيقي للوقوف على المكان الغيبي، لا المكان الذي له حضورٌ في المكان الأرضي. أي أن المبدع لا يعبر في الأدب عن المكان المحدّد، ولكن عن ظلّ هذا المكان. أي المكان المفترض، أو المكان الذي أُعيدت صياغته كمكان ليصير إستعارةً للمكان، لا المكان المعترف به كمكان. هذا يعني أن الظنّ بأنّي أكتب أدباً عن صحرائي الكبرى بوصفها المكان الجغرافي المعروف ما هو إلاّ ضلالٌ كبير ووهمٌ بلا أساس برغم أنه شائع. وأعتقد جازماً بأنّي كنت محظوظاً بإنتمائي إلى وطنٍ كالصحراء الكبرى، لأن لهذه الهوية يرجع

الفضل في إحترافي الأدب بسبب طبيعتها كاستعارة على قيد الحياة، أو إن صحَّ التعبير: إستعارة مجسّدة. وهو ما يعني أن الأقدار أهدتني متناً مجازياً جاهزاً، لأن العالم بغياب الغاية واغتراب الحقيقة إنّما هو الرديف الشرعي للصحراء الكبرى. والصحراء كقرين لمفهوم العدم هي ترجمة للوجود بخطاب غيبي. ولهذا لا وجود للمكان في شريعة الأدب الحقيقي إلاّ كإسم وحسب. أي كحجّة ليس إلاّ. أمّا المكان المستهدف فهو دوماً خارج المكان. وهو ما لن يُكتب لأمثال شكري غانم أن يفهموه وهم المتممون بالأصل لسلاات هي هجين من أتراكٍ دخلاء وقران بعائلات ساحلية تدين بدين قبيلة قابيل المستقرّة. فأهل العمران لا يحقدون على أهل الرحيل بوصفهم دخلاء على المكان، ولكن لهويّتهم كدخلاء على الحياة. ذلك أن اليقين الذي يسكن العقل الجمعي هو غياب صفة المكان من كل فلاة، لأنه في نظر هؤلاء فراغ. وأبناء الفراغ هم لهذا السبب أشباح، وليسوا بخليقة ذات أجرام. إنهم بمثابة أرواح تدبّ على أقدام، ولهذا تُتخذ التدابير الإحترازية ضدّهم بوصفهم أرواح. وقد برهن شكري غانم عن هذه النزعة لا في حملته على شخصي وحسب، ولكن في حقده على صحرائي أيضاً. فلم تشهد البيئة الصحراوية تخريباً مبرمجاً كما شهدته في عهده. وإذا كانت العلّة بشأني هي الحسد الذي لا أجد له مبرّراً، فإن العلّة في شأن الصحراء ليس الكيد الدفين في قلب كل سليل لأمة قابيل فقط، ولكن النفع، أو بتعبير أصحّ فساد

الذمة المالية. فلم تشهد البلاد إنتشاراً لهذا السرطان كما شهدت في عهده. وسياسة إستباحة حرمة الصحراء (بتشريع الأبواب أمام شركات العالم للتنقيب عن النفط في حقول جديدة كان الوطن في غنى عنها بسبب الإرتفاع الجنوني لأسعار الطاقة) هي التعبير عن ذروة الإنتفاع الشخصي لأن كل عقد جديد يوقع مع شركة جديدة هو ضمان لرفع أرصده في المصارف الأجنبية لأرقام خرافية كانت سيرة جرت على كل لسان في زمنٍ انقلبت فيه هذه الرذيلة (الفساد) عُرفاً سائداً بفضل نهج النظام الذي أباح عمل كل شيء ما لم يمسس أمن النظام بسوء. أي أنه فسادٌ بتشجيع من النظام الذي يُدافع عن بقائه في السلطة بوسيلة غريبة هي الرشوة الشاملة، ناسياً أن فساد الذمة المالية كان الذريعة الأولى في قيام إنقلاب 69 كما ورد في حيثيات بيان الحركة الأول. وهكذا باتت هذه البكارة الإلهية كالصحراء ضحيّة فظيعة لإرواء نهم غانم إلى الغنيمة، وغدت رحابها الفردوسية مسرحاً لنزيف تاريخي لم يشهد التاريخ له مثيلاً!

حدث هذا في زمنٍ آخر شهدت فيه ميلادي الثاني فلم يعد سادة هذا العالم يملكون على شخصي سلطاناً، لأن أمري لم يعد خاضعاً لأهواء عبدة السلطة الدنيوية، بل غدا رهن سلطة أعظم شأنًا هي سلطة قلمٍ يستلهم سلطانه من الضمير ومن قوّة أخرى لا تُقهر مستعارة من روح التخلي من حيث ظنّ البلهاء أنّها مستعارة

من وليّ أمرٍ لا يملك من أمره شيئاً! وقد واجهت السيّد غانم بهذه الحقيقة يوم إلتقينا مصادفةً في مكتب سيّد قذّاف الدّم أثناء تولّيه مهام منسّق عام ما يسمّى بـ«القيادات الشعبية» بحضور عبد العاطي العبيدي، ولم أتردّد في أن أُلقي في وجهه بقفّاز التحدّي قائلاً أن الأجدد به كرئيس للحكومة (إذا كان فعلياً رئيساً للحكومة) أن يصدر قراراً بإنهاء مهمّتي في سويسرا، بدل أن يذهب إلى التلفزيون الرسمي ليستعدي النظام ضدّ الإنسان الذي كان له زميلاً قديماً واقترب في حقّ نفسه خطيئة فأحسن به الظنّ. ولكنه أعجز من أن يفعل، لا لأنه لا يملك الصلاحيّة الإداريّة، ولكن ليقينه بأنه قرار لن يُكتب له أن يوضع موضع التنفيذ لأن صاحب الشأن لن يستجيب؛ وهو أمر جرّبه قبله الكثيرون ولم يفلحوا لا لحصانة من لوائح الإدارة، ولا لحظوة مزعومة لدى وليّ الأمر، كما يتوهم البلهاء، ولا يدري هؤلاء كم ناصبني الرجل من عدااء منذ مؤتمر 1969 لا لشيء إلّا لرأيّ ترجمتُ فيه إستكاري لإقصاء المثقّفين، ولم يعترف بي في السنوات الأخيرة إلّا بسبب الصيت على المستوى العالمي الذي لم أنله من الحافل الدوليّة على سبيل الهبة، ولم يتحقّق لي بمشيئة الحظّ، لأنّه شهادة النصّ الذي لم يعترف العالم يوماً بسلطانٍ سواه (نصّ هو.وسام شرف على صدر وطن وليس تشريفاً يتولّى أمره وليّ أمر)، هذا برغم إغتراب هذا النصّ ليبّاً بسبب هويّة الأقلّيّة، وإغترابه عربياً بسبب هويّة الليبيّة المُلغاة ظلماً من خارطة الثقافة العربيّة. وهو الصليب الذي أفخر

بحمله على منكبي طوال تجربة نصف قرن من كفاحٍ يرجع الفضل الأكبر فيه لما لا يخطر على بال الأغلبية العظمى وهو: إرادة الحرية التي لا تُقهر الناتجة عن الزهد في حطام الدنيا. وهو ما توجَّ بالإستقالة التاريخية في نهاية الثمانينات التي ترجمت الانتصار للحلم الذي لا يُنال بالنيل، ولكن بالتخلى. أمّا سلطة القلم التي يحسب البعض أنني أدين لها بالفضل في ثورتي ضد الإدارة الليبية الغيبية، فهي نتيجة من نتائج الانتصار للحرية وليست سبباً، لأن التجربة أثبتت أننا لا نهزم العالم ما لم نهزم الإرادة التي تجعلنا في خصام مع العالم. بلى! السرّ في قتل الإرادة. لأن من لا يريد شيئاً وحده لا يهّمه شيء، وهو وحده من يملك كل شيء!

في موقف المواجهة في ذلك اليوم لم يجد الرجل ما يدافع به عن نفسه سوى سفساف مبتذل ترجمه في عبارة كانت كالعذر الأقبح من الذنب هي: «هذا كلامٌ يُقال..». لم يكمل فيقول أنه «كلامٌ يقال على سبيل القول». أي أنه كلامٌ في سبيل الكلام. وهو ما يمكن أن يُغفر لمخبولٍ أو لموسوس تخونه قواه العقلية لا لنموذج يترأس حكومة دولة ذات سيادة. ولكن يبدو أن روح التهريج أبت إلا أن تعلن عن نفسها هنا أيضاً. والواقع أن موقف الرجل من شخصي لم يكن إستثناءً في العلاقة مع ملّة المثقفين كما علمت فيما بعد عندما إعترض على تعيين مبدع كبير مثل أحمد إبراهيم الفقيه عند ترشيحه من قبل وزارة الخارجية لتولي منصب

سفير بإحدى الدول الأوروبية . إعترض على تعيين من هو أكثر منه كفاءة، وأنزه صيتاً، وأعمق رؤية، وأعظم قدراً وأثرى ثقافة أيضاً ليستبدله بأحد تلك النماذج المغمورة، والجاهلة، العديمة الكفاءة، المجبولة بروح الخدم هي كل مؤهلاتها في تبوء مثل تلك المناصب . فهل نطمع بمنطقٍ في مهزلة هذا فصل من فصولها؟

لقد أحسن الحكيم الظنّ بملل الأخلاء عندما قال أن الصديق الذي نال السلطة صديق مفقود، لأن الصواب أن نقول أن الصديق الذي نال السلطة عدوٌ لدود!

إذا كان الرهان على البعد المفقود في واقع المكان الذي نختاره مسرحاً للتعبير عن مهزلتنا الوجودية، فإن المكان الذي نقف لنشاهد منه فصول المهزلة لا يعود موقعاً لمكان أيضاً، ولكنه يكتسب هوية المكان الذي نرنو إليه لتأخذه حلبة تنقل في رحابها أشباح المهزلة. جدل الذات المبدعة مع الموضوع الذي يستهوي الذات المبدعة لا يعود حواراً بين مكانين، لا يعود نقاشاً بين بعدين لهما حضور في واقع جغرافي، ولكنه ينفي هوية المكان عن المكانين ليستعير المنطلق روحاً غيبية أيضاً. هذه الروح الغيبية تجرد المكان كواقع جغرافي له حضور أرضي محدّد لترمي به إلى حدود ما وراء الواقع، لأن الذات المبدعة تتنكر هنا لنفسها كهوية وجودية لها حضور في الطبيعة لتستعير هوية الحرية؛ وهو ما تترجمه عبارة همنغواي بوضوح عندما يقول أن المبدع لا يفلح في إبداعه حقاً ما لم يحدّق لحظة إبداعه في الأبدية. المبدع في هذا البعد لا يبدع نصّاً، ولكنه نصّ في ذاته يعيش تجربة بعث من قبل نصّه. ولهذا فمن المضحك أن نحاول أن نحدّد له حضوراً في

المكان، لأنه يهيم خارج الواقع، بل وخارج الزمان أيضاً. هنا يسكن سرّ الإبداع، وسحر الإبداع، وعجب الإبداع، لأنه تجربة وجدية، بل وأعظم شأناً من ذلك، لأنه تجربة ميتافيزيقية. وتجربة التحرّر من الحضور في المكان وفي الزمان رهينة وصيّة شكسبير عن العرق والدم، ولا علاقة حقيقية لها مع أوهام المتشدّقين بشروط الواقع الدنيوي اليومي الذي يروقههم أن ينصّبوه حكماً على قيمة العملية الإبداعية: الواقع الأبله الذي يشترط شهادة العيان للبرهنة على أصالة هذا المتن أو ذاك. ولو إعتدنا سيرة شاهد العيان في الإبداع لما اعترفنا بأعظم نصّ ملحمي في تاريخ الآداب كلّها وهو «الإلياذة»، لأن هوميروس لم يكن شاهداً على حرب طروادة، كما لم يكن شكسبير شاهد عيان على مصرع يوليوس قيصر كي يفي بشروط الحضور في واقع المكان. وأحسب أننا لن نكون بحاجة لأن نستعير مواهب الكهنة كي نعلم العقلية التي استزرعت هذه النزعة في أدب القرن: إنها العقلية المستعارة من الأيديولوجيا التي سمّت بدن الأدب العالمي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبلغت ذروة هيمنتها في ظلّ الأيديولوجيا السوفييتية. ومنظروها لن يعدموا المبرّر في سبيل تصريف بدعتهم عندما يقولون أن معاشة الواقع تفي بشرط المعاناة في الأدب، كأنّ المعاناة حكرٌ على حرف الواقع وليست تجربة وجودية في الأساس. ليس هذا وحسب، ولكن الإبتذال سوف يتجلّى فيما لو تأملنا الأمر بعقد مقارنة بين تجربة المعاناة في بُعدها الحرفي، أو

الديني، وبعدها النفسي، أو الوجودي. فأَيُّ البعدين أَحَقُّ
بالإكبار؟ هل هي المعاناة المعتمدة بحرف الواقع الميّت، أم
المعاناة الأخرى، القدسية، المجبولة بأنفاس الغيوب، والمباركة
بروح شكسبير الإلهيّة؟

نحن، في الواقع، دمية أحلام اليقظة.
 نحن، في المنام، دمية أضغاث الأحلام.
 وقدرنا أن نتأرجح بين القطبين.

ففي وجودنا الدنيوي نروّض أحلامنا بقدر ما تروّضنا أحلامنا،
 لأن الأحلام ليست قوّة رحلتنا وحسب، ولكن لأنها خطاب
 فكرتنا التي لا نملك سواها. هذه الفكرة التي ستكون السبب الذي
 يجعل الناس يشكّون في أمرنا، كمقدّمة لعداء سيكون حجر الزاوية
 في كيان العقبة التي ستوضع في طريقنا. فهل ستوجدنا ميتتنا
 الصغرى الني نسمّيها نومةً فتسعف جراحنا، أم أنها ستترجم عجزنا
 في يقظتنا بتأليف تلك النصوص الرمزية ذات الطبيعة الكابوسية؟

لا أدري إلى أي مآل سيؤول السعي في دنيانا فيما لو خلا من
 هويّته الغيبية إلى جانب هويّته الدنيوية. فهذه الهوية الغيبية هي
 التي تهب وجودنا تلك القيمة المترجمة عادةً بلسان أحلام جانبها
 اليقظ حافز، وشقّها الآخر رسالة مشقّرة. فالكابوس في المنام ما

هو إلا العجز في تحويل أحلامنا واقعاً. والتكرار الذي يحيل الكابوس هاجساً هو وسوسة الروح التي نسمّيها تبكيت الضمير. إنها أجراس الغيوب التي تقرر لتنبّهنا إلى خطرٍ لا نريد أن نعرف به في الواقع. يحدث هذا عندما نخذلنا قوانا فنسترخي لا لنلتقط الأنفاس، ولكن لنستسلم للدوامة التي تلهينا عن حقيقتنا لتعمينا عن فكرتنا: الأفكار أجنّة في بطون أحلامنا. أحلامٌ هي ذخيرة وجودنا التي كثيراً ما يبدو قتلها خلاصاً أعظم شأناً من تحقيقها!

ولكن تلك هي النتيجة التي لا نملك سبيلاً للتنبؤ بمصيرها ما لم نعيش تجربتها. وإلى أن يكشف لنا ترجمان الغيوب (الزمان) ما ينتظرنا على يد أحلامٍ مستقلّة ذات سيادة تدبّر في شأننا خططاً كثيراً ما نخذلنا، فنتحوّل ضحايا من حيث توهمنا فوزاً كان دوماً باطل أباطيل، فنكتشف كم نحن بيد الأحلام دمية، كما الأحلام لنا دمية. ويبدو أنها الدمية التي لا غنى لنا عنها، لأنها السفير المبرّر بفكرتنا التي لن تكون في سفارة الأحلام سوى رسالتنا.

والرسالة هنا هي ذلك الوزر الذي يقول أفلاطون أنه يسكن كلاً ممّا، وما سعينا سوى بحث باسل عن المكان المناسب كي نستودعه هذه الأمانة. وما غموضه سوى تأكيد لفتنته المستعارة يقيناً من هويّته الغيبية.

أفلاطون يسمّي هذا الوزر حملاً ليعطيه هويّة الجنين في بطن

الأمّ. وهي إستعارة كينونيّة أوحّت لعبقرية روائية مثل فوكنر رائعته «العجوز» حيث يتولّى البطل مهمّة تبدو لأول وهلة طارئة وديوية إلى أبعد حدّ هي حمل امرأة حامل في قارب عبر نهر الميسيسيبي لإيصالها إلى زوجها المقيم في مكانٍ آخر على شاطئ النهر. ولكن النهر المسكون بمارد الطبيعة يفرض معبراً عن أقصى درجات جنونه ليجد الرجل نفسه في حرب جنونية حقيقية الموت غرقاً ليس أسوأ ما فيها، ولكن إضاعة الحمل (التمثّل في المرأة الحامل) هو الهزيمة الأسوأ من الموت. فما يُخيف ليس أن نموت، ولكن ما يخيف هو أن نموت في منتصف الطريق قبل تأدية الأمانة التي حُمّلنا بها. وقد غالب البطل مارد الطبيعة ببطولة ملحمة حرصاً على المرأة المحمّلة بالجنين، ولم يكن معنياً بأن ينجو بجلده بقدر ما كان معنياً بأن يؤدّي البلاغ. وإذا كان عجوز آخر هو سانتياغو همنغواي قد خاض التجربة ذاتها فعاد إلى الشاطئ بهيكل الغنيمة في رحلة البحر المميّنة، فإن بطل عجوز فوكنر أفلح في أن يوصل الحمل النفيس إلى برّ الأمان سالماً. إنهما إستعارتان قاسيتان مستعارتان من النبع ذاته وهو شكسبير. فالحيّة الدنيوية هي تلك الرحلة (النهرية أو البحرية أو البريّة) التي عناها المُلهِم في تلك الأبيات التي إستوحى منها فوكنر تاج أعماله الروائية «الصخب والعنف» القائلة:

«الحياة سيرةٌ

مرويةٌ بلسان مجنون
حافلةٌ بالصّخب والعنف
وهي، في النهاية، لا تعني شيئاً.
وبرغم اللّامعنى بيد أن الحمل عزاء حتّى لو كان على سبيل
اللهو، لأن الرحلة ستزداد خلواً من المعنى فيما لو خلت من
الحمل!

(نهاية الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث)

أغسطس 2012 - مارس 2013

غولديفيل (الألب السويسري)

ماريّا - سالو (إسبانيا)

دبي (الإمارات)

مُؤَلَّفَاتُ إِبْرَاهِيمَ الْكُونِي

- 1 - الصلاة خارج نطاق الأوقات الخمسة (قصص) 1974م.
- 2 - جرعة من دم (قصص) 1983م.
- 3 - شجرة الرتم (قصص) 1986م.
- رباعية الخسوف 1989م.
- 4 - البئر (رواية) ..
- 5 - الواحة (رواية).
- 6 - أخبار الطوفان الثاني (رواية).
- 7 - نداء الوقواق (رواية).
- 8 - التبر (رواية) 1990م.
- 9 - نذيف الحجر (رواية) 1990م.
- 10 - القفص (قصص) 1990م.
- 11 - المجوس (رواية) الجزء الأول 1990م.
- 12 - المجوس (رواية) الجزء الثاني 1991م.
- 13 - ديوان النثر البري (قصص) 1991م.
- 14 - وطن الرؤى السماوية (قصص) 1991م.
- 15 - الوقائع المفقودة من سيرة المجوس (قصص) 1992م.
- 16 - خريف الدرويش (رواية - قصص - أساطير) 1994م.

- 17 - الفم (رواية) 1994م.
- 18 - السحرة (رواية) الجزء الأول 1994م.
- 19 - السحرة (رواية) الجزء الثاني 1995م.
- 20 - فتنة الزؤان (رواية) 1995م.
- 21 - برّ الخيتعور (رواية) 1997م.
- 22 - واو الصغرى (رواية) 1997م.
- 23 - عشب الليل (رواية) 1997م.
- 24 - الدمية (رواية) 1998م.
- 25 - صحرائي الكبرى (نصوص) 1998م.
- 26 - الفزاعة (رواية) 1998م.
- 27 - الناموس (الجزء الأول) 1998م.
- 28 - في طلب الناموس المفقود (الجزء الثاني من الناموس) 1999م.
- 29 - سأسرُّ بأمرى لخلاني الفصول (ملحمة روائية)، الجزء الأول، الشرخ، 1999م.
- 30 - أمثال الزمان (الجزء الثالث من الناموس) 1999م.
- 31 - سأسرُّ بأمرى لخلاني الفصول (ملحمة روائية)، الجزء الثاني، البلبال، 1999م.
- 32 - سأسرُّ بأمرى لخلاني الفصول (ملحمة روائية)، الجزء الثالث، برق الخُلب، 1999م.
- 33 - وصايا الزمان 1999م.
- 34 - نصوص الخلق 1999م.
- 35 - ديوان البر والبحر (نصوص) 1999م.
- 36 - الدنيا أيام ثلاثة (رواية) 2000م.

37 - نذيف الروح (نصوص) 2000م.

38 - أبيات (نصوص) 2000م.

39 - بيت في الدنيا وبيت في الحنين (رواية) 2000م.

40 - رسالة الروح.

41 - بيان في لغة اللاهوت (موسوعة البيان) جزء 1 أوطان الأرباب 2001م.

42 - بيان في لغة اللاهوت (موسوعة البيان) جزء 2 أوطان الأرباب 2001م.

43 - بيان في لغة اللاهوت (موسوعة البيان) جزء 3 أوطان الأرباب 2001م.

44 - بيان في لغة اللاهوت (موسوعة البيان) جزء 4 (المقدمة في ناموس

العقل البدئي).

45 - بيان في لغة اللاهوت (ملحمة المفاهيم) جزء 5.

46 - منازل الحقيقة 2003م.

47 - أسطورة حب إلى سويسرا 2003م.

48 - لحون في مديح مولانا الماء 2002م.

49 - البحث عن المكان الضائع (رواية) 2003م.

50 - أنوبيس (رواية) 2002م.

51 - الصحف الأولى (أساطير ومنتون) 2004م.

52 - مراثي أوليس (رواية) 2004م.

53 - صحف إبراهيم (متون) 2005م.

54 - المحدود واللامحدود (متون) 2002م.

55 - ملحمة المفاهيم (موسوعة البيان) ج6، 2005م.

56 - ملكوت طفلة الربّ (رواية) 2005م.

57 - لون اللعنة (رواية) 2005م.

58 - هكذا تأملت الكاهنة ميم (متون) 2006م.

- 59 - ملحمة المفاهيم ج3، (موسوعة البيان) ج7، 2006م.
- 60 - نداء ما كان بعيداً (رواية) 2006م.
- 61 - في مكان نسكنه.. في زمانٍ يسكننا (رواية) 2006م.
- 62 - يعقوب وأبناؤه (رواية) 2007م.
- 63 - قابيل.. أين أخوك هابيل؟! (رواية) 2007م.
- 64 - الوَرَم (رواية) 2008م.
- 65 - يوسف بلا إخوته (رواية) 2008م.
- 66 - من أنت أيها الملاك؟ (رواية) 2009م.
- 67 - رسول السماوات السبع (رواية) 2009م.
- 68 - جنوب غرب طروادة جنوب شرق قرطاجة (رواية) 2011م.
- 69 - فرسان الأحلام القتيلة (رواية) 2012م.

مؤلفات إبراهيم الكوني النظرية

- 70 - نقد ندوة الفكر الثوري 1970م.
- 71 - ثورات الصحراء الكبرى 1970م.
- 72 - ملاحظات على جبين الغربة 1974م.
- 73 - وطني صحراء كُبرى (متون) 2010م.
- 74 - ثوبٌ لم يُدسَّ بِسَمِّ الخياط (متون) 2012م.
- 75 - عَدُوْسُ السُّرى (المذكرات) جزء أول 2012م.
- 76 - عَدُوْسُ السُّرى (المذكرات) جزء ثاني 2013م.

الفهرس

11	استهلال
9	القسم الأول: الفردوس المفقود
177	القسم الثاني: العدوس
317	القسم الثالث: الجحيم

عُدُوهُنَّ السُّرَى رُوحُ امْرِئٍ تَزِيْفُ ذَاكِرَةَ



حقاً أن من يبدأ بحرق الأفكار المدسوسة في الكتب ينتهي بحرق أصحاب الأفكار المدسوسة في الكتب. ومن يبدأ بنفي وجود الله، إنما يشترع لإرتكاب الجريمة ضد خليفة الله في الأرض. ومن يبيع إبادة أنام هم لله أخلاف في الأرض، لن يضره أن يبيد أمة أنعام هي شريك لنا في الحياة على الأرض. ومن لا يضره أن يبيد كائنات هي سلالة أرض، لن يتردد في أن يبيد أم السلالة وهي: الأرض!

أليس هذا هو المنكر الذي يؤدي إليه افتراض عدم وجود الله الذي يتحدث عنه دوستوفسكي؟

وإذا كان المحيط البيئي المسكون ضحية جشع الملكية النفعية من جانب، وغنيمة محنة الضمير في الأزمنة الحديثة من جانب ثان، فإن محيطاً بيئياً خالياً كالصحراء هو ضحية في عالم اليوم مرتين لا مرة واحدة. لماذا؟ لأن العقلية السائدة لا ترى في الصحراء مجالاً بيئياً أصلاً، بل لا ترى في هذه الأركان النبيلة طبيعة، لأنها في يقينها فراغ. الصحراء في عرف هذه الملل الموبوءة بروح الملكية ليست أوطاناً، ولكنها ضرب من عدم. والعدم لا ينازع فيه أحد، ولذلك فهو مباح. مباح لاقتراف كل الخطايا، ومشروع لإرتكاب الكبائر بدايةً بإبادة الكائنات البرية، ونهايةً بتفجير القنابل الذرية. ولذلك تصبح الصحاري حلبة لتجريب أسلحة التدمير الشامل بدايةً بصحراء نيفادا بأمريكا ونهايةً بالصحراء الكبرى مروراً بصحراء كازاخستان السوفيتية!

ISBN 978-614-419-288-7



9 786144 192887

44 مائة الف خدمة الكافة العربية

سيرة سيرة
عبدون سالم، ص 11-110
ماتوكاكي
http://www.airpbooks.com

المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

سيرة سيرة
عبدون سالم، ص 11-110
ماتوكاكي
http://www.airpbooks.com